

مخنارات السرائيلية



JUNE. 2005

السنة الحادية عشرة - العدد ١٢٦ يونيو ٢٠٠٥



ترجمات عبرية

مخطط إسرائيلي لتدمير المباني في مستوطنات قطاع غزة

قصة بيع ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية في القدس

إسرائيل والأردن وفلسطين ومشروع حفر قناة بين البحرين الأحمر والميت

هل تطلق الولايات المتحدة سراح الجاسوس الإسرائيلي "بولارد"؟

رؤية عربية

خطة شـارون بين الواقع والمأمـول.

مخنارات السرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٢٦ - يونيو ٢٠٠٥

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

رئيس التحرير

د. عماد جاد

مدير التحرير

أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

محب شريف

محمد اسماعيل

عادل مصطفى

منير محمود

أحمد الحملي

د. يحيى عبد الله

الإخراج الفني

حامد العويضي

المدير الفني

السيد عزمي

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٢٢

المحتويات

٤	المقدمة: وحدة الصف الفلسطيني..... د. عماد جاد
	أولاً : الدراسات
٥	١ - إيهود باراك ومحاربة الأشباح (الفصل الحادي والعشرون)..... ران أدليست
١٧	٢ - المجتمع المدني في إسرائيل بين التعبئة والوفاق (الفصل السادس)..... ياعيل يشاي
٢٨	٣ - أكاذيب عن السلام (الفصل الثاني)..... تانيا رينهارت
	ثانياً : شهادات
٣٦	من أنت أيها العميل "بابل"؟..... رونين برجمان وجيل ملتسر
٤٢	ثالثاً : افتتاحيات الصحف..... إعداد: وحدة الترجمة
	رابعاً : الترجمات العبرية
	خطة فك الارتباط مع غزة:
٥٧	١ - أسطورة خراب الهيكل..... عوزي بنزيمان
٥٨	٢ - لا أستطيع أن أصبح جزءاً من فك الارتباط..... إيليئيل شاحرومايا بنجل
٥٩	٣ - رسالة إلى إخوتي في يهودا والسامرة وقطاع غزة..... شموئيل مور
٦٠	٤ - تلميذات يكشفن النقاب عن مخاوف وغضب يعتريهن..... يائير إتينجر
٦١	٥ - الخروج عن درب الاستيطان الصهيوني..... يوسف شيلهاف
٦١	٦ - لن تقع حرب أهلية..... موشيه آرنس
٦٢	٧ - المستوطنون يحاولون "شل حركة الدولة"..... أوري جليمان
٦٣	٨ - خطة فك الارتباط غير صالحة..... رفكا يافا
٦٤	٩ - رغم ذلك، سنهدم منازل المستوطنين..... زلمان شوفال
	قضية بيع ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية:
٦٦	١ - البطريرك يبحث عن الاعتراف..... داني روبنشتاين
٦٩	٢ - صفقة غامضة عند باب الخليل (بالقدس)..... افتتاحية هاآرتس
	يوناتان بولارد:
٧٠	١ - لوبي "مواطنون من أجل بولارد": نظرة متأخرة جداً..... أريك بندر
٧١	٢ - ضبط النفس هو السبيل إلى إطلاق سراح بولارد..... افتتاحية هاآرتس
	شؤون حزبية :
٧٢	١ - وماذا لو خسر بيريس ثانية؟..... مايا بنجل
٧٣	٢ - مولد زعيم ٢٠٠٦..... ألوف بن
٧٥	٣ - الجميع يتصارع مع الجميع..... نيتسان كيدر
	شؤون عسكرية :
٧٦	١ - قوة الردع الحقيقية في الشمال..... أمير بوحيوت
٧٧	٢ - التغييرات المرتقبة..... زئيف شيف

■ الاقتصاد الإسرائيلي :

- ١ - إسرائيل في قائمة الدول التي تنتهك حقوق المنتجين.....أورا كورن ٧٩
- ٢ - انتقال بيزك إلى ملكية رجل الإعلام "حاييم تسابان".....هادار حوريش ٨٠
- ٣ - الخلاف بشأن السياح الروس.....إيلي بردنشتاين ٨١

■ علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية :

- ١ - يخاصمون بوتين.....ليلي جالييلي ٨٢
- ٢ - الثلاثة يبحثون مشروع لتوصيل البحر الأحمر بالبحر الميت.....داليا مازوري ٨٣
- ٣ - إيران ستأبى أن تصبح "منبوذة".....ألف بن ٨٣

■ المجتمع الإسرائيلي :

- ١ - يكفي أننا نراهم تهديداً.....تسفير رينات ٨٥
- ٢ - "ثقافة النوادي الليلية" هي كلمات متناقضة.....جيلا فتلشتاين ٨٦
- ٣ - بروش: الشباب العلماني غير متعلم.....مناحم رهط ٨٧
- ٤ - هل تريد إسرائيل سلاماً؟.....عاموس شوكين ٨٧
- ٥ - تعداد سكان إسرائيل بلغ ٦,٩ مليون نسمة.....هيئة تحرير معاريف ٨٩
- ٦ - الأثرياء هم الأكثر نجاحاً في اختبارات المرحلة الثانوية.....آساف زلينجر ٨٩

■ الرأي العام في إسرائيل :

- ١ - ثورة العبيد تشتعل في إسرائيل.....شاؤول تيكوشونسكي ٩١
- ٢ - ذكرى الانسحاب الذي أهان كبار القادة العسكريين في إسرائيل.....وديع محمد أبو العافية ٩٢

■ حوارات :

- ١ - حوار مع رئيس الكنيسة "راؤوفين ريفلين".....جدعون ألون ٩٣
- ٢ - حوار مع نائب وزير الأمن الداخلي "يعقوف أدري".....جن كسييت ٩٥
- ٣ - حوار مع رجل الأعمال اليهودي الكندي "جاري شفارتس".....سوفي شلومون ١٠٠

■ استطلاعات :

- ١ - مقياس السلام لشهر أبريل ٢٠٠٥.....إفرايم يعر وتمر هيرمان ١٠٣
- ٢ - تراجع في تأييد خطة فك الارتباط.....أوري روزين ونداف آيال ١٠٥
- ٣ - الليكود ينضم لفك الارتباط.....صحيفة معاريف ١٠٦

- شخصية العدد: "أوري أفنيري".....إعداد: وحدة الترجمة ١٠٧

◆ خامساً : رؤية عربية

- ١ - أبو مازن مرة ثانية في البيت الأبيض الأمريكي.....إبراهيم غالي ١٠٨
- ٢ - خطة بساط شارون بين الواقع والمأمول.....مها عزت ١١٢
- سادساً : مصطلحات عبرية.....إعداد: وحدة الترجمة ١١٩

◆ مقدمة ◆

وحدة الصف الفلسطيني

بعد حوارات الفصائل الفلسطينية في القاهرة في مارس الماضي، ساد تفاؤل بقدرة الفصائل الفلسطينية المختلفة على التوصل إلى إطار عام مشترك تدار من خلاله علاقات الفصائل، وتحدد وفقه أيضا المواقف بشأن التعاطي مع إسرائيل وما هو مطروح من خطط للتسوية السياسية. وفي هذا الإطار أيضا أعلنت فصائل فلسطينية عديدة، على رأسها حركة حماس، مشاركتها في العملية السياسية الجارية بما فيها الانتخابات المحلية في غزة والضفة الغربية، وأيضا الانتخابات التشريعية. بل أن استعداد حماس صراحة لدخول منظمة التحرير وُصف من قبل البعض بأنه التأسيس الثاني للمنظمة، حيث أن إنضمام حماس لمنظمة التحرير سيعني حلاً لإشكالية كبرى كانت تواجه العمل الفلسطيني، وسبق أن فشلت اتصالات أولية لبحث الفكرة نتيجة ما اعتبر أنه مبالغة من قبل حركة حماس في المطالبة بحصة تعادل حصة حركة فتح.

وفي حوارات القاهرة أيضا وافقت الفصائل الفلسطينية المختلفة على "تهدئة" مع إسرائيل، مكّنت رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية "محمود عباس" من إعادة السلطة الوطنية مجدداً إلى قلب التفاعلات الجارية بشأن التسوية السياسية على النحو الذي انعكس في استقبال الرئيس الأمريكي جورج بوش لمحمود عباس في البيت الأبيض بعد قطيعة دامت قرابة خمس سنوات منذ فشل قمة كامب ديفيد الثانية في يوليو من عام ٢٠٠٠ بحجة أن عرفات لم يعد يمثل شريكا مقبولا للسلام.

وعلى الرغم من محاولات الاستفزاز الإسرائيلية المتكررة، سواء عبر استهداف الناشطين الفلسطينيين من الفصائل المختلفة، أو عبر التلاعب بالجدول الزمني الخاص بتنفيذ خطة الانسحاب من قطاع غزة - خطة شارون للانسحاب أحادي الجانب - إلا أن الفصائل الفلسطينية المختلفة برهنت على امتلاكها رؤية ناضجة للعمل الوطني ولم تمكن إسرائيل من اختلاق ذرائع للخروج على العملية برمتها أو قطع خطوط الاتصال الدولية - لاسيما الأمريكية - مع السلطة الوطنية.

وفجأة تراجع التفاؤل وعادت المخاوف على وحدة الصف الفلسطيني من جديد على خلفية الموقف من نتائج المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية، حيث شككت حركة فتح في فوز حماس في عدة بلديات بقطاع غزة وتقدمت للقضاء الفلسطيني بطعون لإعادة الانتخابات في عديد من الدوائر. وبعد أن فحص القضاء الفلسطيني هذه الطعون، قرر إعادة الانتخابات في ثلاث دوائر هي: رفح والبريج وبيت لاهيا. وهنا نحن أمام حكم قضاء فلسطيني كان ينبغي احترامه من كافة الأطراف المعنية بصرف النظر عما قد يكون لديها من تحفظات أو ملاحظات، على أساس أن احترام حكم القضاء كان سيعيد خطوة مهمة على طريق تكريس الشرعية، وفرض الاحترام للمؤسسات الفلسطينية، ومن ثم خطوة مهمة على طريق الانتقال من سياسات مرحلة "الثورة" إلى التزامات مرحلة "الدولة". ومع الإقرار بأهمية التحفظات التي قد تقال عن الثورة والدولة وعن أي مرحلة تمر بها القضية الفلسطينية، فقد كان مهما للغاية أن تلتزم كافة الأطراف بحكم القضاء وتتجنب التشكيك فيه على نحو ما فعلت حركة حماس التي أعلنت أن الحكم جاء بخلفية سياسية، وهو الأمر الذي يعطي للآخرين الفرصة للتشكيك في شرعية مؤسسات السلطة ومدى نزاهتها، ونحن هنا نتحدث عن سلطة ينبغي أن يكون لها التقدير والاحترام حتى تواصل عملها.

ولعل أخطر ما واجه وحدة الصف الفلسطيني في ذلك الوقت كانت تصريحات المتحدث باسم حركة حماس التي نالت كثيرا من هيبة واحترام القضاء من ناحية وشككت في نزاهته من ناحية ثانية، هذا إضافة إلى ما بدا يلوح في الأفق من صدام وشيك بين أنصار فتح وأنصار حماس. وإذا كان الوفد المصري قد نجح في احتواء التفجر وأبعد شبح المواجهات، فإن قرار حركة حماس بمقاطعة انتخابات إعادة، يهدد بالعودة إلى المربع الأول مجددا بكل ما يحمله من احتمالات الإطاحة بنتائج حوارات القاهرة.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆



إيهود باراك ومحاربة الأشباح (الفصل الحادى والعشرون): عزلة باراك

تأليف: ران أدليست

◆ إحساس الخلاص من اليمين والانكسار من اليسار:

لم يكن باراك ينظر إلى انتصار كتشاف باعتباره انتصاراً للمعارضة أو احتجاجاً عليه فحسب، بل كان تجسيداً لبرنامج العمل القومى الذى يمثلته الحريديم، والدينيون، والمستوطنون. استقال ديفيد ليفى، وساد إحساس بأن لعبة الدومينو قد انفلقت. وتخلت ليئه رابين عن اعتبار باراك خليفة لزوجها، وانقرط عقد مكتبه. وانتشر جو من اللامبالاة. وفى هذه الأجواء قال أفراهام بورج: "لقد انهارت منظومات العمل... ولا توجد قيادة..". وفى اجتماع الكتلة البرلمانية قال لباراك "إن مفهوم إسرائيل واحدة قد فارق الحياة". وقال باراك لمن حوله، "لقد مررنا بحادثتين سيئتين، لكن المطلوب الآن هو التصميم وعدم الاستسلام للبكاء".

بدأ بورج يحرق الأرض ويجمع النشطاء. وبمناسبة العام الجديد جمع حوالى ألف شخص لاستعراض القوة. تبدأ من يوم الخميس عطلة الكنيست. وكان من المتوقع أن يُطرح يوم الأربعاء مشروع قانون بحل الكنيست. باراك لديه ائتلاف من ٣٠ عضواً مقابل ٧٣ فى السابق. وفى مواجهته معارضة تضم ٦١ عضو كنيست. هو نفسه رئيس الوزراء، وبياسر أعمال وزير الدفاع، والخارجية، والداخلية، والإسكان، والتعليم، والتجارة والصناعة، والعمل والرفاهة، والأديان والزراعة.

كان المزاج القومى الذى ساد فى أعقاب انهيار الأمل الكبير، قد فرض مشاعر الوهن واليأس وتبدد الأمل فى أى شيء. وأشارت استطلاعات رأى رأس السنة ("وهو فى العادة لا يهتم بالاستطلاعات") إلى أن ٥٦% يعتقدون أنه رئيس حكومة غير موثوق به. وأن هناك ١٥% من ناخبيه مترددون فى انتخابه مرة أخرى. لم يفهم باراك ما يعنيه ذلك أكثر من أنه بات فى قلب المعركة. اتصل بيشاي وتحديث معه عن العودة إلى الائتلاف، والتقى بساريد، لم يتبادل الاثنان كلاماً حاسماً، لكنه أدرك بأن هناك ثمناً لا بد من دفعه لكليهما.

أعاد النظر فى صلاحيات رئيس الوزراء وقال لنفسه، يمكننى أن أعمل أيضاً بدون أغلبية، وطار إلى القاهرة، للتباحث مع مبارك حول الطريقة التى يمكن بها الضغط على عرفات ليقبل بأخر ما اقترحه كليتوتون بشأن القدس والللاجئين. استوعب مبارك - كما تصور باراك - تقديراته للموقف وقال له سأفعل ما فى وسعى حتى نعيد عرفات إلى المسار.

عاد باراك وذهب ليستجم فى قرية جلعاد. وخلال فترة قصيرة سيعرف هل من الممكن عقد صفقة مع عرفات أم تشكيل حكومة أقلية مع ميريتس أو يهودوت هاتوراه وعرب مؤيدين من الخارج، أم حكومة وحدة وطنية مع الليكود، أم حكومة مع شاس وميريتس. بشيء من القسوة يُقلب فى جثة الحكومة مع علمه بأن احتمالات إعادتها للحياة ضعيفة، لكن الأمل موجود لإبقائها على قيد الحياة.

لكن قطار الهم والغم انطلق بالفعل من محطة اليمين - والدينيين - والحريديم - والمستوطنين. والمعنويات القومية المنهارة تخدمهم وتدعم أهدافهم الأساسية، التى تتلخص فى استمرار السيطرة على جميع المستوطنات وتوجيه ضربة

جديدة لمشروع علمنة الدولة الذي يقوده باراك.
ردد مع نفسه: "التطلع إلى الخلاص في اليمين وانكسار في اليسار".



لم تكن مشكلته في مكتبه الذي بدا وكأنه خارج الخدمة واستقال بعض العاملين فيه. بل كانت مشكلته هي الحكومة.

كان من المقرر أن يُقدم الميزانية خلال أسبوعين، وبدأت محاولات تشكيل ائتلاف مع الكتلة الحريدية، والدينية، وشاس ضعيفة الأمل. وظهرت في الأفق سحب الانتخابات، فقرر باراك بكل هدوء تجاوز كل الإحباطات والبدء بعملية وضع تشريع علماني. لم يكن الأمر مجرد لحظة انفعالية. ومع إمكان اعتبار ذلك ضمن حسابات الانتخابات المقبلة، فإنه يعد توجهاً تاريخياً لحكومة تمارس مهامها رغم احتمالات فوز أو خسارة باراك في الانتخابات.

عندما وصل إلى رئاسة الحكومة، عمل في اتجاهين. الأول هو السلام، وهو ما يستحق، من وجهة نظره الأساسية، أن يدفع ثمناً باهظاً لأجله. ثم بعد ذلك السعى إلى سن تشريع يتم الفصل في ظله بين الدين والدولة ويتغير ترتيب الأولويات القومية.

إنها ثورة علمانية إذن، والأمل في تمرير الخطة ضعيف للغاية، لكن الخطوة الأولى هي الخطوة الحاسمة. وكعادته، تحدث بشكل غير مباشر مع عامير بيرتس وتومي لايبند. ولم يفكر في ساريد لأنه لا يُمانع الفكرة، ولن يحتاج إلى حسابات شخصية. دعا باراك وزرائه إلى منزله في القدس. جميعهم تقريباً اعتقد أنه مجرد اجتماع لرفع المعنويات بعد السقوط في كامب ديفيد، لكن باراك فاجئهم بالقول: "سنرفع راية المجتمع المدني".

تبادلوا نظرات مُبهمة، وإن كانت غير رافضة، كنظرة حايم رامون، لكن باراك واصل حديثه: الأمر يتعلق بإصلاح مدني اجتماعي، وحدد الأهداف منه: الانتهاء من وضع دستور لإسرائيل خلال عام. ويتضمن ذلك قانون عودة مدني، قانون زواج مدني، قوانين لتحسين وضع المرأة، استئناف رحلات طيران شركة العمال في أيام السبت، وإلغاء وزارة الأديان. بالإضافة إلى إلزام جميع المؤسسات التعليمية الخاضعة للدولة بتعليم اللغة الإنجليزية، والرياضيات والمواطنة كمواد أساسية.

كان الوزراء في غاية الاندهاش. كان بين الحضور بن اليعيزر، بيلين، بيريس، رامون، بن عامي، فيلنای، ملكيثور، يولي تامير وأوفير بينيس، رئيس الكتلة العمالية في الكنيست.

أوضح لهم: "كنت دائماً أريد المضي في هذا الاتجاه، ولكن كان لدى ائتلاف لا مكان عنده لمثل هذه الأفكار. أما اليوم فقد تحررت من القيود، هتمالوا نحقق ذلك".

قالوا له، إن الأمر يبدو كأنه بقايا الجهد السياسي الذي بذلته من أجل السلام. وفي محاولة للتحفيز، قال لهم: "ما الذي تقولون؟ تعلمون جيداً أن بعضكم مازال يحاول إتمام صفقة سياسية مع عرفات. ولعلكم تعلمون أن الحكومات الإسرائيلية حاولت على مدى سنوات طويلة القيام بذلك ولم تنجح". فردوا متمسكين برأيهم، ومع من ستفعل هذا؟

"مع من يؤمن بالأمر، ستفعل ذلك مع شينوي، وعام آحاد، وميريتس والأحزاب العربية".
وبدا ائتلافه المستقبلي على النحو التالي: 'يسرائيل أحات' ٢٤ صوتاً، 'ميريتس' ١٠، 'الخيار الديمقراطي' (١) بزعامة برونفمان ٢، 'شينوي' ٦ و'عام آحاد' (٢) ٢، حزب الوسط (٣) ٦، مع ١٠ أصوات عربية من الخارج. ويبدو أن هذا الائتلاف أيضاً هو الذي يمكن أن يصل إلى اتفاق سلام، إذا حاول عرفات أن يفيق، وأن تكون له أجندة مدنية. احتج كثير من الوزراء على استبعاد مع الأحزاب الدينية، وبدا الأمر لهم وكأنه إعلان حرب. اعترض رامون بشدة. وقال: "لن يستقيم الأمر بهذا الشكل".

قال باراك: "ربما لن يستقيم على الفور. ولن يستقيم إلا إذا تعاوننا جميعاً، وأتمنى أن يتفق الجميع على هذه الأفكار. وبخلاف ذلك، فإن الليكود سيؤيدني، ومن سيتجاهل هذه الخطة ولا يلتفت إلى هذه القضايا، سيدفع ثمناً باهظاً من أصوات الناخبين".



وبسرعة تسرب مضمون اللقاء الذي جرى في منزله، واعتبر باراك عدواً للتكتل الديني الحريدي. وما الجديد في ذلك؟ ربما تحفظ وزراؤه، لأن هجوماً من هذا النوع يُعجل بسقوط الحكومة. وليست لديهم قناعة بمقدرة باراك على

تشكيل حكومة أخرى. إلا أن الظروف خدمت باراك وبالأذات لدى أعدائه المعلنين عوزى برعام وأفراهام بورج. فكلاهما اعتقد أن هدفه مكشوف. وربما كانت لديهم حسبة شريرة إلى حد ما. فقد فهموا أن استثمار هذا الموضوع سيقلص عمر الحكومة وهما ليسا عضوين فيها، ويُقلص فترة بقاء باراك الذي ليس صديقاً لهما. وعلى أى حال فقد انضموا لتقديم العون، وعندما عرض باراك على برعام إحدى الحقائق الوزارية التي بقيت خالية بعد استقالة شيرانسكى، وشاس والمقدال، رفض برعام.

وبحث باراك عن شركاء من خارج الحزب. وتحدث مع تومى لايبند.

سأله لايبند: "وماذا عن قانون طال..؟"

قال باراك: "سألغيه".

ففى يناير ١٩٨٨، عندما كان باراك زعيماً للمعارضة، تحدث عن 'شعب واحد وتجنيد واحد'. بينما فى أغسطس من عام ٩٩ وضمن اتفاق ائتلافى مع 'يهودوت هاتوراه'، أيد قانون طال. والآن تراجع عنه. يقول، "نعم هناك أحياناً تغيير حتمى فى الاتجاه. فكان التنازل للحريديم ضرورياً للوصول إلى كامب ديفيد. لقد ظل الهدف أمام عيني، حتى إذا طال الطريق".

يُعلق بيلين بالقول، "من ناحيتى، الأمر يعنى ثورة اجتماعية. فعنصر الوقت فى غاية الأهمية، نظراً لأننا اليوم فى السلطة وغداً لن نكون فيها".

شكل باراك مجموعتين: الأولى سياسية وأيديولوجية، وتضم بيلين ومريدور وروبنشتاين. الخطوة الأولى، حل وزارة الأديان. والهدف هنا هو تخصيصات بمليار ونصف مليار شيكل، تحت التصرف الكامل لشاس، ومئات التعيينات ذات الصبغة السياسية والمحابة العائلية، وبخاصة تسرب الملايين عن طريق قوائم لتلاميذ وهميين فى المدارس الدينية (اليشيفوت). وقال شموئيل هولندر، مفوض الخدمة المدنية، إنه "حتى المزهرجات فى وزارة الأديان تفوح منها رائحة الفساد".

وقال عضو الكنيست جفني: "إذا واصل رئيس الوزراء المضى فى تحويل دولة إسرائيل إلى دولة غير يهودية، كغيرها من الدول، فالأمر يعنى حرياً عالمية".

وتحدث باراك مع عدد من كبار الحاخامات، وحصل على موافقتهم على حل وزارة الأديان. ونجح فى تمرير قرار بهذا الشأن فى جلسة الحكومة. وقال: "إنه ليس عملاً انتقامياً ولن يؤثر على التقاليد الإسرائيلية". وجميع مسؤوليات الوزارة ستنتقل إلى وزارات العدل والتعليم والداخلية والعمل والرفاهة والحاخامية العليا.

يقول باراك: "لقد أرادت حكومات كثيرة أن تفعل ذلك، والآن التنفيذ من نصيبنا".

واعتقد الحاخام رابيتس أن "باراك يحتاج إلى علاج نفساني".

وانطلقت موجة من التهديدات تجاه مكتبه ومنزله، ووسّع جهاز الأمن العام (شاباك) من الاحتياطات الأمنية حوله. وحاول باراك، الذى لم يدرك مدى عمق التعصب الدينى وصلابته، تهدئة المشاعر، بقوله، "إنها ليست ثورة مناهضة للدين، إنه تغيير، ونحن نلتزم به بشكل منظم وحساس، من خلال الحوار".

وفى تلك الآونة خرجت السيدة فارد هار، نائبة المسؤول عن قسم الاقتصاد وإيرادات الدولة فى وزارة المالية، عن صمتها. وأوضحت، فى ضوء حسابات وزارة المالية، أن عدم تجنيد الحريديم يكلف اقتصاد الدولة خمسة مليارات شيكل. ويقول تقرير تناول هذه القضية إن تهرب تلاميذ المدارس الدينية يحول دون تقصير مدة الخدمة لجميع الجنود الآخرين. فالاقتصاد يخسر قوة بشرية عاملة، والناتج القومى يتأثر إجمالاً بهذا الوضع. ويقول التقرير، إن السكان الحريديم سيتضاعف عددهم خلال السنوات الـ ١٧ القادمة وسيشكل حوالى ١١٪ من السكان. وإذا كان متوسط عدد الأطفال للأسرة الحريدية من ٦ إلى ٧ وللأسرة العلمانية من ٢ إلى ٣ فإن السكان العلمانيين هم الذين سيتحملون العبء، مع ازدياد الفقر فى المجتمع الحريدي.

وأوصى واضعو التقرير بإلغاء حوافز زيادة عدد أفراد الأسرة بدون عمل. واعتقد باراك أن هذا التهديد قد يُحرّك شيئاً ما لدى هذه الزمرة باتجاه التحول السياسى، خاصة أنه أنهى تماماً علاقاته بالكتل الحريدى الدينى التقليدى.

وصرح إيلى يشاي باسم الحاخام عوفيديا: "باراك ينشر الفرقة بين الشعب".

غير أن باراك يُتابع المشهد السياسى ويتربص الموقع الذى يمكن من خلاله أن يغير مسار الدولة برمتها. تقول استطلاعات الرأى إن الأغلبية تؤيده. وباراك لا يشغل باله باستطلاعات الرأى لكنه لا يفلل التأييد الواضح من المجتمع للخطوة الجديدة. حتى إذا كانت العملية السياسية قد ماتت للتو، فإن المسيرة الاجتماعية تحظى بدعم الأغلبية.

وبقوة دفع ردود الأفعال يقول باراك: "لقد آن الأوان للفصل بين الدين والسياسة. فالتحالف غير المقدس بين اليمين والحريديم يتعارض مع مصلحة المجتمع الإسرائيلى".

سألوه بشأن ماذا على سبيل المثال.

فقال: "يجب أن تعمل الحافلات في يوم السبت. يجب أن تكون إسرائيل دولة تعددية مفتوحة وحديثة، وهذه هي رغبة غالبية الشعب".

غير أن رغبة الشعب أمر مراوغ. فاستطلاعات الرأي تتحدث عن ١٥ مقعد لحزب العمل بينما الليكود يحصل على ٢٦. وهناك ٥٠٪ يعتقدون أن باراك ليس محل ثقة، ٦٤٪ يُعطونه تقدير 'مقبول' في أداء مهامه، ويعتقد ٤٢٪ فقط أنه سيقود الدولة بنجاح.

لقد حسم الأمر واقتحم الطريق نحو التحول الاجتماعي. المشكلة الآن هي البدء في تعبيد الطريق، واستثمار أيامه المتبقية في المنصب للقيام بخطوة أو اثنتين إلى الأمام، ولكن يبدو من الآن فصاعداً أن استمرار هذه المسيرة سيكون مرتبطاً بالواقع الأمني، وبالانعكاسات السياسية، وعملية السلام المنهارة بالطبع.

◆ لا حكم ولا قاضي:

وفي القاهرة اجتمع كلينتون مع مبارك لبحث تقسيم السيادة على القدس. ووصل بعده دينيس روس وروبرت مالي. وفيما بعد جاء إلى المنطقة جورج تيننت رئيس C.I.A، الذي يسعى بين باراك وعرفات لتدشين اتفاق خلال احتفالية الأمم المتحدة بالألفية الجديدة، حيث سيلتقى زعماء العالم. بيلين وبين عامي مُقتنعان بأنه يمكن إبرام صفقة. لقد أخفقت المحادثات في كامب ديفيد بسبب الصياغات المتعلقة بالسيادة على جبل الهيكل (بيت المقدس) وقضية حق العودة. سمح باراك لجلعاد شير بالتحدث مع صائب عريقات حول استئناف المحادثات. والفرض - تمهيد المطالبة بسيادة كاملة على بيت المقدس. واستجاب عرفات. مُتصوراً أنه يعود إلى التفاوض كبطل، وإن كان لا يُبدى تلهفاً. عرفات يستعد لاحتمال فوز آل جور في الانتخابات الأمريكية، ولا يريد هدم جميع الجسور. وباراك يتشكك في حديثه لكنه يمضى للأمام.

تكتظ رأس بن عامي بالأفكار كثمرة زُمان ناضجة. مثال ذلك، أن تُسلم إسرائيل السيادة على جبل الهيكل (بيت المقدس) لمجلس الأمن. ومع الوقت تنقل الأمم المتحدة للفلسطينيين 'سيادة وظيفية' على البلدة القديمة بالقدس، وتحفظ إسرائيل بالسيادة المتبقية. وبذلك يمكن أن يدعى الطرفان السيادة.

سألوا عرفات عن ذلك، فقال: "لماذا لا تنقلوا السيادة للأمم المتحدة ومنها إلينا ٩٠٪ وتبقى لكم السيادة على حائط المبكى في ظل السيادة الفلسطينية؟".

وعندما طلبوا منه أن يكون جادا، تحدث عن انتقال بيت المقدس إلى لجنة القدس التي يرأسها محمد السادس ملك المغرب، وهي اللجنة التي تدير المساجد. وستكون السيطرة الفعلية للفلسطينيين، بدون الحائط الغربي، الذي سيبقى مع الحى اليهودي تحت سيادة إسرائيل. فكان تعليق باراك: "كلا وألف كلا. هذا لن يقبله المجتمع الإسرائيلي، ولا أقبلة".

رفض باراك اقتراح عرفات، ولكنه سمح لبن عامي وشير بمقابلة عريقات ودحلان لمحاولة رأب الصدع وتقريب وجهات النظر. وخلال أغسطس وسبتمبر التقى شير مع عريقات ٥٣ مرة. ويحق للشخص أن يسأل، بعد كل هذه الشهور ومئات اللقاءات، ما الذي يتحدثون بشأنه؟

يوضح باراك أنهم طالما يتحدثون فلن نسمعهم يُطلقون النار. وهناك مواضيع مشتركة كثيرة تتصل بالحياة اليومية: ابتداءً من التعاون الأمني وانتهاءً بأموال الضرائب، مروراً بتصاريح العبور، وإجراءات العمل وخطوط الوقود والكهرباء. وقبل انتصاف سبتمبر ازداد التوتر بعد إفصاح عرفات عن نيته إعلان الدولة في ١٥ سبتمبر. وكان باراك سبق وهدد بأن إعلان عرفات من جانب واحد، سيجعله يتخذ إجراءات ضم من جانب واحد رداً على ذلك. الجيش يترقب، لأن إعلان الدولة من شأنه أن يؤدي إلى فوضى. قال باراك لموفاز: "افعلوا ما ترونه ضرورياً، لكن عرفات لم يجرؤ على الإعلان".

بالفعل، اجتمع المكتب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وأرجأ إعلان الدولة. فسادت أجواء خيبة الأمل في المناطق وتآكلت من جديد صورة عرفات. في اليوم التالي للتأجيل وقعت مظاهرات مضادة لعرفات في المناطق (المحتلة). باراك قلق. صحيح أنه لا يحب عرفات، لكن البديل الحالي هو اضطرابات ستزلق إلى ثورة شعبية. أبقى باراك الباب مفتوحاً للتفاوض ولفرصة أخرى ذات قيمة، ليدرك عرفات أن لديه طريقاً منطقياً واحداً ليصل إلى إعلان الدولة المأمول.



اشترك باراك في حفل يتم فيه توديع عوزي ديان، مرشحه لرئاسة الأركان العامة، تاركاً منصبه إلى مجلس الأمن القومي. وسيتم تعيين (بوجي) موشيه يعلون نائباً لموفاز. وكان من المنتظر أن يؤدي الحفل إلى إنهاء الصراع المريع بين

موفاز وباراك. ومن بين مفردات هذا الصراع مطلب موفاز بأن يتولى ديان كرئيس لمجلس الأمن القومي دون صفته العسكرية، وبذلك يتم القضاء على احتمالات أن يخلفه ديان. ومنذ تولى باراك مهام منصبه، وكان من الواضح أن ديان هو رئيس الأركان القادم، بينما لم يكن هناك وفاق بينه وبين موفاز. وليس ذهاب ديان إلى مجلس الأمن القومي إلا استعداداً لإدارة سياسة الدفاع بشكل مُنفرد عن طريق الاستخبارات العسكرية (أمان).

كانت طبيعة العلاقة الشخصية بين باراك وديان ببساطة، أكثر عمقاً ووضوحاً من علاقات الصداقة العادية بين باراك والمحيطين به. ومن الصعب إدارة جيش عندما يكون الجميع على علم بصاحب البيت القادم، وقد أضمر موفاز حقداً يغذى صراعه الشخصي المبرر مع ديان باعتباره نائبه. وعندما نجح في إبعاد ديان، استمات أيضاً حتى يخلع عنه الصفة العسكرية الرسمية ليتولى منصبه الجديد بصفة مدنية حتى يقطع عليه طريق المنافسة على رئاسة الأركان.

وجرت مراسم تغيير نائب رئيس الأركان العامة في حضور ضباط القيادة العامة وعائلي ديان وعلون. ألقى عوزي ديان بعض كلمات التهاني التي تقال في هذه المناسبات، ومن بعده تحدث علون فلم يُطل. ثم قام موفاز بوجه جامد. أخرج ورقة وبدأ يقرأ: "لقد تحطمت الثقة بيني وبين العميد ديان عندما تجاوز صلاحيته بالنسبة لإنهاء مهمته، وحاول التمسك بمقعده والبقاء نائباً لرئيس الأركان العامة".

اندهش الجميع. وفيما امتلأت الحجرة بأسر وسيدات وأطفال، فاحت من كلمات موفاز رائحة غير طيبة لتصفية حسابات تافهة.

وقاطعه ديان: "السيد المحترم بدأ ينشر الملابس القذرة".

واستمر موفاز: "إنها ليست ملكية خاصة لأي شخص..".

وبعد الاحتفال المثير للحيرة قال باراك: "بالفعل إنها ليست ملكية خاصة لأي شخص. لذلك فإن تعيين ديان، سيكون بصفته العسكرية، بعد موافقة المستشار القانوني والحكومة".

وأشار باراك على ديان أن يتصل بشارون لإحاطته بالأمر.

وبعد ما أثارته كلمة موفاز من ردود، فرض باراك نفسه على جلسة القيادة العامة. وعلى جدول الأعمال الذي يتصدره تقليص ميزانية الدفاع. وكتبت الصحافة أن موفاز اشتكى من تلقيه خبر تقليص الميزانية في ورقة مطوية. ولم يُصدق باراك ما نشرته الصحافة وعلق: "لقد جلست معه لمدة نصف ساعة وسلمته قراراً رسمياً". وعلى انفراد وبخ موفاز: "أنت خاضع للحكومة ولي، وتتصرف بما يتفق وذلك". ثم قال للعمداء: "لستم قادة تشكيلات بل أنتم ضباط كبار يجب أن تتعلموا أن تعملوا سوياً. التناغم شيء مهم، لكنه ليس شرطاً. القيادة العامة للأركان ليست فصلاً في مدرسة، وأنا لست مُعلم الفصل".

وفوق ذلك، أبلغ باراك رئيس الأركان العامة والعمداء، بأنه لن يتم إلغاء التقليص في ميزانية الدفاع. ثم قام وانصرف دون أن يستمع لأحد.



طار باراك إلى نيويورك ليدعم الاستعداد الإسرائيلي للتفاوض في احتفالية الألفية بالأمم المتحدة. وكان سكرتير عام الأمم المتحدة قد دعا زعماء العالم لإلقاء كلمات في الاحتفال بالثوية الجديدة، وكان النزاع الإسرائيلي الفلسطيني جزءاً من المنظر الخلفي لاحتفال الألفية الجديدة.

حضر جورج تيننت، الذي يقوم بدور المكوك بينه وبين عرفات، ليلة واحدة فقال لباراك عن عرفات: "لا أفهم ما الذي يريده هذا الرجل". وأثناء وجوده في نيويورك رفض مقابلة عرفات. وكان بن عامي موجوداً في المغرب، يحاول التوصل إلى صيغة مع الملك محمد السادس. قال بن عامي إن إسرائيل مستعدة للتوقيع على تسوية نهائية بدون القدس. كان الملك الشاب يُنصت باندعاش. وقال بن عامي لباراك "لدى انطباع بأنه سيدفع بعرفات في الاتجاه الصحيح". رد باراك بتردد: "لعله يُفلح".

وفي نيويورك رفض كالمعتاد الذهاب إلى أي كنيس.

ويقول مُتعبجاً: "إنني لا أذهب إليه في إسرائيل فكيف أفعل ذلك هنا..؟".

وخلال احتفالية الجمعية العامة في الأمم المتحدة دبر كلينتون ما يشبه مقابلة بين باراك وعرفات.

وفي المكان المعد لذلك، قال باراك لعرفات: "إذا لم نجد طريقة للتقدم - سيسقط مزيد من الضحايا. علينا أن نبحث موضوع السيادة بشكل حقيقي، ويمكن لرجالك أن يبحثوا مسألة السيادة الإلهية (٤)".

ويرد عرفات: "نعم، يجب أن نتحدث حول ذلك".

وبعد عدة دقائق تحدث باراك إلى عمرو موسى وذكر له موضوع السيادة الإلهية.

فسأله عمرو موسى: "إلهنا أم إلهكم؟".
فقال باراك: "إلهنا جميعاً".

◆ المستشار القانوني ضد رئيس الحكومة:

عشية سفر باراك إلى نيويورك، دخل آرييه درعى السجن. مظاهرات التأييد من أنصار درعى حملوا باراك مسؤولية سقوطه. وفي الليلة التي سبقت دخوله السجن، جاء لزيارته أصدقاؤه من زعماء المعارضة: نتياهو، وأولمرت وليبرمان. اشتعلت مظاهرات التأييد لدرعى، الأمر الذي تطلب رد فعل من رئيس الحكومة.
قال باراك: "من غير الممكن أن يتحول دخول مجرم للسجن إلى حدث سياسي. لا مكان لهذا في دولة ديموقراطية".

ومن بين الذين يتحملون عبء غضب المتظاهرين تأييداً لدرعى، بيرز أهارون باراك، ورائد الشرطة موشيه مزراحي وإلياكيم روبنشتاين، وهم الذين يقفون وراء الإجراء الشرطي والقضائي. واعتبر روبنشتاين "خائناً"، لأنه محسوب "علينا" ولم ينسف القضية كما فعل مع التحقيق في تعيين المستشار القانوني للحكومة الذي جرى طبعه على يدى درعى ونتياهو وليبرمان. تحمل روبنشتاين شظايا الغضب، بما في ذلك نظرات العداء في الكنيست الذي يصلى فيه. وكان عليه في تلك الأيام أن يتخذ القرار النهائي في قضية نتياهو. فالاحتمالات التي ستحسم هذه القضية، بما يتفق مع توقعات حراس دولة القانون ضعيفة للغاية. وسمع باراك أن روبنشتاين يعتزم إغلاق قضية نتياهو، وهذا يعنى دخول نتياهو في سباق التنافس داخل الليكود وإعادة ترتيب أوراق المنظومة السياسية لليمين. وتعتمد النواة الأساسية للمستوطنين ورجال الدين على نتياهو أكثر من الاعتماد على شارون، بطريقة تدفع الأمور في الاتجاه الذي يريدون.

ورداً على ما تردد من شائعات حول إغلاق قضية نتياهو، انتشرت شائعة مضادة وجدت الطريق مُمهداً إلى وسائل الإعلام، ومفادها، إذا أغلق روبنشتاين القضية، ستقدم المدعية العامة عيدنا أربيل تقريراً باسمها. وكان من شأن الشائعة أن تنقذ روبنشتاين وتعيده إلى سواء السبيل.

لكن روبنشتاين يُعد ماكراً كثُلب، فمنذ أن كان المستشار القانوني لموشيه ديان، وهو يعرف تماماً من أين تؤكل الكتف. ومطمح حياته أن يُصبح رئيساً للمحكمة العليا. وباراك يعمل معه منذ أكثر من عشرين عاماً في قضايا حساسة، ويُقدر قدراته الذهنية وروح الدعابة التي يتمتع بها، غير أن احتمالات حصوله على هذا المنصب في ائتلاف باراك ليست واضحة. وبالنظر إلى ما تملّيه عليه مقتضيات وظيفته، ربما يُحرم من المنصب في الحكومة التي تلوح الآن بنظام مدني. الأمر الذي يجعل من وضعه هشاً، وقابلاً للانصياع للضغوط الفكرية التي يمارسها التيار الاستيطاني والحريدي في الأوقات الطارئة مع مسؤولين دينيين.

وفي عام ٢٠٠٢ ستخلى ثلاثة مقاعد لمنصب القاضى الأعلى. وإذا صح رهانه يمكن أن يحتل مقعداً منها. وكما يبدو الحال حتى الآن فمن غير المؤكد أن تبقى حكومة باراك حتى ٢٠٠٢. وإذا بقيت فستكون مُعلقة على تمسك الجناح اليميني بها وحتى في هذه الحالة فإن منصب القاضى الأعلى سيكون أيضاً مسألة مُقايضة سياسية. وكل ما يجب على روبنشتاين عمله أن يحوّل ميزان العدل إلى الاتجاه الصحيح. ويجب أن يفعل ذلك بأدب جم، لكن لا بد أن تكون النتيجة واضحة.

وبالفعل، قرر روبنشتاين إغلاق القضية ضد نتياهو. واحتفل مئات الأعضاء الأساسيين في مركز الليكود، ومعظمهم رجال نتياهو بفندق "رامات أفيف". ومنذ ذلك الحين فصاعداً، تغيرت قواعد اللعبة في الملعب السياسي. ابتعد شارون عن الساحة مؤقتاً؛ وأثار تأييده لتعديلات قانون "طال" الحريديم عليه، وأثارت محادثاته مع باراك حول حكومة وحدة وطنية زعماء المستوطنين عليه، ولم يكن أحد في قيادة الليكود واثقاً فيمن سيكونون ضمن حكومة الوحدة الوطنية التي يشكلها شارون. ولكن ليس لديهم مرشح بديل مُتفق عليه، أى أن الجميع ضد الجميع. فمركز الليكود مُتمثلٌ برجال نتياهو، بينما فريق شارون مُنشغل بزرع الموالين له في مؤسسات الحزب.

وبدأت اتصالات محمومة بين إيلى يشاي وميثير بروش ورجل نتياهو في "يهדות هاتوراه"، إفرهام رايبيتس، وشاؤول يهلوم من المبدال. تحدثوا حول تنظيم الصفوف لإسقاط الحكومة، بينما نتياهو يقف خلف الستار. والطريق الوحيد أمام شارون ليستعيد رصيده من التأييد الحريدي الدينى التقليدى، هو أن يعود ليقود بهمة الجناح الأكثر يمينية، الذي يُعد بمثابة القاطرة التي تجر ورائها كل المعسكر الدينى الحريدى، بما في ذلك شاس.



في نهاية سبتمبر، وبمناسبة رأس السنة، قدم شارون طلباً للشرطة بزيارة جبل الهيكل (بيت المقدس)، بما في ذلك زيارة إسطنبول سليمان (المصلى الروانى) (٥). وأى زيارة لجبل الهيكل تثير المشاعر. وفي كل عام يحاول أعضاء جماعة

أمناء الهيكل خلق نوع من الإثارة. ومنذ أكتوبر ١٩٩٠ تتم الحيلولة دون اقترابهم من جبل الهيكل. سألوا شارون: "لماذا تريد أن تقوم بالزيارة الآن بالذات..؟"

الجميع يدرك أن هناك دافع سياسى داخلى، لكن وسائل الإعلام لديها وسائلها لتقسو على السياسيين، ولدى السياسيين طريقتهم للرد.

قال شارون: "القدس منطقة تقع تحت السيادة الإسرائيلية، وأى مواطن إسرائيلى له الحق فى زيارتها. وبالتأكيد يشمل ذلك جبل الهيكل (بيت المقدس)، الذى يُعتبر مكاناً مقدساً لكل الشعب اليهودي".

ولكى يتمكن شارون من زيارة جبل الهيكل ويفتح البوابات، فهو فى حاجة إلى تصريح الشرطة. وفى هذا الصدد، تلقى باراك رأى الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن العام. وكان تقدير الجهتين أنه ليست هناك تحذيرات حقيقية تجاه أى اضطرابات فى رأس السنة، ولكن النية مُبينة باستمرار من عرفات لإثارة الفوضى كجزء من نشاطه السياسى للخروج من الطريق المسدود الذى وضع نفسه فيه. وتوقعت الاستخبارات العسكرية بعض الاضطرابات فى تقرير الحالة الذى قدمته، لكنها تصورت أن الأمر لن يتجاوز جبل الهيكل. كانت فرضية باراك أن نتيها هو الذى يُحرض شارون، وأنه لكى يكسب داخليا يحتاج إلى استعراض القوة. وإذا لم يحصل شارون على تصريح، فسينشر الفوضى بحجة أن المكان المقدس عند اليهود مُغلق أمام زعيم المعارضة.

جبريل الرجوب الرجل القوى فى القدس، قال لشلومو بن عامى، الذى أبلغ باراك ذلك، أن الأمر سيُمرّ بسلام، شريطة أن يكتفى شارون بالتجول فى الساحة ولا يدخل إسطنبول سليمان أو المساجد. وافق شارون على الشرط كما نقل إليه. وبنفس الدرجة من الترقب أصدر باراك توجيهاته للشرطة بالسماح لشارون بالدخول يوم الخميس فى حضور كبير للشرطة، فوضعت بضعة مئات من رجالها، تحسباً لوقوع اضطرابات. والخبرة المتراكمة من الاضطرابات الدينية، وحتى الأخطر منها، تقول إنه بمرور بعض الوقت تتوقف أى اضطرابات من تلقاء نفسها. هكذا حدث فى اضطرابات أكتوبر ١٩٩٠ بعد اقتحام أمناء الهيكل، وكذلك بعد مذبحة باروخ جولدشتاين فى الحرم الإبراهيمى بالخليل. كذلك حدث بالمثل عندما تم افتتاح النفق من قبل نتيها وأولمرت. وقد قتل وقتها حوالى ٦٠ شخصاً، منهم ١٦ جندياً إسرائيلياً. وكان واضحاً أن زيارة شارون لن تمر بهدوء، لكن الفرضية العملية السائدة أن الاضطرابات ستكون محدودة وسيتم التعامل معها.

◆ انتقام طفل صغير:

قبل ذلك بثلاثة أيام وصل عرفات إلى منزل باراك فى حى كوخاف يائير. وانضم كلينتون أثنائها، عبر اتصال تليفونى من البيت الأبيض. وحضر اللقاء داني ياتوم، وجمعاد شير، وأمنون ليبكين، وشلومو بن عامى، ويسرائيل حاسون. ومن جهة عرفات حضر نبيل أبو ردينة، وأبو علاء، وأبو مازن، وصائب عريقات. رحبت بهم نافييه. كان الجو لطيفاً للغاية. مشاعر مختلفة اختلطت جميعها فى إناء واحد: انتقام، عظمة، ضيق أفق، جفاء وأيضاً شعور بمسؤولية تاريخية وسياسية. كانت لدى الجميع أفكار ومقترحات، ولكن الحسم فى يد باراك وعرفات فقط.

خرج الاثنان إلى الشرفة للتباحث على انفراد. بقية الموجودين شعروا بعدم الارتياح. فى مثل هذه المحادثات بمقدور باراك أن ينظر مباشرة فى عيني نظيره وأن يقول له دون مجاملة ما يتبأ بحدوثه.

وفى الخارج، بالقرب من الطريق المؤدى إلى المنزل، حيث مظلة الحراسة، جرت مظاهرة من أعضاء اليمين، الذين تسلل إليهم أمر الاجتماع. قال باراك إن موضوع زيارة شارون لبيت المقدس لم يُطرح للنقاش. ولا يدري باراك إذا كان الرجوب قد تحدث مع عرفات، والواقع تلك ليست قضيته. والمشكلة أن العالم العربى لم يقل شيئاً بعد بشأن بيت المقدس والقدس، لذا فالقضية مازالت بلا حل.

كان اليوم التالى، الثلاثاء، هو يوم الذكرى الفلسطينية لمذابح صبرا وشاتيلا. فالأجواء فى المناطق، المشحونة أصلاً باستمرار، باتت تنذر بالخطر.

وفى يوم الخميس ٩/٢٨، ذهب شارون إلى جبل الهيكل (بيت المقدس). ورافقت الزيارة مئات من رجال الشرطة، وفى الاضطرابات التى اندلعت فى اليوم التالى قتل سبعة فلسطينيين بنيران رجال الشرطة بعد انتهاء صلاة الجمعة. وبمرور الوقت امتدت الاضطرابات إلى الخليل، ورام الله، وبيت لحم، ونابلس، وجنين، وطولكرم. وتشر الجيش الإسرائيلى قواته وفقاً لخطة مُحكمة، وأقيمت حواجز الجيش شديدة التجهيز فى بؤر الاضطرابات وعند مداخل المدن.

وعند مُفترق نيساريم قُتل الطفل محمد الدرة، ربما بنيران جنود الجيش الإسرائيلى. وجرى تصوير الحادث وُزِع على وسائل الإعلام، فظهرت بداية حملة إعلامية هددت بالقضاء على الإنجاز الأساسى لباراك فى كامب ديفيد: ألا وهو الإجماع العالمى الذى يطالب عرفات بالتوصل إلى تسوية.

قال قائد فرقة غزة، عميد يائير نافيه، "لقد حققنا في الأمر مع الجنود. وفحصنا الفيلم الذي تم تصويره. لم نكن نحن الذين فعلناها".

وقال قائد المنطقة الجنوبية يوم توف سمايا: "لا يمكن أن نحدد بدقة... الطفل لم يُصب أثناء الحادث".
عندما اجتمع باراك في مكتبه بممثلي المجتمع العربي، فهو يعرف تماماً ما يعنيه ذلك. قال لهم: "راجعنا القضية. لقد علق جنودنا في موقف حرج وأطلقوا النار على الطفل وقتلوه دون أن يقصدوا ذلك".
قد يكون هذا الكلام المباشر يخدم الحقيقة، لكنه نزل على الحاضرين كالصاعقة. فالجميع يعرف ما يعنيه ذلك، ربما تطلب الأمر بعض التجميل، لكن باراك هو باراك: "جنودنا قتلوه". هكذا قالها.
من هنا جاء رد الفعل المنتظر في الشرق الأوسط: "قتلتموه 500 إذن ادفعوا الثمن، وبالدّم".



في مطلع أكتوبر عقد باراك اجتماع تقييم للموقف: جهاز الأمن العام (شاباك)، الاستخبارات العسكرية (أمان)، الشرطة. هناك معلومات استخباراتية حول اجتماع قادة 'التنظيم' وأجهزة الأمن في مكتب عرفات برام الله قبل الاضطرابات. وأبلغ باراك زعماء العالم بهذه المعلومات. فالذين دبروا الاضطرابات كانوا أعضاء 'التنظيم' بقيادة مروان البرغوثي الذي يتصرف بشكل مستقل. ولا تملك أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية معلومات عن طبيعة العلاقات بين عرفات والبرغوثي.

ورغم التقديرات بأن الاضطرابات تخدم عرفات، فليس هناك دليل قوى على أنه أمر بالبداية في ذلك، وهل أشرف عليها أم تم الزج به فحسب. كان الاستنتاج الواضح أن عرفات لم يُلْقَ بثقله من أجل وقف الاضطرابات. وهناك استنتاج آخر هو أن زيارة شارون عززت البعد الديني في النزاع. والسؤال هو، هل فكر شارون في هذا البعد الديني كحافز تحريض عند خطب للزيارة. بمعنى - هل أدرك أنه أضرم النار في المشاعر الدينية للمسلمين. لقد خرج كل مُحلل استخباري وإعلامي وسياسي، بوجهة نظر خاصة، تتفق بطبيعة الحال مع إيديولوجية مؤسسته، تجاه ما حدث. أما بالنسبة للنتائج فلا أحد يناقشها.

قال ضابط شرطة كبير: "زيارة أريئيل شارون هي التي أدت إلى الاضطرابات".

وقال شارون نفسه: "السلطة الفلسطينية وأعضاء الكنيست العرب مُتهمون".

وقال موفاز: "لا شك أن قدراً من التصعيد أعقب أحداث جبل الهيكل (بيت المقدس)".

وبعد ما حدث، وبالنسبة لنتائج قال باراك: "كان من الأفضل ألا تحدث هذه الزيارة، لكن الاضطرابات لم تندلع بسبب شارون بل بسبب التحريض الذي أعقب الزيارة... فلم تكن زيارة شارون لبيت المقدس سبباً بل ذريعة. لقد لجأوا للعنف لأنني أخرجتهم في كامب ديفيد ولعدم وجود قيادة مسؤولة. ولدى معلومات استخباراتية بأن العنف كان مُعداً حتى قبل كامب ديفيد دون أن يتحدد اليوم".

وأصدر باراك تعليماته لموفاز: "لديك حرية التصرف لاستعادة الهدوء".

اندهش موفاز. "حرية التصرف...؟" وقال له باراك: "افعل ما تراه صائباً، ولكن دون أن تكسر القواعد".

تعليمات وزارية اعتادها التاريخ الإسرائيلي، غير أن التباين بين تصورات باراك وموفاز يفتح المجال أمام تباين في التأويل. فلا باراك قصد ضبط النفس، ولا موفاز يهوى القتال، فالوضع في غالبية الأحداث يكون مضطرباً بحد ذاته، غير أن المسألة تتعلق بالسيطرة على القوات ومراقبة النيران بما يتوافق مع الوضع العام. والسؤال هو هل بمقدور أي شخص، حتى إذا كان رئيس الوزراء الذي يُسمى باراك، أن يُسيطر على الوضع.

إن تقدير باراك للموقف يبتعد بمراحل عن المهمة المنوط بالقائد أدائها في ميدان المعركة - بدءاً من قائد مجموعة العمليات وحتى قائد الكتيبة. فالضباط يعملون بما يتفق مع الأوامر والتعليمات الصادرة. لقد تعلموا ذلك من التاريخ الطويل للجان التحقيق بأنواعها المختلفة ونتائجها التي تنشر على الملأ. وفي النهاية، فإن العنصر الإنساني الحاسم هو الجندي الذي يقف وحده في الميدان، الذي يواجه الخطر ويرد عليه بما يتوافق مع تكوينه الشخصي.



وجد باراك نفسه أمام مشكلة حقيقية، عندما تقدم مئات المتظاهرين الفلسطينيين إلى مواقع الجيش الإسرائيلي عند حاجز نتساريم، هل يفتح الجنود النار باتجاه الناس ويستخدمون الأسلحة الأتوماتيكية التي تطلق آلاف الرصاصات في الدقيقة، أم تجتاح الحشود المواقع بجنودها. سمح باراك لموفاز بإطلاق صواريخ من مروحية قتالية. فالمرحبة يمكنها أن تسيطر أفضل من الجنود المعرضين للهجوم، لكن المروحية هي رمز التفوق منقطع النظير الذي

يصف العالم نتائجه بمذبحة الأرانب. باراك نفسه لم يتردد في السماح باستخدام قذائف من مروحية، ولكن في الوقت نفسه يتصل بعرفات ويطلب منه وقف العنف. فيرد عرفات بأنه سيبدل ما في وسعه لتهدئة الشارع الفلسطيني. فيصدر باراك توجيهاته لداني ياتوم لبحث مع الرجوب ما الذي يمكن عمله لتهدئة الأوضاع. عليك في هذا الوضع أن تحكم على كلمات عرفات والرجوب. فمن ناحية باراك، فهو يدرك أن عرفات كما كان متشدداً في عدم التنازل عن أي شيء في كامب ديفيد، فهو لن يسمح أيضاً بالتنازل وإصدار أمر واضح بتهدئة الأوضاع. وأثناء الاضطرابات أبقى باراك الباب مفتوحاً للمفاوضات السياسية، إذا توقف العنف، حتى يعرف عرفات ورجاله أن العصا لا تنتظرهم وحدها بل هناك الجزرة، التي تنتهي بدولة فلسطينية.

ورغم الرسالة التي تضمنتها مخاطبات العالم، فإن عرفات لم يفعل ما فيه الكفاية لإيقاف الاضطرابات. وفي الأسبوع الأول من رأس السنة، تسلمت أعمال الشغب إلى داخل دولة إسرائيل فيما وراء الخط الأخضر. بدأت الشرارة في قرية تمارا بالجليل، ومن هناك امتد الشغب إلى أم الفحم، وطورعان، ومشهد، وشمل ذلك إطلاق النار على البساتين الواقعة على الطريق الساحلي القديم. وأغلق مفترق طرق وادي عارا وطريق عكا - صفد. هاهي انتفاضة الأقصى، التي تربط بين عرب إسرائيل والمناطق، قد بدأت.

يخافون في الشرطة من توغل جماعي من العرب إلى التجمعات السكنية اليهودية. لقد فوجئ باراك بحجم الكراهية التي تطورت إلى تمرد. وأدرك إلى أي مدى يعاني الوسط العربي من التمييز وسوء المعاملة مقابل الوسط اليهودي. وعرف كيف تستطيع المنظمات الإسلامية والسياسية أن تلهب المشاعر. وما الذي يجعل ما يقرب من ألف رجل يصرخون في الناصرة "الموت لليهود".

وبدأت موجة مضادة يقودها مثيرو الشغب اليهود تملأ شاشات العالم وتهدد بتصعيد المواجهة: وصاحبت أعمال الشغب اليهودية هتافات "الموت للعرب" وفي حي الأمل أشعلت النار في شقق يمتلكها عرب، وتعرض العرب للهجوم في كل أنحاء إسرائيل. ودعا باراك إلى، "منع أي اعتداء على العرب وممتلكاتهم بأي ثمن". وأمر الشرطة أن تتصرف بحزم، "إذا وقعت مخالفات من اليهود فيجب وقفها فوراً".

يتصدر عرفات صور محمد الدرة - الطفل المقتول الذي يحاول والده أن يحميه - وصور لدبابات وجنود إسرائيليين مسلحين يواجهون مواطنين فلسطينيين. خشي باراك أن يؤدي استمرار القتال إلى تحول تام يعيد عرفات إلى وضع دولي قوي. وكان رآيه أن هذا هو الوقت المناسب للضرب على الحديد وهو ساخن من وسط الدم المتدفق حوله.

أولبرايت على الخط.

قال لها باراك، إنه إذا توقف إطلاق النار، ستكون هناك فرصة لاستئناف المفاوضات. إنه يريد من عرفات أمراً مباشراً، وشخصياً وعلمياً لوقف النار. وعرفات من جانبه يطلب أولاً أن يوقف الجيش الإسرائيلي إطلاق النيران، وأن يصدر اعتذار إسرائيلي. هكذا دخل الحوار الإسرائيلي الفلسطيني إلى طريق مسدود ودام.

◆ ستار دخان تكتيكي:

في غضون ذلك ينطق الواقع على الأرض وتتعالى الصرخات من المناطق. في اليوم الأول للاضطرابات قتل أربعة فلسطينيين وأصيب مائتان. وفي المساء قُتل ثلاثة في المناطق (المحتلة) وأصيب العشرات. وعلى الجانب الإسرائيلي أصيب سبعة عشر شرطياً.

في اليوم التالي قتل ثلاثة عشر فلسطينياً وأصيب ١٠٤ برصاص حي و٢١٤ برصاص مطاطي. وعلى الجانب الإسرائيلي قتل في الأيام الخمسة الأولى أربعة إسرائيليين.

وبعد ذلك قتل تسعة فلسطينيين، وأصيب ١١٤ برصاص حي و٢٢٠ برصاص مطاطي.

وبعد خمسة أيام من القتال سُجل ٦٠ قتيلاً فلسطينياً، و١٣ قتيلاً من عرب إسرائيل، وثلاثة جنود من الجيش الإسرائيلي وأكثر من ألف مصاب.

قتل ضابط من حرس الحدود، بنيران ضابط فلسطيني كان يرافقه في دورية مشتركة في قلقيلية. وتوقفت هذه الدوريات المشتركة لحرس الحدود والسلطة الفلسطينية، التي كانت في إطار شرطة حدود مشتركة.

إيهود باراك، وبخلاف الأيام التي قاتل فيها الفلسطينيين أثناء مهامه السابقة في صفوف الجيش الإسرائيلي، يقف الآن على قمة الهرم. ما أشد البرودة هناك، حيث يتوجب عليه وهو معزول بمقره أن يتخذ قراراً.

كانت صور الطفل محمد الدرة تلاحق باراك أينما ذهب. حكمة القيادة في إحكام الرقابة والسيطرة على الجيش حتى لا يجمع. فالجيش تركيبة طبيعية تميل إلى الجموح عندما يستشعر ضعف الطرف الآخر. يسمى باراك إلى مواقف عامة وقومية.

يقول باراك: "الواضح أن مفتاح الحل سياسي. ولكن لا يجوز أن نلجأ إلى تسوية تحت ضغط العنف. سيكون لذلك

تأثير قومي ونفسي وتاريخي بالغ، لأنه مازالت هناك مشكلات يجب حلها. فإذا وافقنا على أمر كهذا سيكون موقفنا هشاً، بما سيجعل الخسارة في المستقبل كبيرة. سيقولون أننا لم نستطع الصمود مقابل ثلاثة قتلى. ما الذي سيحدث عندما نصل إلى قضية القدس؟ وإلى حق العودة؟ والتمسك بالمستوطنات؟ والحدود الدائمة؟ الفلسطينيون يعطون انطباعاً بأن هناك ما يستوجب التحدث بشأنه. لم يكن باراك واثقاً إن كان ذلك مجرد ستار دخان تكتيكي، لكن مشكلته هو أنه يخسر اليهود. وبعد شهرين من الحوادث، لم يعد لدى اليهود صبر، فهناك مخاوف وبقايا صدمات تاريخية وعدسية تزحف على عقولهم. وحتى رغم سقوط ١٢ قتيلاً فقط، فإن الليكود، وشاس، والمفدال، ويسرائيل بعاليا، والاتحاد القومي وما يدور في فلكرهم، بدأوا يستحثون قطعانهم بالاستثارة السياسية معتبرين أن باراك هو الهدف. ناهيك عن الرعب المستمر الذي يعيشه المجتمع الإسرائيلي أصلاً. فقد نزلت الانتفاضة عليه كالصاعقة في وضع النهار، وأيقظت قوة الأحداث وحجمها بداخل المجتمع الصدمات البشعة للكارثة النازية، وحرب الاستقلال والسنوات الأولى من عمر الدولة. باراك وُلد في جيل لم يعانِ من تهديد مثل هذه الصدمات، كجيل الآباء وجيل الزعامة الأولى، الذي لم ينسأه شارون وبيريس.

رئيس الأركان، شاؤول موفاز، الذي توارى بعد الانخفاض الحاد في الأمن الشخصي في المجتمع، أخذ يلح بصورة دائمة بأن يديه مكبلتان. ورغم اشتراك موفاز في المسؤولية، إلا أنه كان يُردد: "اتركوا الجيش الإسرائيلي ينتصر". ووضح للجميع أن الذي يمنع الجيش هو باراك.

باراك لم يرد. وعدم رده أصاب المقربين منه بالجنون.



كان استعداد عرفات للتفريط في الفرصة الذهبية السانحة تجعل باراك يستتج عدم وجود شريك للتفاوض معه. واختلف باراك مع أفكار كلينتون، الذي أراد عقد قمة في باريس، لبحث الوسائل الكفيلة بوقف العنف. وكان كماداته شكاكاً، فوافق بشرط أن يكون العالم كله شاهداً. ومن وجهة نظره، فإن وقف إطلاق النار هو الاختبار الأخير. ومن ثم تأتي المحاولة التالية بمقابلة عرفات في باريس برعاية الرئيس شيراك وبحضور مادلين أولبرايت. والمطلوب إجراء محادثات، للتوصل إلى اتفاق في باريس حول وقف العنف، والتوقيع عليه في شرم الشيخ في حضور الرئيس مبارك.

ومقابل الاستعدادات المحمومة لاجتماع باريس، الذي يُعتبر من نواح كثيرة بمثابة إما نكون أو لا نكون، وواصل باراك جهوده لتشكيل ائتلاف. جرى استبعاد خيار حكومة أقلية نظراً لأن أعضاء الكنيست العرب العشرة، استبعدوا باراك من معسكرهم. وفي الأيام العصيبة من الاضطرابات داخل إسرائيل استقبل باراك وفداً ممثلاً للعرب في إسرائيل ووعدهم بتشكيل لجنة تحقيق تحقق في ما ارتكبته الشرطة. وبين يديه تقرير جهاز الأمن العام (شاباك) الذي يقول إن "الشرطة كان يمكن أن تتصرف ببطانة أكثر وأن تقلل خسائر الاضطرابات"، لكنه متمسك برأيه لحماية الشرطة وحماية أليك رون، قائد القطاع الشمالي، الذي قتل ١٣ عربياً ضمن منطقته في بداية الانتفاضة. ويقول باراك: "إذا لم تحم العاملين تحت إمرتك، فقدت القدرة على تشغيلهم"، وبالتالي خسر الوسط العربي، الذي يُعد أليك من أبرز الكارمين له.

كان باراك طوال هذه الأيام في عزلة. بكل معنى الكلمة. لديه زوجة، وأسرة، وربما يمر صديق بشكل عارض، ولكن فيما يتصل بإدارة الدولة، فإنه يشعر كأنه يقف وحيداً في البادية. كان قد عين جلعاد شير رئيساً لمكتبه واستدعى إلداد يانيف، المسؤول عن فريق التحضير للانتخابات. قال ليانيف، "تعالى"، ودون أن يسأله رأيه، أوضح له أنه يعمل بلا حزب، ولا كنيست، ولا حكومة، ولا وسائل إعلام جماهيرية. يُدير معاركه على مدار الساعة. يده وعينه تتابع كل شيء، بما في ذلك الإدارة الصارمة للنيران وتحديد أجزاء مهمة من المقالات العلمية في الصفحة الأخيرة من هآرتس.

يوم عمله ينتهي في الرابعة أو الخامسة صباحاً.

في الثامنة صباحاً يقول ليانيف: "اتركنى عشرين دقيقة أخرى".

يانيف يقول: "لديك جلسة حكومية في التاسعة"

كجندى أندس في الباص عائداً إلى بيته، نام باراك بينما رأسه يترنج.

وبعد عشرين دقيقة استيقظ، هندم نفسه بشكل آلى ودخل السيارة. وخلال الدقائق العشر التي يستغرقها الطريق

راجع في مذكرته النقاط المتوقع مناقشتها في الجلسة.

قالوا له: "أنت تقتل نفسك".

فقال: "إن أبى سيُتم الأسبوع القادم ٩٠ عاماً، وأمى ٨٦ ولعلنى أعيش حياة طويلة مثلهما".

◆ شيراك يشجع الإرهاب:

كما هو مُخطط، توجه باراك إلى باريس لحضور القمة المُصغرة مع عرفات للاتفاق على وقف إطلاق النار للنيران. فالفلسطينيون عليهم التوقف عن إطلاق النار. بينما تلتزم إسرائيل بسحب قواتها من المواقع الجديدة التي تغلق منها مداخل المدن والقرى. ضم الوفد الإسرائيلي أمنون ليبكين شاحاك، موشيه يعلون، داني ياتوم ويوسي جنوسر. عند الظهر وصلوا إلى فندق "رافائيل". كان من المنتظر أن يلتقى في الثانية عشر والنصف مع مادلين أولبرايت في مقر السفير الأمريكي في باريس. الزيارة ليوم واحد فقط، لذلك لم يتم حجز غرف، واقتصرت الأمور على ركن ضيافة انتظروا فيه جميعهم. أصبحت الساعة الثانية عشر ولم ترد أى إشارة من الأمريكيين. تحرك باراك في تمام الثانية عشرة والثلاث وقال لياتوم، "أبلغهم أننا في الطريق" وخرج دون أن ينتظر رداً. عندما وصلت وزيرة الخارجية، ولا تعرف ما الذي يريده عرفات، قال لها باراك: "إذا كان الأمر كذلك، فلن نُوقع على شيء ولن أجلس مع عرفات".

هدأته أولبرايت، وطلبت منه بشكل شخصي أن يبقى. ولم يكن باراك في أحسن حالاته.

عندما وصل عرفات دخل الثلاثة في غرفة قريبة. عرفات طلب اعتذاراً إسرائيلياً، ولجنة تحقيق دولية وسحب الدبابات.

قال باراك: "ليس هناك ما نتحدث عنه، طالما لم اسمع التزاماً فلسطينياً واضحاً بوقف إطلاق النار". وما أن قال ذلك، حتى قام عرفات وغادر الحجرة غاضباً وهو يصرخ: "هذه إهانة. لا يمكنني أن أوافق على هذا". ركضت أولبرايت خلفه. بينما قالت لرجال الأمن وهي تركض، أن يُفلقوا بوابة المقر أمام سيارة عرفات. وعندما توقف عرفات هناك، لحقت به، قالت ما قالتها وهي تلهث فعاد عرفات، ومن جديد جمع ثلاثتهم اجتماع مغلق. وكان من المقرر أن يخرجوا من هناك لمقابلة شيراك، لإضفاء الصفة الدولية على ما سيتم التوصل إليه. شيراك يعتقد أن هناك ما يبرر مطلب عرفات بعدم التوقيع على وقف إطلاق النار، إلا إذا تم الاتفاق على تشكيل لجنة تحقيق دولية للكشف عن أسباب اندلاع الاضطرابات. وباراك يقول ليس هناك مبرر، ولكن يمكن التفكير في لجنة ترأسها شخصيات ومنظمات مقبولة من الطرفين. وقبل لقاءه بشيراك، وضع له أن شيراك متمسك برأيه، فأدار معركة قنوات سرية لكي يُغير رأى شيراك.

قال باراك: "شيراك يشجع الإرهاب" فتكهرب الجو في قصر الإليزية. مر موعد المقابلة، ووصل باراك متأخراً نصف ساعة. شيراك مُمتعض. لم يتم الترحيب بأسرة باراك ولو حتى بكوب ماء. تمسك كل من باراك وشيراك بموقفيهما، وبعد الاجتماع خرج باراك إلى الصحفيين وقال: "لن تكون هناك لجنة دولية".

وإذا كان علينا أن نشير إلى النقطة التي فقد باراك عندها تماماً ثقته في عملية السلام وفي قدرته على المواصلة، فقد كانت رحلة باريس.

قال باراك عن ذلك: "الحقيقة، ما من شريك للسلام. إنها الحقيقة التي يجب أن نواجهها بأعين مفتوحة".



عشية يوم كيبور (عيد الغفران)، وكان يوماً عصيباً في حوادثه. وفي طريقه إلى جلسة الحكومة التي تُعقد في مكتب وزير الدفاع في تل أبيب، قال باراك للصحفيين المنتظرين، "إذا لم يأمر عرفات في غضون ٤٨ ساعة بوقف إطلاق النار، فإن العملية السياسية ستعتبر مؤجلة إلى أجل غير مُسمى". تجمع عشرات الشبان أمام وزارة الدفاع، وهتفوا "الموت للعرب" و"فشلت يا باراك". ولم يكن الوزراء على علم بنيته في إصدار إنذار.

صرخ بيلين: "تعليق المفاوضات هو أمر تقرره الحكومة".

جميع وزراء الحكومة (ماعدا شوحاط وروني ميلو) عارضوا إصدار إنذار.

وجاء أيضاً رد عرفات: "هل يريد باراك الحرب؟ فليذهب إلى الجحيم".

في المساء انطلقت رصاصات باتجاه قرية جيلا وبالمقابل تعرضت بيت جالا للضرب. وقطعت تونس علاقتها بإسرائيل. واتصل شارون بباراك وقال له: "أنا معك".

عاد باراك فقال: "إذا استمر هذا الوضع، سنضطر لدراسة حكومة وحدة وطنية".

بدأ الرئيس الأمريكي كلينتون يمارس ضغوطه.

وقال خافيير سولانا، من قادة الاتحاد الأوربي، إن اتفاق وقف إطلاق النار في الطريق. وبعث وزراء خارجية

بريطانيا وفرنسا برسائل تخويف. واتهم مبارك باراك بنسف المسيرة: "أنت وشارون المسؤولان عما حدث في جبل الهيكل (بيت المقدس). عليك أن تثبت لياسر عرفات أنك مُستعد لسلام الشجعان". ورد عليه باراك بإيجاز ولكن بحدة: "شارون له الحق في زيارة جبل الهيكل". وقد انطوت رسالة مبارك على تهديد يقول إن إسرائيل ستفقد أهم دعامة لها في العالم العربي. أراق باراك ماء وجهه وانتظر مدة أخرى. وكان عليه أن يواجه تداعيات الموقف على مستويات مُختلفة: فلا يوجد شريك للسلام، وليست لديه حكومة وحدة وطنية أو حكومة أزمة، وطبول الانتخابات بدأت تدق. لكن باراك يقاتل من أجل بارقة أمل تظهر في أي اتجاه.

♦ الهوامش:

- ١ . الخيار الديمقراطي: هي كتلة عضوى الكنيست رومان بروفمان وألكسندر تشينكر، المنسحبين من كتلة إسرائيل بعاليا أثناء انتخابات الكنيست الـ ١٥ . حيث كان اسم الحزب في البداية (التضامن والإصلاح)، وفي انتخابات الكنيست الـ ١٦ خاض حزب الخيار الديمقراطي المنافسة ضمن قائمة مشتركة مع ميريتس وشاحار.
- ٢ . عام آحاد: تشكلت هذه الكتلة خلال فترة الكنيست الـ ١٤ على يد عامير بيرتس وأديسو مسالا ورفيق حاج يحيى الذين انسحبوا من حزب العمل، وانتخبت الكتلة للكنيست الـ ١٥ والـ ١٧ .
- ٣ . حزب الوسط: تكون لخوض انتخابات الكنيست الـ ١٥ بفضل أعضاء الكنيست الذين انسحبوا من الليكود، والعمل، وتسيوميت. وجمع هذا الحزب بين شخصيات لم تجمعهم الزمالة في أي تجمع حزبي آخر. وانتخب يتسحاق موردخاي المنسحب من الليكود رئيساً للحزب الجديد، وكان من الممكن أن يُشكل حزب الوسط بديلاً مقبولاً عن الحزبين الكبيرين العمل والليكود، لكنه فشل في تحقيق النجاح المطلوب، ومع نهاية دورة الكنيست الـ ١٥ كانت كتلة الحزب تضم عضوين فقط لا غير.
- ٤ . المقصود بالسيادة الإلهية: نزع أي نوع من السيادة عن القدس، وبصفة خاصة السيادة الفلسطينية، الأمر الذي يمهّد الطريق أمام إسرائيل لاغتصاب هذه السيادة دون أن يُنازعها أحدٌ عليها.
- ٥ . إسطنبول سليمان: عبارة عن التسوية المعمارية التي بناها الأمويون في هذا الموقع ليتسنى لهم بناء المسجد الأقصى على أرضية مستوية فقاموا ببناء تلك الأروقة، أسفل الجهة الجنوبية الشرقية من مُصلى المسجد الأقصى. أما تسمية إسطنبول سليمان فجاءت متأخرة عندما استخدمه الصليبيون لخيولهم إهانة لقدسيته ونسبوه إلى النبي سليمان ظناً منهم أنه يعود إلى عهد النبي سليمان، وتمسك اليهود بهذا الخلط والتدليس حتى يُنافسوا الفلسطينيين في السيطرة على بيت المقدس، خلافاً لما أثبتته علماء الآثار. وقد أصر المسلمون على إعادة افتتاحه مرة أخرى وتحويله إلى مصلى أطلقوا عليه - المصلى المرواني - نسبة إلى مؤسسه الحقيقي الخليفة الأموي مروان بن عبد الملك.

♦ دراسات ♦



المجتمع المدني في إسرائيل بين التعبئة والوفاق (الفصل السادس): عناصر الاحتواء

بقلم: ياعيل يشاي - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

ما الذي دفع المجتمع المدني في إسرائيل - وهي دولة مليئة بالمشاكل، وبها نظام ديمقراطي يوصف بأنه "فعال" - إلى كبح جماح مطالبه والامتناع إلى حد كبير عن طرح تحديات كبيرة على الدولة؟ يمكن القول بأن هذا يرجع إلى عناصر عامة تتعلق بالثقافة والمجتمع. فقد اتحدت صفوف المجتمع المدني اليهودي حول ذكرى النكبة النازية، وربما حول نشوة السيادة رغم مرور أكثر من خمسين عاماً على قيام الدولة. كما كان للنزاع مع الفلسطينيين أثره في احتواء أي تحد، وكذلك الحال بالنسبة للطابع التربوي المتزلف الذي يتسم به النظام الديمقراطي الإسرائيلي. حيث ينظر النظام في إسرائيل إلى الجمهور على أنه مادة خام في يد خلاقة يجب أن تقوم بإعدادها، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى إعداد الجمهور وتعليمه وتربيته وإرشاده إلى الطريق القويم. كما يعد انتشار التسليم التام بأهمية الجيش - الذي يصل إلى حد تقديسه، باعتباره رمز السيادة السياسية - وسيلة أخرى من وسائل احتواء المجتمع المدني. أما المجتمع المدني العربي فلا يزال يمر بمرحلة الصعوبة، ولم يصل بعد إلى حد إعلان التحدي الذي يمثل خطراً. إذ أن هذا المجتمع لا يزال مقيداً بقيود التقاليد ويعاني من أزمات اجتماعية تمنع تقدمه. ويضيق المجال هنا عن تحليل العناصر التي تمنع تقدم المجتمع المدني العربي وتأثيرها على طابع هذا المجتمع.

ولكن هناك عناصر ذات صلة بأسلوب عمل المجتمع المدني، وبالعلاقات المتبادلة بينه وبين الدولة ومؤسساتها. من أهم هذه العناصر إمكانية الوصول إلى مراكز صناعة القرار، ومدى رضا هذا المجتمع عن نتائج محاولاته التأثير، والارتباط بالأحزاب السياسية. ومن بين العناصر التي تسهم في احتواء التحدي استعداد الدولة للإصغاء لمطالب المجتمع المدني (مع ملاحظة أن هذا الاستعداد يشهد تقلبات). فعندما تكون للمنظمات اتصالات مستمرة مع مؤسسات الحكم، وعندما تؤمن هذه المنظمات بأن نشاطها يأتي بنتائج إيجابية، فإنها تميل لأن تصبح "مدنية"، وتميل للامتناع عن تحدي الجهات التي تستجيب لها. وفضلاً عن ذلك فإن للأحزاب السياسية دوراً هاماً في إعداد المطالب الجماهيرية وبلورتها في صورة سياسات. والحق أن الأحزاب في إسرائيل لا تعمل على هذا النحو دائماً، نظراً لأن بعضها على الأقل أحزاب قطاعية تمثل فئة خاصة من الجمهور. وعلى أي حال فإن الارتباط الوطيد بالأحزاب السياسية، التي تمثل النظام بوجه عام، كفيل بإزالة تأثير التحدي الذي يمكن أن يمثله المجتمع المدني.

♦ قنوات الاتصال:

توصلت بحوث سابقة إلى أنه رغم ميل النظام في إسرائيل إلى الانغلاق، فإن في استطاعة المواطنين كأفراد الوصول إلى ممثليه بسهولة بالغة، نظراً لأن أمامهم فرص كبيرة للتفاهم مع صناع القرار. وفي مقابل ذلك فإن فرص الجماعات في الوصول إلى ممثلي النظام أقل بكثير. وقد واجهت بعض الجماعات المستقلة حواجز صارمة وتعرضت لمعاملة بالغة عندما حاولت طرح مطالبها عن طريق آخر غير طريق القنوات الرسمية. فقد كانت إمكانية وصول الجماعات لقيادات النظام محدودة من الناحية العملية، حتى لو لم يكن الأمر كذلك من الناحية النظرية، وذلك نظراً

لأن المؤسسات ذات التأثير والنفوذ قد قللت مساحة الاختيار، وأجبرت الجمهور على الانضمام إليها من أجل تحقيق مصالحه. كانت الأحزاب هي التي حددت مساحة نشاط المجتمع المدني، وذلك في فترة الاستيطان القديم السابقة على قيام الدولة، وحتى بعد قيام الدولة أصبح الوصول إلى مؤسسات النظام بصفة عامة مبنياً على الانتماء الذي يتطلب تصنيف الأفراد إلى شبكات انتماء ذات صلة بالنظام. ويمكن بناء على العدد الكبير والتنوع الشديد في منظمات المجتمع المدني التي شاركت في استطلاع الرأي الذي جرى بشأن المجتمع المدني تعديل في هذا الوصف.

كانت مقابلة ممثلي النظام هي المعيار الذي يحدد مدى إمكانية الوصول للسلطات. صحيح أن هناك وسائل عديدة لطرح المطالب - كإرسال خطابات أو الاتصال الهاتفي أو إرسال رسائل بالبريد الإلكتروني مثلاً - ولكن اللقاءات تعبر عن أقصى قدر ممكن من الوصول لممثلي السلطة. حيث يتيح اللقاء مع ممثلي السلطات وجهاً لوجه نقل رسائل متبادلة بين الطرفين، ويشهد على القبول المتبادل بينهما. وأي تصرف آخر غير ذلك من الممكن أن يكون تصرفاً من جانب واحد، لا يلقي استجابة من الجانب الآخر. فمن الممكن وضع الخطاب المرسل في درج المكتب، ومن الممكن أن تكون المكالمات الهاتفية كأنها تجري بين طرفين أصميين. وقد سئل ممثلو منظمات المجتمع المدني عما إذا كانوا قد سعوا خلال السنوات الثلاث السابقة على إجراء الاستطلاع إلى مقابلة ممثلي ثلاث جهات: الكنيست، والحكومة أو إحدى الهيئات التابعة لها، وسلطات الحكم المحلي. كما سئل قادة هذه المنظمات عن معدل عقد اللقاءات، وعما إذا كان المعدل مرتفعاً (أربع لقاءات على الأقل سنوياً) أم متوسطاً (من لقاء إلى ثلاث لقاءات سنوياً) أم منخفضاً (أقل من لقاء سنوياً). وكان الهدف من دراسة هذه النقطة أيضاً رصد الفارق بين المنظمات التي تأسست في الفترة التي تشكلت فيها الدولة وبين المنظمات التي تأسست بعد عام ١٩٦٧. فهل كانت قدرة المنظمات القديمة على الوصول إلى ممثلي السلطات تفوق قدرة المنظمات الجديدة؟ وهل هناك ميل إلى توسيع أم تضيق قنوات الاتصال؟ يظهر الرد على هذه الأسئلة من خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم ١.

كانت منظمات المجتمع المدني بصفة عامة قادرة على الوصول إلى ممثلي النظام بمعدل كبير ٩٠٪ وإذا استبعدنا رئيس الوزراء من الصورة فإن نحو ثلثا المشاركين في الاستطلاع (٦٣٪، ٤) قد تمكنوا من مقابلة جهات تمثل النظام في السنوات الثلاث السابقة على إجراء الاستطلاع. وقد تمكن أكثر من ١٤٪ من المشاركين من مقابلة رئيس الوزراء أيضاً. وكان ممثلو مجتمع رجال الأعمال ضيوفاً دائمين في مكاتب رؤساء الوزراء. وكانت أبواب مكاتب رؤساء الوزراء مفتوحة أيضاً أمام ممثلي المنظمات القريبية إليهم فكرياً وسياسياً، وكذلك أمام المنظمات التي تمكن المقربون والمستشارون من تمهيد الطريق لها للوصول إلى رئيس الوزراء. ولم يكن هناك ميل لدى رؤساء الوزراء لاستقبال معارضيتهم أو منتقديهم. وعلى سبيل المثال، فوفقاً لما نشرته وسائل الإعلام، رفض رئيس الوزراء أريئيل شارون مقابلة ممثلي حركة السلام والأمن، الذين يعترضون على اتجاهه السياسي. كذلك لم يتجح ممثلو اللجنة المشتركة للمنظمات الاجتماعية التي كانت تعمل في ذروة الأزمة الاقتصادية في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من مقابلة رئيس الوزراء. وحتى العلاقات الشخصية التي حاولوا الاستفادة منها لم تتجح في فتح بابه أمامهم. جدير بالذكر أن وزراء في الحكومة قد وافقوا على عقد لقاءات مع ممثلي هذه اللجنة. وقد أدى انتشار شبكات المعارف في مجتمع متعدد الأصول مثل إسرائيل ووجود قائمة متشعبة من الالتزامات السياسية ووجود توقعات بدعم مستقبلية إلى فتح أبواب أرفع مسؤولي النظام أمام ممثلي منظمات المجتمع المدني. وجدير بنا بصفة خاصة أن نشير إلى ارتفاع نسبة المنظمات التي كان ممثلوها يلتقون مع وزراء الحكومة بمعدلات مرتفعة (حوالي ٦٠٪). وقد تقدمت تسع من كل عشرة منظمات بطلبات إلى مسؤولي الحكومة لاتخاذ إجراء يحقق مصالحها. ويمكن من البيانات الواردة في الاستطلاع أن نستنتج أن عدد منظمات المجتمع المدني التي كانت راغبة في الوصول إلى القيادة السياسية ولكنها لم تصل إليها قليل. وجدير بالذكر أن الجماعات التي لا تشارك في الحياة السياسية، مثل الحركة الإسلامية وأنصار سائمر (١)، لم تشارك في الاستطلاع، وبالتالي لم يتم تصنيف ردودها. ومن البديهي أن يكون سلوك المنظمات المشاركة (والتي بلغت حسبما سبق ذكره ٤٠٪ من المنظمات التي توجهنا إليها) أكثر تعبيراً عن اتجاه النظام.

يمكن أن نرجع ارتفاع معدلات الوصول إلى ممثلي النظام إلى صغر حجم الدولة، التي لا تزال تعتبر دولة صغيرة يمكن التغلب فيها على العقبات الرسمية، رغم أن تعدادها يفوق تعداد دول مثل النرويج والدنمارك. كذلك فإن مستوى العلاقات الشخصية في دولة إسرائيل، وفقاً للشواهد البحثية، يفوق مستواها في دول أخرى. كما يجب أن نضع في الاعتبار أن لكل قطاع تقريباً ممثلون في إحدى السلطات على الأقل، يمكنه اللجوء إليهم. وتشهد المساواة بين نسبة من تمكنوا من مقابلة أعضاء كنيست عن الائتلاف ومن تمكنوا من مقابلة أعضاء كنيست عن المعارضة، على اتساع القنوات المتاحة للمجتمع المدني أو التي يفضلها هذا المجتمع. كما يدل ذلك أيضاً على مدى تعقيد الحياة السياسية. فالنظام في نظر المجتمع المدني ليس قاصراً على أعضاء الحكومة الحالية، ولكنه يمتد ليشمل كل من ينتمون إلى مؤسسات النظام.

تفضل المنظمات العامة مقابلة ممثلي السلطة التنفيذية على مقابلة ممثلي كافة السلطات الأخرى. وقد جرى العرف على هذا في كافة النظم البرلمانية التي يحق للحكومة فيها أن تستمر في الحكم طالما تحوز ثقة البرلمان. ومن الناحية النظرية فإن الحكومة هي التي تشرف على العملية التشريعية، وهي التي تفرض تنفيذ القوانين بعد التصديق عليها. كما تدرج الحكومة بالميزانية مشروعات تتيح تنفيذ القوانين. ويسبب هذه القوة التي تتمتع بها الحكومة فإن المجتمع المدني يعتبرها الهدف المفضل الذي يسعى للتأثير عليه. غير أن الواقع في إسرائيل لا يتماشى دائماً مع هذا الوصف. فقد أدت مشروعات القوانين الخاصة والضعف التي تمارسها المجموعات البرلمانية أثناء العملية التشريعية ومطالبات القطاعات المختلفة بالحصول على شريحة من ميزانية الدولة، على إحداث قدر من التوازن في توزيع القوى بين سلطتي النظام التنفيذية والتشريعية (الحكومة والكنيست). ويمكن أن نضيف إليهما اللجنة المركزية للحزب الحاكم، التي تشرف على توزيع وظائف وامتيازات أخرى على قياداته. ورغم ذلك، يبدو أن منظمات المجتمع المدني تفضل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. حيث يلتقى ٦٧,٥% في المتوسط من ممثلي هذه المنظمات بمعدلات عالية مع ممثلي الحكومة (٦٥% في المتوسط مع ممثلي سلطات الحكم المحلي) و٥٦,٢% مع ممثلي الكنيست.

هل زاد تفتح النظام السياسي في إسرائيل بالنسبة لمطالب المجتمع المدني عما كان الحال عليه في الماضي؟. للرد على هذا السؤال جدير بنا أن نستند إلى نتائج استطلاع رأى افتراضي يتقصى مدى إمكانية الوصول إلى مؤسسات السلطة في نقطتين زمنيتين، مثل عام ١٩٦٠ مقارنة بعام ٢٠٠٠ ونظراً لعدم وجود مثل هذا الاستطلاع، فقد تمت المقارنة بين المنظمات القديمة التي تأسست قبل حرب يونيو ١٩٦٧، وبين المنظمات التي تأسست بعد ١٩٦٧. ويتضح من هذه المقارنة اتساع قنوات الاتصال بالسلطات في المجتمع الإسرائيلي. فعلاقات المنظمات التي تأسست في الفترة التي تحددت فيها ملامح الدولة بالنظام أقل من علاقات المنظمات التي تأسست في عصر السياسة الجديدة. ويظهر هذا الفارق في كافة مراكز التأثير العامة على مستوى البلاد. أما مراكز التأثير المحلية فتتمتع فيها المنظمات القديمة بتفوق محدود على المنظمات الجديدة. وبالتالي فإن السياسة على مستوى المحليات ربما تكون أكثر تشدداً وأقل انفتاحاً أمام التجديد من السياسة العامة على مستوى البلاد. وهناك حاجة لإعادة النظر في هذه النتيجة. فربما يكون انفتاح مؤسسات النظام أحد أدوات احتواء التحدي وتوجيهه إلى القنوات الرسمية. وقد يكون هذا الانفتاح عقيماً إذا كانت اللقاءات التي تجرى في إطاره تنتهي بلا نتائج. فالشعور بالظلم الذي قد يسفر عنه لقاء لم تكن له نتيجة قد يكون أكثر خطورة من الإحباط الذي قد ينشأ عن عدم عقد لقاء. فما هو تقييم ممثلي المنظمات لنتائج لقاءاتهم مع ممثلي النظام؟.

جدول رقم ١

لقاءات ممثلي المنظمات العامة مع ممثلي النظام وفقاً لعمر هذه المنظمات (%)

ممثلو النظام	منظمات قديمة (قبل ١٩٦٧) إجمالي العدد: ٣٠٣	منظمات جديدة (١٩٦٨ فصاعداً) إجمالي العدد: ١٠١	إجمالي عدد المنظمات كلها	منظمات لم تتقدم بطلب
إحدى لجان الكنيست	٥٥,٧	٦٢,٩	٥٨,١	٣٤,٣
عضو كنيست عن الحكومة	٥٦,٩	٦١,١	٥٧,٤	٣٢,٧
عضو كنيست عن المعارضة	٥٣,٦	٥٦,٢	٥٣,٥	٣٥,٣
رئيس الوزراء	١٢,٣	١٥,١	١٤,٤	٦٥,٥
وزير	٥٨,٦	٦٦,٠	٦٠,١	٢٢,٩
مدير عام أو نائبه	٦٥,٤	٧٥,٨	٦٧,٧	٢٠,٩
مسؤول حكومي	٨١,٩	٨٧,٢	٨٢,٩	١١,٢
مكتب شبه حكومي	٥٨,٧	٦٢,٩	٥٩,٤	٢٩,٨
رئيس مجلس محلي	٦٧,٢	٦٧,٠	٦٦,٦	٢٣,٣
عضو مجلس محلي	٦٨,٨	٥٦,٨	٦٤,٥	٢٦,٥
متوسط	٥٧,٩	٦١,١	٥٩,٥	٣٠,٢

◆ نتائج البحث:

من الصعب بحث تأثير النشاط التنظيمي. فلا توجد معايير موضوعية دقيقة ومضمونة لقياس نسبة النجاح، ومن الطبيعي أن نعتقد أن نشاط المنظمات المختلفة لن يبلغوا عن حالات الفشل، فلا أحد يميل للحديث عن إخفاقاته. يجب إذن التعامل بحذر شديد مع البيانات الواردة في هذا البحث. فقد طلبنا من ممثلي المنظمات ذكر مدى استجابة النظام لمطالب محددة عرضت عليه. وتوضح لنا الصورة شبه الكاملة من ردودهم. فقد ردت نسبة ضئيلة فقط من المشاركين (٩، ٢٪) بأن طلبات منظماتهم لا تلقى أى استجابة على الإطلاق. وردت أربع منظمات من كل خمس منظمات (٨٢٪) بأن السلطات تستجيب لمطالبها إلى حد معين. وردت أقلية (٢، ١٣٪) بأن الاستجابة كبيرة.

كانت الإنجازات التي حققتها جمعية حقوق المواطن بمثابة نموذج بارز للنجاح. تأسست الجمعية عام ١٩٧٢، وكانت تعمل في ظل واقع مؤسف من عدم الوعي وشيوع انتهاك حقوق الإنسان وحقوق المواطن. كان العرب والشرقيين يتعرضون للتمييز ضدهم، وكان اليساريون يقومون باحتجاجات على احتلال المناطق، وكان الفصّب يسود أنحاء البلاد بسبب التقصير (٢) الذي حدث في حرب أكتوبر. وكانت الشرطة تستخدم القوة بصفة عامة ضد المتظاهرين، فكانت تفرق التجمهرات وتسرف في الاعتقالات بدعم من المحاكم. وكانت الجمعية في بداية عملها مجرد منظمة مجهولة أسسها مجموعة من شباب رجال القانون. وقد حققت نجاحات مبهرة خلال السنوات الثلاثين التي مضت منذ تأسيسها، ولا سيما في الالتماسات التي تقدمت بها إلى المحكمة العليا. فقد صدرت للشرطة أوامر بالتصريح بسير المظاهرات، بل وبحمايتها. وتم تقديم ضباط جيش إلى المحكمة لاعتدائهم على فلسطينيين، وحظر على جهاز الأمن العام استخدام القوة المفرطة، وتم إلغاء الرقابة على المسارح، وسمح للنساء بعضوية المجالس الدينية، وتم حظر تخصيص أراض لأى جهة تمارس تمييزاً ضد أبناء الديانات الأخرى بخلاف اليهودية، وتمت مساواة النساء بالرجال في سن التقاعد، وتمت الموافقة على التحاق النساء بفرقة "طيران"، وفتحت دور السينما في أيام السبت، وجرى الاعتراف بحقوق الزوجين في زواج الشواذ، الذي يتزوج فيه اثنان من نفس النوع (الزواج المثلي). يعد كل ما سبق مجرد جزء من إنجازات جمعية حقوق المواطن، وهي منظمة مدنية تعمل دون دعم حكومي، واتجاه نشاطها يجرى بشكل واضح من أسفل لأعلى، وهو ما يعنى أنها تدافع عن حقوق المواطن لدى السلطات. لم تكن هذه الجمعية هي المنظمة الوحيدة التي نجحت في التأثير على سياسات النظام. حيث ينسب التعديل (المؤقت) في أسلوب الانتخابات لمنظمة "دستور لإسرائيل". وينسب إلغاء هذا التعديل لمعهد الديمقراطية. ولا تزال القائمة طويلة جداً: فمنظمة مستوطنى الجولان والمنظمات النسائية ومنظمات البيئة ومجلس مستعمرات الضفة والقطاع ونقابة المهن الطبية ومنظمة حملة الأسهم والغرفة التجارية ليست سوى بعض المنظمات التي نجحت في النهوض بمصالح أعضائها عن طريق التأثير على السلطات. كما نجحت مجموعة هامشية غير معروفة (وإن كانت عالية الصوت) من أنصار عوزى مشولام في إجبار النظام على تشكيل لجنة للتحقيق في اختفاء أطفال اليمن. إن أسلوب المجتمع المدني في التأثير أكثر تعقيداً مما يبدو ظاهرياً. حيث يشارك فيه الإعلام وأعضاء الكنيست وأعضاء اللجان المركزية للأحزاب والمقربون وأصحاب المصالح. ولكن مع ذلك يمكن مع انتهاج الحرص الواجب أن نستنتج أن النظام في إسرائيل لا يتجاهل ما يجرى في المجتمع المدني. وأن نشاط المنظمات التطوعية على وجه العموم يأتي بنتائج إيجابية.

يبدو تقييم نجاح المنظمات أكثر مصداقية إذا صاحبه شعور بتأثيرها الذي يرصده الاستطلاع أيضاً. فقد طلب من المشاركين ترتيب مدى اتفاقهم مع مقولتين متناقضتين. الأولى تقول: لا يكاد يكون هناك عدم تعاطف معنا من جانب الحكومة. والثانية هي، الحكومة تكاد تكون غير مبالية بما يجرى لنا ولأعضائنا. ويشهد الرد على هاتين المقولتين على انخفاض مدى الارتياح من ردود الحكومات على طلبات المنظمات عن المدى الذي يمكن أن نستشفه من إعلانها عن نجاحاتها. فقد وافق نحو ٤٠٪ من المشاركين على انخفاض عدد حالات عدم التعاطف من جانب السلطات، ولكن أكثر من النصف (٥٦، ٨٪) أكدوا أن الحكومة لا تكاد تبدي أى اهتمام حقيقي. جدير بالذكر أن عدم الاهتمام لا يماثل الرفض. فمن الممكن ألا تهتم الحكومة، وأن تستجيب رغم ذلك لبعض طلبات المنظمة على الأقل. وتدل المقارنة بين المنظمات القديمة والجديدة على أن المنظمات القديمة يشيع لديها الشعور بأن الحكومة غير مهتمة، أكثر من شيوعه لدى المنظمات الجديدة (٦١، ٢٪ في مقابل ٤٣، ٢٪). وربما ينطوى هذا على إشارة إلى الاهتمام البالغ من جانب النظام بمطالب المجتمع المدني في عصر السياسة الجديدة.

تم أيضاً بحث الشعور بالتأثير لدى المنظمات عن طريق أسئلة تتناول مدى فعالية استراتيجيات التأثير. فالمواطن في الدولة الديمقراطية يمكنه التأثير عن طريق الإدلاء بصوته في صندوق الاقتراع. وافترض أن هذا أكثر طرق التأثير فعالية يسحب البساط من تحت أقدام منظمات المجتمع المدني، التي تعتمد في جوهرها على التأثير بين مواعيد الانتخابات وبعيداً عن العملية الانتخابية. وقد طولبت قيادات هذه المنظمات بالتعبير عن رأيها في المقولة التالية: "لا توجد وسيلة للتأثير على الحكومة أفضل من التصويت في الانتخابات". وتشهد الردود على مدى تمسك

نشاط المجتمع المدني بالمبادئ التي يسترشدون بها في نشاطهم. فقد كانت هناك قلة محدودة (٣, ٧٪) "توافق تماماً" على هذه المقولة، وعبرت نسبة ١٢٪ عن تأييدها لها إلى حد معين. أما الباقون وتبلغ نسبتهم نحو ٨٠٪ من المشاركين فقد رفضوا هذه الصورة من صور الديمقراطية الحديثة. وماذا تفعل بين انتخابات وأخرى؟ هل نقوم - حسبما جرى العرف على التفكير فيه - باستخدام مراكز القوة حتى نحقق النتائج المطلوبة؟ وبناءً على ردود المشاركين يبدو أن هذا هو الواقع الإسرائيلي بالفعل. وقد وافق نحو ثلثا المشاركين (١, ٦٤٪) على أنه "من الصعب تحريك الأمور في حالة عدم استخدام مراكز القوة". وأعرب ٤, ١٣٪ فقط عن تحفظهم الشديد على هذا.

تكشف هذه النتيجة عن مجتمع تسوده الضغوط وتنتشر فيه ثقافة استخدام مراكز القوة. وقد جرت العادة على ألا تكون الضغوط مصحوبة باستخدام العنف، وأن تقتصر على استخدام مراكز قوة من داخل النظام. وعلى سبيل المثال فعندما قام المعوقون بالاعتصام لمدة طويلة أمام الكنيست كان يؤيدهم في ذلك الاتحاد العام للعمال. كما مارست منظمات الزراعيين - التي تتمتع بتمثيل قوى في الكنيست - ضغوطاً من أجل الحيلولة دون رفع سعر المياه حتى عندما كان الخبراء يتبأون بانهيار مرفق المياه. ولا يقتصر الأمر على ضغوط منظمات الزراعيين من أجل تحسين أوضاع أعضائها. فقد تم تضمين سلة الخدمات الصحية بعض الأدوية بفضل ضغوط المرضى بدعم من الشركات المنتجة للأدوية. وتنتشر الصحافة بشكل شبه يومي أنباء تشير إلى فعالية الضغوط، ومنها أن رئيس الوزراء قد قرر إعادة الامتيازات الاقتصادية التي تم إلغاؤها في مناطق الجليل والنقب بسبب ضغوط شديدة مارسها ممثلو هذه المناطق، وأن لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في الكنيست قد امتنعت عن فرض رسوم على طلبات تشغيل العمال الأجانب وعلى تشغيل هؤلاء العمال بسبب ضغوط أصحاب المصالح، ومنهم السماسرة والمقاولين والزراعيين، وأن محاولة إلغاء الامتيازات التي تتمتع بها مشروعات التكنولوجيا المتقدمة في منطقة وسط البلاد قد فشلت بسبب ضغوط رجال الصناعة. وتشهد كثرة مشروعات القوانين الخاصة في الكنيست هي الأخرى على فعالية الضغوط التي تأتي عن طريق القنوات السياسية.

كما يتجه ضغط المجتمع المدني أيضاً إلى المحكمة العليا، التي تم تسجيل تدخلها في الحياة السياسية على نطاق واسع. فقد أدى التوسع في حق التقاضي والاستعداد للتصدي للنظر في أمور مبدئية إلى تزايد لجوء المجتمع المدني إلى المحكمة العليا. وينطبق هذا بصفة خاصة على الحركات الاجتماعية التي تسعى إلى تغيير مبادئ الدولة وقوانينها. فقد كان النجاح الواضح حليف منظمات البيئة ومنظمة نزاهة الحكم والمنظمات النسائية والمنظمات التي تعمل على النهوض بحقوق المواطن بشكل عام وحقوق الأقليات والعمال الجانب على وجه الخصوص والمنظمات التي تمثل الاحتجاج الاجتماعي. ولا شك أن المجال هنا يضيق عن استيعاب تفاصيل استجابة المحكمة العليا لالتماسات هذه المنظمات. وقد بلغت نسبة المنظمات التي لجأت إلى المحكمة العليا بين المنظمات المشاركة في الاستطلاع نحو الثلث (٢٩٪). ويشهد تحليل هذه المعلومة حسب أقدمية المنظمات على ارتفاع نسبة المنظمات التي لجأت إلى القضاء من الربع بين المنظمات القديمة إلى نحو ٤٢٪ من المنظمات الجديدة. وقد أطلق على ذلك وصف "تقنين السياسة الإسرائيلية"، وهو ما ساعد منظمات المجتمع المدني على العمل في مواجهة النظام بمساعدة أحد العناصر الأساسية المكونة للنظام. وهناك من لا يستسيغون تدخل القضاة الذين لم ينتخبهم الجمهور في حياة المجتمع والدولة. بينما يرحب المجتمع المدني بهذا التدخل الذي كفل له مدخلاً مباشراً بل وفعالاً إلى مراكز صنع القرار.

تكشف متابعة مدى نجاح المجتمع المدني عن صورة مزدوجة. فرغم أن أغلبية كبيرة من المنظمات تعتقد أن الحكومة تستجيب لمطالبها، فإن هذه الاستجابة لا ترجع إلى اهتمام الحكومة بهذه المطالب، بل إلى أسباب لم يرد لها ذكر في الاستطلاع. ويعتقد نشطاء المنظمات أن من الممكن في دولة إسرائيل التأثير على الحكومة حتى بعيداً عن صناديق الاقتراع، وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام نشاط المجتمع المدني. وفي نفس الوقت فإن استخدام الضغوط ومراكز القوة يعتبر أسلوب عمل مشروع بل وفعال. وعلى امتداد السنين، رغم وجود قيود على استقلالية المجتمع المدني، تزايدت شرعية الضغوط التي يمارسها. وهناك من يصفون السياسة الإسرائيلية بأنها وليمة عامرة يتخاطف منها المدعوون حسبما يشتهون. ونظراً لأن أعداد المدعوين كبيرة، فإن التنافس على الطعام شديد. وتشهد نتائج استطلاعات الرأي على أن الجائعين أيضاً ينالون بعض الفتات، غير أن هناك شعور سائد بأنهم في حاجة إلى النضال من أجل هذه الفتات، وأنها لا تقدم لهم بلا مقابل. ويعد الارتباط بأحد الأحزاب السياسية أحد الوسائل التي تعد فعالة من أجل إشباع نهم المجتمع المدني.

♦ الارتباط بأحزاب سياسية:

يعد ارتباط المنظمات التطوعية بالأحزاب السياسية أحد الأدلة التي تشير إلى عدم نضج المجتمع المدني، وعدم قدرته على الوقوف على أساس قوى ومستقل. ويعتبر انفصال المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية - في دولة مثل إسرائيل، التي لعبت فيها الأحزاب السياسية دوراً هاماً في تشكيل ملامح النظام والمجتمع - شرطاً ضرورياً، وإن كان

لا يكفي وحده، ليكون هذا المجتمع مدنياً يساهم لصالح الديمقراطية. وفضلاً عن ذلك فإن الارتباط بالأحزاب السياسية يمكن أن يؤدي إلى احتواء التعدي وتحجيمه. ولا تعتبر الصورة في إسرائيل واضحة لا تقبل التأويل على وجهين. فقد فقدت الأحزاب السياسية رصيدها التقليدي حسبما سبق ذكره. فلم تعد تتولى الإشراف على مؤسسات اقتصادية، كما استقلت الحركات الاستيطانية عن الأحزاب السياسية. ولا تكاد تكون هناك صحف يومية تابعة لأحزاب سياسية، وبدا النشاط في أفرع الأحزاب يتناقص. وأصبحت الأحزاب السياسية ساحة للمنافسات الشديدة. وأصبحت أيديولوجيات هذه الأحزاب غير واضحة المعالم، وعندما تكون واضحة لا تكون ملزمة. ونظراً لظهور ضعف الأحزاب السياسية فإن منظمات المجتمع المدني - التي تريد دعم مواقفها لدى صناع القرار - ليس لديها سبب يبرر ارتباطها بالأحزاب أو سعيها وراء نشاط هذه الأحزاب. وبالتالي، فإن استطلاع رأى المنظمات يشهد على ضعف ارتباط المجتمع المدني بالأحزاب السياسية (راجع جدول ٢).

جدول رقم ٢: العلاقات بين منظمات المجتمع المدني
وبين الأحزاب السياسية (%)

نوع العلاقة	يوجد اتصال أحياناً/ على أوقات متقاربة	لا يوجد
نشاط حزب يمثلون المنظمة	٢٢,٥	٦٠,٢
عمل لصالح حزب في فترة الانتخابات	٥,٣	٩١,١
حزب يتدخل في اختيار قيادة المنظمة	٥,٥	٩٢,٢
تنسيق مع حزب	٥,١	٨٧,٣
ارتباط بين أهداف المنظمة وحزب	١٦,٢	٧٢,٩

توضح البيانات السابقة أن الأغلبية المطلقة من منظمات المجتمع المدني في إسرائيل (٩٠%) لا تعمل لصالح حزب في فترة الانتخابات ولا تخضع لنفوذ أي حزب فيما يتعلق بانتخاب أو تعيين قياداتها. جدير بالذكر أن قانون تمويل الأحزاب في إسرائيل يمنع وجود أي علاقة مادية بين أي حزب وبين أي جمعية أو منظمة. ونظراً لحظر تلقي تمويل من أي مؤسسة فإن أي علاقة مادية بين الحزب وبين أي منظمة تكون غير مشروعة. كما يحظر القانون النشاط التطوعي أو التبرع الذي له قيمة مادية. وعلى سبيل المثال، لا يجوز لصاحب قاعة احتفالات أن يخصص قاعته لنشاط أي حزب في فترة الانتخابات مجاناً. وتجدر الإشارة إلى أن القوانين التي تنظم العلاقات بين المنظمات والأحزاب لا يجري احترامها بصورة مطلقة. وبناءً على ما نشرته الصحف فإن العديد من المنظمات قد شاركت في تمويل الدعاية الانتخابية للمنافسين على مناصب سياسية. ووفقاً لتقرير المركز الإسرائيلي لبحوث القطاع الثالث (٢٠٠٢) فقد حدثت زيادة كبيرة في عدد الجمعيات والمنظمات المسجلة في فترة الانتخابات من ١٧٠٠ في المتوسط إلى ٢٠٠٠ منظمة سنوياً. ثم تخفضت هذه الجمعيات والمنظمات بعد الانتخابات وكأنها لم تكن، وتعد هذه إحدى وسائل المجتمع المدني في إسرائيل للارتباط بالأحزاب. ورغم أن مكتب تسجيل الجمعيات لديه وسائل عديدة للإشراف على نشاطها، فإن الجمعيات ذات الأهداف السياسية تمارس نشاطها في المنطقة المشتركة بين نشاط المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وحتى الآن لم تتجح أعمال التفتيش والرقابة (حتى من جانب مراقب الدولة) في إزالة غلاف السرية عن نشاط هذه الجمعيات.

في بعض الأحيان تقدم عناصر غير سياسية المعونة للمنظمات على ألا تعمل لصالح حزب سياسي معين في الانتخابات. وعلى سبيل المثال فإن الصندوق الإسرائيلي الجديد (٣) قد وزع على المنظمات التي يقدم الدعم لها قائمة تضم سبعة مهنوعات، من بينها منع تأييد مرشحين محددين (وكذلك منع تأييد نوع دون آخر من المرشحين كالنساء أو الشباب مثلاً)، ومنع تقديم أي تمويل أو دعم للمرشحين، ومنع عمل دعاية انتخابية لأحد المرشحين. كما منعت المنظمات أيضاً من نشر أي شيء عن كيفية تصويت أعضاء الكنيست إلا إذا كانت تنشر عن ذلك الأمر قبل فترة الانتخابات بشكل منتظم. صحيح أن المنظمة يجوز لها العمل لدى مرشحين أو أحزاب حتى تؤثر عليهم لتبني مواقف معينة، غير أنها لا يحق لها الإعلان عن تلك المواقف. وقد وصلت هذه القائمة إلى أبعد من ذلك فقررت أن المنظمة يمكنها أن ترعى ندوة يشارك فيها مرشحون حزبيون على ألا تتناول الأمور التي تعمل بها المنظمة. وعلى سبيل المثال فليس في استطاعة منظمة نسائية في ذروة المعركة الانتخابية أن ترعى ندوة حول وضع المرأة. وترجع هذه القائمة

التي قررها الصندوق الإسرائيلي الجديد بشكل أساسي إلى القيود التي يفرضها القانون الأمريكي على التبرعات المعفاة من الضرائب. وتؤدي هذه القيود إلى جعل منظمات المجتمع المدني خاملة، ولا سيما في فترة الانتخابات، وتقيّد خطواتها في اللحظة التي يحين فيها موعد الممارسة الديمقراطية.

ورغم ما سبق ذكره آنفاً يمكن أن نلاحظ وجود تعاون وثيق بين منظمات المجتمع المدني وبين الأحزاب حتى في عصر السياسة الجديدة. فقد نظمت أحزاب اليسار المظاهرة الكبيرة التي جرت ضد مذبح صابرا وشاتايلا (عام ١٩٨٢) بالتعاون مع حركة السلام الآن، وكان المؤتمر الجماهيري الذي انتهى بمقتل يتسحاق رابين (عام ١٩٩٥) ثمرة تعاون بين أحزاب اليسار وبين حركات السلام، كذلك فقد تم تنظيم المظاهرات الكبيرة التي جرت لمعارضة تقديم تنازلات إقليمية بالتعاون بين أحزاب اليمين وبين الحركات التي تتبع حركة جوش إيمونيم (٤)، وفي فترة توقيع اتفاقيات أوسلو تحدث من فوق منابر الخطابة في المنظمات المدنية كبار ممثلي الأحزاب اليمينية (ومن بينهم بنيامين نتنياهو)، وكانت المظاهرات الكبيرة التي جرت ضد حكم المحكمة العليا بشأن التهويد (عام ١٩٩٩) ثمرة تعاون بين المنظمات الدينية في المجتمع المدني وبين الأحزاب الدينية الممثلة في الكنيسة. كما تشرف الأحزاب على قطاع من منظمات المجتمع المدني. وأبرز الأمثلة على ذلك اتحادات الطلاب (أو بعضها على الأقل) التي تحصل على تمويل من الأحزاب، وحركات الشبيبة التي لديها ارتباط قوي بالأحزاب. ورغم التجاوزات المذكورة فإن الرأي الراجح هو أن التنسيق الوثيق بين المجتمع المدني والأحزاب لا يجري سوى في الأمور التي لها صلة بقضايا أيديولوجية، والتي تتطلب تعبئة الكثير من الموارد والقوة البشرية. ويبدو أن الارتباط بين الطرفين في الحياة اليومية ضعيف.

في بعض الأحيان يكون التعاون بين الأحزاب وبين منظمات المجتمع المدني نتيجة لارتباط الحزب بالمنظمة المدنية وليس العكس. فالأحزاب المعاصرة تهول وراء منظمات المجتمع المدني حتى تحصل على مكسب سياسي نتيجة لنشاطها. فنجد أعضاء الكنيسة ينضمون للتضامن مع مظاهرات الاحتجاج التي تجري أمام الكنيسة، رغبة منهم في ارتباط أسمائهم بأهداف هذه المظاهرات. صحيح أن الالتحاق بمظاهرة بهدف التقاط صورة لا يشهد على ارتباط دائم، ولكن ممثلي الأحزاب في المجلس النيابي من مصلحتهم أن يتضامنوا مع منظمات مدنية. وقد وصف أحد النشطاء ذلك الوضع على النحو التالي:

من المناسب تماماً للسياسة أن يسيروا في مظاهرة إلى الكنيسة. ولست متأكداً من أن هذا الأمر يخدم أهدافنا. أما المنظمات السياسية فمن مصلحتها أن تتحد معنا. فنحن نقدم لها وجهاً جديداً غير سياسي، ولذلك فإننا يجب أن نحترس ولا نبيع أنفسنا.

كشف استطلاع للرأي أجرى بين أعضاء الكنيسة عام ١٩٩٦ عن صحة الافتراض بأن السياسة يسمعون إلى الارتباط بمنظمات المجتمع المدني. وقال ثلاثة من كل أربعة من المشاركين (٧٦,٦٪) أن لهم صلات مع بعض أو كل المنظمات العامة. ويتزايد شغف السياسة بالمنظمات المدنية في فترات الانتخابات. في تلك الفترة (التي تمتد بين صدور قرار حل الكنيسة والموعود المحدد لإجراء الانتخابات)، والتي توصف بأنها "فترة سياسية"، تسعى الأحزاب إلى إرضاء قطاعات معينة، ورغم القيود المذكورة آنفاً فإن منظمات المجتمع المدني تستغل اللحظة المناسبة لوضع القضايا التي تهمها على جدول أعمال الأحزاب السياسية، وهذا بالطبع بدون المشاركة في المعركة الانتخابية. وقد قامت مجلة منظمة شتيل (وهي منظمة تتولى تقديم الرعاية والمشورة لمنظمات العمل الاجتماعي التي أسسها الصندوق الإسرائيلي الجديد) بنشر نصائح عملية هدفها تعليم المنظمات استغلال فترة الانتخابات إلى أقصى حد ممكن. وكان ملخص هذه النصائح هو تشجيع الأحزاب الصغيرة محدودة الانتشار التي أمامها فرصة لدخول الكنيسة، حتى يمكنها إجبار الأحزاب الكبيرة على تبني جدول الأعمال المطلوب إذا شاءت أن تبدو وكأنها تمثل أعداداً غفيرة من الجمهور.

وفي مجال التمثيل البرلماني يبرز بشدة الارتباط بين منظمات المجتمع المدني وبين الأحزاب السياسية. وقد اعترفت نحو ربع المنظمات (٢٢,٥٪) بأن بعض كوادرات اللجان المركزية للأحزاب تعبر عن مصالحها. وتدلنا هذه المعلومة على وجود اتجاه يبدو أنه متزايد إلى ضم أعضاء نشطاء في بعض الأحزاب للعمل في صفوف منظمات المجتمع المدني. وتعكس انتخابات الكنيسة السادسة عشر هذا التوجه بوضوح. وقد قامت بعض الأحزاب في الماضي بضم من اعتبروا ممثلين للمنظمات بدون انتخابهم، ولم يكن من الواضح ما إذا كانوا سيتحدثون حقاً باسم هذه المنظمات التي خرجوا منها. ولا تزال هذه العادة مستمرة. فعندما يقوم الحزب بضم ممثل عن الدروز أو العرب أو الشرقيين أو الروس أو النساء، لا يكون من الواضح من الذي فوض هؤلاء في الحديث باسم القطاع الذي يفترض أن يمثلوه. أما الآن فإن الأحزاب تضم إلى صفوفها أيضاً ممثلين عن منظمات مؤسسية. ولم يكن يوآف كرايم - وهو أحد النشطاء الذين شاركوا في نضال المعاقين وانضموا إلى حزب ميريتس - هو المثال الوحيد الذي يدل على ذلك. فقبل انتخابات الليكود التي جرت في عام ٢٠٠٢، عملت داخل الحزب مجموعة "قيادة يهودية"، التي تعد فرعاً لحركة "زو

أرتسينو- هذه بلادنا". ونجحت هذه المجموعة في ضم مئات الأعضاء إلى الليكود، وتتوي التأثير من الداخل على مؤسسات الحزب وعلى أهدافه السياسية. كما يوجد تمثيل لمنظمات المجتمع المدني أيضاً في حزب العمل والحزب الديني القومي "المفدال" وحزب ميريتس.

هناك أهمية شديدة (في رأي نسبة ١٥,٦٪ من المشاركين) للأهداف المشتركة بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. فالأحزاب في إسرائيل لا تعبر (بشكل صريح) عن المصالح المادية. وفي مقابل ذلك فإن الكثير منها يعبر عن مصالح قطاعات معينة كالمهاجرين أو أبناء طوائف معينة كالشرقيين أو العرب. ومن المؤكد أن منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل النهوض بمصالح إحدى هذه الفئات تعتبر الأحزاب المعنية بذلك شريكة لها في الطريق الذي تسير فيه. ولا تنطبق هذه القاعدة على النساء والفقراء الذين ليس لهم تمثيل حزبي محدد. كذلك فإن حركات السلام/ الأمن (٥) يمكن أن تعتبر بعض الأحزاب شريكة لها في نشاطها، وذلك نظراً لأن هذه الحركات لها تمثيل حزبي.

هناك مظهر آخر يعبر عن الارتباط بين منظمات المجتمع المدني وبين الأحزاب السياسية، وهو التحول من العمل الاجتماعي إلى العمل الحزبي. كانت منظمات المجتمع المدني تتنافس في كافة الانتخابات التي جرت في إسرائيل منذ تأسيسها على التمثيل في المجلس النيابي. ففي انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت عام ١٩٤٩ تقدم الاتحاد النسائي للمساواة في الحقوق "فيتسو" بقائمة مرشحين. وقد فعل نفس الشيء اتحاد اليمينيين وقائمة الاتحاد العام للسفارديم التي حققت إنجازاً كبيراً يتمثل في الحصول على أربعة مقاعد. كانت هذه القوائم الطائفية على صلة بأحزاب مؤسسية، وكانت تعبر عن التكامل الذي كان موجوداً في ذلك الوقت بين الأحزاب السياسية وبين منظمات المجتمع المدني. وبعد حرب ١٩٦٧ تدافعت المنظمات العامة إلى الانخراط في العمل السياسي. وكان أفضل مثال على ذلك منظماتا "حركة أرض إسرائيل الكاملة" و"حركة السلام والأمن" اللتان تأسستا فور انتهاء الممارك. وسارت في أعقابهما منظمة "الفهود السود" التي قدمت ثلاث قوائم من المرشحين لانتخابات الكنيست بعد فترة بسيطة من تأسيسها ومعرفة الجمهور بها، وهي قائمة "الفهود السود الإسرائيليين"، وقائمة "الفهود الصهاينة"، وقائمة "الفهود السود، ديموقراطيين وإسرائيليين". وقد شاركت في كافة الممارك الانتخابية على وجه التقريب قوائم طائفية، ولكنها كانت تمثل أحزاباً بصفة عامة. وهناك فئات أخرى كثيرة جريت حظها، ومن بينها المعاقين وأرياب المعاشات والشباب.

تدافعت منظمات العمل المدني على الساحة الحزبية في التسعينات. وتقدمت أحزاب - تشكلت على أساس عرقي لتمثل الروس والشرقيين والإثيوبيين والرومانيين - بقوائم مرشحين للكنيست، كما فعلت نفس الشيء أحزاب محلية، تشكلت لتمثيل مناطق محدودة (في الجليل والنقب). وإلى جانب ذلك ظهرت أحزاب تمثل فئات من أصحاب المصالح، مثل سائقي سيارات الأجرة والعاملين في مجال المقامرة في دور اللهو ودعاة حماية الطبيعة ودعاة إباحة المخدرات (حزب ورقة خضراء- عليه ياروك) والرجال المطلقين. كما اتجهت لجنة مستعمرات الجولان إلى تسيير نشاطها من خلال حزب الطريق الثالث. وكان لهذه الأحزاب كلها برامج سياسية تتضمن بنداً أساسياً واحداً موجهاً إلى الجمهور المستهدف. وحتى في حالة اهتمام هذه الأحزاب بالمشكلات التي تشغل المجتمع والدولة بصفة عامة فقد كان تركيزها ينصب على المشكلة المحددة التي تشكلت لأجلها. وفي انتخابات الكنيست السادسة عشر (يناير ٢٠٠٣) نجح في دخول الكنيست عدد من الأحزاب القديمة والجديدة، التي ترجع أصولها إلى منظمات المجتمع المدني. كما حاولت أحزاب الرجال المطلقين ودعاة إباحة المخدرات أن تجرب حظها مرة أخرى. ونجح حزب "يسرائيل أحييريت - إسرائيل الأخرى" في جذب الانتباه الإعلامي عندما عبر الحدود الفاصلة بين المجتمع المدني وبين ساحة العمل الحزبي. ويشهد شعار الحزب - وهو "سئنا من الساسة" - على طمس الحدود بين الجانبين، غير أنه يشهد أيضاً على الميزات التي يحظى بها العمل الحزبي، والتي تتمثل في عضوية الكنيست. صحيح أن القانون الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٢ يحظر دخول الجمعيات الأهلية إلى ساحة العمل السياسي بنفس الاسم، غير أن هذه مجرد عقبة بيروقراطية من السهل اجتيازها.

كان حزب "عام آحاد - شعب واحد" حالة استثنائية في مجال الانتقال من ساحة المجتمع المدني إلى ساحة العمل الحزبي. فقد أدى قانون التأمين الصحي الحكومي إلى التعجيل بالتطورات التي أسفرت عن الأزمة التي يمر بها الهستدروت (الاتحاد العام للعمال) في العقدين الأخيرين. وأضير الهستدروت من جراء ذلك على المستوى المالي والتنظيمي والسياسي والأيدولوجي. كان الهستدروت هو المسؤول عن تنظيم أغلب القوة البشرية المدنية في دولة إسرائيل عندما كان في ذروة قوته في الستينات والسبعينات. وفي عام ١٩٩٨ انخفض عدد أعضائه إلى نحو ٤٣٠ ألف عضو فقط (بما في ذلك أرياب المعاشات)، وهو ما يمثل نحو خمس القوة البشرية المدنية في دولة إسرائيل (وإذا استبعدنا أرياب المعاشات فإنه يمثل نحو ١٧٪). وأدى تحرير الاقتصاد والخصخصة الجزئية للقطاع العام إلى مزيد من

التدهور في مكانة الهستدروت، الذي فقد قطاعاً كبيراً من مكانته كمنظمة تمثل العمال. وكاد تدخل الدولة في علاقات العمل، الذي صدر قانون ينظمه عام ٢٠٠٢ يلحق الضرر بالاتحاد العام للعمال. كما ساء وضع حزب العمل الذي كان الهستدروت حصناً يدافع عنه منذ تأسيسه. وبالتالي لم يخرج الهستدروت بأي مكسب من هذه الإصلاحات. كما تعرض الهستدروت لأزمة أيديولوجية. حيث أصبحت الشعارات التي تتناول الطبقة قديمة، وأصبح ينظر إلى الهستدروت على أنه ممثل للنقابات القوية، مثل نقابات العاملين في شركة الكهرباء والصناعة الجوية وشركة المياه وليس للنقابات الضعيفة أو العاطلين أو المقهورين المقيمين في المناطق النائية. ولم يتمكن الهستدروت في التسعينات من الاستمرار في الاستناد إلى دعم النظام أو الارتباط بالأحزاب السياسية. وبدلاً من الانسحاب من الساحة، قرر الهستدروت أن يجرب الحل الذي تمت تجربته في أوروبا في بداية القرن الماضي بأن يتحول هو ذاته إلى حزب مستقل.

سعت قائمة مرشحي الهستدروت للكنيست - التي أطلق عليها اسم "عام آحاد" - إلى نزع فتيل التوتر السياسي، وكان اثنان من ممثلي الهستدروت قبل انتخابهما في الإطار الجديد أعضاء في أحزاب أخرى. فقد كان عامير بيرتس عضواً في حزب العمل وكان حاييم كاتس عضواً في الليكود. إلا أن الحزب الجديد أصبح مصدر قوة مستقلاً بذاته خلال فترة محدودة. وقد أفاد الحزب بالتمويل السخي الذي تقدمه الدولة للأحزاب الممثلة في الكنيست. ووضع ممثليه في كافة مراكز القوة في الهستدروت، بدءاً من رئاسة منظمة نعمت النسائية وحتى أمانة المجالس العمالية. ويرى المحللون أن الهدف من هذه التعيينات كان تعظيم قوة الحزب في الانتخابات القادمة وزيادة الارتباط بين المنظمة العمالية والحزب الذي يمثلها. كان التحول من منظمة عمالية إلى حزب موفقاً من الناحية التنظيمية. وقد استمر الهستدروت في الحفاظ على مكانته باعتباره المنظمة التي تمثل العمال في إسرائيل، كما استطاع تجميع قوة لم تكن متاحة له عندما كان مجرد رابطة مهنية فقط.

هناك منظمات مثل حركة السلام الآن لم تدخل إلى ساحة العمل الحزبي، غير أنها طرحت هذا الاحتمال للنقاش قبل انتخابات الكنيست. ففي انتخابات الكنيست التاسعة التي واكبت تأسيس حركة السلام الآن عام ١٩٧٨، بحثت الحركة إمكانية خوض الانتخابات بقائمة خاصة بها. كانت قيادات الحركة تريد ترجمة خبراتها إلى نفوذ سياسي في الكنيست، واستغلال التأييد الجماهيري واسع النطاق الذي تحظى به الحركة. وفي النهاية لم تتحول الحركة إلى حزب سياسي ولكنها أصبحت مستنبتاً للزعماء السياسيين الذين انضموا إلى أحزاب موجودة بالفعل. ويقول أحد هؤلاء الزعماء: "إن النشاط السياسي في حركة السلام الآن كفيل بأن يعلم المرء بعض الأشياء المطلوبة حتى يصبح عضو كنيست صالح". دخل بعض قيادات الحركة الكنيست في قوائم ميريتس وحزب العمل. بل ووصل الأمر بواحدة من قيادات الحركة إلى حد أن صرحت بأنه "ليس من الممكن تحقيق الديمقراطية بعيداً عن الأحزاب". وقد لوحظ من التصريحات العلنية للمتحدثين باسم الحركة إحباطهم من النشاط الذي يجري في إطار المجتمع المدني وتقديراً للإنجازات التي يمكن تحقيقها بالانضمام لأحد الأحزاب.

اكتفت بعض المنظمات الاجتماعية مثل "دور شالوم - جيل السلام"، بالعمل في ساحة المحليات من أجل تحقيق مصالحها. وكانت هذه المنظمة في بداية طريقها تعمل من أجل تحقيق السلام، ولكنها خلال فترة محدودة تبنت لنفسها أهدافاً اجتماعية أيضاً وتقدمت بقوائم مرشحين لانتخابات المحليات وتم تمثيلها في المجالس المحلية في مدينتين وهما تل أبيب وحيفا. أما اليوم فإن نشاط المنظمة يركز على ساحة الحكم المحلي. فتقوم بتأهيل كوادر من القيادات وبلورة برنامج عمل شامل، وتشكيل ائتلافات بهدف تحقيق الفوز في انتخابات المحليات والسيطرة على المجالس المحلية. كذلك فقد أعلن اتحاد أصحاب الأعمال المستقلين عن نيته خوض انتخابات المحليات "بسبب عدم حساسية رؤساء المدن الذين يفرضون على قطاع الأعمال ضريبة بلدية مرتفعة للغاية".

تسببت في طمس الحدود بين المجتمع المدني وبين الأحزاب ثلاثة عناصر: عنصر هيكلية وعنصر استراتيجي وعنصر سلوكي. كان السبب في العنصر الأول هو القوانين. فنظام الانتخابات في إسرائيل رغم أنه لم يعد يفرق بين انتخابات الكنيست وانتخابات رئاسة الحكومة فإنه لا زال يزيد من فرص الأحزاب الصغيرة في دخول مجلس النواب. وعندما تكون إمكانية الدخول متاحة بسهولة (لانخفاض نسبة الحسم، وهي الحد الأدنى اللازم للتمثيل في الكنيست إلى ١,٥% من الأصوات الصحيحة) يكون الإغراء الذي يدفع لخوض المنافسة شديداً. وحتى في الدول الأخرى التي تتبع نظام قوائم نسبية متشدد مثل إيطاليا وهولندا هناك العديد من القوائم الحزبية التي تمثل فئات أو حركات اجتماعية في الأساس. ونظراً لعدم وجود موانع قانونية فإن من السهولة بمكان من كافة النواحي أن تتحول الحركة إلى المنافسة على مقاعد البرلمان. وفضلاً عن ذلك فإن التمويل الحكومي المقدم إلى القوائم الجديدة يشجعها على خوض انتخابات الكنيست، حيث تخصص دولة إسرائيل وحدة تمويلية واحدة لكل قائمة جديدة تخوض انتخابات الكنيست. ورغم أن القائمة التي لا تتجح في حشد تأييد نسبة ١% على الأقل من الأصوات الصحيحة تكون ملزمة برد

التمويل الذي حصلت عليه، إلا أنها في غضون ذلك تحظى بالشهرة التي تمكنتها من وضع القضية التي تريد طرحها على جدول الأعمال العام. وقد حظيت بعض المنظمات التي كانت مجهولة حتى خوض انتخابات الكنيست (مثل حزب حقوق الرجل ومنظمة الدفاع عن حقوق الرجل) بأصدقاء واسعة النطاق بفضل منافستها على أصوات الناخبين. فهناك جدوى للتغطية الإعلامية ذاتها، حتى لو لم تسفر عن فوز في الانتخابات، بينما اللجوء للإعلانات التجارية أكثر تكلفة وربما يكون أقل جدوى.

ربما يكون العنصر الاستراتيجي الذي يدفع منظمات المجتمع المدني إلى الاتجاه للعمل الحزبي هو أن الشائعات بشأن نهاية هذه المنظمات تأتي بسرعة شديدة. ومن الواضح أن دخول الكنيست، حتى لو كان عن طريق مجموعة برلمانية صغيرة للغاية أكثر فعالية من محاولة التأثير من الخارج. ويدل التاريخ السياسي لدولة إسرائيل على أن المجموعة البرلمانية التي تتكون من فرد واحد كانت - في ظروف معينة - ذات تأثير شديد على بعض القرارات التي تخص السياسة العامة، ولاسيما في الفترات التي كان فيها الفارق بين الحزبين الكبيرين (الليكود والعمل) صغيراً. ففي ذلك الوقت كان كل حزب صغير يصبح ذا تأثير قوى جداً بما لا يتناسب مع حجمه. ونظراً للانقسام الحزبي في السياسة الإسرائيلية في العقدين الأخيرين فمن الواضح أن هذا التوجه سوف يستمر، حتى وإن لم يكن بنفس القدر. فكلما نجحت أحزاب المعارضة في تشكيل كتلة حسم كلما كانت أهمية الأحزاب الصغيرة أكبر.

أما العنصر الثالث فهو سلوك المواطنين. حيث تلقى أغلب الحركات الاجتماعية في إسرائيل صعوبة في حشد الجماهير لتأييدها في نشاط مؤثر لفترة طويلة. وتشهد قلة عدد المشاركين في النشاط على ضعف هذه الحركات أو المنظمات بما ينتقص من قدرتها على التأثير. فالأنشطة الاحتجاجية التي تشارك فيها أعداد قليلة لا تتم تغطيتها في وسائل الإعلام وتسبب إحراجاً للمنظمات التي نظمتها. فحتى لو كان الناس يعتبرون المنظمة على حق في مطالبها فإن الفيصل في التعبير الظاهري عن قوتها هو عدد المشاركين في أنشطتها. وأبرز مثال على ذلك هو الاحتجاجات التي جرت في خريف ٢٠٠٢ ففي ذلك العام نظمت منظمات العمل الاجتماعي احتجاجات ومظاهرات، وقامت هذه المنظمات بجمع توقيعات على عرائض احتجاج. وقد بلغ عدد المظاهرات والاحتجاجات نحو ستين، غير أن عدد المشاركين فيها لم يتجاوز بضع مئات رغم أن الوضع في إسرائيل في ذلك الوقت قد شهد وجود نحو ٣٠٠ ألف عاطل ونحو مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر. وفي مقابل ذلك فقد شارك في مظاهرة نظمها حزب ميريتس نحو ٢٥٠٠ متظاهر. كذلك فقد كانت أعداد المشاركين في المظاهرات الاحتجاجية التي نظمها الهستدروت كبيرة نسبياً. وبالتالي فقد كانت النتيجة التي توصلت إليها قيادات المنظمات المدنية هي أن هناك ميزة في نقل مركز نشاطها إلى داخل مؤسسات النظام. وقال أحد نشطاء المنظمات: "هناك حاجة للانضمام لعناصر قوية حتى نتمكن من تحقيق نتائج". فقد نجحت المؤسسات السياسية في الموضوع الذي فشلت فيه منظمات المجتمع المدني.

هناك مبررات أخرى لها وزنها فيما يتعلق بمعارضة دخول منظمات المجتمع المدني إلى مجال السياسة الحزبية، وقد برزت هذه المبررات في المشاورات التي أجرتها منظمات عامة لبحث ما إذا كانت ستخوض الانتخابات بقائمة حزبية أم ستحتفظ بنمط عملها الحالي. وكان أحد المبررات التي تم طرحها هو أن خوض انتخابات الكنيست من شأنه أن يظهر ضعف هذه المنظمات وأن يكشف عن انخفاض عدد مؤيديها. فالمنظمة العامة التي تدخل إلى مجال السياسة وتخرج منه خاسرة تفقد قدرتها على البقاء في المجالين. حيث لا تتجح في دخول الساحة الحزبية ولا في الحفاظ على مكانتها في ساحة المجتمع المدني. وفي إسرائيل المعاصرة لم يدخل الكنيست سوى عدد محدود من المنظمات التي بدأت طريقها في العمل العام كمؤسسات مجتمع مدني (مثال ذلك حزب راتس الذي انبثق عن حركة حقوق المواطن، وحزب موليديت الذي انبثق عن حركة موليديت وحزب إسرائيل بعاليه الذي انبثق عن المنتدى الصهيوني وحزب الطريق الثالث الذي انبثق عن مجلس مستعمرات الجولان وحزب عام آحاد الذي انبثق عن الهستدروت)، وذلك لأن فرصة اجتياز نسبة الحسم محدودة للغاية، ولاسيما في دولة تحددت أنماط التصويت فيها إلى حد كبير بناءً على التقاليد والعلاقات الاجتماعية. حيث يكون الناخبون أسرى أنماط تصويت قديمة، ولا يسارعون إلى الانتقال بولائهم إلى حركة أخرى حتى لو كانت تمثل مصالحهم بشكل واضح (مثل أرباب المعاشات)، كما تؤدي الاحتكاكات الداخلية داخل المنظمات المدنية بسبب اختلاف الانتماءات الحزبية إلى تهديد وحدتها وقوتها.

وأخيراً فرغم أن العلاقات التنظيمية بين المجتمع المدني وبين الأحزاب واهنة يبدو أنه ليس من الممكن تجاهل الارتباط بين الجانبين، الذي اكتسب شكلاً جديداً مع مضي السنين ولكن دون أن يفقد من أهميته. وهناك مظهران أساسيان يعبران عن هذا الارتباط: الأول، أن منظمات المجتمع المدني كثيراً ما تسقط في إغراء يدفعها لاجتياز الخط الفاصل بينها وبين الأحزاب. فتقوم بالتقدم بقوائم مرشحين في انتخابات الكنيست وتجرب حظها في الساحة السياسية، دون أن تكلل بالنجاح في الغالب. أما المنظمات القليلة التي تتجح في دخول الكنيست فإنها لا تتمكن من الحفاظ على نمط عملها الأصلي، وبالتالي فإما أن تتحد مع أحزاب أخرى (مثال ذلك حركة حقوق المواطن في حزب

ميريتس التي تحالفت مع حزب شينوى وحزب ما يام) أو أن تضعف بشدة (مثل حزب الطريق الثالث). أما المظهر الثانى الذى يعبر عن الارتباط بين المجتمع المدنى والأحزاب فهو تمثيل المنظمات التطوعية فى الجواز الحزبي. غير أن مدى دعم هذا التمثيل لمنظمات المجتمع المدنى يظل أمراً مطروحاً للنقاش. فلا أحد يعلم ما إذا كان ممثلو الفئات المختلفة لهم تمثيل فى المنظمة التى تلقوا فيها تأهيلهم السياسى، وما مدى تمثيلهم فيها. كما أننا لا نعرف ما إذا كان الحزب يفيد من تمثيل المجتمع المدنى فيه. وعندما يبدأ ظهور أى تحدٍ من المجتمع المدنى يتم القضاء عليه وهو فى مهده عن طريق الارتباط بالنظام الذى يتمثل فى المشاركة فى العمل الحزبي. وتؤدى الأفرع الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية التى تمثل منظمات عديدة داخل أحزاب إلى خلق درع يحمى الدولة من التهديدات التى مصدرها المجتمع المدنى.

يبدو إذن أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية مصدرها المجتمع المدنى تؤدى إلى احتواء التحدي، وهى أبواب الحكومة المفتوحة للمجتمع المدنى، وارتفاع مستوى الرضا العام لدى المجتمع المدنى عن نتائج نشاطه (على الأقل لدى عدد لا بأس به من المنظمات)، والارتباط الوثيق المتبادل بين المنظمات العامة والأحزاب السياسية، رغم عدم وجود علاقات رسمية وقانونية بين الطرفين. كل هذه العناصر تؤثر تأثيراً ملطفاً، ربما يسئ إلى استقلالية المجتمع المدنى فى إسرائيل إلا أنه يتيح للدولة العمل بحرية نسبية بدون أن تتعرض لتهديد مستمر من جانب المنظمات التى تمثل تحدياً لها.

◆ هوامش:

١. أنصار ساتمر (حسيدي ساتمر): أحد التيارات اليهودية المتشددة فى نيويورك. ينتمى أعضاؤه إلى ناطورى كارتا. وهم معادون للحركة الصهيونية ويعتقدون أن دولة إسرائيل لم يكن يجب أن تقام بجهود بشرية وإنما بعد قدوم المسيح المخلص.

٢. التقصير: تعبير شاع استخدامه فى الخطاب السياسى الإسرائيلى لوصف الهزيمة التى تعرضت لها إسرائيل فى حرب أكتوبر، والتى لا تعترف بها حتى الآن. وهو تعبير يماثل تعبير النكسة الذى استخدم فى مصر للتعبير عن الهزيمة فى حرب يونيو ١٩٦٧.

٣. الصندوق الإسرائيلى الجديد "هاكيرن هاحدشا ليسرائيل": جمعية خيرية كونها آلاف الإسرائيليين واليهود من أمريكا الشمالية وأوروبا. وقد تأسست الجمعية عام ١٩٧٩. وتهدف الجمعية إلى تحقيق المساواة فى حقوق الإنسان والمواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

٤. جوش إيمونيم: حركة دينية قومية نشأت بعد حرب أكتوبر بهدف العمل على استئناف بناء المستعمرات اليهودية فى الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. من أبرز المستعمرات التى أقامتها الحركة مستعمرة كدوميم التى كانت فى الأء اى السياسة الإسرائيلىة، كما شكلوا مجلساً للمستعمرات اليهودية فى الضفة والقطاع، وهى مستعمرات ذات طابع عنصرى بحث حيث لا يسمح بالإقامة فيها سوى لليهود فقط. ومن أبرز نشاطاء الحركة عضو الكنيست حنان بورات والحاخام موشيه لفينجر والحاخام حاييم دروكمان ودانييلا فايس وأورى اليتسور.

٥. رغم وجود العديد من الحركات التى تزعم أنها حركات سلام فى إسرائيل، إلا أن أغلب هذه الحركات ليست معنية عملياً بالسلام وإنما بتحقيق الأمن للإسرائيليين. ودليل ذلك الصمت الكامل من جانب هذه الحركات فى فترات النزاع مع الفلسطينيين التى يقتصر سقوط الضحايا فيها على الجانب الفلسطينى. وهو ما ظهر على سبيل المثال فى الشهور الأولى لرئاسة شارون للحكومة الإسرائيلىة، التى اتفقت فيها جميع الحركات التى توصف بأنها حركات سلام على إعطائه مهلة لقمع الانتفاضة الفلسطينية بالقوة العسكرية الفاشمة، التى وصل فيها إلى حد استخدام الطيران الحربي فى قصف مواقع فى غزة، بزعم وجود قيادات الانتفاضة فيها، مما تسبب فى مقتل العديد من المدنيين.

♦ دراسات ♦



أكاذيب عن السلام حرب باراك وشارون ضد الفلسطينيين (الفصل الثاني): مفاوضات كامب ديفيد بين الحقائق والخرافات

بقلم: تيا رينهارت - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

تعتبر قمة كامب ديفيد التي عقدت في يوليو ٢٠٠٠ نقطة تحول في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. فمن وجهة النظر الإسرائيلية التي يتفق عليها صقور اليمين وحمائم اليسار على حد سواء تجاوز باراك كافة الأمور المحظورة، وعرض على الفلسطينيين تنازلات لم يعرضها عليهم رئيس وزراء قبله، وهناك شك في أن يكون باستطاعة أي رئيس وزراء آخر في المستقبل أن يعرضها عليهم. ووفقاً لما يقولونه في إسرائيل فقد عرض باراك على الفلسطينيين أن يعيد إليهم نسبة ٩٠٪ من الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى قطاع غزة بالكامل. وكل ما كان يريده مقابل ذلك أن تضم إسرائيل نسبة ١٠٪ من الأرض المحتلة يقيم فيها نحو ١٥٠ ألف إسرائيلي في تكتلات المستعمرات الكبيرة. وبالنسبة للمشكلة شديدة الحساسية الخاصة بالقدس - التي يرتبط بها الإسرائيليون بصلة عميقة - تحمل باراك مخاطرة كبيرة، ووافق على تقسيم المدينة والاعتراف بجزء منها كعاصمة للدولة الفلسطينية التي من المفترض إقامتها في المستقبل. ورغم كل ذلك فقد رفض الفلسطينيون مقترحاته السخية - وفقاً لهذه الحكاية - بل وامتنعوا عن التقدم بأي مقترحات مضادة قابلة للتنفيذ. وبذلك فإنهم ضيعوا فرصة تاريخية أخرى وكشفوا عن عدم استعدادهم الأساسي للقبول بوجود الدولة اليهودية أو للتعايش السلمي معها. وعلى ضوء ما ذكر - وفقاً لهذه الحكاية - فقد كانت حرب إسرائيل الدفاعية الجديدة ضد الفلسطينيين حرباً حتمية.

وبالطبع، فإن الولايات المتحدة الآن تتبنى هذه الحكاية التي تسعى وسائل الإعلام إلى إضفاء مصداقية عليها. فقد أدى ترديدها باستمرار إلى جعلها كأنها حقيقة موضوعية في نظر الكثيرين. غير أن الثغرات الأولى في هذه الحكاية بدأت في الظهور بعد عام من فشل القمة، بعد نشر تصريحات صادرة عن "جورج مالي" أحد كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية. كان مالي يتولى منصب المساعد الخاص للرئيس بيل كلينتون للشؤون الإسرائيلية العربية في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، وشارك في مباحثات كامب ديفيد، وقد سجل ما قيل أثناء المفاوضات وبعدها، وبعد عام كامل من الانتظار - ظل خلاله يترقب صمت الغرب حيال الوحشية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين - قرر أن ينشر مذكراته عن تلك الفترة في سلسلة مقالات في صحيفة نيويورك تايمز. وكتب فيها ما يلي:

"يعتقد كثيرون الآن أن رفض الفلسطينيين للمقترحات التي قدمت لهم في كامب ديفيد يكشف عن معارضتهم لحق إسرائيل في الوجود. ولكن الحقيقة تتلخص فيما يلي: لقد طالب الفلسطينيون بإقامة دولة في حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، إلى جانب دولة إسرائيل. ووافقوا على الفكرة التي تقضي بضم إسرائيل لمساحات من أراضي الضفة الغربية، حسب مساحة تكتلات المستعمرات القائمة. ووافقوا على مبدأ السيادة الإسرائيلية على الأحياء اليهودية بالقدس الشرقية - وهي أحياء لم تكن جزءاً من إسرائيل قبل حرب يونيو ١٩٦٧. صحيح أنهم أصروا على الاعتراف بحق اللاجئين في العودة، ولكنهم وافقوا على أن يجري تنفيذه بطريقة لا تعرض المصالح الديموجرافية والأمنية

الإسرائيلية للخطر، وذلك عن طريق تحديد أعداد العائدين. أما الدول العربية الأخرى التي تفاوضت مع إسرائيل - مثل مصر بقيادة أنور السادات والأردن بقيادة الملك حسين، ناهيك عن سوريا بقيادة حافظ الأسد - فلم تفكر في تقديم تنازلات جوهرية إلى هذا الحد.

وفضلاً عن تشويه الحقائق نفسها فقد كان أكبر تحريف في وجهة النظر السائدة بخصوص كامب ديفيد هو ما يتعلق بالتنازل في الأمور المطلوبة من الطرفين. حيث يقال أن الطرفين طولبا بتقديم نفس التوضيحات، إلا أن الفلسطينيين الراضين للسلام هم الذين لم يقبلوها. وقد أبدى العالم الغربي تفهماً شديداً لمشكلات إسرائيل. فمن وجهة النظر الإسرائيلية يعتبر أي تنازل مهما كان صغيراً عن جزء من أراضي المناطق المحتلة تنازلاً كبيراً، معناه التنازل عن حلم الأرض الموعودة، التي عاش فيها آباء الأمة منذ ألفى عام. كذلك فإن الأمر يتعلق بتوضيح سياسية كبيرة. فمن يوافق على التنازل عن الأراضي المحتلة يخاطر بإثارة ثائرة اليمين، ويجب على الفلسطينيين تفهم الديناميكية الحساسة التي تعمل بموجبها حكومات إسرائيل.

في مقابل ذلك حظيت التوضيحات المطلوبة من الجانب الفلسطيني بقدر أقل من الاهتمام والتفهم. فارتباطهم بالأرض أحدث عهداً بكثير من ارتباط اليهود بها، الذي جرى في عصر الكتاب المقدس. حتى عام ١٩٤٨ كان الفلسطينيون يعيشون في مساحة فلسطين/ أرض إسرائيل بالكامل. ولا يزال كثيرون منهم يذكرون البيوت التي ولدوا فيها، كما نشأ كثيرون آخرون منهم في ظل أحلام وذكريات آبائهم. ورغم ذلك فقد وافقوا على التنازل عن مساحة ٧٨٪ من وطن آبائهم الذي عاش فيه كبار السن منهم. ومن الجدير بالذكر أن تقسيم البلاد بناء على حدود ١٩٦٧ يترك للفلسطينيين ٢٢٪ فقط مما يعتبرونه أرضهم الأصلية. وقد قبل الفلسطينيون مبدأ التقسيم بهذه الطريقة عام ١٩٨٨، وتم التصديق على ذلك في اتفاقيات أوسلو. ومنذ اتفاقيات أوسلو تنازل التيار المركزي في المجتمع الفلسطيني عن الكفاح المسلح، بل وعن النضال السياسي لاستعادة باقي الأرض. وعلى امتداد سبع سنوات انتظر الفلسطينيون أن تنفذ إسرائيل وعدها بإعادة نسبة ٢٢٪ المذكورة من أرضهم. وفضلاً عن ذلك فقد اضطر الفلسطينيون أثناء هذا الانتظار إلى الاستماع لشكاوى إسرائيل والغرب من أنهم لم يقدموا ما يكفي من التوضيحات.

والآن تعالوا ننظر إلى الحقائق. هل تقدم بها باراك في كامب ديفيد أو في أي مفاوضات أخرى بما ينسبه له الغرب من مقترحات؟ جدير بالذكر أولاً أن المزاعم الرسمية بخصوص مقترحات باراك لا تستند إلى أي وثائق، وكما ذكر عكيفا إدار، وهو من كبار المحللين السياسيين في صحيفة هآرتس بشأن تفاهات كامب ديفيد: "لا يكاد يكون هناك أحد يعرف ما هي هذه التفاهات. فلم يرَ أحد الوثيقة الختامية التي سجلت فيها هذه التفاهات، نظراً لأن هذه الوثيقة لا وجود لها. وليس في استطاعة الدبلوماسيين المخضرمين أنفسهم تذكر أي مقترحات لم تتم صياغتها كتابة".

وجاءت مذكرات مالي لتؤكد هي الأخرى صحة هذا الكلام، حيث يقول: "من الأمور التي يتفق عليها الإسرائيليون أن باراك تجاوز كافة المحظورات وأوغل في مقترحاته أكثر من أي رئيس وزراء إسرائيلي غيره في الماضي أو في المستقبل... ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان أن نقول بثقة إلى أي مدى كان باراك مستعداً للذهاب حقاً. فقد كانت استراتيجيته تعتمد على الاعتقاد بأن إسرائيل لا يجب أن تكشف عن مواقفها النهائية، حتى للولايات المتحدة، طالما لم تظهر في الأفق نهاية المسيرة. ولو أراد الفريق الأمريكي في المفاوضات أن يصف مواقف باراك الحقيقية حسبما عبر عنها قبل وأثناء مباحثات كامب ديفيد - لكان من الصعوبة بمكان عليهم أن يفعلوا ذلك عملياً... ونتيجة لتوجهات باراك، فإنه من الناحية العملية لم تكن هناك مقترحات إسرائيلية رسمية، وهو أمر لا يكاد يكون هناك من علق عليه... فقد كان الإسرائيليون دائماً يتوقفون قبل بلورة اقتراحهم بخطوة. وكانت الأفكار المطروحة للنقاش في كامب ديفيد تأتي دائماً شفوية، ولم تكن أبداً مكتوبة. وكانت تأتي بشكل عام كمقترحات أمريكية، وليس إسرائيلية. وبالفعل، رغم أن باراك طالب بإجراء مباحثات مباشرة مع عرفات وجهاً لوجه، فإنه رفض عقد أي لقاء هام معه في كامب ديفيد، خوفاً من أن يحاول الزعيم الفلسطيني تسجيل مقترحات التنازلات الإسرائيلية. كذلك فإن هذه المقترحات لم تطرح للبحث بالتفصيل على وجه الإطلاق. أما الأفكار الأمريكية التي تم طرحها في كامب ديفيد، فحتى لو كان قد تم تدوينها فإنها ما كانت لتتجاوز بضع صفحات. وقد أصر باراك والأمريكيون على أن يقبل عرفات بهذه الأفكار كأساس عام للمفاوضات، قبل أن يبدأوا في إجراء اتصالات أكثر تفصيلاً".

ورغم الغموض الشديد تسربت إلى الصحافة الإسرائيلية معلومات كثيرة تم شطبها من التاريخ الرسمي. ويتيح لنا هذا التسريب التحقق مما كان باراك على استعداد لتقديمه من مقترحات في الحقيقة.

◆ نقطة الانطلاق: خطة بيلين - أبو مازن

كانت مقترحات باراك في كامب ديفيد تستند إلى وثيقة عرفت باسم "تفاهات بيلين - أبو مازن". تم التوصل إلى الوثيقة المذكورة في الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٩٥، بعد مباحثات سرية مستفيضة، قبل أيام قليلة من اغتيال رئيس

الوزراء يتسحاق رابين. وكانت هذه الخطة توصف في الخطاب الإسرائيلي بأنها تنازل بعيد الأمد ما كان أي رئيس وزراء إسرائيلي ليقبل تقديمه إلى أن جاء باراك.

كانت وثيقة بيلين - أبو مازن وثيقة مخزية بالفعل، تترك كافة المستعمرات على حالها. وعشية قمة كامب ديفيد في ٢١ يونيو ٢٠٠٠ طرح وزير العدل يوسى بيلين هذه الخطة في جلسة رسمية لمجلس الوزراء الإسرائيلي. وكان مضمون الوثيقة - حسب الملخص الذي نشر لها في صحيفة هآرتس - يتضمن انسحاباً إسرائيلياً من نسبة ٩٠٪ - ٩٥٪ من الضفة الغربية:

...على أن تبقى ١٣٠ مستعمرة تحت السيادة الإسرائيلية و ٥٠ مستعمرة داخل أراضي الدولة الفلسطينية، وتوضع قوات عسكرية إسرائيلية في غور الأردن الذي ستنتقل السيادة عليه إلى الدولة الفلسطينية (التي ستكون منزوعة السلاح). وتعترف الدولة الفلسطينية بذلك بأن غرب أورشليم عاصمة إسرائيل، بينما تعترف إسرائيل بالجزء الذي كان يوصف بأنه القدس الشرقية قبل حرب ١٩٦٧ - والذي تفوق مساحته المساحة التي ضمتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ - كعاصمة للدولة الفلسطينية... وينتقل جبل الهيكل (١) إلى سيادة الدولة الفلسطينية (٢) ..

يبدو لنا من القراءة العاجلة أن النص يتضمن تنازلات إسرائيلية معينة. ويأتي هذا الانطباع نتيجة للتصريح بأن إسرائيل سوف تعترف بالسيادة الفلسطينية على مساحة ٩٠٪ - ٩٥٪ من الضفة الغربية. ولكن القراءة المدققة تكشف عن صورة مختلفة. فماذا كانت إسرائيل تقصد بمصطلح "سيادة". خاصة وأن منطقة "السيادة الفلسطينية" ستضمن خمسين مستعمرة إسرائيلية، كما ستبقى قوات عسكرية إسرائيلية في غور الأردن. وكما سنرى للتو، فإن حل الإشكالية اللغوية التي تتطوى عليها الوثيقة والمتمثلة في كلمة "القدس" ككلمة عربية مكتوبة بحروف عبرية بدلاً من استخدام المسمى العبري - يوضح أن العاصمة الفلسطينية ستكون في قرية أبوديس البعيدة. ويمكن أن نفهم الوثيقة بشكل أفضل من الطريقة التي تحدث بها بيلين نفسه عنها في حديث أدلى به في مارس ١٩٩٦، وقال فيه:

ما يمكنني أن أقوله اليوم في ثقة هو أنه نتيجة للمحادثات التي أجريتها، يمكن الوصول إلى تسوية دائمة بدون الشروط المعلنة التي يطرحها الفلسطينيون، بل وبتنازل كبير (من جانبهم)... فقد اكتشفت لديهم ثغرة - بين الشعارات وبين إدراكهم للواقع - تفوق الثغرة التي لدينا بكثير. فهم على استعداد لتسوية تتطوى على تنازل عن أغلب المناطق، بدون إزالة مستعمرات وبدون انسحاب إلى حدود ١٩٦٧، مع التوصل إلى تسوية بالقدس ليحصلوا منها على ما لا يرقى إلى مستوى بلدية.

إذا حاولنا أن ننظر إلى هذه التفاهات على ضوء التفسير المتعاطف معها، ينبغي أن نفترض أن ما أحدث تعويضاً لدى المسؤولين عنها كان الأمل في أن مواطني خمسين مستعمرة إسرائيلية سيتمكنون من العيش في الدولة الجديدة كمواطنين لها، متقبلين قوانينها وممتنعين عن التوسع في هذه المستعمرات، بنفس الطريقة التي يعيش بها الفلسطينيون داخل حدود الخط الأخضر كمواطنين إسرائيليين. ولكن نظراً لتاريخ إسرائيل ولسياستها الراهنة، فإن تصديق أن إسرائيل سوف تتنازل عن الاحتياجات الأمنية لهؤلاء المستوطنين وعن احتياطي الأراضي الخاص بالمستعمرات وعن الطرق الالتفافية التي تصل هذه المستعمرات بإسرائيل ليس إلا جهلاً صارخاً. فإذا بقيت هذه المستعمرات على حالها، سيكون معنى ذلك أن مساحة ٤٠٪ - ٥٠٪ من مساحة الدولة الفلسطينية الجديدة ستكون أراض ليس في استطاعة الفلسطينيين الدخول إليها على الإطلاق. وقد وصفت الصحافة الإسرائيلية جلسة الحكومة التي تم فيها عرض خطة بيلين - أبو مازن بأنها جلسة تاريخية. مثال ذلك ما كتبه عوزي بنزيمان في صحيفة هآرتس وجاء فيه:

كانت هذه لحظة درامية في تاريخ المفاوضات السياسية الإسرائيلية الفلسطينية... فالمرّة الأولى تتلقى أعلى هيئة حكومية تقريراً رسمياً ومسؤولاً عن عناصر الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الشخص الذي يوصف بأنه الساعد الأيمن لعرافات (وخليفته على ما يبدو) وبين الرجل الذي كان يعد الساعد الأيمن لشمعون بيريس وهو اليوم واحد من أهم وزراء الحكومة. ورغم أنه سبق في الماضي تسريب أجزاء من هذا الاتفاق إلا أن أعضاء الحكومة وجدوا الفرصة هذه المرة للإلمام بتفاصيله بالكامل.

وكما هو الحال في كل ما يخص مفاوضات كامب ديفيد، كانت وجهة النظر الإسرائيلية هي أن إسرائيل بقبولها لتفاهات بيلين - أبو مازن تكون قد دخلت إلى عصر التنازلات التي ليس لها سابقة. وبناء على ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن نتفحص تعليق ناتان شيرانسكي وهو عضو حكومة من اليمينيين شديدي التطرف، يعارض بشكل معلن أي تسوية. لقد ذهل شيرانسكي على ما يبدو من التنازلات البالغة التي قدمها الفلسطينيون، "وسأل بيلين عما إذا كان متأكداً من أن "أبو مازن" شريك في هذه الاتفاقات، ورد عليه وزير العدل قائلًا: خذ سيارتك، وسر بها نصف ساعة إلى رام الله واسأله بنفسك".

ولم يمنع ذلك شيرانسكي من الاستقالة في وقت لاحق احتجاجاً على التنازلات الإسرائيلية.

وكما سنرى فإن مقترحات باراك في كامب ديفيد لم تكن سوى نسخة متشددة من اتفاق بيلين- أبو مازن. وعلى حد علمنا كان عرفات قد وافق على الخطة وقت أن تمت بلورتها، رغم أن مدى علم المجتمع الفلسطيني بتفاصيلها لم يكن واضحاً. وكما هو الحال في كافة جولات المفاوضات منذ أوصلو، تم إخفاء هذه التفاصيل في حرص شديد عن الشعب الفلسطيني. فلم تنشر عنها وسائل الإعلام الفلسطينية ما نشرته عنها وسائل الإعلام الإسرائيلية، نظراً لوجود رقابة مشددة عليها من جانب السلطة الفلسطينية.

لم يكن هناك ما يدعو للدهشة في موافقة عرفات على هذه الخطة. فقد بدأت مسيرة استسلامه قبل ذلك بوقت طويل، عشية اتفاقيات أوصلو. ومع ذلك فإن تنفيذ الخطة يرتبط إلى حد كبير بحسن نية إسرائيل، ومن المحتمل أن يكون عرفات كان يأمل أن يتم تنفيذها بشكل أكثر نزاهة من الشكل الذي حاول باراك أن يفرضه عليه في كامب ديفيد.

♦ ما الذي اقترحه باراك في كامب ديفيد ٩٠٠

كانت نقطة التحول الحاسمة في كامب ديفيد هي مطالبة باراك للفلسطينيين بتوقيع "اتفاقية نهائية"، تكون مصحوبة بإعلان يصدره الفلسطينيون بشأن "انتهاء النزاع". ولو كان الفلسطينيون قد وقعوا على مثل هذا الإعلان لكانوا سيفقدون حقهم القانوني في أي مزاعم مستقبلية تستند إلى قرارات للأمم المتحدة. ومن البديهي أن مطلب باراك تمت صياغته بلهجة صارمة من الصعب معارضتها. فقد قال لهم ما يلي: "لو كان الفلسطينيون يريدون دولة فإن عليهم أولاً أن يعلنوا أن النزاع اليهودي العربي - الذي استمر أكثر من مائة عام - قد انتهى". ولا يتضح أن الأمر ينطوي على تهديد سوى من نهاية الجملة التي قال فيها: "ولا بد من ذلك سوى مواجهة دموية لن تحقق لهم أي فائدة". كان الأساس القانوني الذي تأسست عليه المفاوضات - ولا يزال - هو قرارات الأمم المتحدة، ولاسيما القرار ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. ويطلب هذا القرار "انسحاب قوات مسلحة إسرائيلية من أراض (الأراضي التي) احتلتها في النزاع الحالي" (٣). غير أن المفاوضات كانت تستند أيضاً إلى القرار ١٩٤ الصادر في ١١ نوفمبر ١٩٤٧، والذي يتناول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وإلى قرارات أخرى صدرت على مر السنين. وإذا أعلن الفلسطينيون انتهاء النزاع، ووقعوا على "اتفاقية نهائية" حسبما كان يطلب به باراك، عندئذ ستكون الاتفاقية الجديدة هي الأساس القانوني الملزم في المستقبل من الناحية الرسمية، ولن يصبح هناك محل لتطبيق قرارات الأمم المتحدة، التي ستصبح غير سارية.

تكشف معلومة أخرى - نشرت في ثلاثة كتب أصدرها ثلاثة من الساسة الإسرائيليين الذين شاركوا في المفاوضات، وهم جلعاد شير وشلومو بن عامي ويوسى بيلين - أن باراك قد طلب صراحة أن تحل الاتفاقية الجديدة محل القرار ٢٤٢ من الناحية القانونية. ويورد أمنون كيليوسك - في مقال نقدي يتناول هذه الكتب، نشره في مجلة "لوموند ديبلوماتيك" - تقييماً موجزاً لهذه النقطة على النحو التالي:

... كان الفلسطينيون حريصون على تأسيس المفاوضات مع إسرائيل على القرار رقم ٢٤٢... وكان هذا هو السبب في نية باراك المعلنه الالتفاف حول هذا القرار، عن طريق تحويل الاتفاقية التي وقع عليها مع الفلسطينيين إلى "تفسير متفق عليه للقرار ٢٤٢" حسبما ورد في كتاب جلعاد شير. وقد اقترح شلومو بن عامي حسبما ورد في كتابه تحويل المعايير التي قررها كليتتون إلى قرار يصدر عن مجلس الأمن كتفسير متفق عليه للقرار ٢٤٢. وكان يوسى بيلين هو الوحيد من الثلاثة الذي هاجم هذا الأسلوب التأمري حسبما ورد في كتابه. فقد وجه النقد إلى محاولة باراك الغبية تأكيد أن القرار رقم ٢٤٢ لا يسرى على الحدود بين إسرائيل والفلسطينيين، وذلك قبل بضع شهور من قمة كامب ديفيد. وكتب بيلين أن هذه التصريحات قد زادت من عدم الثقة لدى الفلسطينيين قبل قمة كامب ديفيد وأثناءها (٤).

أكد بيلين بشدة في مقال نشره في نوفمبر ٢٠٠١ على الاختلاف بين تفاهات بيلين- أبو مازن الأصلية وبين ما حاول باراك فرضه على الفلسطينيين في كامب ديفيد. "لم تتضمن هذه التفاهات أي إعلان صريح عن نهاية النزاع، وإن كان هذا الأمر كان ظاهراً بشكل ضمنى منها". كما زعم بيلين أنه بعكس المزاعم الرائجة "لم تكن إسرائيل أبداً هي التي اقترحت تطبيق تفاهات بيلين - أبو مازن... أثناء فترة ولاية باراك. فقبل قمة كامب ديفيد بنحو شهرين، وفي ١٩ مايو ٢٠٠٠، وصل إلى إسرائيل مستشار الرئيس كليتتون لشؤون الأمن القومي ساندي برجر، والتقى بي وبأبي مازن لبحث التفاهات التي كنا قد توصلنا إليها في عام ١٩٩٥". واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها برجر "قبل كليتتون توصياته، وسمى إلى طرح هذه التفاهات في بداية انعقاد قمة كامب ديفيد. وقد رفض باراك ذلك بشدة، وأصر على الحديث صراحة عن نهاية النزاع".

ونظراً للشروط التي وضعها باراك للتوقيع على الاتفاقية النهائية، لم يكن في استطاعة عرفات الموافقة على الإعلان عن نهاية النزاع أو إخفاء مثل هذه الموافقة عن أبناء شعبه.

كانت التغطية الإعلامية للخلافات التي اندلعت أثناء المباحثات في قمة كامب ديفيد وبعدها تركز أساساً على أمرين رمزيين: الأماكن المقدسة في القدس وحق العودة. غير أن تناولها لهذين العنصرين يحجب المشكلة الحقيقية، وهي أن هناك قضايا محددة تتعلق بالأرض والسيادة لم يتقدم فيها باراك بأى مقترحات في كامب ديفيد، باستثناء تمسكه بالوضع الراهن، وإذا كان الأمر كذلك فهي نتناول اقتراحاته - حسبما نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية - بشكل تفصيلي.

◆ تكتلات المستعمرات الرئيسية:

كانت الحقيقة الوحيدة التي لم يختلف عليها أحد بشأن اقتراحات باراك في قمة كامب ديفيد هي أنه اقترح أن تضم إسرائيل تكتلات المستعمرات الكبيرة التي يعيش فيها نحو ١٥٠ ألف مستوطن، وذلك في إطار الاتفاقية النهائية. كانت خطة بيلين - أبو مازن تقضى بضم المستعمرات نفسها فقط لإسرائيل. وكان خط الحدود الملتوى المرفق بالخطة يتضمن المستعمرات نفسها، ولكنه لا يتضمن أى أراض يعيش فيها الفلسطينيون. وبهذه الطريقة لم تكن إسرائيل في حاجة لمنح الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية، التي تترتب عليها حقوق اجتماعية وتأمينية كالتأمين الصحي، وحقوق سياسية مثل حق التصويت في الانتخابات. غير أن هذا لم يكن كافياً بالنسبة لباراك، الذي قام بتعديل الخرائط ليضم مزيداً من الأرض. وكان مقترحاته في كامب ديفيد تتناول ضم المساحات التي بين المستعمرات، والتي يعيش بها نحو ١٢٠ ألف مواطن فلسطيني. وكان الحل الذي طرحه باراك بالنسبة لمشكلة هؤلاء الفلسطينيين يقضى بالامتناع عن منحهم الجنسية الإسرائيلية لأنهم "سيختارون العودة لدولة فلسطين". وبذلك يمكن ضم الأرض دون إعطاء أى حقوق للمواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون عليها.

◆ القدس:

هناك أسطورة ترددت كثيراً، مفادها أن باراك - الذي وعد في حملته الانتخابية بأن "أورشليم الموحدة ستظل عاصمة إسرائيل إلى الأبد" - قد وافق في كامب ديفيد على تقسيم القدس. ويشارك في الاعتقاد بهذا كافة الإسرائيليين سواء من أنصار اليمين أو من أنصار اليسار. وقد أدى إلى مظاهرات عديدة لليمين وإلى العديد من الخلافات السياسية. والحقيقة أن الزعم بهذا لا ينطوي على ذرة واحدة من الحقيقة.

عندما نسمع تعبير "تقسيم القدس"، يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن القدس الشرقية - التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ - ستصبح فلسطينية، وستكون عاصمة الدولة الفلسطينية المرتقبة، أو على الأقل أن المناطق المقدسية التي لا يزال الفلسطينيون يقيمون فيها ستصبح فلسطينية. فقد كانت القدس الشرقية من قديم الأزل محور نشاط المجتمع الفلسطيني، بسبب مكانتها الدينية والرمزية شديدة الوضوح، فضلاً عن موقعها الجغرافي المتميز في ملتقى عدة مناطق في الضفة الغربية. وهناك مؤسسات فلسطينية عديدة تتخذ لنفسها مقراً في القدس الشرقية. حيث توجد بها مؤسسات عديدة بالإضافة إلى "بيت الشرق" الشهير، من بينها منظمات للبحوث والشؤون الاجتماعية ومنظمات تعمل في مجالات الصحة والمياه والإسكان والثقافة والبيئة. وتشتمل القدس الشرقية على البنية الأساسية لمدينة قادرة على القيام بدور العاصمة، وكان الكثيرون يظنون - استناداً إلى الوعود العلنية الصادرة في أوسلو - أن العاصمة ستشأ هناك.

غير أن الإسرائيليين لم يقترحوا أن تقوم العاصمة الفلسطينية في القدس الشرقية. فهي بنا نتأمل مرة أخرى في البند الذي يتناول القدس في خطة بيلين - أبو مازن، الذي سبق أن ذكرناه آنفاً والذي ورد فيه ما يلي: "تعترف إسرائيل بالجزء الذي كان يوصف بأنه القدس الشرقية قبل حرب ١٩٦٧ - والذي تفوق مساحته المساحة التي ضمتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ - كعاصمة للدولة الفلسطينية..." وتعتمد هذه الصياغة كلها على حيلة لغوية. فقد كانت الحدود الإدارية للقدس من الجهة الجنوبية الشرقية أكثر اتساعاً بكثير من تلك التي حددتها إسرائيل عندما قامت بضم القدس الشرقية عام ١٩٦٧، وكانت هذه الحدود تضم قرية أبوديس وقريتين مجاورتين. وكانت قرية أبوديس هي التي من المقرر أن تصبح عاصمة الدولة الفلسطينية وفقاً لخطة بيلين أبو مازن. وكانت الحيلة اللغوية تقضى بأن يطلق على قرية أبوديس اسم القدس وهو الاسم العربي لأورشليم ومعناه "المدينة المقدسة". ولم يكن في استطاعة إسرائيل أن تزعم أنها اقترحت تقسيم المدينة إلى جزء يهودي وهو "أورشليم" وجزء عربي وهو "القدس" سوى باستخدام هذه الحيلة اللغوية.

ومن الناحية العملية فقد كان هذا الجزء من تفاهات بيلين - أبو مازن مقبولاً من كافة الأطراف منذ فترة طويلة. وقد اختفى عرفات وراء التعبيرات الغامضة التي تتناول تحرير القدس للتعبير عن قبوله للموقف الإسرائيلي. وعلى سبيل المثال، فقد نشر عكيفا إدار الكاتب بصحيفة هآرتس في عام ١٩٩٨ "أن ياسر عرفات يقبل للمرة الأولى أن تكون أبوديس المجاورة للقدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية، وأنه يعتبر التفاهات الواردة في اتفاقية بيلين - أبو مازن خياراً حقيقياً تستند إليه التسوية النهائية مع إسرائيل. وقد سئل عرفات - أثناء محادثات أجراها في رام الله

مع الوفد الذي أرسله مجلس العلاقات الخارجية الذي مقره نيويورك إلى الشرق الأوسط- عما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاقية مع إسرائيل فيما يتعلق بالقدس أيضاً. ورد عرفات قائلاً: "بالتأكيد، من الممكن قبول فكرة أبوديس التي كانت جزءاً من القدس في ظل الحكم الأردني".

لقد كانت جميع الحكومات الإسرائيلية السابقة تقبل أن تكون أبوديس فلسطينية، وتوافق على أن تصبح في المستقبل عاصمة الكيان الفلسطيني (الذي وافق بعض هذه الحكومات على أن يطلق عليه وصف "دولة" ورفض بعضها الآخر). وكان الشرط الذي وضعته إسرائيل لذلك هو انتقال المؤسسات الفلسطينية من القدس الشرقية إلى أبوديس. وسمح للفلسطينيين ببناء مجلس نوابهم المستقبلي ودواوين حكومتهم هناك، وقد اكتمل بناء هذه المنشآت قبل كامب ديفيد بفترة طويلة. وفيما يلي جزء من تقرير نشر في مايو ٢٠٠٠ في صحيفة "إنديبندنت" البريطانية وينقل الواقع في أبوديس:

"السلطة الفلسطينية: مركز الدراسات الاقتصادية: هذه الكلمات مكتوبة على اللافتة العربية المعلقة على حائط المبنى (مجلس النواب) الجديد، الذي يرتفع فوق سفح تبة صخرية في قرية أبوديس بالضفة الغربية... وقرية أبوديس هي واحدة من ثلاث قرى عربية مجاورة يخطط رئيس الوزراء باراك لنقل السيطرة الكاملة عليها إلى الفلسطينيين تمهيداً لقيام الدولة الفلسطينية. ويعتقد الإسرائيليون المتفائلون أن عرفات من الممكن أن يطلق على هذه القرى اسم "القدس" وأن يقيم عاصمة دولته فيها... وهكذا، إذا أفلحت هذه الخطة فستصبح القدس عاصمة لفلسطين حسبما يعد عرفات شعبه كل يوم، وستبقى "أورشليم" تحت السيطرة الإسرائيلية "عاصمة موحدة للشعب اليهودي إلى الأبد". ولكن عثمان محمد قرأ عمدة القرية يشرح لنا قائلاً: "نحن فخورون بأن مجلس النواب الفلسطيني سيقام هنا، ولكن لن يكون من دواعي فخرنا أن يقولوا إن هذه هي القدس. فأبوديس هي ضاحية ريفية. أما القدس فهي وسط البلد، حيث يذهب المرء لشراء حذاء".

كان الفلسطينيون يعتقدون أن أبوديس وقرية العزيرية المجاورة ستدخلان ضمن المرحلة الثانية من مراحل إعادة الانتشار (٥) التي اتفق الطرفان عليها في شرم الشيخ في سبتمبر ١٩٩٩، وهو ما يعني أن تصبح هذه القرى تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة (في إطار المنطقة A). وقد شكوا عرفات في مايو ٢٠٠٠ قائلاً: "منذ ست شهور وهم يعدونني بالسيطرة على أبوديس دون أن يحدث أي شيء من هذا القبيل". غير أن باراك واصل التكرار للوعود ورفض نقلها للسيطرة الفلسطينية. وقبل قمة كامب ديفيد أعلن باراك أنه على استعداد لنقل أبوديس والقريتين المجاورتين للسيطرة الفلسطينية "كلفتة طيبة تمهيداً لانعقاد القمة"، غير أنه لم يفعل ذلك. ويمكن أن نجد تأكيداً لذلك في المقال الذي كتبه مالى في المقال سالف الذكر، الذي ورد فيه ما يلي: "وقد غضب كلينتون عندما خالف باراك التمسك الذي قطعه على نفسه بتسليم عرفات القرى الفلسطينية المقدسية الثلاث للفلسطينيين، ونقله كلينتون بنفسه إلى عرفات بناء على موافقة صريحة من باراك. وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يجعلوا فيها كلينتون "نبي الكذب" حسب تعبيره".

يمكننا - بنظرة إلى الوراء أن ندرك سبب رفض باراك تسليم هذه القرى للفلسطينيين. لقد حاول أن يجعل الوفاء بالتزام قديم جزءاً أساسياً من صفقة السلام الجديدة التي يقترحها، على أن يعلن الفلسطينيون في مقابل ذلك عن انتهاء النزاع، وعن تنازلهم عن مطالبهم السابقة وعن قرارات الأمم المتحدة. فقد أصبح طرح تنفيذ تعهدات قديمة وتصويرها على أنها انفراجة جديدة في عملية السلام سياسة إسرائيلية استمرت بدأب منذ اتفاقيات أوسلو.

وعلى أي حال لم يكن "التنازل التاريخي" الكبير الكامن وراء استعداد باراك "لتقسيم القدس" سوى استعداد لبحث تنفيذ التزام إسرائيل قديم بخصوص أبوديس، من خلال استخدام حيلة لغوية وردت في خطة بيلين - أبو مازن. وفيما يلي مثال يوضح أسلوب حديث الإعلام الإسرائيلي عن "الانفراجة التاريخية". في ٢٧ يوليو ٢٠٠٠ نشرت صحيفة جيروزاليم بوست في صدر صفحتها الأولى العنوان التالي: "مصدر مسؤول: باراك كان على استعداد لتقسيم القدس". وفي صلب الخبر نفسه ورد ما يلي: "كان رئيس الوزراء باراك في نهاية قمة كامب ديفيد على استعداد للتفكير في إيجاد "قدس" فلسطينية إلى جانب العاصمة اليهودية، وذكر مصدر رسمي مسؤول في الطائفة أثناء رحلة عودة باراك إلى البلاد أمس أن باراك بذلك كان سيقسم أورشليم عملياً". وتوضيحاً لهذا التنازل بعيد الأمد أضاف الخبر أن الاقتراح يتضمن "السماح بضم بضعة أحياء تقع فيما وراء الحدود الشرقية لأورشليم إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية". وقد اعتبر الاستعداد لإطلاق اسم القدس "على أحياء تقع فيما وراء الحدود الشرقية للقدس" استعداداً لتقسيم القدس. هكذا كان يجري تصوير الأمور بشكل يومي في إسرائيل والعالم الغربي. وبذلك تحولت الخرافة إلى حقيقة.

وفيما يتعلق بالموقف الحقيقي من القدس الشرقية، لم يتحول موقف باراك قيد أنملة عن وعده بأن "القدس الموحدة ستبقى عاصمة لإسرائيل إلى الأبد". قامت إسرائيل بضم القدس الموحدة بعد فترة محدودة من احتلالها عام

١٩٦٧ (وقد صدق الكنيست على ضمها بقراره الصادر عام ١٩٨٠) ومنذ ذلك الوقت حتى الآن تقوم إسرائيل بتخصيص أراضى لجهات معينة داخل حدودها الإدارية وتقوم ببناء مستعمرات جديدة هناك. وقد أعلنت كافة الحكومات الإسرائيلية أن هذه المنطقة غير قابلة للتفاوض، وأن القدس الشرقية سوف تبقى إسرائيلية. وعلى مر السنين، وبما يتفق مع ما طالبت به حكومات عديدة، تم إعداد خطط متعددة لترتيبات مستقبلية تنطبق على الفلسطينيين أهالي القدس الشرقية. ورغم الاختلاف بين هذه الخطط في تفاصيل معينة، فإنها جميعاً تتفق فيما بينها في الافتراض بأن السيادة على القدس سوف تبقى إسرائيلية، مع منح الأحياء الفلسطينية سلطات إدارية من نوع أو آخر، وهو ما وصفه بيلين بأنه "تسوية لا ترقى إلى مستوى بلدية".

وبما يتفق مع الروح الإبداعية التي تقات بعد أوصلو حاول الإسرائيليون التوصل إلى مصطلحات تجعل الفلسطينيين يبدون وكأن لهم السيطرة على أحيائهم، بما لا يرقى إلى مستوى مسؤولية إدارة شؤون البلدية، ولا يتضمن حتى سلطة إصدار تراخيص بناء جديدة. وسنجد المثال على ذلك في القصة التالية التي أوردتها وكالة رويترز:

صرح مصدر إسرائيلي مسؤول يوم الثلاثاء بأن اللغة الدبلوماسية هي المفتاح لحل مشكلة القدس، التي تمنع إنهاء النزاع الذي استمر ٥٢ عاماً مع الفلسطينيين. وقال وزير العدل، وهو مهندس المفاوضات المستمرة مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ سبع سنين، أن الأطراف يبحثون عن لغة عملية للحد من الخلافات بينهم. وقال بيلين في حديث لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن "النقطة الأساسية في هذا الصدد هي كيف سنسمى "الوضع الراهن"، إذ أن الجميع يعرفون أنه لن يكون هناك تغيير حقيقي في الوضع الراهن".

وقد أصبحت تعبيرات "حكم ذاتي" و"سلطة" من التعبيرات المفضلة. وقد جاء النبأ المنقول عن صحيفة جيروزاليم بوست آنفاً واصفاً الإعلان عن استعداد باراك لتقسيم القدس بأنه "يتضمن أيضاً منح الفلسطينيين سلطة إدارية واسعة المدى في أغلب الأحياء العربية بالقدس".

قام عكيفا إدار - في مقال يحلل فيه تفاصيل المواقف الإسرائيلية أثناء الإعداد للقمة - بوصف الموقف من القدس الشرقية بأنه الحفاظ على الوضع السيادي الراهن ومنح استقلالية للأحياء العربية في الشؤون المتعلقة بالبلدية تحت سلطة هيئة بلدية أعلى تكون مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأضاف أن إسرائيل قد وافقت على أن تقوم فلسطين بتقديم خدمات التعليم والصحة والشؤون العربية لأهالي القدس العرب وعددهم ٢٠٠ ألف، بل وأن تطبق عليه نظامها القضائي. وقد كان هذا هو نفس النموذج الذي عرض باراك تطبيقه على الفلسطينيين في الأراضي التي سيجري ضمها لإسرائيل، بحيث تبقى المسؤولية عن الخدمات الصحية والطبية المقدمة للفلسطينيين مسؤولية فلسطينية. ورغم أن المواطنين الفلسطينيين في الأراضي التي تم ضمها لإسرائيل في القدس الشرقية يعتبرون مواطنين إسرائيليين، وستبقى أرضهم تحت السيطرة الإسرائيلية بموجب مقترحات كامب ديفيد، إلا أن إسرائيل ستكون غير مسؤولة عن تقديم خدمات اجتماعية وتأمينية لهم.

كان الجمهور ينظر إلى الوفد الأمريكي في مفاوضات كامب ديفيد على أنه مجموعة من الوسطاء المتعسفين، الذين يسعون إلى إجبار الطرفين على الموافقة على تقديم تنازلات أخرى. غير أن الموقف الأمريكي من القدس كان مماثلاً من الناحية العملية للموقف الإسرائيلي الذي سبقت الإشارة إليه آنفاً. "حيث يتبين من حديث صحفي خاطف أدلى به جلعاد شير أن الوفد الإسرائيلي قد وافق على المبادئ التي طرحها كلينتون في المرحلة الأخيرة من مفاوضات كامب ديفيد... وقد اقترح كلينتون نقل السيادة للفلسطينيين في الأحياء العربية المحيطة بالمدينة (ويعني بها أبوديس). وقد كان ذلك في مقابل ضم ١١ من تكتلات المستعمرات الإسرائيلية، ومنها معلية أدوميم وجفعات زئيف وجوش عتسيون. وبالنسبة لباقي المناطق الفلسطينية في القدس وفي البلدة القديمة بها فقد عرض على الفلسطينيين الحصول على "سيطرة مستقلة على الأحياء الإسلامي والمسيحي والأرمني...". وجدير بالذكر أن تعبير "سيطرة مستقلة" هو أحد الأسماء الخلقة التي تم اختراعها مع مرور السنين لوصف إدارة الفلسطينيين للشؤون المتعلقة بالبلدية في الأحياء الفلسطينية.

من الصعوبة بمكان أن نفهم كيف تقبل كل هذا العدد الكبير من الناس حكاية استعداد باراك لتقسيم القدس. فقد كانت الحقائق المتعلقة بالمقترحات الإسرائيلية متاحة لكافة الصحف الإسرائيلية (وقد نقلت هنا جزءاً محدوداً للغاية مما نشر بها)، ولكنها كانت مغلفة بعناوين تميل للمبالغة بشأن رؤية باراك الجديدة وغير المسبوقة، ولكن يبدو أنها كانت كافية لتشكيل فهم الأغلبية للواقع.

هوامش:

١. جبل الهيكل: الاسم الذي يطلقه الإسرائيليون على الجبل المقام عليه الحرم القدسي بما يضمه من مساجد. وقد تعمدت وضع الاسم الإسرائيلي كما هو لعلاقته المباشرة بمضمون الوثيقة الموقعة بين الطرفين.

- ٢ . يلاحظ في هذه الوثيقة استخدام اسمين للقدس، الأول "أورشليم" وهو الاسم العبري والثاني "القدس" وهو الاسم العربي. والهدف من ذلك هو توضيح أن المعنى بهاتين الكلمتين ليس نفس المكان.
- ٣ . لجأت الكاتبة إلى وضع الاختلاف بين التفسير العربي والتفسير الإسرائيلي للقرار بين قوسين، كنوع من التعبير عن حيادها، غير أنها في مقابل ذلك جعلت نص القرار يدعو لانسحاب "قوات مسلحة إسرائيلية" وليس لانسحاب "القوات المسلحة الإسرائيلية"، وهو ما يفتح الباب أمام إمكانية ترك بعض هذه القوات.
- ٤ . تهدف كل هذه التفاسير في الحقيقة إلى طمس أسلوب العمل الإسرائيلي المستمر في أغلب الاتفاقيات مع الأطراف العربية منذ بداية النزاع. حيث تحاول إسرائيل بموجب أى اتفاقية الحصول على أكبر مكسب ممكن، ثم لا تنفذ الاتفاقية، وإنما تجعلها أساساً لمفاوضات جديدة تحصل في إطارها على المزيد من التنازلات، التي يتم إرساؤها في اتفاقية جديدة، لا تنفذها هي أيضاً وتجعلها أساساً لمفاوضات جديدة، وهكذا. ويظهر هذا بشكل واضح من مجموعة الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين "مدييد، أوسلو، الخليل، وى بلانتيشن"، فضلاً عن تفاهات طابا وكامب ديفيد. والنتيجة أن ما حصل عليه الفلسطينيون حتى الآن هو مجرد سيطرة رمزية على مدينتين محاصرتين في الضفة الغربية المحتلة، بينما كان المفترض في البداية أن الاتفاقيات ترسي اعترافاً متبادلاً بين الطرفين سيؤدي في النهاية إلى إقامة دولة فلسطينية بناء على قرارات الأمم المتحدة وفي الحدود التي تضمنتها هذه القرارات.
- ٥ . المقصود بإعادة الانتشار هو إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلي في المناطق، وهو ما اتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو. وهي حيلة لغوية إسرائيلية توضح أن إسرائيل لا ترغب في الانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة وإنما ترغب في إعادة نشر قواتها فيها بشكل مختلف، وهو ما يعد تقنية للاحتلال الذي كان من قبل بموجب القوة العسكرية وحدها فأصبح بموجب اتفاق ينظمه. ومن الملاحظ أن إسرائيل لم تنفذ بالكامل ما اتفق عليه بالنسبة لأي مرحلة من مراحل إعادة الانتشار بذرائع مختلفة.

شهادات

من أنت أيها العميل "بابل" ..؟ (♦) ■ ידיعوت أحرونوت ٢٠٠٥/٥/٥ بقلم: رونين برجمان وجيل ملتسر

في الحقيقة، لم يكن "بابل" أبدا هو الاسم الحركي للمصدر، وإنما هو مجرد لقب، اختلقه أحد مؤلفي هذا الكتاب في تقرير صحفي، ومن وقتها أصبح هو اللقب المألوف حتى في جهاز المخابرات نفسه. وتمنع الرقابة العسكرية حتى الآن نشر الألقاب الحقيقية لأهم عميل جندته إسرائيل داخل القيادة المصرية.

تحديدا، فإن الاسم الحقيقي للرجل - إذا صدقنا التقارير الخارجية - أصبح على ما يبدو مشاعا: الدكتور أشرف مروان، صهر الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأحد المستشارين المقربين لخلفه، الرئيس أنور السادات. ينتمي مروان - من مواليد ١٩٣٤ - إلى أسرة مصرية كريمة، وهو دكتور اقتصاد درس في بريطانيا. تزوج في الستينيات من ابنة جمال عبد الناصر الثالثة والمحبة إليه - منى. وقد أدخل هذا الزواج أشرف إلى أكثر الدوائر الداخلية قريبا من الرئيس المصري الراحل. تم تعيينه سفيراً منتقلا، وكلف بمهام دبلوماسية حساسة في أنحاء العالم.

في سبتمبر ٢٠٠٢، صدر في لندن كتاب "تاريخ إسرائيل" للباحث الإسرائيلي أهارون (روني) برجمان (لا توجد صلة عائلية بروني برجمان). أطلق برجمان في هذا الكتاب على العميل "بابل" لقب "الصهر" نظرا لعلاقاته العائلية بالرئيس عبد الناصر، وزعم أنه كان في الحقيقة عميلا مزدوجا دس معلومات كاذبة في أقدم أقدم المخابرات الإسرائيلية. وبعد نشر الكتاب، أدلى مروان بحديث لصحيفة مصرية، قال فيه إن بحث برجمان هو "قصة بوليسية سخيفة". وعقب هذا الحديث، أدلى أهارون برجمان بحديث مضاد لصحيفة الأهرام المصرية، أكد فيه صراحة أن "الصهر" هو مروان فعلا. وأوضح في الحديث أنه لم

قبل أربع سنوات من حرب عيد الغفران (أكتوبر ٧٢)، دخل رجل أنيق، كان من الواضح أنه يدقق جدا في ملبسه ومظهره، إلى سفارة إسرائيل في لندن وطلب التحدث مع مندوب الموساد. وبعد نقاش طويل، نال الرجل مراده. ومما أثار ددشة الرجل بشدة أن ضابط الموساد لم يتأثر عندما قدم له نفسه. قال الرجل: "إنني أريد العمل معكم. سوف أسلمكم معلومات ما كنتم لتحلمون بالحصول عليها حتى في الأحلام. إنني أريد أموالا نظير هذه المعلومات. أموال كثيرة. صدقتي، ستسعدون بالدفع". ولكن ضابط الموساد طلب من الرجل بأدب أن يفادر. فقال الرجل: "انقل اسمي إلى إسرائيل فقط. سوف أعود ثانية الأسبوع المقبل". ثم خرج.

نقل ضابط الموساد الاسم إلى إسرائيل. ولكنهم في مقر الموساد في بيت هادار-دفنا بتل أبيب، لم يصدقوا ذلك. فقد كانت القصة جيدة أكثر من كونها حقيقية. وعلى الفور، توجه (ش)، مُجنّد عملاء محنك جدا، إلى أوروبا وانتظر لقاء الرجل. وبعد تجنيده، تم تعيين (د)، مُجنّد العملاء المحنك في الموساد، ليكون المسئول عن تشغيل هذا المصدر الرفيع، المشار إليه آنفا باسم "بابل". ومثلما توقع في المقابلة الأولى، كانت إسرائيل متحمسة لأن تدفع لـ "بابل" مقابل المعلومات التي قدمها. وقد حصل الرجل على مبالغ طائلة نظير عمله: من ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف دولار في المقابلة، وذلك بقيمة السبعينيات. كان إجمالي ما حصل عليه حوالي ٣ مليون دولار. وعلى سبيل المقارنة، دفع الروس لأولدرج أميس - أهم جاسوس جندوه على الإطلاق داخل الـ سي.آي.إيه (وكالة الاستخبارات الأمريكية) - مبلغا يقل عن ذلك، كما أنهم مازالوا مديونون له بأموال.

يكن يريد ذكر اسم مروان صراحة، ولكنه اضطر لفعل ذلك حالياً، للدفاع عن سمعته الطيبة كمؤرخ. وكرر قوله بأن الخداع المصرى فى حرب عيد الغفران نجح بسبب هذا الرجل فى المقام الأول. فهل هذا صحيح؟

يشغل هذا السؤال قيادة جهاز المخابرات الإسرائيلية منذ الحرب وحتى الآن. هناك كثيرون - وعلى رأسهم اللواء إيلى زعيرا، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أثناء حرب عيد الغفران - يتفقون مع رأى أهارون برجمان بأن "بابل" كان عميلاً مزدوجاً، وقصة فشل ذريع ومتواصل للموساد أدى إلى تحقيق المفاجأة التامة فى عيد الغفران. بالنسبة لزعيرا وأنصار معسكره فى شعبة الاستخبارات - الأبحاث، الذين أهيئوا حتى الثمالة بعد الحرب بسبب تقديراتهم الخاطئة، فإن "بابل" بمثابة البرهان الساطع على براءتهم.

وفى المقابل يزعمون فى الموساد، بل وداخل جهاز شعبة الاستخبارات - الأبحاث نفسه، أن هذه النظرية التى تقول إن "بابل" كان عميلاً مزدوجاً، لا أساس لها من الصحة. وفى هذا السياق، قال العميد (احتياط) عاموس جلبوع، الذى كان يتولى منصب رفيع فى شعبة الاستخبارات - الأبحاث، ثم رئيس قسم الأبحاث: "أريد أن أحدد - باعتبارى مُلم بهذه القصة - أن هذا ليس إلا هراء. فهو ليس عميلاً مزدوجاً أو عميلاً محل ثقة. لن أخوض فى التفاصيل وسأكتفى بالقول بأنه لم يحدث أبداً، وأؤكد على ذلك، أن قام مصدر بتضليلنا، فقيادة شعبة الاستخبارات هى التى ضللت نفسها. وليفضل زعيرا بالذهاب والحديث مع أحد أعضاء لجنة تقصى الحقائق الداخلية الخاصة التى تشكلت فى شعبة الاستخبارات بعد الحرب، قبل أن يشرع فى الحديث عن المصادر علناً".

وبالفعل، فقد وجدت لجنة تقصى الحقائق الداخلية التى شكلها الموساد، والتى بحثت قضية "بابل" بعد الحرب، وجدت أنه ليس عميلاً مزدوجاً. وإن كان من الممكن الشك فى موضوعية الموساد، الذى أشرف على تشغيل "بابل"، فقد تم أيضاً تشكيل لجنة من شعبة الاستخبارات - الأبحاث فى عام ١٩٧٤، وقد توصلت هذه اللجنة إلى نفس الاستنتاج. من حينها وحتى ذلك اليوم، بُحثت قضية "بابل" عدة مرات. وكان الاستنتاج دائماً واحداً: المصدر حقيقى وليس مزدوجاً. وقد توصل بحث داخلى حول "بابل" أجراه شخص ذو خبرة منذ بضع سنوات إلى استنتاجات مشابهة. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هذه التبرئات جاءت من قبل عناصر ذات شأن، ومجرد الاشتباه فى أنه كان عميلاً مزدوجاً يلقى بظلال كثيفة على حرفيتهم هم أنفسهم.

وجد زعيرا تأييد معيناً لادعائه بشأن "بابل المزدوج" لدى عدد من كبار المسئولين السابقين فى المخابرات،

ومن بينهم أفراهام شالوم، رئيس الشاباك الأسبق والمعروف بمهارته فى الإيقاع بجواسيس العدو المدسوسين. وقد قال شالوم فى حديث مع مقربين منذ بضع سنوات إنه أطلع على ملف تشغيل "بابل" وأنه على قناعة بأن الأمر يتعلق فعلاً بعمل مزدوج من البداية.

١٩٧٢-١٩٧٣، روما، القاهرة، تل أبيب:

لماذا تثير قصة "بابل" كل هذه الحيرة إلى يومنا هذا؟ لكى نوضح ذلك، يجب أن نعود إلى فترة تشغيله. منذ تلك اللقاءات الأولى فى لندن، أمد "بابل" المسئولين عن تشغيله بمعلومات عما يدور بين جدران القيادة المصرية. وكان يعرف كيف يُبلغ فى الوقت المناسب بالمقابلات التى يجريها الرئيس المصرى مع عناصر داخلية وخارجية، وبأحداث الأسلحة التى قام الجيش بشرائها، وكثيراً ما كان يسلم المسئولين عن تشغيله كميات هائلة من الوثائق الأصلية. وذات مرة قام بنقل معلومات معينة عن اللقاءات الحاسمة التى عقدها عبد الناصر مع الرئيس السوفيتى برجينيف فى يناير ١٩٧٠ إحدى الوثائق المصرية كانت البرقية السرية التى بعث بها الرئيس السادات إلى برجينيف فى الثلاثين من أغسطس ١٩٧٢ وقد طلب المصريون فى الوثيقتين "أسلحة تعويضية" بحجة أنه بدون هذه الأسلحة، فإنهم لن يستطيعوا القيام بأى عمل عسكري. وقال بابل إن قادة مصر توصلوا لاستنتاج مفاده أن القاذفات بعيدة المدى وصواريخ "سكود" هى شرط مسبق وحيوى لشن الحرب، وبدونها فإن مصر لن تهاجم إسرائيل.

كان لدى الموساد مؤشرات أخرى ترجح هذه المعلومات. وقد كان ذلك دليلاً آخر على مصداقية المصدر وصحة معلوماته. كما نقل بابل خطة العبور المصرية وما طرأ عليها من تحديث، علاوة على عدد لا حصر له من المعلومات العسكرية، والسياسية والشائعات. وبالمنااسبة، فقد كان "بابل" نفسه - وفقاً لرجل موساد سابق ملم بالتفاصيل - "متهماً" على مر السنين من قبل المسئولين على تشغيله بأنه كان يقيم علاقات عاطفية جياشة مع عدة نساء، من بينهن نساء ذائعات الصيت فى مصر.

فى السادس من سبتمبر ١٩٧٣، قبل شهر بالضبط من نشوب حرب عيد الغفران، داهمت قوات خاصة بمكافحة الإرهاب فى الشرطة الإيطالية منزلاً يضم شقق ترفيه فى بلدة أوستيا المجاورة لمطار لروما. وقد كانوا يعرفون بالضبط عما يبحثون. فقد اكتشفوا فى الشقة رقم ١٢ بالطابق الثانى خلية من المخرين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصاروخين ستريلا مضادين للطائرات بمنصات الإطلاق الخاصة بهما. وكان قائد هذه الخلية المكونة من خمسة مخرين هو أمين الهندي - قائد جهاز الأمن الفلسطينى فى غزة

هو أمين الهندي- قائد جهاز الأمن الفلسطيني في غزة حاليا. وكان هو ورجاله على وشك تفجير طائرة "العال" وهي على ممر الإقلاع. وبعد ذلك ببضع ساعات، تم اعتقال باقي أعضاء الخلية الفلسطينية وهم في فندق "أطلس" بوسط روما. وقد أشار الإعلام الإيطالي إلى الموساد الإسرائيلي باعتباره هو الذي أبلغ بتفاصيل هذه الخلية، بل وأشارت إلى أن رئيس الموساد، تسفى زامير، كان يقيم في هذا الوقت في روما.

كان صلاح الدين السعدني، الملحق العسكري المصري في ليبيا إبان تلك الفترة، قد نشر منذ بضع سنوات مذكراته، وكشف النقاب لأول مرة عن أن مصر وليبيا كانتا تقفان وراء محاولة تنفيذ هذه العملية. فقد كانت إسرائيل قد أسقطت بطريق الخطأ في ٢١ فبراير ١٩٧٣ طائرة ركاب ليبية اخترقت أجوائها باتجاه المفاعل النووي في ديمونا. ولقى جميع الركاب تقريبا حتفهم. وقد ادعى القذافي أن المراقبة الجوية المصرية ساعدت في وقوع هذا الحادث المأساوي، وطلب من السادات أن يساعده على القيام بعملية انتقامية. وقد خاف السادات أن يتسبب القذافي في إفساد المفاجأة المخطط لها، فوافق دون أن يكون أمامه خيار آخر. وقد كلف الرئيس السادات الدكتور أشرف مروان، المستشار المقرب للرئيس المصري ومنسق العلاقات مع ليبيا، بتنظيم هذه العملية. حصل مروان على صواريخ "ستريلا" ووضعها في الحقائب الدبلوماسية الممنوعة تفتيشها والخاصة بزوجه منى، التي كانت مسافرة في نفس هذا الوقت إلى روما، دون أن تعرف بأمرها.

بعد فترة وجيزة من قيام مروان بتسليم هذه الصواريخ لممثلي المخابرات الليبية في روما، وقاموا هم بدورهم بتسليمها إلى الهندي، تم اعتقالهم جميعا. وإذا صدقنا التقارير الإيطالية، فإن السرعة التي تم بها القبض على أعضاء الخلية تشير إلى الأخبار الممتازة التي كانت تحوزها إسرائيل. ويلمح السعدني في مذكراته إلى أن الحكومة المصرية كان لديها مصلحة واضحة في إحباط هذه العملية. وبناء على ذلك، فإن هذا التلميح يؤيد الاعتقاد بأن "بابل" كان بالفعل عميلا مزدوجا، وأنه خدم في هذه الحالة مصلحة الطرفين بشكل تام. حيث تلقت إسرائيل تحذيرا من عملية فتاكة مخطط لها، كما أحبط السادات عملية كان يعارض القيام بها.

تزايدت أهمية معلومات "بابل" مع مرور سنوات عمله مع إسرائيل، كما تزايد ارتباط إسرائيل بهذه المعلومات. الأمر يتعلق في الحقيقة بمشكلة استخبارية صعبة، وهي المشكلة التي وصفها العميد أهارون ليبيران، رجل شعبة الاستخبارات، في حديث مع المحقق أورى بريوسيف، بكلمات: "لجنة التشيع". وقد اعترف

ليبران- الذي كان في هذه السنوات نائب رئيس قسم الأبحاث، آرييه شاليف- بأن الاعتماد على "بابل" أدى إلى أنه طالما لم يقل أن هناك حرب، فإن القائمين على وضع التقديرات في شعبة الاستخبارات، ومن بينهم ليبيران نفسه، لم يعتقدوا أن هناك حربا، حتى وإن كانت جميع المؤشرات الأخرى تشير إلى غير ذلك. وقد قال ليبيران (في مقابلة مع القناة الأولى في أكتوبر ٢٠٠٣): "كان لدينا بابل على قمة الهرم. فريد من نوعه. ليس علينا سوى التحسر. كان هذا حقا إخفاق من الناحية المخبرية. لقد أصابت هذه المعلومات وهذا المصدر المخبرات بحالة من العمى، أصبحت معها أي معلومات أخرى تحفظ تلقائيا في الأدراج".

وصف الجزء السري من تقرير "لجنة أبحاث" كيف أدمنت القيادة الإسرائيلية معلومات "بابل". وجاء في تقرير اللجنة: "الأمر يتعلق بمعلومات سرية من مصدر له أهمية خاصة لدى الموساد. وهي معلومات اعتاد الموساد نفسه عرضها 'كما هي' على رئيس الوزراء، ووزير الدفاع وسلاح المخابرات". وبعبارة أخرى: فإنه خلافا لمعظم المعلومات الاستخباراتية، التي يتم معالجتها وإبداء التقديرات حولها، فإنه بالنسبة لحالة "بابل"، كانت المادة الخام- كما كتبت بأيدي الأشخاص الذين التقوا بـ "بابل"، مرفقا بها الوثائق الأصلية التي سلمها- كانت تنقل مباشرة إلى رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، إلى جانب عرضها على شعبة الاستخبارات- الأبحاث وعلى رئيس شعبة الاستخبارات. وقد غضب أهارون ياريف، الذي كان رئيس شعبة الاستخبارات قبل زعيرا، من هذا النظام، وطلب من رئيس الموساد تسفى زامير بالكف عن عرض هذه المعلومات كما هي. فغضب ديان، الذي رأى نفسه فجأة مبعدا عن هذه المادة الخام، ووبخ زامير، الذي قام باستئناف هذا الإجراء.

عندما تولى إيلي زعيرا رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، أضاف اسم رئيس الأركان أيضا إلى قائمة المطلعين على هذه المادة. وكان الافتراض هو أن المعلومات التي بحوزة "بابل" تعد هامة جدا لدرجة يحظر معها السماح لأحد بتغيير ولو فصلا واحدة منها وهي في طريقها إلى متخذ القرار.

لم يرَ هذه المادة سوى عدد قليل جدا بداخل قسم الأبحاث، من بينهم رئيس شعبة الاستخبارات، ورئيس قسم الأبحاث ونوابه، ورئيس الشعبة ٦ (مصر) يونا بندمان، ورئيس الشعبة ٣ (الدول الكبرى) تسيفي يعفاتس. وكان هناك مسئولون آخرون لم يطلعوا على هذه المادة. ومن جملة المواد التي نقلها بابل/مروان، وثائق ورسوم تخطيطية أسست عليها شعبة الاستخبارات- الأبحاث، وخلفهما الجهاز الأمني بأكمله،

ما أطلق عليه بعد ذلك "النظرية" (أى النظرية العسكرية).

ووفقا لهذه النظرية، كما أوجزتها لجنة أجزانات، فقد أدرك رئيس مصر أن بلاده لن تستطيع شن حرب شاملة ضد إسرائيل طالما تمتعت هذه بتفوق جوي، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار بالتجربة القاسية التى تعرض لها الجيش المصرى على أيدي سلاح الطيران الإسرائيلى فى الحربين السابقتين، والضرر البالغ الذى أوقعه بالمصريين عن طريق الضربات التى وجهها فى عمقهم أثناء حرب الاستنزاف. وبناء على ذلك ربط السادات قيام مصر بشن حرب شاملة ضد إسرائيل بشرط أن تضمن لنفسها أولا تفوقاً جوياً بواسطة الحصول على مقاتلات قاذفة بعيدة المدى حتى تستطيع ضرب المطارات الإسرائيلية وشل سلاح الطيران الإسرائيلى.

وعلاوة على ذلك كان هناك أمر آخر، وهو طموح مصر للحصول على صواريخ أرض-أرض من طراز سكود، كشرط آخر لمحاربة إسرائيل. وفى الحوار الذى طلب موشيه ديان عدم نشره طالما بقى على قيد الحياة، قال للصحفى رامى طال: "لم تكن هذه النظرية وليدة فكر أى عبقري مهووس فى شعبة الاستخبارات، أو رئيس شعبة الاستخبارات أو وزير الدفاع. لقد تبلورت هذه النظرية لدينا بناء على معلومات استخبارية قاطعة، كنا نعتقد أنها أفضل ما يمكن الحصول عليه... أستطيع أن أقول بثقة تامة أن أى جهاز مخابرات فى العالم، أو أى وزير دفاع أو رئيس أركان، كان سيحصل على هذه المعلومات، ويعرف كيف تم الحصول عليها، كان سيصل إلى نفس هذا الاستنتاج".

هل ضلل "بابل" المخابرات الإسرائيلية؟ فى يونيو ١٩٧٣ أرسل تقريراً عاجلاً إلى مستخدميه فى الموساد يقول إن مصر على وشك تلقى صواريخ سكود الأولى من الاتحاد السوفيتي. وعندما بدأت الصواريخ فى الوصول بالفعل، فى أغسطس، تم التأكد ثانية من مصداقية المصدر. وكان تقدير استخبارات سلاح الطيران يقول إن المصريين سيحتاجون إلى ستة أشهر على الأقل لإعداد طواقم مصرية لكى تستخدم صواريخ سكود. وفى المقابل، أفاد بابل أن السادات قام بتأجيل الحرب إلى نهاية العام.

كان "بابل" قد حذر مرتين قبل ذلك من الحرب الوشيكة- التى لم تحدث- وذلك فى نهاية ١٩٧٢، وفى أبريل ١٩٧٣. وقد أعلن الجيش الإسرائيلى فى أعقاب التحذير الثانى حالة الاستعداد "أزرق-أبيض" وتم استدعاء جنود الاحتياط.

فى ليلة الجمعة، الخامس من أكتوبر، نقل "بابل" رسالة عاجلة إلى مستخدميه فى الموساد، تقول إنه

يريد مقابلتهم فى لندن فى أقرب وقت. ووفقا لإحدى الروايات، كانت الرسالة تتضمن الاسم الكودى للحرب الوشيكة. يقول مصدر مسئول فى الموساد سابقا إن "بابل" استخدم الاسم الكودى لحرب وشيكة فى المرات السابقة التى حذر فيها من الحرب. أما الكود الذى استخدمه هذه المرة ("تبريد") فقد كان يعنى أنه يريد الحديث عن الحرب، ولكن بمستوى غير عاجل للغاية.

فى لقاءه مع زامير فى لندن، قبل نشوب الحرب بأربعين ساعة، قال "بابل" إن الحرب ستبدأ يوم السبت "قبيل الغروب". (Before sunset). وهنا أيضا تختلف الآراء. حيث يصر زعيرا على أن مدير مكتب رئيس الموساد قال له فى الهاتف الذى أيقظه فى الساعة الثالثة والنصف فجرا إن الحرب ستشعب فى السادسة مساءً، فى حين أنها بدأت فعليا فى الساعة الثانية. كما أن أفنير شاليف، مدير مكتب رئيس الأركان الذى اتصل بمديره، قال إنها ستشعب فى السادسة مساء. يقول مصدر مسئول فى الموساد: "كل هذه القصة حول السادسة مساء خلقت فى مكان ما فى الطريق بين زامير ورؤساء الجهاز فى إسرائيل. هذا لم يكن فى التقرير الأصيل الذى نقله زامير عن المصدر، والذى أضيف إليه بواسطة شخص آخر. وليس معروفًا إلى يومنا هذا من يكون هذا الشخص".

يزعمون فى الموساد أن المعلومات التى ذكرها بابل فى لقاءه بزامير لم تكن أيضا نهائية تماما. فقد قال بابل إن السادات يريد بدء الحرب غدا (عيد الغفران) وأن لواءات جيشه يطلبون مهلة من الوقت. وقام زامير، كما يقولون فى الموساد، بتحليل هذه المعلومات وتوصل إلى استنتاج- وكان استنتاجا صحيحا - بأن رغبة السادات هى التى ستحسم هذا الأمر. وبالبديهة، هكذا يقولون هناك، فإن قرار تقديم ساعة الصفر إلى الساعة الثانية ظهرا لم يتم اتخاذه سوى فى لقاء سرى لوزير الدفاع المصرى المشير أحمد إسماعيل على فى دمشق فى الثالث من أكتوبر، وهكذا فإن مروان لم يستطع بالطبع معرفة هذا التوقيت.

يضع معسكر المقتنعين بأن "بابل" كان عميلا مزدوجا مجموعة التساؤلات الواضحة حول تصرفاته، بدءاً من تجنيده لحساب الموساد وإلى أن انتهت الحرب. أولى هذه التساؤلات هى كيف يحتمل أن يجرؤ شخص مسئول جدا، وحذر جدا وماكر جدا بالدخول علنا إلى معشية إسرائيلية- ليس هناك أدنى شك فى أنها تقع تحت المراقبة- على الأقل من قبل جهاز المخابرات المحلى- فى وضع النهار، ودون أى خوف؟ التفسير الوحيد لهذا التصرف الاستهتارى هو أن "بابل" كان يعرف مسبقا أنه ليس هناك ما يدعو للخوف من المخابرات المصرية، لأنه كان يعمل معها، يطرح زعيرا

ومؤيدوه تساؤلاً آخر يتعلق بموضوع الدافع. كان "بابل" بالتحديد هو الذي يؤكد دائماً أثناء محادثات معه على حقيقة أنه يجب توخي الحذر وأنه لا يملك سوى رقبة واحدة، فما الذي يدفع إنسان كهذا - حيث كان حينها فاحش الثراء، ويُعامل معاملة الملوك في مصر - لأن يصبح صهيونيا فجأة؟

يقول مصدر رفيع المستوى في الموساد في تلك الفترة: "كل هذا هراء. إنتى لن أتحدث عن طريقة تجنيده، ولكننى سأشير إلى أنه لم يتوخ الحذر عندما جاء لعرض خدماته".

وثمة تساؤل ثالث يتعلق بالتحذيرات الكاذبة التي سبقت حرب "عيد الغفران"، في أواخر ١٩٧٢ وفي أبريل ١٩٧٣. يدعى زعيرا أن هذا كان إجراء تمويهياً مزدوجاً من قبل المصريين. وكان يهدف في الأساس إلى جعل إسرائيل تعتاد التحذيرات وتفقد يقظتها. وخلافاً لذلك، فقد أراد المصريون رؤية كيف ستتعامل إسرائيل مع تحذيرات "بابل"، والوقت الذي ستستغرقه في تعبئة الاحتياط. يضيف زعيرا قائلاً، إن التحذيرات في هاتين المرتين جاءت قبل وقت كبير من الموعد المقرر للحرب. فلماذا إذا لم يذكر المصدر التاريخ الذي نشبت فيه الحرب فعلاً إلا قبلها بأربعين ساعة؟

وفي المقابل، يقول المصدر المسئول في الموساد إن "بابل" بنفسه ألغى التحذيرات حول الحرب التي ستشب في هذين الموعدين. وخلافاً لذلك، يتساءلون في الموساد، لماذا يقوم المصدر أساساً - إن كان عميلاً مزدوجاً فعلاً - بإعطاء تحذيرات كاذبة، حيث أن ذلك يمس بمصداقيته، ويضر بناء على ذلك بمناورة التضليل التي يمارسها.

الذين يدعون أن قضية مروان برمتها هي قضية تضليل، يعرضون كدليل آخر لتقوية ادعائهم، مذكرات الرئيس المصري السادات ورئيس أركان حرب عيد الغفران، الشاذلى والجمسى. حيث جاء في هذه المذكرات أن قادة الجيشين السوري والمصري عقدا جلسة مشتركة واحدة فقط لتحديد موعد محتمل للحرب لعرضه على السادات والأسد من أجل التصديق عليه. وقد جرت هذه المقابلة بسرية تامة بين يومى ٢١-٢٣ أغسطس ١٩٧٣ في الإسكندرية. وقد جاء المندوبون السوريون بجوازات سفر مزورة بواسطة سفينة سوفيتية كانت تقوم بعملية إبحار روتينية من ميناء اللاذقية السوري. (تجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء يمثل فشلاً ذريعاً للمخابرات الإسرائيلية. جميع قادة الجيش السوري - المفترض أن يكونوا تحت مراقبة لصيقة ودائمة - يختفون عن أنظار المخابرات الإسرائيلية، ليعقدوا لقاء حاسماً قبيل الحرب دون أن يعرف أحد أى شئ). وإذا كانوا قد قرروا الحرب في هذا التاريخ

فقط، فإن زعيرا وأنصاره يتساءلون كيف قام "بابل" في المرتين السابقتين بالإبلاغ بقرار الحرب؟ وعلاوة على ذلك، فإن كان عميلاً جيداً إلى هذه الدرجة، فلماذا لم يبلغ بقرار بدء حرب عيد الغفران الذي اتخذ في نفس مؤتمر القمة هذا؟

أمر آخر: لقد جاء الملك حسين لمقابلة جولدا مائير في مقر الموساد في ٢٥ سبتمبر ١٩٧٣، وذلك لتحذيرها من الحرب الوشيكة. فيكف يحتمل، كما تتساءل بعض الشخصيات، أن يعرف الملك حسين في هذا التوقيت بالحرب الوشيكة، بينما "بابل" لم يعرف ولم يبلغ الموساد بذلك؟

وثمة سؤال آخر: في نهاية شهر أغسطس التقى السادات بالملك فيصل، ملك السعودية، وبشره بأن مصر وسوريا تترقبان الحرب التي ستتدلع "في القريب العاجل". وقد حضر هذا اللقاء أيضاً أشرف مروان، مدير مكتب السادات، كما قال بنفسه بعد ذلك بسنوات لصحفي بريطاني. ويرى "زعيرا" في عدم قيام "بابل" بالتبليغ بهذا اللقاء دليلاً حاسماً على أنه كان عميلاً مزدوجاً ضلل إسرائيل. والأدهى من ذلك، أن "بابل" أبلغ بعد هذا اللقاء أنه تم تأجيل الحرب إلى نهاية العام. وردا على علامات التعجب هذه، تزعم مصادر مسئولة في الموساد أن السادات ضلل "بابل" أيضاً حتى اللحظة الأخيرة، حتى عشية الحرب تقريباً. وحسب زعمهم، فإن المصدر قام بالتبليغ فور معرفته.

مؤيدو نظرية المؤامرة يسوقون لقاء "بابل" مع زامير، قبل الحرب بأربعين ساعة، كدليل على أنه كان عميلاً مزدوجاً. وحسب تصورهم، فإن لقاء العميل رفيع المستوى برئيس الموساد في لندن كان يهدف إلى المحافظة على مكانة "بابل" إلى فترة ما بعد الحرب، كما كان يهدف أيضاً إلى مواصلة التضليل. فهم يتساءلون كيف يُحتمل أن يسمح السادات لشخص على هذا القدر من المسئولية مثل "بابل" بمغادرة مصر عشية الحرب تحديداً وردا على ذلك، تقول مصادر مسئولة في الموساد إن "بابل" لم يكن الوحيد من القيادة المصرية الذي كان يتجول في هذا الوقت في الخارج.

يبدو أن نقطة الضعف الرئيسية في نظرية "بابل" المزدوج" تكمن في نهاية المطاف في التحذير الدقيق للغاية الذي نقله بشأن الحرب. وبعبارة أخرى، إذا كان هدف "بابل" هو جعل جهاز المخابرات الإسرائيلي يثق فيه إلى درجة التخدير الكامل، وحتى لا ينتبه إلى سائر مظاهر الحرب الأخرى، طالما أنه لم ينقل تحذيرات بشأنها، فلماذا إذا قام بالتحذير؟ فقد كان بمقدوره أن يجلس بهدوء في القاهرة، وحينها تكون المفاجأة أكبر قوة. وفي المقابل، يدعى زعيرا أن المصريين كانوا يعرفون جيداً - اعتماداً على التحذيرات الكاذبة

السابقة- الوقت الذي تحتاجه إسرائيل لتعبئة الاحتياط. وكانوا يفترضون أن إسرائيل ستدرك تلقائياً خلال الساعات العشرين التي تسبق الحرب حقيقة ما يحدث، وبذلك فإن تحذير "بابل" لن يغير من الأمر شيئاً.

يقول مؤيدو النظرية التأميرية إن هذا أسلوب روسي كلاسيكي: يجعلون العميل مزدوجاً، ويغذونه بمعلومات دقيقة بنسبة ٩٥٪، وفي اللحظة الحاسمة يتقلون عبره معلومات كاذبة. يردون في الموساد على هذا الادعاء بأنه ليس من المحتمل أن يقوم شخص في مصر-حتى وإن كان السادات- بتحمل مسئولية تسليم معلومات رئيسية وهامة إلى هذا الحد بالنسبة للمصريين، مثل تلك المعلومات التي نقلها "بابل" على مدى سنوات، فقط من أجل الخداع في لحظة معينة.

يقول مصدر مسئول في الموساد سابقاً، وبدون صبر: "بعيدا عن ذلك، تكهن الموساد أنه ستشب حرب قبل أن يبلغ "بابل" تحذيره أثناء لقائه بزامير. فقد كانت شعبة الاستخبارات لديها هذه المعلومات ومعلومات أخرى من مصادر كثيرة خاصة بهم". ويحاول إيلي زعيرا حالياً تتحية قضية المصدر جانباً حتى يرى نفسه. لقد كان يدعى دائماً أن هناك احتمال ضعيف لاندلاع حرب، وعندما قلنا العكس، قال إننا لا نعلم بكافة الأمور، وأن لديه مصادر خاصة. وقد اتضح بعد الحرب أن كل هذا كذب. فليكشف إيلي زعيرا عن معلومة واحدة، واحدة فقط، كانت بحوزته وقتها تؤيد الاعتقاد بأنه لن تنشب حرب. فهناك وثائق، وهناك سجلات، وكل شيء موثق. ومن يعرف هذه الوثائق يدرك مدى ضعف وعدم صحة احتمال أن يكون المصدر مزدوجاً، وهو الاحتمال الذي بُحث دائماً وتم استبعاده.

يقول زعيرا وأنصاره- الذين يثقون كثيراً في أنهم على حق- إن جميع الأبحاث التي أجريت حول المصدر لا تساوي شيئاً. وذلك يرجع في الأساس إلى أنه من الصعب أن تعترف المنظومة- أي الموساد- بأن أبرز عملائها على كل العصور، قد ضلّوا. ويقولون إنه علاوة على ذلك، فإن هذه الأبحاث، لم تأخذ في الحسبان عناصر رئيسية جداً في هذه القضية والتي لم تتضح إلا في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ومن بينها مذكرات قادة الجيش المصري إبان هذه الفترة. وأضافوا أنه، عندما عُرضت هذه الأشياء على مصدر مسئول في الموساد، أصيب بالدهشة، ولكن رؤسائه عرقلوا محاولته لتحري هذه الأمور بشكل جدي.

وظل الجدل مستمراً، بينما يتمسك كل طرف بأن رؤيته هي الحقيقة وكأنها برهان ساطع على صدقه. فأثناء الحرب، على سبيل المثال "سقط صاروخا سكود في الجانب الغربي من القناة، وأصابا القوات

الإسرائيلية. وقد سارع "بابل" بالإبلاغ بأن هذا الحادث لن يتكرر ثانية، وأنهم لن يطلقوا صواريخاً باتجاه التجمعات السكانية في إسرائيل" (❖❖). ويعرض رجال الموساد هذه المعلومات، التي اتضحت صحتها، كدليل على مصداقيته. أما مؤيدو نظرية المؤامرة، فيقولون إن هذه كانت هي طريقة السادات، أي استخدام "بابل" من أجل التلويح لإسرائيل بأنه ليس معنياً بتصعيد الحرب في هذه الاتجاهات وأن ما حدث كان مجرد قصف تكتيكي فقط.

تأييد آخر لنظرية المؤامرة، يكمن في حقيقة أنه منذ الحرب وإلى يومنا هذا - حتى بعد ما نشره أهارون برجمان - يتمتع أشرف مروان بالرفاهية والأمان، ويدخل مصر والخروج منها كيفما يشاء. هناك من يرون في ذلك دليلاً آخر على أن قادة السلطة في مصر والسادات كانوا يعرفون من البداية أنه عميل مزدوج، وأنهم زرعوه في الموساد لهذا الغرض. والأكثر من ذلك أن عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، سمح لابنته بالزواج من ابن مروان، في الوقت الذي كان فيه (موسى) يشغل منصبا يتيح له الإطلاع على كافة المعلومات السرية جداً في المخابرات المصرية. يقول شخص في شعبة الاستخبارات - الأبحاث عمل لسنوات طويلة في القسم الخاص بمصر: "إذا كان مروان خائن فعلاً، لما كان موسى يسمح أبداً بهذا الزواج".

وفي المقابل، يقولون في الموساد إنه نظراً لقرب مروان من الأسرار الدقيقة للسلطة المصرية، فإن آخر ما كانوا يريدونه هناك هو تقديمه للمحاكمة بتهمة التجسس. فالخزي، والحرع والعار لأسرة عبد الناصر، إلى جانب إمكانية أن يكون مروان محتفظاً بعدد آخر من الأسرار الصغيرة وغير المناسبة عن المسؤولين، وقصص قد تشر إذا حدث له شيئاً.

(❖) هذه الشهادة هي جزء من كتاب "حرب عيد الغفران - وقت الحقيقة" الصادر عن يديعوت أحرונوت.

(❖❖) كما ورد في النص العبري حرفياً وفي المعلومات الواردة في هذا الجزء، لا تبدو مكتملة، فليس هناك تفاصيل عن تاريخ سقوط الصاروخين، وهل كان ذلك قبل وقف إطلاق النار في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ أم بعده؟ كما لم تحدد المعلومة أماكن إطلاق الصاروخين.. وما يقصده الكاتب أن رسالة تطمين وصلت إلى إسرائيل تقول أنه ليس معنى استخدام صواريخ سكود البعيدة المدى والقادرة على الوصول إلى العمق الإسرائيلي ضد القوات الإسرائيلية في غرب القناة (الثغرة) أن نفس الصواريخ ستستخدم لقصف التجمعات السكنية داخل إسرائيل.

◆ افتتاحيات الصحف ◆



مقاطعة غير مفاجئة

هاآرتس ٢٧/٤/٢٠٠٥

شلازيفجر"، التي كانت ترأس في الماضي منظمة "أميستي" في إسرائيل، دون مبرر مقنع.

إن مقاطعة رابطة المحاضرين البريطانية، شأنها شأن كل عقاب جماعي، ليست عادلة: أولاً، لأنها تضر بأناس ليست لهم، بالضرورة، قدرة على التأثير أو تغيير سياسة حكومتهم، وبعضهم من معارضي الاحتلال، بل وكثير منهم نشطاء في مجال حقوق الإنسان. وعلى خلاف المقاطعة التي فرضتها بعض الدول الأوروبية على شراء منتجات منشأها المستوطنات، والتي يمكن فهمها على أنها ضغط مباشر من أجل إنها الاحتلال، فإن المقاطعة الأكاديمية هي إضرار لا يُحتمل بحرية البحث والتفكير، وتدل على القيم الليبرالية المعيبة للمقاطعين، وعلى نفاق بلا حدود. وفي هذا الصدد، لا يمكن تجاهل أن رابطة المحاضرين البريطانية لم تقاطع بعد دولاً مثل الصين، والسودان، وكوريا الشمالية، تمس حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها يومياً.

إن من يعتبر المقاطعة وسيلة مرفوضة من الأساس لا يمكن له أن يندهش من مثل هذه المبادرات كوسيلة لممارسة ضغط سياسي هدفه الإيضاح لإسرائيل بأن مواصلة الاحتلال أمر لا يتفهمه العالم. وعندما تمنع دولة إسرائيل طلاباً عرباً وأفراد أسرهم من حرية الحركة إلى الجامعات التي يدرسون بها، وتضيق عليهم في كسب لقمة العيش بكرامة، وتحول بينهم وبين الاستقلال من الاحتلال، وعندما يقام الجدار الفاصل في القدس حول حرم جامعة القدس، فإن من الصعب الزعم بأن إسرائيل متمسكة بالقيم الأساسية التي تطلب من رابطة المحاضرين البريطانية التمسك بها.

في الأسبوع الماضي فرضت رابطة المحاضرين البريطانية مقاطعة أكاديمية على جامعتين إسرائيليتين، كوسيلة ضغط وعقاب على ما وصفته بـ"جرائم الاحتلال الإسرائيلي". وبعد أخذ ورد داخل الأكاديمية البريطانية، استمر منذ حملة "السور الواقي" (٢٠٠٢)، تم التوصل إلى حل وسط وتقرر الاكتفاء بمقاطعة جامعتين إسرائيليتين فقط: جامعة "حيفا" لأنها تسيئ معاملة "د. إيلان بابيه" ذي التوجهات اليسارية (المستمر في العمل والبحث بها)، وجامعة "بار إيلان" لأنها تدعم أكاديمياً المعهد الأكاديمي في "أريئيل" (مستوطنة في الضفة الغربية).

وقد سعت الصحافة البريطانية في الأيام الماضية إلى مناقشة مسألة ما إذا كانت المقاطعة قانونية أصلاً أم لا، وذلك على ضوء حقيقة أن الرابطة المهنية للمحاضرين تجعل الجامعات تخرق معاهدات وتلغى مشروعات ومؤتمرات، وتمنع تشغيل محاضرين سبق أن تعاقبت معهم. أكثر من ذلك، يوجد في مقاطعة المحاضرين والطلاب كأفراد، بسبب أصلهم القومي، تمييز مرفوض تحظره لوائح الجامعات. إلا أن لب المشكلة ليس قانونية المقاطعة، وإنما إضرارها غير المقبول بالحرية الأكاديمية والعلمية، وبحرية الآراء، التي ينبغي أن تكون متحررة من القيود السياسية، وعابرة للحدود، والنظم والقيود من كل نوع.

منذ عامين رُفض قيد طالب دكتوراه إسرائيلي للدراسة في جامعة "أكسفورد" بسبب أنه خدم في الجيش الإسرائيلي، كما تم فصل اثنين من الأكاديميين الإسرائيليين من مجلة بريطانية، إحداهما هي "ميريام

لا يوجد مقابل لقاء الرسم المالى

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١

رسوماً لا يحصلون أمامها على مقابل مناسب. فهئة الإذاعة تجبى من الجمهور ٨٠٠ مليون شيكل فى العام وتنتج برامج قليلة ومتدنية، بل ويبدو جزء من برامج إذاعة صوت إسرائيل مثلاً كدعاية خالصة للحكومة. وعندما يتفاخر مدير التلفزيون "موتى عيدن" بالشهرة الكبيرة لبرنامج "يوم الجمعة مع ميخال"، فمن الواضح أنه لا يفهم على الإطلاق دوره كمدير لقناة تلفزيونية عامة.

وفى إطار إقالات الترشيد التى يفخر بها "يوسيف برئيل"، تم "غريلة" بعض الموهوبين من موظفى الهئة، بل آخرون تركوا الهئة حتى قبل أن يحدث ذلك. ولسنوات دفعت الهئة رواتب لمنتجين ومخرجين وصحفيين أكفاء فرضت عليهم بطالة محبطة، وعندما تسربوا مؤخراً إلى السوق الحر اتضح أنهم بحق موهوبون.

إن إقالة "يوسيف برئيل" من منصبه هى فقط مرحلة أولى وضرورية فى الثورة المطلوبة. ولكى يكون البث العام بديلاً حيوياً ومهماً للبث التجارى، فإنه ينبغى تمكينه من الاستقلالية الإدارية والإبداعية التى هى شرط للعمل، مع تعيين هئة مشرفة من قبل الجمهور تهتم بالأ يتحول البث العام إلى نسخة من القناة الثانية. ولا يجب أن تكون الهئة المشرفة سياسية أو أن تكون مرهونة على نحو ما بوزراء الحكومة.

إن هناك نماذج ناجحة للبث العام فى العالم تريح المستمعين والمشاهدين من البرامج المسفة والإعلانات وتحظى بنسب مشاهدة عالية بسبب نوعيتها. ومن ثم، لا يوجد سبب يمنع كم ونوعية الموهبة والإبداع الموجودين بوفرة فى البلاد من أن ينبثق عنهما قناة تلفزيونية عامة ذات قيمة.

غداً، سيطلب الوزير المسؤول عن هئة الإذاعة، "يهود أولمرت"، من الحكومة، أن توافق على إقالة مدير عام الهئة "يوسيف برئيل". هذا المطلب يعزز تقرير مراقب الدولة، وتوصية المستشار القانونى للحكومة، اللذين يتهمان "برئيل" بإدارة الهئة على نحو فاسد. الحقائق معروفة منذ أكثر من عام، لكن الإقالة لم تنفذ حتى الآن، نظراً لأن كل وزير يخشى من مغبة تصويته، فلبرئيل يد طويل، كما يشير تقرير مراقب الدولة، وتأثيره على مسألة من يظهر على شاشة التلفزيون، ومن تجرى معه مقابلة فى الإذاعة، ومن يتم إرساله لتغطية مهام الوزير أو رئيس الحكومة فى الخارج أو فى إحدى مدن التطوير، تأثير كبير.

حتى أمس، لم يصرح أى وزير، باستثناء "أولمرت"، ما هو موقفه. والتخوف هو أنه إذا فشلت الإقالة، فإن السياسة الذين أيدوا الإجراء سيدفعون الثمن، متمثلاً فى تقليص وقت ظهورهم على شاشة التلفزيون أو فى الحديث عبر الأثير. وحقيقة الأمر أنه إذا تمت بالفعل إقالة "برئيل"، فإن هئة الإذاعة لن ينصلح حالها. فسيبدأ على الفور اللعب السياسى استعداداً لاختيار المدير العام الجديد، الذى من شأنه هو أيضاً أن يكافئ السياسة بشكل مماثل (يقصد بنفس طريقة سلفه).

هذا النوع من العلاقة بين الوزراء وبين هئة الإذاعة ينبغى أن تتوقف. وقد أوصى خبراء إعلاميون، على مدى سنوات، بوجوب إدخال إصلاحات، حيث أقيمت لجان، وكتببت تقارير، لكن شيئاً لم يُنفذ بسبب حب السياسة للسيطرة بشكل مباشر على البث الإذاعى والتلفزيوني.

فى غضون ذلك يدفع المواطنون الإسرائيليون



بداية صداقة

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٢

الإسرائيلية.. وعلى الجانب الآخر، التسوية لسنوات عديدة في التوقيع على اتفاق المياه مع تركيا، والصعوبات الجمة التي تفرضها إسرائيل، أحياناً، على دخول عمال أترك ورفضها محاولة الوساطة التركية بينها من ناحية، وبين الفلسطينيين وسوريا من ناحية أخرى، وهو رفض استاءت منه تركيا.

والواقع أن اجتياز هذه العقبات تدل على الطبيعة التاريخية الجيدة للعلاقات بين الدولتين وعلى أهميتها، باعتبارهما دولتين يُنظر إليهما على أنهما شاذتان في الشرق الأوسط. فتركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي يرى معظم مواطنيها أن إسرائيل ليست فقط دولة ذات حق في الوجود، وإنما حليف وشريك أيضاً على أصعدة تتجاوز المصالح بين الحكومات. وهي على عكس كل من مصر والأردن، لا توجد بها حركة تدعو إلى فرض مقاطعة ثقافية على إسرائيل.

أكثر من ذلك، فإن العلاقة القريبة بين الشعبين التركي والإسرائيلي والعلاقات الوطيدة بين الدولتين، من شأنهما أن يمثلتا نموذجاً يحتذى به لعلاقات ممكنة مع دول إسلامية أخرى. ومن غير المستبعد، طبقاً لذلك، أن تكون تركيا رأس جسر إلى هذه الدول، وهو دور تسعد بأدائه. وكما أن تركيا ليست بغافلة عن المساعدات التي حصلت عليها من الحكومة الإسرائيلية و"اللوبي" اليهودي في كل ما يتصل بعلاقاتها مع واشنطن، تستفيد إسرائيل أيضاً من علاقات تركيا الجيدة مع دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. إذا كان "أردوغان" يسعى إلى تأكيد تقديره لشعب إسرائيل، وذلك على عكس موقف حكومته، فإننا نأمل في أن يتم تصحيح هذا التمييز (يقصد بين موقفه وموقف حكومته) عقب زيارته لإسرائيل من خلال الخروج بانطباع يؤكد له حقيقة نوايا إسرائيل تجاه دفع مسيرة السلام.

من شأن الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس الحكومة التركية، "رجب طيب أردوغان"، إلى إسرائيل، بعد أن هبّت من جانبه رياح فائرة طوال عامين من فترة ولايته، أن تؤثر إلى تغيير مرجح به في موقفه تجاه إسرائيل. فتصريحه بأن "معاداة السامية جريمة في حق الإنسانية"، واقتراحه على إسرائيل أن تساعد "محمود عباس" وأن تبدي صبراً تجاهه، يتسقان مع الموقف الإسرائيلي. فقد وصف أردوغان، خلال العامين الماضيين، سياسة إسرائيل في المناطق (الفلسطينية) بأنها "إرهاب دولة"، كما أطلق على رئيس الوزراء "أريئيل شارون" لقب "إرهابي"، وزعم أن السياسة الإسرائيلية تعزز معاداة السامية، ورفض، نحو عامين، كل فرصة متاحة للمجيء إلى إسرائيل، في الوقت الذي كان فيه حريصاً على توطيد علاقات بلاده مع سوريا وإيران، مع تبني موقف الاتحاد الأوروبي، في غضون ذلك، تجاه إسرائيل.

والمثير في الأمر أنه على النقيض من ذلك، لم تؤثر سياسة "أردوغان"، على علاقات تركيا الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل. فإسرائيل ظلت شريكاً مهماً لقطاع الأعمال التركي وللجيش أيضاً، والدليل على ذلك التعاون في المجال الاستخباري والمناورات المشتركة مع الجيش التركي، فضلاً عن جموع السياح الإسرائيليين الذين يقومون بزيارة تركيا كل عام. جدير بالذكر أن هذه العلاقات، تجاوزت، أيضاً بنجاح، حالات سابقة من التردى مثل العمليات التفجيرية ضد أهداف يهودية في تركيا (يقصد الانفجاران اللذان وقعا أمام معبد يهوديين بمدينة إسطنبول في نوفمبر ٢٠٠٢ وأوديا بحياة ٢٠ شخصاً، فضلاً عن إصابة أكثر من ٢٠٠ آخرين)، واستدعاء السفير التركي إلى "أنقرة" للتشاور، والنقد اللاذع من جانب الرأي العام التركي وداخل البرلمان تجاه السياسة



لا يمكن ابتلاعها أو تقيؤها

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٤

تحدثوا عن "نتساريم" في الماضي أيضاً بمصطلحات أبدية.

وبدلاً من معارضة قرار تحويل كلية "آريئيل" إلى جامعة، فإن حزب "العمل" اختار أن يضع "آريئيل" في مواجهة "الجليل"، وكان الأمر يتعلق بالضرورة بمفاضلة بين الاثنين. وبدلاً من القول بأن "آريئيل" قد ولدت بطريق الخطأ ولا ينبغي ترسيخ الخطأ التاريخي بمزيد من استثماره، فإن "شمعون بيريس"، راعي فكرة إقامة جامعة في "الجليل"، يكتفي بالقول بأن إقامة جامعة في آريئيل هو في حكم الخطأ أو الأمر المستغرب.

وحتى يتحقق ما يرغب فيه شمعون بيريس، اتخذت الحكومة أيضاً قراراً بتحويل كليات في "الجليل" إلى جامعة "الجليل".

وعلى الرغم من أن مجلس التعليم العالي هو الهيئة المنوط بها تقرير ماهية الهيئة الأكاديمية التي تستحق أن تسمى جامعة من أجل فصل البحث والدراسة الأكاديمية عن نزوات السلطة المتغيرة، إلا أن التدخل المرفوض من جانب الوزراء في قرار من هذا النوع، والنقاش العاصف داخل الحكومة، بين وزراء "العمل"، الذين أيدوا، كلا من "آريئيل" و"الجليل"، لا يتعدى كونه حملة علاقات عامة للأحزاب. فمن الواضح، في ظل الوضع المالي السيئ للبحث الأكاديمي في الجامعات القائمة، أنه لم يكن هناك مجال على الإطلاق لإقامة جامعة جديدة.

بقدر ما يبدو قرار الحكومة بتحويل كلية "آريئيل" إلى جامعة مبعث فخر، إلا أنه في المحصلة النهائية يبدو قراراً استفزازياً أحق، ومكلفاً بل وضاراً بالأجيال القادمة. وهذه الملاحظة تنطبق أيضاً على إقامة مستوطنة "آريئيل" ذاتها وجميع المستوطنات المجاورة لها. فقد كان قصد الحكومة منذ البداية منع إقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل. واليوم، بعد أن اعترف اليمين، ذاته، بضرورة تقسيم الأرض بين الشعبين، فإن الحكومة تحاول من خلال حيل مختلفة ترسيخ الوضع غير القانوني الذي نشأ على الأرض.

إن "آريئيل" مفروسة في قلب الضفة، لا يمكن ابتلاعها أو تقيؤها، إذ لا يستطيع الجدار أن يبلغها، لأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بل وأي عاقل في إسرائيل لا يستطيع الموافقة على ضمها إلى إسرائيل. على جانب آخر، فإن حقيقة كونها مدينة يقطنها ١٧ ألف شخص، ترسخ الشعور بأن الأمر يتعلق بوضع لا يمكن الرجوع فيه. ولعل قرار وزيرة التعليم الاستعراضي، المدعوم من رئيس الحكومة بتحويل كلية "آريئيل" إلى جامعة، هو محاولة لترسيخ هذا الوضع الذي لا يمكن الرجوع فيه.

وإذا كان "بنيامين نتنياهو"، قد عبّر بشكل جيد، عن القرار بقوله، أن ثمة أهمية لإقامة جامعة في "آريئيل" من أجل تجسيد أن كتلة "آريئيل" ستبقى وإلى الأبد جزءاً من دولة إسرائيل، فإننا يجب ألا ننسى أنهم



لا يوجد سبب للهدم

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٥

وإذا كانت السلطة الفلسطينية معنية بهدم المستوطنات، فإنه لا يوجد سبب يجعل صورة إسرائيل تترسخ في الذاكرة كهادمة للبيوت، خاصة إزاء حقيقة، أن البلدوزارات التابعة للجيش قد تم استخدامها طوال فترة الانتفاضة في عمليات هدم جماعي لبيوت الفلسطينيين. لا يوجد سبب لتحويل البلدوزر الهادم، بخلاف الباني، إلى رمز للإخلاء. ولا يوجد أيضاً سبب لزيادة ميزانية الإخلاء بمائة مليون "شيك" إضافي.

يقف "نتنياهو" على رأس مؤيدي الهدم، حيث قال هذا الأسبوع، خلال جلسة الحكومة، إنه "ينبغي منع بلورة وضع يرث فيه القتل الفلسطينيون بيوت ضحاياهم". وبدل الاستخدام اللاذع لمصطلحات ترتبط في الذاكرة الجمعية بصدمات يهودية سابقة، على أن "نتنياهو" يدعم جدول أعمال يمينياً متطرفاً، علماً بأن المستوطنين الذين سيتم إخلاؤهم، ليسوا ضحايا ولم يكونوا أبداً، فقد أتوا إلى المكان بإرادتهم وعاشوا فيه في ظل ظروف أفضل. وحتى الآن وهم ينتقلون إلى مكان إقامة جديد، سيتحسن وضعهم بعد مضي فترة من التأقلم.

أما على الجانب الفلسطيني، فقد قال "صائب عريقات"، إن السلطة الفلسطينية ليست في حاجة إلى بيوت "جوش قطيف" وأن موقفها الرسمي، هو أنه ينبغي على إسرائيل أن تهدمها.

لم تُحسم بعد مسألة ماذا ستفعل الحكومة ببيوت المستوطنين الذين سيتم إخلاؤهم من "جوش قطيف"؟.. ففي حين يوصي الجهاز الأمني بإبقاء البيوت على حالها وتمكين الفلسطينيين من البت في أمرها، فإن آريئيل شارون "يلمح، إلى أنه يتفهم موقف بعض العناصر في الحكومة، ممن يطالبون بهدم البيوت التي سيتم إخلاؤها ليس من منطلق شيء سوى الكرامة، إذ يرون أن ثمة تخوفاً من أن يستعرض الفلسطينيون مسألة سيطرتهم على الممتلكات التي سيتم تركها بشكل يبدو أنه انتصاراً لهم وهزيمة لإسرائيل. وقد رد "شارون" على ذلك بأن الانسحاب لو كان سيتم بالتنسيق مع الفلسطينيين، لكان من الممكن التفكير على نحو آخر: "في وضع مثالي، كانت البيوت ستبقى كما هي".

لا توجد في حل نزاعات مزمنة أوضاع مثالية. ولذا، فإن السؤال الذي ينبغي طرحه هو: أي الأمرين أقل ضرراً؟.. ورغم ذلك نجد أن معارضي فك الارتباط، وعلى رأسهم "بنيامين نتنياهو"، يؤيدون تدمير "جوش قطيف" عن آخرها، على افتراض أنه كلما ازدادت صدمة الإخلاء فإن فرصة تنفيذ إخلاءات جديدة في الضفة ستتضاءل. إذ ستقوم محطات التليفزيون العالمية بتصوير مشاهد البلدوزارات وهي تقوم بهدم القصور ذات الحدائق الغناء، وستتحول إلى ذكرى سلبية ومثيرة للحنق.

الرشوة أعمت عيني الحاخام "إلياشيف"

هاتسوفيه ٨/٥/٢٠٠٥

أفضل، لأننا قبل ذلك لم نكن ندرك بحق حجم الخطر والهوس الكامنين في مثل هذه الخطوة الصادمة للغاية". في خلال الزيارة أيضاً، شاهد الضيوف المؤسسات التوراتية والتعليمية الفخمة التي تم بناؤها في المستوطنات. وساد اتفاق في الرأي بين الإعلاميين بوجود إعلام الجمهور عامة و"الحريديم"، خاصة، بحجم الخطر.

وفيما هم عائدون إلى بيوتهم، قام وزير الدفاع بزيارة الحاخام "إلياشيف" في منزله، واستمع منه إلى تأييده لهدم بيوت من سيتم إخلاؤهم في قطاع غزة، مشيراً، في ثانيا الحديث، إلى وجوب هدم مفاطس التطهر الشرعي (مقفاؤت) والمعابد في المستوطنات، إذا تمذر نقل أجزاء منها.

من الجائز أن السن المتقدم للحاخام "إلياشيف" قد بدأ في التأثير على صفاء ذهنه. ومن الجائز أن الرشوة المالية التي تغدقها حكومة "شارون" على شركائها في الائتلاف قد أعمت حتى عيني إنسان ورع مثل الحاخام "إلياشيف". ومن الجائز أن حقيقة كونه متقوقعاً في بيته ومنعزلاً عن العالم، تعزله عن صورة الوضع الحقيقي. ومن ثم، وبناءً على كل هذه الافتراضات، يتحتم حمل الحاخام "إلياشيف" أيضاً على القيام بجولة في "جوش قطيف"، حتى يرى بعينه المعابد والمفاطس الشرعية والمعاهد الدينية التي يوصى بهدمها، فربما يغير عندئذ رأيه. ومن المؤكد أن رعيته تعتقد، منذ فترة، أمراً آخر غير ما يعتقد هو في هذا الموضوع.

أعشم أن يكون زعيم اليهودية "الحريدية"، الحاخام "شالوم إلياشيف"، يقرأ الصحف، إن لم تكن العلمانية، فعلى الأقل تلك التي تمثل القطاع الذي يتزعمه، أي الصحافة "الحريدية". فإذا استندنا إلى ما ذكره موقع "قطيف نت"، نهاية هذا الأسبوع حول تفاصيل الزيارة التي قام بها محررو ومراسلو الصحافة الحريدية إلى جوش قطيف، فمن المؤكد أن الحاخام "إلياشيف" سيكتشف أن تأييده، لحكومة تدمر عالم التوراة الثرى والشامل في "جوش قطيف"، وتأييده لخراب عشرات المعاهد الدينية اليهودية والمعابد، معزول عن موقف جمهوره. فيوم الخميس الماضي قام محررو ومراسلو الصحافة "الحريدية" الرئيسية بزيارة "جوش قطيف"، في إطار جولة خاصة نظمها المجلس المحلي. واستمع الضيوف خلال الزيارة إلى القصة المؤثرة لـ "حنا بارت" من كفار داروم، وإلى عظة توراتية من الحاخام "يجئال كمنيتسكي"، واستعراضاً أمنياً من العقيد (احتياط) "موتى يوجيف". وخلال الزيارة أيضاً قام الضيوف بجولة في المقبرة المحلية، حيث أعربوا هناك عن صدمتهم إزاء الحديث عن إزالة المقابر وتدنيس كرامة الأحياء والأموات. وقال المراسلون: "من الواضح بداهة أن الجمهور الحريدي سيتجند بكل جموعه للدفاع عن كرامة الميت، وخاصة على ضوء حقيقة أن الأمر يتعلق بكرامة أناس قتلوا في سبيل الله، وفي سبيل الحياة". وأشار كثير من المراسلين إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يزورون فيها "جوش قطيف"، وأن "المشاهدة



حماس شريك الشريك

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٠

الأهم من ذلك، أن المشاركة في الفعل السياسي ظاهرة تتسم بها معظم الحركات الإسلامية في الدول العربية. ومعناها العملي هو الاستعداد للتخلي عن بعض المبادئ الأيديولوجية، في المستقبل المنظور على الأقل، لصالح الشراكة في المكتسبات السياسية. وهكذا، فإن انسحاب إسرائيل من غزة لن يكون في حد ذاته انتصاراً لـ "حماس"، إذا هي لم تحظ أيضاً بنصيب من السلطة، ولن يتحقق ذلك، إلا إذا نجحت في التوافق مع طموحات معظم الفلسطينيين وزعامتهم.

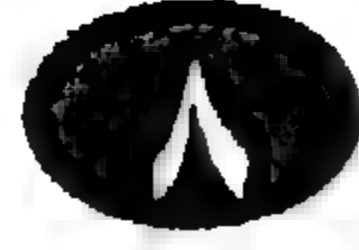
وعلى ضوء ذلك، يمكن أن نفهم ليس فقط سبب اشتراك "حماس" في الانتخابات، وإنما أيضاً موافقتها على إجراء مفاوضات مع السلطة حول وقف إطلاق النار، ثم أخيراً استعدادها لتنفيذه واعترافها بحاجة السلطة لإجراء مفاوضات مع إسرائيل.

وبناء على ذلك، فإنه ينبغي على إسرائيل، التي ما تزال تقسم الفلسطينيين وزعاماتهم المختلفة إلى "مؤيدين للإرهاب"، و"معارضين له"، أن تتبنى تشخيصات أكثر دقة. وعليها، بوجه خاص، أن توائم سياستها حتى تستطيع، حقاً، مساعدة من يعتبرون أكثر اعتدالاً، سواء أكانوا من "فتح" أو من "حماس"، على أداء التزامهم تجاه مؤيديهم. ومعنى التشخيص الأكثر دقة هو أن نفهم، على سبيل المثال، أن إطلاق سراح أسرى لا يفرق بين أسرى "حماس" وأسرى "فتح"، وأن تصاريح العمل والتسهيلات لن تستطيع تجاهل القوة السياسية لـ "حماس".

صحيح أن هذا تغيير مبدئي في التصور الإستراتيجي الإسرائيلي، لكن يبدو أن لا مناص منه.

يوجد، للوهلة الأولى، في نتائج الانتخابات المحلية في قطاع غزة والضفة الغربية، ما يثير الخوف في نظر مؤيدي المسيرة التفاوضية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. فقد تصاعدت قوة "حماس"، طبقاً لهذه النتائج، وخسرت "فتح" بعض مواقع القوة المهمة، ومن شأن السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها "فتح" أن تتعرض لحالة من الضعف عندما تأتي لحظة التفاوض مع إسرائيل. ومن شأن إنجازات "حماس" في الانتخابات أيضاً أن تكون بمثابة ذريعة لمعارضى مواصلة المسيرة السياسية في إسرائيل، الذين سيسارعون إلى الإشارة لإنجازات "حماس" على أنها دليل إضافي لعدم وجود شريك للحوار على الجانب الفلسطيني.

ومن اللائق، في المقابل، أن ندرس عملية الانتخابات الفلسطينية - سواء تلك المتعلقة بالبلديات، أو تلك المتعلقة بالبرلمان الفلسطيني - من منطلق أنها عملية فلسطينية داخلية أكثر من كونها مؤشراً لاستمرار مسيرة السلام. وفي هذه العملية الداخلية يجب أن نرى إنجازات "حماس" في السياق العام، الذي يمثل أنصار "حماس"، طبقاً له، نحو ثلث السكان، في مقابل الثلثين الممثلين في القوائم الأخرى، وعلى رأسها قائمة "فتح". وهذه، على الأرجح، الشريحة السكانية (يقصد الثلث) التي ستستمر في دعم "حماس"، والتي تمثل ليس فقط المقاومة العنيفة ضد إسرائيل، وإنما أيضاً القيم الاجتماعية والثقافية من حيث القدرة على تقديم العون الاجتماعي للمموزين، والنزاهة السياسية، خاصة أن الصفقة الأخيرة تأتي في مقابل الفساد الموبوء به كل من السلطة الفلسطينية وحركة "فتح".



في يدنا وفي مقدورنا

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١١

قبل ٥٦ عاماً، انتهت حرب الاستقلال (١٩٤٨) باتفاقيات الهدنة، وبذا تحقق الهدف الذي نحتفل به اليوم في عيد الاستقلال الـ ٥٧: "إقامة دولة مستقلة للشعب اليهودي في أرض إسرائيل". لم يكن نجاح المشروع الصهيوني اليوتوبي مضموناً سلفاً، ولا حتى في السنوات الأولى، أيضاً، من إقامة الدولة. لكن الدولة توطدت وازدهرت بمرور السنين، ونما سكانها فوق المتوقع، وتعاظمت قوتها العسكرية حتى بلغت آماد هائلة.. ومع ذلك، هناك من يميلون إلى القول بأن أمراً جليلاً لم يحدث في عام ١٩٤٨ في حياة شعبنا، وبأن الأمر لم ينته بالإعلان عن قيام الدولة أو بتلك الحرب. وما يزال يحاول من لم يستوعب مغزى إقامة الدولة مط الحدود الصغيرة والفارقة في الدم للبلاد لصالح المعسكر الذي يؤيده - مَنْ بحجة حق العودة، ومَنْ بالبلدوزر، ومَنْ بالحجة الدينية وبالسلح. فلم تتحدد أبداً حدود دائمة للدولة. وما يزال الخلاف حول حدود الأرض مستمراً. حتى الخط الأخضر كان مخططاً فقط، حاول العرب قضمه وحاولت إسرائيل النأى عنه بعد حرب الأيام الستة لأسباب مختلفة تتعلق بالأمن. إن غياب فكرة الحدود دائمة يقسم الجمهور إلى رؤيتين واحدة تقول "استول (على الأرض) بقدر ما تستطيع"، والثانية تقول: "مَنْ طمع في الكل فاته الكل". ويقف المعسكر المستعد لاستخدام القوة من أجل الدفاع فقط عما هو موجود، بدون اجتثاث الجار، في مواجهة المعسكر الذي يريد استخدام القوة الزائدة من أجل الاستيطان بين العرب واجتثاثهم.

في هذا اليوم من الاستقلال، لا يوجد أمر مهم نصبو إليه ويدعو للتفاؤل أكثر من إعادة تقسيم أرض إسرائيل، بالاتفاق وليس بالحرب، بالعقل وبسعة الصدر، بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين وبافتراض أنه إذا تحقق الخير لجيراننا، فلربما يتحقق لنا نحن

أيضاً.

علينا ألا نتباكى أو ندخل في حسابات ضيقة، أو أن نعيش في أوهام، أو أن نتمسك بكل تلة وقبر وبيت، أو أن نخاف من اتخاذ قرارات تاريخية، أو أن نتخلى عن الطموح الصهيوني الأساسي في أن نقيم هنا دولة يهودية ديموقراطية تسعى جاهدة لأن تعيش في سلام مع جيرانها.

وعلى ذلك، لابد أن يكون فك الارتباط مع "غزة" مرحلة أولى على طريق التقسيم المعقول للأرض، وفرصة لخلق كيانهين مستقلين، يستطيع التعاون بينهما أن يؤدي إلى ازدهارهما، ويستطيع ضيق الأفق المتبادل أن يؤدي إلى تصفيتهما. ولكون إسرائيل أكثر قوة وازدهاراً من جارتها التي مازالت في طور التشكيل، فإنها تستطيع أن تسمح لنفسها بتقديم بعض التنازلات المحسوبة: التنازل عن الدافع في أن تبدو كمنتصرة، وجامعة لدونمات، وعن الرغبة في أن تحشر الفلسطينيين في جيوب خانقة، من خلال جدار يفصل بينهم وبين أراضيهم الزراعية، وأبناء أسرهم ومصادر رزقهم.

إن حدود السلام هي التي تستطيع فقط أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجار، وإلا فسوف نزلق إلى نزاع دموي قادم لا محالة. وإذا كان كل القصد من فك الارتباط مع "غزة" هو تهدئة الخواطر بشكل مؤقت، وتحبيد الضغط الدولي، وكسب الوقت، في محاولة لإعادة البحث عن حيل للتشبيث بأراض إضافية من خلال المخطط المرن للجدار الفاصل.. وإذا تحولت كل نقطة استيطانية في الضفة إلى "صخرة وجودنا"، وإذا اعتبرنا كل إخلاء جديد صدمة وليس لبنة في بناء السلام، فسيوضح، أن اللحظة التاريخية قد تم تضيقها، وأن الفرصة شبه الأخيرة لأن نكون شعباً حراً قد تسريت مرة أخرى من بين أيدينا.

رئيس جديد لـ "الشاباك"

هاتسوفيه ١٧/٥/٢٠٠٥

في كلماته الموجزة والمحسوبة، عرض رئيس "الشاباك" الجديد ركائز سياسته، سواء تجاه الداخل أو الخارج. وكان من الممكن أن نستشف من مجمل ما قاله أنه يبدى يقظة بالغة تجاه الخلاف الاجتماعي القومي الذي يسود الدولة هذه الأيام، وأنه يعي بأنه ليس من المستبعد أن يُطلب من "الشاباك" ذات يوم أن يسهم بنصيبه في تهدئة النفوس في هذا الخلاف. من ناحية أخرى، سجل رئيس "الشاباك" المنصرف، الذي شغل المنصب طوال خمس سنوات، إنجازات عديدة لصالح أجهزة الأمن. فقد نجح في تنفيذ المهام الأمنية العديدة التي أنيطت بأجهزة الأمن وأنزل ضربات قاصمة بزعماء المنظمات الإرهابية. ولا يبق إلا أن نأمل في أن ينجح أيضاً رئيس "الشاباك" الجديد، في المهام التي ستناط به، وأن يدفع أجهزة الأمن قدماً نحو أداء المهمة الملقة عليها في العصر الحديث مع دخولنا الألفية الثالثة...

إننا نرسل، مع تغيير القادة في رئاسة "الشاباك"، بتحيات السلامة للقائد المنصرف، الذي أنهى دوره دون أن تعلق به أية شائبة، وبالترحيب بالقائد الجديد الآتي برصيد إنجازات من خدمته السابقة تبشر بنجاحه في منصبه الجديد. وكلنا أمل في أن يكون "الشاباك" سائراً على درب جديد، يلائم عصر الألفية الثالثة. ولا يبق إلا أن نتمنى له التقدم والتوفيق.

جرى يوم الأحد تغيير في رئاسة جهاز الأمن، حيث سلم رئيس "الشاباك" المنصرف، "آفي ديختر"، الراية إلى رئيس "الشاباك" الجديد، "يوفال ديسكين"، الذي تسلم منصبه في مشهد احتفالي جرى بحضور رئيس الدولة، وقال: "إنني أتطلع إلى أن يعرف الجهاز الطريق القويم بين التواضع والعظمة، بين الحذر والجسارة، وبين أن تكون هامته في السماء وقدماءه راسختان على الأرض" هكذا تمنى الرئيس الجديد لنفسه مع تسلمه المنصب. وأضاف: "إن الشعب الإسرائيلي يواجه تحديات غير هينة، ففي الداخل هناك خلافات اجتماعية قومية عميقة، تهدد بأن تعصف بالمجتمع الإسرائيلي، وفي الخارج هناك التهديدات الإرهابية الفلسطينية الإسلامية الراديكالية، فضلاً عن التهديدات الإيرانية، إلى جانب مسار سياسي معقد، حساس ومليء بالمطبات والأزمات. سيتمين على الجهاز أن يقف كالسور المنيع من أجل التيقن من أن الخلاف بين الجمهور في إسرائيل (يقصد فيما يتعلق بخطة فك الارتباط)، الذي يجري طبقاً للقانون والقيم الديمقراطية، لن يتحول إلى حرب أبناء النور ضد أبناء الظلام". وأضاف رئيس "الشاباك": "على جبهة الإرهاب، علينا أن نكون متأهبين ومستعدين لاندلاع الإرهاب مجدداً وأن نحاربه بعزم وبمهنية من أجل الدفاع عن مواطني دولة إسرائيل".



درس داني إيلون

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٧

رئيس الحكومة بخصوص قضية السيادة على العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. "شالوم" ليس أول وزير خارجية يكتشف، بعد تسلمه المنصب، أن القناة السياسية الأهم بالنسبة لإسرائيل لا تدار بواسطة رئيسه، وإنما بواسطة رئيس الحكومة ومستشاريه. وعندما تم تعيينه في منصب وزير الخارجية، فإنه ورث معه (مع المنصب) "داني إيلون" كسفير مقرب بوجه خاص من رئيس الحكومة ومن "دوف فايسجلاس"، مستشار "شارون"، وهو القائم الرئيسي بمهام في العلاقات مع الولايات المتحدة. وخلافاً لسفراء سابقين، حاولوا، وإن لم يكن بنجاح دائماً، الحفاظ على توازن بين الولاء للوزير المسؤول وبين إدراك حقيقة أن رئيس الحكومة هو صاحب الكلمة الفعلية، فإن "إيلون" أبدى ولاءً تاماً لمكتب رئيس الحكومة.

اهتم "إيلون" - وهو دبلوماسي من المستوى المتوسط تم تصعيده إلى المنصب الأرفع في الخدمة الخارجية كمرشح حل وسط بين رئيس الحكومة، "شارون"، ووزير الخارجية آنذاك "شمعون بيريس" - في السنوات الثلاث من خدمته بتأسيس قناة "فايسجلاس" - كونداليزا رايس" باعتبارها القناة الرئيسية للتفاوض السياسي بين إسرائيل والولايات المتحدة، رغم الاستياء الواضح من جانب وزير الخارجية "شالوم". والآن، وجد "إيلون" نفسه في بؤرة نزاع بين مكتب رئيس الحكومة ووزارة الخارجية حول من يتولى أمر واشنطن... وعلى ما تبدو الأمور الآن، فإنه قد يفقد منصبه ثمناً لذلك. ولعلها تكون فرصة جيدة لوضع حد للنزاع المتواصل، الذي جعل الدبلوماسية الإسرائيلية تتمرغ في الوحل. وعلى وزير الخارجية أن يعترف بأن رئيس الحكومة هو الذي يدير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

النزاع الذي تتابعه وسائل الإعلام بين سفير إسرائيل في "واشنطن"، "داني إيلون"، ووزير الخارجية، "سيفان شالوم"، أبعد من أن ينتهي، خاصة وأن تأثيره السلبي على صورة إسرائيل في العالم أضحى ملموساً. فقد خصصت صحف عديدة أمس تقارير لاذعة للخلاف بين الوزير وسفيره، ولأخبار حيوية مثيرة حول زوجتي الوزير والسفير وإلى دور المغنية "مادونا" في الخلاف. وكان عنوان صحيفة "التليجراف" البريطانية: "حرب الزوجات تقضي إلى حادثة غير دبلوماسية". أما صحف الولايات المتحدة الأمريكية فقد اختارت أن تكتب أن "زوجة الوزير تلهث بيأس خلف مادونا"، في شبه تلاعب بالكلمات عن فيلم شاركت فيه المغنية.

وفيما إسرائيل منهكة كل الوقت في محاولة وصف نفسها بأنها قلعة الديمقراطية والحكم الرشيد في المنطقة، إذا بالعالم يصحو، في نهاية الأسبوع الماضي، على جوانب أخرى للدولة: نزاعات حول تشريفات وحول فرص التقاط الصور مع نجومات غناء، ومعاملة غير لائقة للمستخدمين في البيت. ويحدث كل هذا في بلاط أولئك الذين من المفترض أن يكونوا الوجوه الرسمية لإسرائيل أمام العالم.

الارتباك الدولي هو فقط جزء من المشكلة التي نشأت كنتيجة للنزاع. فمن الصعب أن نرى كيف سيستطيع سفير إسرائيل، "إيلون"، إجراء محادثات جادة مع مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية أو عناصر أخرى من الإدارة والكونجرس، فيما الجميع يعرفون أن وزير الخارجية "فقد الثقة" في السفير، مثلما ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، نقلاً عن مقربين من "شالوم". وبغض النظر عن التفاصيل النميمة التي تجعل من هذا النزاع جذاباً بوجه خاص بالنسبة لوسائل الإعلام في إسرائيل والعالم، فإن الأمر يتعلق بالجدل القديم الذي يوجد بين وزارة الخارجية ومكتب



تحذير رئيس الأركان

هاتفه ٢٠٠٥/٥/١٨

السلطة الفلسطينية من أجل خلق فرص عمل للمواطنين صحيح أن "أبو مازن" أصدر أوامره إلى أفراد الشرطة الفلسطينية بجمع السلاح من المطلوبين، لكن هذا ليس بالشئ الذي يذكر إزاء السلاح المهول الموجود في الشوارع الفلسطينية، وإزاء الصناعة العسكرية الأخذة في التعاضم. وللعلم، لم يعارض أحد من المطلوبين أن يؤخذ منه سلاحه، لأن الكل يعرف أنه من الممكن الحصول على سلاح آخر بذخيرته في غضون دقائق.

تجرى التمثيلية التي يتم القيام بها تجاه الغرب على مستوى عال، والمطلوب من إسرائيل أن تدفع ثمن "عرفات" الماكر، ولكن بديكور ولباس آخر أكثر دهاءاً. ورغم كل الكلام عن التهديد من جانب "أبو مازن" وتصريحاته عن السلام، فإن من الأجدى أن ننتبه إلى كلام رئيس الأركان وأن نضعه نصب أعيننا: "ما تزال المنظمات الإرهابية مستمرة في الاحتفاظ بقدراتها" وهو كلام مدعوم بالتقارير الاستخباراتية التي تحذر أيضاً من وجود كميات هائلة من صواريخ "القسام" المطورة في حوزة المخربين بقطاع غزة.

تحدث رئيس الأركان المنصرف الجنرال "موشيه (بوجي) يعلون"، في آخر ظهور له أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، عن الاستعدادات العسكرية لـ "حماس" في ظل الـ "تفاهات" التي تم إحرازها في مصر بين المنظمات الإرهابية، وقال: "إن تعاضم قوة حماس وتسليحها يتمان بصورة سريعة، وهي اليوم تستغل التهدة وتبنى جيشاً شعبياً في مواجهة السلطة الفلسطينية".

يريد رئيس الأركان المنصرف تحذيرنا من إمكانية حدوث انتفاضة أشد من تلك التي عهدناها بعد "أوسلو"، إلا أن كلامه لن يلقى هنا أذاناً صاغية ولا حتى لدى "أبو مازن". من المقرر أن يجتمع "أبو مازن"، في السادس والعشرين من شهر مايو، مع "جورج بوش" في البيت الأبيض. من المؤكد أنه سيحمل أقوال رئيس الأركان "يعلون" في جيبه وسيطلب المزيد من المبادرات الطيبة من جانب إسرائيل، كي تسهل له التعامل مع "حماس". فقد يطلب، على سبيل المثال، إطلاق سراح المزيد من الأسرى، إزالة المزيد من الحواجز، تسليم المزيد من المدن وضخ مئات الملايين من الدولارات إلى



إنهم ينقضون على الذباب

هاتسوفيه ٢٠٠٥/٥/١٩

يعتقد بأن هناك "قضية" ٥٠٠. في أحد المواقع على الإنترنت، اتهم محام شهير بأن تسلم "مزور" لمنصب المستشار القانوني كان "صفقة مقايضة"، بعلم وبموافقة عضو الكنيست "تومي لايب" (وزير العدل السابق). وهناك من هاتف مكتب المتحدث باسم وزارة العدل وطلب تعليقاً على هذا الكلام، لكنهم رفضوا التعليق على الأمر.

إن تقاطع الأحداث، في العصور السوية، كان سيدفع كلا من "مرجليت" و"دنكر" إلى تقصى الأمر على أصوله، ومعرفة إن كان قد حدث هنا شيء غامض أم لا، ولكننا للأسف لسنا في عصر سوي، ومن ثم فإن الأمر، المطلوب التقصى عنه، يشويه قدر كبير من التضليل.. إن عضو الكنيست "عومري شارون" يفعل بالدولة كما يحلو له. وحتى هذه اللحظة لم يقل مراقب الدولة، وهيئة ديوان الموظفين شيئاً عن التعميمات القريبة التي أقرها في المجالس الدينية، إذ تتحدث القدس كلها عن فضيحة التعميمات ورواتبها، في المجلس الديني المحلي، رغم أن كل شاردة وواردة تصل إلى مسامع المستشار القانوني للحكومة، ولكن يبدو أنها تصل فقط ليس أكثر.

حسن، أن الاثنين ("دنكر" و"مرجليت") قد افتتحا المأدبة. ويجب أن نأمل في أن ينضم إليهما آخرون من أجل صالح دولة إسرائيل.

شن "أمون دنكر"، محرر جريدة "معاريف"، و"دان مرجليت"، صاحب عامود في ذات الجريدة، أخيراً، حملة ضد الفساد الحكومي الذي ينهش بكل قوة ويستشري في معظم قطاعات حياتنا، وذلك على موقع الإنترنت NRG فقط.

مع كل الاحترام للثنين، إلا أنهما لم يسيرا وراء قدر الشجاعة التي هبطت عليهما حتى النهاية. فـ "عوزي كاهان"، في النهاية، رجل من وزن الذبابة، وتجد الصحافة المحلية والقطرية متعة في التكيل به، بموافقته وبرغبته، طالما أن صورته تتشر ويستطيع عرضها على الزمرة المحيطة به. وأيضاً "سيلفان شالوم" وزوجته "جودي موزيس" (تمتلك عائلتها نصيباً كبيراً في أسهم جريدة "يديعوت أحرونوت") منافسان من مجال قطاع الأعمال لـ "معاريف"، وهناك الكثير من الجراح المفتوحة بين الجريدتين الأكثر انتشاراً.. لكن، عندما، وصل الاثنان إلى "أريئيل شارون" وابنه "عومري" - صحيح أنهما وجها لهما ضربات، إلا أنهما لم يطرحا قضايا الفساد الخاصة بهما على الطاولة جيداً، فلم يتطرقا مثلاً إلى الموضوع الذي كثر حديث الألسن عنه وكان الأكثر فضائحية:

هل تسلم المستشار القانوني للحكومة، "ميني مزوز"، منصبه بعد أن صار واضحاً للدائرة المقربة من "شارون" أنه سيبرئه من الملفات الجاثمة فوق صدره وبأنه لا

دعوا "عامير بيرتس" يتنافس

هاآرتس ٢٢/٥/٢٠٠٥

واحد، كان في الأول من يناير ٢٠٠٥، كما تمت المصادقة على الإتفاق في جميع مؤسسات الحزب، وهو ينص على حق كل واحد من حزب "شعب واحد" في أن ينتخب ويُنتخب. كما تمت المصادقة على اتفاق الاتحاد في المحكمة، وفي اللجنة المالية للكنيست وحتى في مؤتمر الحزب. وحتى بفرض أنه لم يكن قد جرى تصويت على هذا البند الصغير أو غيره، الذي ليست له صلة على الإطلاق بالتنافس، فإنه لا ينبغي التمسك بأمر بيروقراطي تافه وقابل للحل من أجل منع "بيرتس" من التنافس. وربما كان انضمامه إلى قائمة المرشحين هو الشيء المنعش الجديد الذي طرأ على هذا الحزب في السنوات الماضية. خاصة وأن "بيرتس" أكد أكثر من سائر المرشحين، ولسنوات عديدة، العلاقة بين تبديد الأموال على المستوطنات ومحنة الطبقات الضعيفة في المجتمع، كما تبني تصوراً عاماً قائماً على المساواة، أضف إلى ذلك أنه صنع مسار صعوده من رئاسة بلدية "سديروت" مروراً بالهستدروت ثم الكنيست، وهو طريق آخر غير طريق الصعود من الأركان العامة إلى الوزارات الحكومية.

وفي حين تشكل النقابات المهنية في أوروبا مستودع دعم للأحزاب الاجتماعية الديمقراطية، فإن حزب العمل في إسرائيل أصبح محسوباً أكثر على تل أبيب (مدينة الأثرياء) والكيبوتسات. ومن ثم، فمن شأن ترشح "بيرتس" أن يفتح باباً لجمهور جديد ولجدول أعمال أكثر مدنية.

على أية حال لو كان هناك أعضاء من الحزب سيفضلون مرشحاً آخر، فإنه لا ينبغي لحزب "العمل" أن يقف أمام ترشح "عامير بيرتس"، ومن ثم يتنازل بذلك عن جدول الأعمال المختلف الذي يطرحه.

من المقرر أن ينتخب منتسبو حزب العمل في نهاية شهر يونيو زعيم حزبهم. وتدل محاولة منع "عامير بيرتس" من التنافس على رئاسة حزب العمل - رغم الاحتمال بعودته إليه على رؤوس الأشهاد، ورغم أنه عاد إلى حزبه الأم من أجل التنافس على الزعامة - على أن الدسائس والصفقات لا تسيطر فقط على اللجنة المركزية لحزب الليكود، وإنما على الهيئة السياسية برمتها، وستكون النهاية أنها ستجعل الجمهور يفقد ثقته في الانتخابات وفي نظام الحكم الذي تم اختياره.

من المعلوم، حتى الآن، أن هناك خمسة مرشحين لرئاسة حزب العمل. صحيح أن "شمعون بيريس" وعد بالانسحاب من السباق، لكنه عاد وندم على ذلك. أما كل من "متان فيلنائي"، و"يهود باراك"، و"عامير بيرتس"، و"بنيامين بن اليعيزر" فيعملون منذ شهور عديدة من أجل دفع فرصهم، لكنهم لم يسعوا إلى تأكيد الفروق الفكرية بينهم، ولا حتى الفارق بينهم وبين الليكود. فنجد أنه لم يتم توضيح القضايا الرئيسية على جدول الأعمال: ماذا سيحدث بعد فك الارتباط ٩٠٠ ما هي الحدود المرجوة لدولة إسرائيل ٩٠٠ فيم يختلف برنامجهم الانتخابي الاقتصادي عن برنامج "بنيامين نتنياهو" ٩٠٠ خاصة وأن المرشحين يكتفون في المجال الاقتصادي بمقولات عامة عن الشفقة وتقليل الفجوة، لكنهم في النهاية لا يقدمون برنامجاً اقتصادياً مختلفاً.

ينبغي أن يحظى كل واحد من المرشحين الخمسة لرئاسة حزب العمل بفرصة عادلة للتنافس. وهذا الأمر صحيح بوجه خاص بالنسبة لـ "عامير بيرتس"، الذي طعن في صحة ترشيحه، رغم أن موعد سريان الاتحاد، الذي تم بين حزب "العمل" وحزب "شعب

مطلوب مؤيد (للحكومة) في منصب رئيس الوكالة اليهودية

هاآرتس ٢٣/٥/٢٠٠٥

الديموقراطية. لقد اختار "شيرانسكي"، الذي كان نشطاً في مجال حقوق الإنسان يستحق التقدير في روسيا السوفيتية، وأمضى بسبب ذلك تسع سنوات في السجن، أن ينضم، مع هجرته إلى البلاد، إلى الفصيل الأقل تسامحاً في السياسة الإسرائيلية، وأن ينمى الشعور بأن العالم ضدنا، وأن يستخدم العداء للسامية لتبرير سياسة صارمة وغير مهادنة في مواجهة العرب. ومنذ أن هاجر إلى إسرائيل لم يُسمع له صوت في الكفاح من أجل حقوق الإنسان والمواطن، وأصبح مؤيداً متحمساً للاستيطان.

ونظراً لأن المنصب النيابي الرفيع، الخاص برئاسة الكنيست، يشغله منذ فترة "أحد المتمردين" هو "راؤوفين ريفلين"، فليس ثمة سبب يجعل الحكومة تعطي منصباً رفيعاً آخر لمن يعارض سياستها. ويجب أن تأمل في أن يسمى "شارون" مرشحاً آخر، وأن يقنع بذلك أيضاً ممثلي الهيئة الناجبة من يهود العالم الذين سيجتمعون في يونيو. ينبغي أن يجرى النقاش حول منصب رئاسة الوكالة اليهودية في أسرع وقت ممكن، وعلى حدة، وما إذا كان يتعين عليها أن تتمسك بالسياسة التي كان ينتهجها "مريدور" - والقاضية بتهجير أكبر عدد ممكن من الأشخاص إلى البلاد دون فحص يهوديتهم بدقة - مثل التفكير في تهجير قبائل من أمريكا الجنوبية تزعم أنها ذات صلة باليهودية، وعشرات الآلاف من أبناء الفلاشمورا، الذين ربما يتضح أنهم مئات الآلاف، وما إذا كان ذلك فوق القدرة المحدودة للدولة..٩.

طالما أن الوكالة اليهودية تمثل مركز قوة في العالم اليهودي، فإنه لا ينبغي إيداعها بين أيدي من يستطيع استخدامها من أجل دفع جدول أعمال يناقض ذلك الخاص بالحكومة المنتخبة في إسرائيل.

خلقت استقالة "سالي مريدور" من منصب رئيس الوكالة (اليهودية) في توقيت قريب للغاية من استقالة الوزير "ناتان شيرانسكي" من الحكومة، انطباعاً، بأن "شيرانسكي" يوشك أن ينتخب رئيساً للوكالة - وهو منصب، يتوق إليه كما يبدو منذ فترة.

إن تعيين "متمرد" في منصب له صدى دولي، مع سيطرة على ميزانية كبيرة وموقع إعلامي هام نابع من كونه شبه متحد رفيع باسم الشعب اليهودي في الشتات، هو تعيين يضر بمصلحة دولة إسرائيل ويخرب قدرة رئيس الحكومة على تنفيذ خطة فك الارتباط. وعلى رئيس الحكومة أن يحول في الفترة العاصفة التي تنتظر المواطنين الإسرائيليين، دون فتح جبهات جديدة. وهو موجود هذه الأيام، تحديداً، في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل حشد أقصى دعم يهودي لسياسته. إذ يستطيع "شيرانسكي" استخدام منصبه في الوكالة كأداة لحشد معارضة يهودية دولية لفك الارتباط.

يبرز بين مؤيدي "شيرانسكي" في العالم اليهودي أصحاب جدول أعمال يميني متطرف، لا يستطيعون تحمل أية تسويات مع العالم العربي أو مع الفلسطينيين في محاولة للتوصل إلى اتفاقيات سلام. ونقطة الانطلاق بالنسبة له هي، أنه طالما لا توجد ديموقراطية حقيقية في جميع الدول العربية، فإنه ليس ثمة مبرر للتوقيع مع أي منها على اتفاقيات سلام، وهو حتى لا يؤمن بمنفعة اتفاقيات السلام التي سبق توقيعها ويتم تنفيذها منذ سنوات.

يحظى "شيرانسكي" بهالة مقدسة في أمريكا بفضل مناهضته للحكم الشيوعي، وبسبب انتقاله، الذي أخذ زخماً إعلامياً، والمؤثر، من الشرق إلى الغرب عام ١٩٨٦، ولأن "جورج بوش" تحمس لكتابه حول أهمية

ضمانات لـ "أبو مازن"

هاآرتس ٢٤/٥/٢٠٠٥

المراحل والعمليات التي اتفقت عليها الأطراف، سواء في خريطة الطريق أو في قمة شرم الشيخ، سياسة ملزمة، يكون فيها للولايات المتحدة دور رئيسي وألا تكون فقط موضع احترام كوسيط. شعور أبو مازن هو، أن واشنطن تتقاعس فيما يتعلق بدعم الطرف الفلسطيني. وهذا الشعور يتعاظم إزاء الإنجازات التي يستطيع أبو مازن تقديمها، وأهمها وقف إطلاق النار بين الفصائل المسلحة وإسرائيل، وإمكانية تحويل "حماس" إلى جزء من النسيج السياسي للسلطة (الفلسطينية).

ولكن هذه الإنجازات في الواقع ما تزال هشة، وتشهد على ذلك الهجمات الإرهابية المتكررة على التجمعات السكنية الإسرائيلية. ولذا، فإن إسرائيل، التي لم تتجح بنفسها في وقف الهجمات على تجمعات سكنية في النقب وفي القطاع، قررت الانسحاب من القطاع، لتدلل على أن هذه الحالة من عدم الهدوء هي علامة على الفشل المطلق لـ أبو مازن. من هنا، كان رأى صانعي السياسة في إسرائيل، أن "أبو مازن" ليس شريكاً لائقاً، ولذا لا يوجد مبرر لمحاولة تنسيق الانسحاب من غزة معه، وأن السلطة (الفلسطينية) لا تستحق ضمانات سياسية من الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا في الحقيقة استخلاص متسرع وغير لائق. فإسرائيل مصلحة في أن يتم الانسحاب من غزة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية وفي أن يتمكن أبو مازن من قيادة العملية السياسية في ظل منظومة الضغوط السياسية التي يواجهها. لذا، ينبغي أن تكون لإسرائيل مصلحة في أن يحصل أبو مازن على ضمانات سياسية من واشنطن، يستطيع أن يقدمها كجزء من الحملة الانتخابية للبرلمان الفلسطيني.

لا يمكن إلا أن نستغرب للتناقض الذي يصاحب زيارة رئيس السلطة الفلسطينية إلى واشنطن، التي ستبدأ يوم الخميس: فمحمود عباس (أبو مازن) ينجح في مقابلة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه لا ينجح في مقابلة رئيس الحكومة الإسرائيلية. يدل الأمر أكثر من أي شيء آخر على افتقاد التطبيع في العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة (الفلسطينية)، خاصة في الوقت الذي تلوح فيه فرصة جيدة لتعاون يركز إلى مصلحة مشتركة هي: دعم أبو مازن عشية الانتخابات البرلمانية، المتوقع إجراؤها بعد شهر ونصف. لكن هذا هو التناقض "الصغير". أما التناقض الكبير فهو ما تردد عن أنباء بأن الولايات المتحدة الأمريكية تدرس ما إذا كانت ستمنح أبو مازن ضمانات سياسية، وما هي؟.

إن واشنطن، مبتكرة "خريطة الطريق"، تطلب، بحق، من السلطة الفلسطينية أن تحارب البنى التحتية للإرهاب وأن تنزع سلاح المنظمات الفلسطينية. إلا أن هذا المطلب، وهو مطلب لائق ومهم في حد ذاته، لا يمكن أن يبقى منعزلاً عن سائر أجزاء خريطة الطريق. تلك الوثيقة التي تطلب من إسرائيل الكف عن بناء مستوطنات والدفع ببناء دولة فلسطينية مستقلة.. وقد وافقت إسرائيل عليها، ولكنها تتلقى فقط من حين لآخر تذكيرة بضرورة تطبيقها، ليس أكثر من ذلك. وفي الآونة الأخيرة تبني الرئيس "بوش"، سياسة جديدة تقضي بأنه لم يعد ممكناً تجاهل التطورات في المناطق (الفلسطينية)، بمعنى، البناء المكثف للمستوطنات، عندما تأتي الأطراف للتفاوض حول الوضع الدائم.

يطلب أبو مازن الآن من واشنطن الموافقة على خريطة طريق لخريطة الطريق، أي ضمانات لأن تصبح

ترجمات عبرية



خطة فك الارتباط

أسطورة خراب الهيكل

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١
بقلم: عوزى بنزيمان

القرن الثالث عشر)، وطرد اليهود من فرنسا (في مطلع القرن الرابع عشر)، وطرد يهود إسبانيا (في نهاية القرن الخامس عشر)، وطرد يهود النمسا (في القرن السابع عشر)، كما أن بعض عمليات الإبادة التي قام بها النازيون أثناء النكبة النازية تمت في اليوم ذاته. ومن ثم، عندما يأتي إذاً معارضى فك الارتباط ويربطون بين هذا التاريخ الأسطوري وخطة فك الارتباط مع قطاع غزة وشمال السامرة، فإنهم يريدون بذلك إضفاء دلالة مماثلة لهذه المسيرة، فهي أيضاً تبشر بحدوث الخراب، وتعد من الناحية الرمزية نقطة تحول ذات تداعيات كارثية وذات أبعاد عديدة في تاريخ الشعب اليهودي.. وبالتالي، يجب علينا أن نحزن ونعزى أنفسنا كما لو أن هذه المسيرة هي خراب الهيكل الثالث (أي أنها تهدد أساس وجود الدولة واستقلال الشعب اليهودي).

صحيح أنه لا يمكن الاستخفاف بالمشكلات التي ستتجم عن الإخلاء لكل أسرة معنية بالأمر، وليس من الصواب أن نبسط الأمر إلى حد أن نصفه بأنه مجرد انتقال من مسكن لآخر، ولكن في الوقت نفسه نحن لسنا بصدد كارثة قومية، فهذه العملية (يقصد خطة فك الارتباط) تبشر بالخلاص، وبالتحرر من حمل ثقيل يعرقل تطور الدولة منذ ٢٨ عاماً، ويتسبب في إراقة الدماء، ويفسد الصورة الأخلاقية للدولة. ومن لازل في حاجة لتواريخ رمزية، المسيح وكذا أيضاً في التاسع من آب.

(♦) التاسع من آب: ذكرى خراب هيكل سليمان الأول وهيكل سليمان الثاني، وهو يوم صوم وحزن في الديانة اليهودية.

تحقق حركة معارضة تنفيذ فك الارتباط نجاحاً في ترسيخ فكرة أن إخلاء قطاع غزة وشمال السامرة (شمال الضفة) كارثة قومية لا تقل في حجمها عن كارثة خراب الهيكل، في وعى الجمهور، وبالتأكيد في وعى وزراء الحكومة ورئيس الوزراء. وبناءً على هذا الربط، يوصى جهاز الدفاع بالاستجابة إلى توصية يوناتان باسى بتأجيل الانسحاب إلى ما بعد التاسع من آب (♦)، ويعتبر بعض المستوطنين ذلك بأنه أول خضوع لرئيس الوزراء لمعارضى فك الارتباط، في حين يعتبره البعض الآخر إشارة من السماء تدل على عدالة نضالهم من أجل وأد عملية الانسحاب، كما تدل أيضاً على المغزى الديني الذي ينسبونه للاستيطان في المناطق المقرر إخلاؤها.

لقد حددت التقاليد اليهودية بشكل جزافي يوم التاسع من آب بأنه اليوم الذي تم فيه خراب الهيكل الأول. وورد في العهد القديم تاريخان مختلفان: السابع من آب (الملوك الثاني ٢٥: ٩، ٨) والعاشر من آب (آرميا ٥٢: ١٢، ١٦) على أنهما اليوم الذي أشعل فيه نبوزرادن - وزير نبوخذ نصر ملك بابل - بيت الرب. كما تم تحديد ميعاد هدم الهيكل الثاني بشكل جزافي، حيث تقول المصادر إن الرومان سيطروا على جبل الهيكل في النصف الأول من شهر آب وغير واضح بالضبط ما هو التاريخ الدقيق لخراب الهيكل. الأكثر من ذلك أن يوم التاسع من آب، حيث اقترن به أزمات قومية أخرى تعرض لها الشعب اليهودي، سواء كانت أزمات مصطنعة أو تصادف حدوثها في هذا اليوم، مما يجعل الناس يميلون لتعميم هذه الظاهرة (أي اعتباره يوماً شؤماً)، حيث يُنسب إلى التاسع من آب خراب بيتار (المعروف باسم تمرد باركوخفا)، وطرد اليهود من إنجلترا (في

لا أستطيع أن أصبح جزءاً من فك الارتباط ■ معاريف ٢٠٠٥/٥/٢ بقلم: إيليئيل شاحر ومايا بنجل

على أننا سنواصل الاهتمام بالمجالات التي عمل بها، نظراً لأنها مجالات حيوية بالنسبة لدولة إسرائيل والشعب اليهودي".

وقد عصفت رياح عاتية خارج الحكومة أيضاً، فقد قال رئيس كتلة الصهيونية الدينية، عضو الكنيست آفي إيتام: "إن استقالة شيرانسكي، الذي أصبح رمزاً عالمياً للنضال من أجل حقوق وحرية الإنسان، والنهوض بالديموقراطية، تعد بمثابة انتصار أخلاقي كبير لمعسكر معارضي فك الارتباط". وأضاف: "لقد فضل شيرانسكي المبادئ على السلطة. ويجب أن تكون هذه إشارة لبقية أعضاء الليكود المعارضين لفك الارتباط، ولكنهم مازالوا يشغلون مقاعدهم في الحكومة التي تستغلهم".

ويعتقد إيهود ياتوم، وهو من متمردي الليكود (لفظ أطلقه شارون على معارضي فك الارتباط من أعضاء حزب الليكود)، أن استقالة شيرانسكي ستعطي دفعة قوية للنضال من أجل إجهاض خطة فك الارتباط: "شيرانسكي من السياسة الذين تغلب استقامتهم ونزاهتهم على مصالحهم الشخصية في البقاء في السلطة".

وكان الانطباع السائد لدى دوائر اليسار الإسرائيلي أكثر فتوراً إزاء ما أقدم شيرانسكي على فعله، حيث قال عضو الكنيست رومان برونفمان (من حزب ياحد): "تعتبر استقالة شيرانسكي بمثابة إفلاس سياسي وأيديولوجي، فقد تحول ناشط حقوق الإنسان في النظام السوفيتي السابق إلى مقاتل وداعية حرب هنا (أي في إسرائيل). فشيرانسكي، الذي انتخب لعضوية الكنيست بفضل أصوات المهاجرين، لم يكن فعلياً ممثلاً عن المهاجرين ومصلحتهم، وإنما كان ممثلاً عن المستوطنين ومشروع حياتهم. وقد كشفت استقالته عن وجهه الحقيقي وعن سلم أولوياته".

وتساءلت رئيسة كتلة ياحد، عضو الكنيست زهافا جلزون: لماذا تأخر الوزير شيرانسكي، "فارس الديمقراطية"، كل هذا الوقت لتقديم استقالته بسبب خوفه من المساس بحقوق الإنسان الفلسطيني؟ وأضاف جلزون: "كيف لم يستقل شيرانسكي في ظل الحصار، وهدم المنازل، والاعتقالات الإدارية والاعتقالات؟".

في أول حوار يجري معه بعد استقالته، صرح الوزير ناتان شيرانسكي صباح اليوم لصحيفة معاريف بأنه "نظراً لأن الحكومة تبدأ الآن تنفيذ خطة فك الارتباط، فإنني لا أستطيع أن أصبح جزءاً من هذه العملية".

وأوضح شيرانسكي سبب معارضته لفك الارتباط قائلاً: "هذه الخطة خطيرة، لأننا ندفع ثمناً باهظاً مقابل لا شيء. والآن انتهى النقاش والتصويت في الكنيست، وبات المبرر الوحيد لوجود الحكومة هو كيف يتم تنفيذ فك الارتباط".

وأضاف شيرانسكي: "منذ أسبوعين التقيت ورئيس الوزراء، وقلت له إنني سأستقيل بعد عيد الفصح، وهذا ما فعلته بالفعل". وعندما سألنا شيرانسكي عن شعوره أجاب قائلاً: "عندما نضع نهاية لفصل ما، دائماً ما نجيش في نفوسنا عواطف، وكذلك خطط مستقبلية. لقد أمضيت تسع سنوات في السجن، وتسع سنوات في الحكومة، أما الآن فإنني على مشارف طريق جديدة".

وأكد الوزير المستقيل أنه لا ينوي التوقف عن نشاطه الجماهيري: "ولكنني سأكون من الآن حراً في اختيار الوسائل. ولدي شعور طيب بأنني سأواصل العمل حسب مبادئ ومعتقداتي، ففي الوقت الذي شعرت فيه بأن عملي في الحكومة يتعارض ومبادئ وضميري، شعرت بعدم ارتياح وبأنه يجب علي الانسحاب من الحكومة. وأعتقد أنه يجب علي الآن أن أواصل العمل من أجل تخفيف حدة التوتر لدى عامة الشعب الناجم عن فك الارتباط، وهذا ما أنوي فعله".

◆ شارون كان يسعدني أن يستمر معنا:

استهلت الحكومة جلستها اليوم بالحديث عن استقالة الوزير ناتان شيرانسكي، التي أعلن عنها للمرة الأولى صباح اليوم للموقع الإلكتروني لصحيفة معاريف (NRG)، حيث قال رئيس الوزراء آريئيل شارون: "أود أن أعلن للحكومة أنني تلقيت اليوم خطاباً من الوزير شيرانسكي يعلن فيه استقالته. وأود أن أشكره لا على الخطاب، حيث كان يسعدني أن يستمر معنا، ولكن على أعماله وإدارته للمهام التي كلف بها".

وأضاف شارون: "شيرانسكي له إسهامات عظيمة في مسألة معاداة السامية. وقد أسعدني العمل معه. لقد حقق إنجازات كبيرة وكان لديه أسلوب مختلف في التعامل مع كافة الموضوعات. وأود أن أعرب عن آمياتي له بالتوفيق في طريقه الجديد. ويهمني التأكيد

رسالة إلى إخوتى فى يهودا والسامرة وقطاع غزة

تعتبرونه أمراً منطقياً، لاسيما أنكم لستم من يدفعونه. قد يكون من المفيد أن تتأصل لديكم وتدركوا دلالة كلمة "إخوة". إننا لسنا إخوة فقط لأننا لا نقوم بإخلائكم، بل إننا إخوة أيضاً لكى تفكروا فى رغباتنا ووجهات نظرنا وبالقدرة التى مُنحت لنا لتقرر ما هو الخير وما هو الشر بالنسبة لنا، وبحقنا فى الاختيار. وبالنسبة ما هو رأى الحاخامات فى هذه السلوكيات؟ إننى لا أتذكر أنهم علقوا على ذلك بأى شيء. هل سمعتم مرة أحدهم يقول: "وأحب لأخيك كما تحب لنفسك".

◆ ديموقراطية فاخرة جداً:

إنكم تكثرون من الحديث عن موضوع طرد اليهود من منازلهم على يد الحكومة الإسرائيلية. أردت أن أصحح لكم. إن إخلاء المستوطنات ليس هو الغاية بل الوسيلة. ولكن الغاية تتمثل فى أن يؤدى ذلك إلى أن نحفظ لنا بدولة ذات أغلبية يهودية، وأن نخلصها من العبء الاقتصادى والاجتماعى والأخلاقى والعسكرى التى لم تعد تتحملة أكثر من ذلك. وحسب استطلاعات الرأى العام، فإن غالبية مواطنى الدولة يؤيدون هذه الخطوة من جانب الحكومة. إنهم ببساطة يرون أن حياة الإنسان أهم من ضم الأراضى، حتى لو أن بعضها يعد ذا قدسية ما، وحتى لو أنها بعض أرض إسرائيل. إنهم على استعداد لتقديس حياة الإنسان وليسوا على استعداد لتقديس الحجارة والتراب. أيضاً أنتم هنا لا تفصلون بين الغايات والوسائل. إن أرض إسرائيل بالنسبة لى وسيلة من أجل الوجود المستقل، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، للشعب اليهودى.

إنكم تكثرون من الحديث عن حب أرض إسرائيل، وقصرتم هذا الحب على أنفسكم. إننى أحب أرض إسرائيل أكثر منكم ولست فى حاجة لكم أو لأى شخص آخر ليؤكد هذا الأمر. إننى أحب أرض إسرائيل كما هي: ديموقراطية، ذات أغلبية يهودية، مزدهرة اقتصادياً، تحقق المساواة بين مواطنيها، تمنح الحرية فى مسألة الدين والدولة، تسمح بوجود تعددية فى الآراء وتحافظ على مستواها الأخلاقى. من أجل ذلك، فإننى على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة، وأن أفكر فيكم أيضاً وأن أفهمكم وأتألم لألمكم.

لقد نجحتكم فى جعل الجمهور العريض الهادئ والصامت يمقتكم، وهى الحقيقة التى أحبطتكم كثيراً وكثيراً وأدت بكم للقيام بمزيد من الأعمال المتطرفة. إننى على ثقة من أن الإجراءات التى قمتم باتخاذها لن تؤدى إلى فقدان بعض الأشخاص والأسر لمنازلهم، بل ستؤدى إلى أن تفقد جميعاً دولة إسرائيل.

تحية طيبة لكم. إننى أتحدث إليكم بصراحة من على صفحات الجرائد، لأننى لا أملك وسيلة أخرى، أياً كانت، للحوار معكم. إننى مواطن بسيط، أحافظ على القانون وأهتم بما يحدث فى مجتمعنا. لذلك، فإننى أتوجه اليوم لكل فرد منكم.

فى البداية أرجو الصفح ممن سيؤذيه التعميم على طول خطابى أو ممن ستكون تصريحاتى بالنسبة له غير موضوعية. ولكننى على ثقة أن ما سأحدثكم به تجيش به نفوسكم ونفوس كل مواطنى إسرائيل.

بدأتم فى الآونة الأخيرة، على ما يبدو، بعد أن علمتم بأن غالبية مواطنى إسرائيل يؤيدون فك الارتباط، فى خطوات للإخلال بالنظام العام. هذا فضلاً عن مسألة الشرعية الشكلية التى حاولتم أن تخلعوها على أنفسكم، ومن خلالها اعتبرتم أن لكم الحق فى الإخلال بالسلوك اليومى لمواطنى إسرائيل. تحت أى مبدأ تقومون بإغلاق الطرق؟ وتقومون بوقف الدراسة عن طريق إغلاق أبواب المدارس؟ وتحاولون إثارة الفوضى وعرقلة مراسم عسكرية؟ ولا أعرف ماذا تبقى فى جعبتكم؟ من منحكم هذه الشرعية للقيام بالإخلال بنمط الحياة الخاص بمواطنى إسرائيل، لمجرد أنه خيل لكم أن مسألة أرض إسرائيل لا تهم باقى مواطنى دولة إسرائيل؟ أية حقيقة خفية نجحتكم وحدكم فى تمييزها ومعرفتها؟ كيف كان لكم وحدكم حق معرفة الخير من الشر، ومن الذى جعل منكم هداة لهذا الجيل؟

إن مسألة فك الارتباط تشغل بال كل مواطنى إسرائيل. وإننا لسنا فى حاجة لأن تذكرونا بها، ولاسيما عن طريق الوسائل التى تنتهجونها. من ناحيتى، فإن الإجراءات التى قمتم باتخاذها لا تبرهن سوى على عدم معرفتكم باحتياجات الآخر، منغلقيين على عقليتكم الضيقة، لا تفكرون فى أحد، ومن ناحيتكم يجب أن يتم كل شيء بحرفيته.

لقد شجعت الدولة، على مدى عشرات السنين، الاستيطان فى يهودا والسامرة وقطاع غزة (الضفة الغربية) على حساب الاستيطان فى باقى مناطق إسرائيل، لاسيما على حساب مدن التطوير والمدن البعيدة. أيضاً لم تفكروا خلال هذه السنوات فى أولئك المواطنين الذين حرموا من التطوير بسبب الحاجة إلى حماية مستوطنات يهودا والسامرة وقطاع غزة، لم تلتفتوا إليهم وبالطبع لم تعملوا شيئاً من أجل تحقيق حالة التوازن فى التمييز الواضح للعيان. إنكم ببساطة ترون أرض إسرائيل الكاملة هى أساس كل شيء، والثمن الذى يجب دفعه من أجل ذلك، من الناحية الاجتماعية والعسكرية والديموقراطية والاقتصادية، لا

تلميذات يكشفن النقاب عن مخاوف وغضب يعتريهن

علمانية تطالب بتلقى تعليماً دينياً. وتقول المعلمة إن الحوار مع التلميذات أمر معتاد في هذا الفصل الدراسي، وهو ما يهدف إلى "توصيل رسالة إلى التلميذات، فحواها أنه من حقهن جميعاً أن يعبرن عما يعتريهن من مشاعر".

ويشار إلى أنه ليست كل المدارس في جوش قطيف تتبع نفس الأسلوب (أسلوب الحوار) مع التلاميذ، وهو ما يحدث على خلفية الانقسام حول فك الارتباط، فمنهم من يطالب بإلغاء هذه الخطة تماماً، ومنهم من يطالب بتحسين شروطها.. وهو ما يؤدي في النهاية إلى وصول رسائل مركبة للتلاميذ، تكون متناقضة في بعض الأحيان.

وقد أجرت "عميرا حاييم"، مديرة منطقة جنوب التعليمية، الأسبوع الماضي، جولة تفقدية في جوش قطيف، في محاولة لحث المعلمين على إعداد التلاميذ نفسياً لما سيشهده المستقبل، وتكثيف الحوار معهم. ولكن سرعان ما تحولت اللقاءات التي أجرتها إلى ساحة لتصارع مختلف جهات النظر، التي تحتدم جميعها تحت لواء "صالح التلاميذ".

وحول ذات الشأن، بعث "يوسي كركوبار"، مدير أحد المدارس، بخطاب لعميرا حاييم، أوضح خلاله السياسة التي يتبعها في مدرسته بشأن خطة فك الارتباط، جاء في بعضه: "نجرى المناقشات مع التلاميذ في مسعى لتهيئتهم نفسياً لعملية إخلاء المستوطنات. ولكن عندما يكون مسار الحديث أمراً يبعث على الانهزامية، لا يمكننا ساعتها أن نخفف من آلام هؤلاء التلاميذ".

وفي سياق الحديث الذي أجرى معه، في مكتبه، قال كركوبار: "ماذا يمكن أن نقوله للتلاميذ؟ هل نقول لهم إننا نريد الرحيل؟ لماذا نشوش أذهانهم؟ لماذا نفرس في عقولهم أنه يجب أن نرحل. يمكنني أن أقول لهم إننا لسنا أمام العدو النازي أو بصدد أحداث النازية، وأننا سنستمر هنا، وسنواصل بناء دولة إسرائيل".

إن الخوف يملكهن بشدة، لدرجة أن إحداهن كشفت النقاب أمام الفصل عن أنها تتعرض لكثير من الأمور على خلفية هذا الخوف، بما لا يجعلها غير قادرة على النوم ليلاً.. "وإذا ما ظلّ هذا الوضع يسيطر عليّ، أقوم لمشاهدة فيلم ما أو السماع للموسيقى".

وعلى شاكلة تلك الطفلة، نجد الخوف يملك الكثير من التلميذات، من احتمال "أن يتبعوا معنا أسلوب العنف"، ومن "أن نرى آبائنا وأخواتنا وهم يجرون عنوة، وساعتها نكون عديمي المسكن وتتفكك الأسرة التي تعيش مع بعضها البعض، كما أنني سأفقد أصدقائي". إن تلك التلميذات لا يقلقن على أنفسهن وحسب، لأنه حسبما قالوا للمعلمة شوشانا النقسا "ماذا سيحدث لو أن والدي لم يتمكن من الحصول على فرصة عمل بعيداً عن هذا المكان؟ وماذا سيكون مصير المقابر الموجودة به، ومصير الأسر الثكلى؟".

تقوم المعلمة، من جانبها، بتشجيع التلميذات على الحديث وعلى إخراج ما بداخلهن من غضب، موجه بالأساس لرئيس الوزراء آريئيل شارون. وعلى هذا النحو، سمحت المعلمة للتلميذات بالتعبير عما بداخلهن من خلال الرسم، فإذا بإحداهن ترسم صورة لآريئيل شارون، تصوره فيها كرجل بدين كبير الحجم، وذو وجه غابر - وليس كما هو في الصور الرسمية الموضوعة في مختلف دواوين الحكومة ووزارتها. وتقول المعلمة: "إن ذلك يعكس غضب التلميذات من رغبة شارون في إزالة الكتل الاستيطانية، التي سبق أن أنشأها هو بنفسه".

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مخاوفهن، إلا أنه عندما سألتهن المعلمة عن رأيهن في إخلاء المستوطنات، أجبن جميعاً بأنهن يعتقدن أن ذلك لن يحدث.

ونجد الغالبية العظمى من تلميذات فصل المعلمة النقسا من أسر دينية، والأقلية من أسر محافظة أو

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: يوسف شيلهاف (❖)

الخروج عن درب الاستيطان الصهيوني

ضرر الاستيطان في هذه الآونة أكبر من نفعه.. لقد كان ميلاد المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة خطأً كبيراً، ومحاولة للسير على درب الاستيطان الصهيوني دون أن نأخذ في الاعتبار الأصداء السياسية لذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي. لقد كان ذلك بمثابة استخدام خاطئ لأمر لا يجيء في وقته ومكانه الصحيح، حُكِمَ عليه منذ البداية بالفشل. وتجدر الإشارة إلى أن التقليل من ذلك أمر هام، ولكن استخلاص العبر منه أمر أهم. ليست هذه هي المرة الأولى التي تجبر فيها إسرائيل على إخلاء مستوطنات، ومن لم يتعلم ذلك من تجربة سيناء وطابا، يجد نفسه مضطراً لتعلم ذلك في ظروف أكثر صعوبة، حيث لا يمكن لدولة مستقلة أن ترسم حدودها بشكل أحادي الجانب.. وحتى مستوطنات مثل نيسانيت وإيلي سيناي - الكائنتان عند الخط الأخضر ولا تدخلان ضمن الامتداد السكاني العري - لا يمكن لها أن تغير خط الحدود الإسرائيلي، بل وسيتم إلزائها مستقبلاً. ورغم ذلك، نجد الانسحاب من قطاع غزة يؤدي إلى ظهور شعارات عن "انهدام النبوءة" و"التخلي عن الصهيونية" وما إلى ذلك من التعبيرات الحساسة.

(❖) كاتب المقال أستاذ بقسم الجغرافيا والبيئة بجامعة بار إيلان.

كلما اقترب موعد إخلاء جوش قطيف وقطاع غزة، كلما زاد الحديث عن الأساليب المناسبة لتقليل أضرار الإخلاء، وللتخفيف - بقدر الإمكان - من وطأة الأزمة التي ستحل بمن سيتم إخلائهم. ورغم أهمية تلك الأمور التنظيمية والفنية، إلا أنها لا تزيد عن كونها حيثيات هامشية ليس لها علاقة بالمشكلة الجوهرية في موضوع جوش قطيف وباقي المستوطنات في قطاع غزة، مثل مسألة مكانة الاستيطان في الفكر الصهيوني.

لقد كان الاستيطان - قبل الاستقلال (١٩٤٨) - بمثابة الوسيلة الأولى على الإطلاق لبناء الدولة التي كانت في الطريق نحو الإقامة. وقد أقيمت الكتل الاستيطانية ضماناً للسيطرة الإقليمية. وهذا ما يسمى بأسلوب "فرض الأمر الواقع"، الذي يتبع في حال وجود جماعتين عرقيتين قوميتين تتاحرا على الامتداد الإقليمي، لكون اثنيهما غير ذي سيادة على تلك الأرض. وعلى ذلك، كان الأسلوب الوحيد للسيطرة على هذه المناطق، هو استيطانها. ومن هنا تبلورت في أذهاننا العلاقة بين "الاستيطان والأمن".

إذا ما أخذنا في الاعتبار، اليوم، العلاقة النسبية بين السبعة أو الثمانية آلاف مستوطن في قطاع غزة، وبين نحو مليون ونصف المليون عربي، نجد لها علاقة تلزم بوجود أمن مكثف للدفاع عن حياة المستوطنين. وعلى خلفية كل ما له علاقة بذلك، من الناحية المعنوية والعسكرية والاقتصادية، يكون السؤال الآتي: أليس

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: موشيه آرنس

لن تقع حرب أهلية

طرفي الخلاف، ولا وضع تغيب فيه الأخطار الخارجية. وكل هذه الظروف كانت موجودة في الولايات المتحدة وإسبانيا.

إن الحديث عن وقوع حرب أهلية هو مجرد خداع، من المقرر أن يثير مخاوف المستوطنين في جوش قطيف وشمال السامرة (بالضفة الغربية)، بل ومخاوف مئات الآلاف من مؤيديهم في إسرائيل، حتى يوافقوا على الاستعداد لإجلاء المستوطنين من منازلهم. قد تكون هناك تظاهرات، وقد يكون هناك أيضاً عصيان

كل الكلام عن خطر وقوع حرب أهلية، الذي يرافق جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ خطة فك الارتباط أحادية الجانب، ليس إلا هباء. صحيح أن حرباً أهلية قد وقعت في الولايات المتحدة بين الشمال والجنوب، كما كانت هناك حرب أهلية في إسبانيا بين قوات فرانكو والجمهوريين قبل ٦٩ سنة، لكن لن تقع أي حرب أهلية في إسرائيل.

ففي إسرائيل ٢٠٠٥ ليس هناك قطب أيديولوجي قاطع بين الأطراف، ولا قوات عسكرية كبيرة تتبع

مدني، فضلاً عن صور مؤسفة لأناس يتم إجلأؤهم من منازلهم - لكن لن يصل الأمر إلى حد وقوع حرب أهلية.

من البداية كان من الواضح أن خطة فك الارتباط ستؤدي إلى إحداث انقسام شديد في صفوف المجتمع الإسرائيلي. وهو الصدد الذي يقابله اليسار المتطرف بالتهليل، فهو ما زال يحرض ضد المستوطنين ويتهمهم بمحاولة سرقة أراضي وابتزاز أموال الحكومة. فاليسار يرغب في رؤية شارون - الرجل صاحب المسؤولية الأولى عن إقامة المستعمرات - يدخل في صدام مع أنصاره منذ سنوات طويلة ورؤية حزبه (يقصد الليكود) وهو ينقسم. ويرى إسرائيليون آخرون - بما في ذلك بعض الساسة الذين عملوا على تنفيذ خطة فك الارتباط أو أيدها - أن الشرخ الذي حدث في صفوف المجتمع الإسرائيلي ليس مجرد مأساة قومية، بل وينذر أيضاً بمخاطر لا يمكن تحديدها.

يؤدي الجيش الإسرائيلي والشرطة دورهما في الاستعداد لتنفيذ خطة فك الارتباط. وهذا ما يجب أن يكون. فرغم كل شيء، دورهما هو تنفيذ قرارات الحكومة. ومع ذلك، فإن الخوف يملكنا عندما يستعدون لتنفيذ هذه المهمة، كما لو كانوا سيواجهون أعداء إسرائيل.

إن الجمهور يتلقى يومياً أنباء عن التخطيط

والتدريب وجمع المعلومات الاستخباراتية. يبدو أن مفتش عام الشرطة يلهث وراء الحصول على صلاحية تنفيذ هذه المهمة. وكان من الأجدي أن يبدى احتراماً أكثر في مثل هذه الحالات.

من ناحية أخرى، تمكن معظم أعضاء الكنيست، عن طريق التلاعب السياسي، من التصديق على تنفيذ خطة فك الارتباط، لكن من المؤكد أنه لا يوجد إجماع قومي بشأنها.

خلال سنوات كثيرة سابقة، كان دائماً ما يقال أن توحيد صفوف المجتمع الإسرائيلي هو عنصر مهم لأمن الدولة. ولكن نحن الآن نواجه عملية إضرار بالوحدة الاجتماعية، تتمثل في إحداث شرخ كبير، لن يختفى فور تنفيذ خطة الارتباط، بل ومن المزمع أن يضعف مستقبل دولة إسرائيل في صورة يصعب تحديدها حالياً.

ليست هناك مزايا كثيرة يمكن ذكرها لخطة فك الارتباط، بقدر ما توجد مساوئ كثيرة، وربما يكون أبرزها هذا الشرخ الكبير في صفوف المجتمع الإسرائيلي. وما كان يبدو لواضعي الخطة كإجراء سهل، يبدو الآن كما لو كان عملية جراحية قومية معقدة.

قد لا تكون خطة فك الارتباط بمثابة خطر يهدد الحياة، إلا أن المؤكد أنها ستخلّف ورائها شروخاً كثيرة.

المستوطنون يحاولون "شل حركة الدولة" ■ معاريف ٢٠٠٥ / ٥ / ١٦ بقلم: أورى جليكمان

"تجربة الممدات"، للإعلان بذلك عن بداية سلسلة من الأعمال غير العنيفة "لشل حركة الدولة" أثناء تنفيذ فك الارتباط، لإجهاض هذه المسيرة. وعلى الموقع الإلكتروني لحركة "البيت القومي"، التي تتأسس حركات المعارضة الآن، نستطيع أن نجد التعليمات التي تم توزيعها على النشطاء، التي توضح ما يجب عليهم فعله أثناء قيامهم بإغلاق الطريق. وقد جاء في الموقع: "كل ناشط سنضم إليه على الأقل عشرة من النشطاء الآخرين. وكل النشطاء سيتقابلون عند المفرق الذي ستحدده الجماعة أو زعماء الجماعة".

وتلزم التعليمات المتظاهرين بربط شريط برتقالي في أيديهم: "يجب على المشاركين الجلوس وسط المفرق رافعين أيديهم إلى أعلى وبها شرائط برتقالية، كإعلان عن عدم اعتزامهم الجفوح إلى العنف، وهكذا سيشلون

هل سينجحون في شل حركة الدولة؟ بعد قيامهم بحملة امتدت على مدار أسبوع، قاموا خلالها بتوزيع منشورات، يخطط نشطاء اليمين المتطرف الآن لتنفيذ مخططهم "لشل حركة الدولة"، احتجاجاً على فك الارتباط، والذي يتمثل في إغلاق محاور الطرق الرئيسية، بدءاً من الساعة ١٧:٠٠ (الخامسة مساءً). وتستعد الشرطة للمعركة من أجل إبقاء محاور الطرق مفتوحة، إلا أن النشطاء يقولون: "سنثبت للجميع أن الشرطة لن تستطيع الحيلولة دون إغلاق الطرق أثناء تنفيذ فك الارتباط".

تمكن منظمو الاحتجاج خلال الأسبوع الماضي من "توزيع" مئات النشطاء على عدد كبير من مفارق الطرق الرئيسية في جوش دان والقدس، بغية نشرهم على محاور الطرق الرئيسية في الدولة، والهدف من ذلك هو

حركة الدولة".

♦ وقود في المحرك:

اعتقلت الشرطة أمس الأول ثلاثة من نشطاء اليمين، من كبار زعماء الاحتجاج، إلا أنه أتضح، من خلال الأحاديث التي أجريت مع أتباع اليمين، أن الاعتقال أدى، على عكس إلى زيادة الدافع لديهم، حيث قال أحد النشطاء للموقع الإلكتروني لصحيفة معاريف (NRG) "تهدف مسيرة تجرية المعدات إلى الوقوف على ما ستفعله الشرطة عندما نقوم بإغلاق الطرق عند إقدامهم على تنفيذ فك الارتباط. ولم تكن نعتقد أنهم سيسمحون لنا أصلاً بإغلاق الطرق". وأضاف ناشط اليمين: "لقد أثبتت مسيرة تجرية المعدات اليوم لنا بالضبط ما كنا نريده، حيث اضطرت الشرطة، بسبب بضعة مئات من النشطاء، إلى الاستسلام، فماذا ستفعل عندما تواجه آلاف من معارضي فك الارتباط دفعة واحدة يسعون لشل حركة الدولة؟.. حينئذ ستتوقف الدولة عما تريد فعله. علاوة على ذلك، فإن اعتقال زعماء الحركة لن يوقفنا ولن يردعنا، بل إنه يزود محركاتنا بالوقود ويدفعنا للأمام". وقد بدت أول بوادر للاحتجاج المنظم الذي شهدناه

اليوم من الصباح، عندما نجح مجهولون في إضرام إطارات السيارات بالنيران على طريق القدس - تل أبيب في منطقة لطرون. وقد أخدمت الشرطة النيران المشتعلة في إطارات السيارات دون أن تتأثر حركة المرور من جراء ذلك. وهو نفس السيناريو الذي سبق أن تكرر على إحدى طرق العاصمة.

وقد بدأت محاولات عرقلة المرور في سائر أنحاء إسرائيل بالأمس، حيث عُثر على شحنتين مشبوهتين في محطتين سكة حديد بتل أبيب، وتوقفت حركة القطارات لمدة ٢٠ دقيقة، حتى اتضح أنها شحنات وهمية، حيث كانت بها رسالة جاء فيها: "فك الارتباط سينفجر في وجوهنا". وتجرى الآن شرطة منطقة يركون تحقيقاً في هذا الحادث.

من ناحية أخرى، عثرت الشرطة أمس على مخزن لإطارات السيارات في غابة تقع بالقرب من أحد مفترقات الطرق. والاعتقاد السائد هو أن متظاهري اليمين المتطرف كانوا يعتزمون استخدام محتويات هذا المخزن من الإطارات في إغلاق المحاور الرئيسية المؤدية إلى قطاع غزة.

خطة فك الارتباط غير صالحة

معاريف ٢٠٠٥/٥/١٨

بقلم: رفكا يافا

لا يمكن لحاييم رامون وأوفير بينيس أن يقولوا إن سد المتظاهرين الإسرائيليين للطرق أمر من شأنه تمريض الديمقراطية للخطر. ربما تكون مجتهدين ويائسين، ولكننا لسنا بلهاء.. فتحن ندرك جيداً، دون توضيح من أحد، من ذا الذي يهدم الديمقراطية. هذا وأعتقد أن المظاهرات وسد الطرقات، توقظنا من حالة عدم الاهتمام التي تكتنفنا، خاصة وأنها صورة من صور التعبير عن الديمقراطية.

صحيح أن طرد اليهود أمر جد خطير، ولكن وجود حكومة تتبع أسلوب القوة والمعاداة للديموقراطية، ووجود شرطة تنتهج أساليب العنف، وجيش مشوش، وكنيست فاسد.. أمور تبدو أكثر خطورة. إن كل ذلك موجود بالفعل في إسرائيل، والفضل في ذلك يرجع إلى شارون وأبنائه ووزرائه ومستشاريه.

إن ما تبثه وسائل الإعلام من فساد وعدم

من الواضح للجميع أن خطة "فك الارتباط" بصورتها الحالية ما كانت لتمر، إلا تحت مظلة الفساد، ونظام حكم مستبد، وغياب للديموقراطية. فلقد وعد شارون بقبول ما سيسفر عنه الاستفتاء العام الذي سيجرى على خطة "فك الارتباط"، ولكنه تهرب من إجراءاته. انتخب شارون من أجل تنفيذ البرنامج الحزبي المقدم من حزب الليكود، وليس لينفذ برنامج عمرام متسناع المهزوم. ليس هذا وحسب، فلقد عزل شارون كل من أعرب عن وجهة نظر معارضة له، وأبقى على كل من يؤيده فيما يذهب إليه. والأكثر من كل ذلك، أنه أوجد جواً من الإرهاب والتخويف، تمكن من خلاله من إخراس كل الجبناء.

وعلى ذلك، نجد أن خطة فك الارتباط بمثابة نتاج للتعفن السياسي في إسرائيل.. وهذه حقيقة يدركها الجميع - حتى مؤيدو فك الارتباط ذاتهم.

استقامة، كان من شأنه إصابة الجمهور الإسرائيلي بالاشمئزاز، لدرجة تبعث على فقدان الثقة والأمل، وتقضيل المكوث في المنزل في هدوء. ولكن الشباب المتدين فقط هو الذي لا يزال لديه الرغبة في النضال والتظاهر والاعتراض، بل ودخول السجون في سبيل المثالية القومية.

وحسب نتائج كل استطلاعات الرأي التي تجرى في إسرائيل، فإن خمسين بالمائة من الجمهور الإسرائيلي يعارضون فك الارتباط.. ولكن كيف يتسنى لنا فعل شيء ونحن جالسين في المنزل؟ إن الدولة في طريقها إلى السقوط في وحل حرب أهلية، فخمسين بالمائة من الشعب يصيح ضد فك الارتباط، قائلين: "إجراء هدام معاد للديموقراطية"، ولكن لا توجد أية مناقشات جادة حول ذلك، ولا يوجد أي إحساس بالألم أو بالرغبة في أن نرفع ذلك عن أنفسنا.

أعتقد أن دعوة أمنون دانكنر ودان مرجليت إلى الإصلاح الحكومي والاستقامة الجماهيرية، أشبه بإطارات الكاوتشوك التي يشعلها المحتجون على هذا الوضع، فينسب لهؤلاء أنهم كانوا بين الأوائل الذين أعلوا صوته قائلين "كفا، من المستحيل مواصلة الطريق على هذا النحو". من المستحيل مواصلة الكذب والادعاء بأن إغلاق الطريق بمثابة هدم للديموقراطية.. فالديموقراطية تهدم وتدهس كل يوم تحت أقدام ممثلي الشعب. كفا ادعاء بأن المستوطنين هم فقط من يعترضون.

وها أنا أضرم صوتي الآن لكل الأصوات الداعية إلى القضاء على الفساد، ولكن لتضع هذه الأصوات في حسابها أن المستوطنات جزء من هذا الفساد الذي جلب فك الارتباط. وأقول إنه لن يتأتى لنا العيش في دولة ديموقراطية، طالما أننا نقف في موقف المتفرج، ملتزمين الصمت تجاه ما يفعله شارون بنا.

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٨
بقلم: زلمان شوفال (♦)

رغم ذلك، سنهدم منازل المستوطنين

ثمة سؤال يجعل مؤيدي خطة فك الارتباط ومعارضيه، على حد سواء، في حيرة من أمرهم، فحواه: هل سيتم هدم منازل المستوطنين في قطاع غزة بعد تنفيذ فك الارتباط؟

وللإجابة عن ذلك، كان وزير الدفاع - وكذا رئيس الدولة - قد قال مؤخراً إنه يجب هدم تلك المنازل "لدواعي أمنية"، معللاً ذلك بأن بقاء الجيش الإسرائيلي في القطاع بعد خروج المستوطنين، من أجل هدم المنازل ثم إزالة الأنقاض، أمر سيستغرق وقتاً طويلاً، سيكون من شأنه تشكيل خطر على حياة الجنود. ولكن من الصعب الاقتناع بهذا الادعاء، لسببين: أولهما، أن هناك طرق عديدة لإزالة أنقاض المنازل. وثانيهما، مَنْ يقول إن إسرائيل ملزمة بإزالة أنقاض المنازل؟

أن الاعتبار الآخر الذي يطرحه من يتحدثون باسم اليسار، هو أنه لو تم منح الفلسطينيين عديمي المسكن هذه المنازل، لكان ذلك بمثابة إيماء طيبة نحوهم. وهذا الاعتبار له ما يبرره بشكل لا يقل عن الاعتبار الأمني، وهو أن عدد منازل اليهود في القطاع يتراوح ما بين ألف وخمسمائة إلى ألفي منزل، في حين يصل عدد من ليس

لهم مسكن في مخيمات اللاجئين إلى مئات الآلاف على أفضل تقدير، وإذا ما تم منح هؤلاء تلك المنازل، لكان لذلك إسهامه في حل مشكلة من لا مأوى لهم.. أو على الأقل، حل تلك المشكلة من الناحية النفسية.

كما أن هناك رأي آخر له ما يبرره، وهو أن الشبكات التلفزيونية على مستوى العالم ستوجه عدساتها نحو المنازل المهتمة (حتى ولو تم إعلان هذه المناطق "مناطق عسكرية مغلقة")، وساعتها سيهرول كل أعداء إسرائيل في الداخل والخارج وكل من يدعون الخير لها (يقصد اليسار وأنصار السلام في إسرائيل)، نحو ركاب تلك المنازل، كما لو أنهم عثروا على أسلاب عظيمة القيمة.

وعلى هذا الصعيد، حري بنا تذكير العالم كله بالمبادرة التي طرحتها إسرائيل منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً، بالبداية في مشروع ضخم لبناء وحدات سكنية، يهدف إلى لم شمل اللاجئين الفلسطينيين. ولكن الأمم المتحدة والدول العربية - الذين أرادوا تخليد هذه المشكلة دون حلها - هم الذين أحبطوا هذه المبادرة. والآن يجب أن تبادر إسرائيل - بالتعاون مع

الولايات المتحدة الأمريكية وعناصر دولية أخرى - إلى تنفيذ مشروع بناء وحدات سكنية في القطاع.. وهو الأمر الذي سيوجد حلاً سريعاً للمشكلة السكانية في القطاع، ويوفر، وبسرعة، فرص عمل لسكان القطاع. وعلى هذا الأساس، نجد أن تسليم منازل المستوطنين للفلسطينيين بعد هدمها، أمر لن يخدم أى هدف إيجابى حقيقي. ولكن ليس هذا كل ما فى الأمر، فقد نعيش مأزق على المستويين الخاص والعام، عند إخلاء المستوطنات.. مأزق سنشعر به عندما نجد أنفسنا نتحدث بعد ذلك عن منازل كان يقطنها اليهود، والآن يعيش بها غيرهم. يجب أن يضع القائمون على أمر ترسيم السياسة الإسرائيلية هذا الواقع أمام أعينهم، لأن توحيد الصف الإسرائيلى، عقب الزعزعة التى سيتعرض لها بعد تنفيذ الإخلاء، سيكون شرطاً محورياً للقدرة الإسرائيلية على التعامل مع الاختبارات التى ستعرض لها الدولة مستقبلاً على الصعيدين الأمنى والسياسى. نحن لسنا هنا بصدد مسألة ألم ومعاناة نفسية فقط، بل إننا أيضاً بصدد أمر سيكون من شأنه التأثير على المسيرة السياسية الإسرائيلية.

هذا، وبالإضافة إلى ما تقدم، سيكون هناك من سيعتبرون رفع أعلام منظمة التحرير الفلسطينية فوق الأبنية الإسرائيلية أمر "رمزى" وحسب، ولكن الرمزيات فى منطقة الشرق الأوسط أمور ذات أهمية خاصة، وبالتأكيد سيفسر الجانب العربى ذلك على أنه انتصار على العدو الصهيونى - حسبما يقولون - وعلى كل التبعات المحتملة بخصوص مكافحة الإرهاب واحتمالات تحقيق السلام.

وهكذا، نجد أن ذلك الوضع المحير قائم بالأساس على نظرة الآخر للأمر، وليس على أساس الاعتبارات بعيدة المدى - سواء على الصعيد الداخلى أو تلك الخاصة بالصراع المحتدم بيننا وبين الفلسطينيين. ولكن من الواضح للجميع أى الاعتبارات يجب مراعاتها.

♦ كاتب المقال سفير سابق لدى الولايات المتحدة، عضو كنيست سابق، وحالياً المستشار السياسى والدبلوماسى لرئيس الوزراء آريئيل شارون.

ترجمات عبرية



قضية بيع ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١
بقلم: داني روبنشتاين

البطريرك يبحث عن الاعتراف

الأرثوذكسية احتجاجاً شديد اللهجة للبطريرك إيرينيوس، بل ونادى الكثيرون من أبناء الطائفة، إن لم يكن جميعهم، بإقصائه من منصبه، بل وإبعاده عن البلاد وتعيين بطريرك آخر، على أن يكون عربياً وليس يونانياً.

منذ عشرات السنوات وهناك مطالب "بتعريب" البطريركية اليونانية - الأرثوذكسية بالقدس، حيث يدير السبعة عشر عضواً في المجمع الكنسي بكنيسة القيامة بالقدس - جميعهم من مواليد اليونان، وعلى رأسهم البطريرك - عقارات كثيرة، ومبان وأراض، في كل أنحاء إسرائيل. ويقول أبناء الطائفة العربية - الأرثوذكسية إن هذه العقارات تخص آبائهم، وأن القساوسة اليونانيين، لم يحضروا معهم من اليونان المنازل والأراضي التي توجد في الديار المقدسة. ويشكو العرب من أن القساوسة اليونانيين - بعضهم فاسدون - يبيعون أجزاء كبيرة من عقارات البطريركية لليهود ولا يمنحون العرب أي سلطة على هذه العقارات.

◆ متلون وغير أمين:

مع كشف النقاب عن قضية بيع العقارات في بوابة يافا، تم تشكيل ثلاث لجان للتحقيق فيها: من جانب الحكومة الأردنية، ومن جانب السلطة الفلسطينية ومن جانب الحكومة اليونانية. وبدأت اللجان الثلاث عملها على الفور حيث استدعوا البطريرك إيرينيوس لكي يجيب على استفساراتهم. ويبدو أن الدافع وراء النشاط السريع للحكومات الثلاث ليس في جوهر الصفقة - لأن البطريركية تعقد الكثير من نوعية هذه الصفقات في مختلف أنحاء إسرائيل - وإنما في موقع هذه العقارات.

من هي الجهة اليهودية المجهولة التي تقف وراء عملية شراء عقارات الكنيسة اليونانية - الأرثوذكسية في بوابة يافا في البلدة القديمة؟ هل يمكن أن تكون الحكومة الإسرائيلية؟ أم هي جهة إسرائيلية ذات أهداف سياسية؟ هل هذه صفقة تجارية؟

قبل أكثر من شهر، ذكر للمرة الأولى أن بطريرك القدس اليوناني - الأرثوذكسي، إيرينيوس الأول، باع فندقين لجهة يهودية غير معروفة (في الحقيقة هو فندق واحد فقط "فندق إمبريال"، لأن الفندق الثاني، بتر، تم بيعه قبل نحو ثمانين سنوات) فضلاً عن سلسلة من المتاجر في منطقة بوابة يافا بالقدس. وقد أثار هذا الخبر ردود أفعال غاضبة، فقد أدان بشدة رئيس الوزراء الفلسطيني، أحمد قريع (أبو علاء)، هذه الصفقة. وكان رد فعل رجال السلطة في الأردن مماثلاً، كما طلبت الحكومة اليونانية توضيح هذا الأمر. أما في إسرائيل، فلم تثر هذه القضية اهتماماً خاصاً.

وقد نفى البطريرك إيرينيوس هذا الخبر بشدة: لم أقم بالبيع، لم أفوض أحد بالبيع، إنهم خدعوني، لقد زوروا الوثائق. كما أدلى قبل نحو أسبوعين بتصريح واضح في الصحافة (باللغات الإنجليزية، اليونانية، العربية والعبرية)، أعلن فيه أن التوكيلات التي منحها، أياً كان وقتها، غير سارية.

وإزاء نفى البطريرك، كان يتعين على المشتريين أن يظهروا ويقولوا: "نعم اشترينا، لدينا إثباتات، ها هي الوثائق، لقد دفعنا أموالاً". صحيح أن المشتريين المجهولين كشفوا النقاب عن بعض الوثائق يوم الجمعة الماضي، إلا أنه تم تحذيرهم بشدة من الكشف عن هويتهم. لماذا؟

وقد وجه المتحدث باسم الطائفة العربية -

تعتبر منطقة بوابة يافا مكاناً ذا أهمية تاريخية، رمزية واستراتيجية في البلدة القديمة. فهناك تقع القلعة (برج داوود) التي تتحكم في مداخل ومخارج المدينة، ومن هناك تتفرع الطرق إلى الأحياء المختلفة: الحي المسيحي، والأرميني، واليهودي. ومن هناك دخل المدينة عام ١٨٩٨ القيصر الألماني، ويلهلم الثاني، الذي من أجله هدم الحكام العثمانيون جزءاً من السور، ومن هناك أيضاً جرت مراسم استعراض قوات الجنرال النبي، الغازي البريطاني للمدينة، في أواخر الحرب العالمية الأولى. ومعظم زوار الأماكن الأثرية في البلدة القديمة يدخلونها عبر بوابة يافا. بعبارة أخرى، فإن صاحب العقارات في هذا المكان يسيطر على مدخل المدينة كلها.

لقد سبق أن باعت البطريركية اليونانية - الأرثوذكسية (في الواقع أجرتها لفترة طويلة) عقارات لليهود: في القدس (في حي رحافيا، وفي وادي الصلب، وفي سان سيمون، وفي قطمون، وفي حديقة الجرس) وفي يافا (في تلة أندرومدا وفي سوق الأشياء المستعملة "الخردة"). لكن لم تكن هناك تظاهرات واحتجاجات ضد هذه الصفقات كما حدث الآن بعد الكشف عن صفقة بوابة يافا.

مع بداية عمل لجان التحقيق، بدأت تتضح بعض التفاصيل الخاصة بمواقف الحكومات المختلفة في القضية. وقد تم استدعاء إيرينيوس إلى عمان، من جانب اللجنة الأردنية، للتحقيق معه، إلا أنه نفى حدوث الصفقة وتعهد بزيادة مشاركة العرب في إدارة العقارات، بما يتماشى مع دستور ولوائح البطريركية. وقد أدرك الأردنيون أن تعيين بطريرك عربي هو خطة سياسية هامة ولكنها بعيدة الأمد لا تؤخذ في الحسبان الآن، أما الذي يجب عمله في الآونة الأخيرة هو محاولة تهدئة الأجواء.

وقد أرسلت وزارة الخارجية الأردنية وفداً رفيع المستوى إلى القدس، حقق أيضاً مع البطريرك وأجرى محادثات مع كبار القساوسة في البطريركية. وتقيد مصادر موثوق بها أن الاستنتاج الذي توصلوا إليه هو ضرورة تغيير البطريرك إيرينيوس وتعيين قس يوناني آخر غيره. والسبب في ذلك: الاشتباه في أن البطريرك لا يتحدث الصدق، وهو ضعيف، منعزل، يسيطر عليه الخوف ويشعر بأنه مطارِد - ولذا، يصعب عليه أداء مهام منصبه. ومن مصلحة اليونانيين أن يكون بطريرك القدس قوياً، حتى لا تتاح فرصة تغييره بقس عربي. في المقابل، يرى العرب (فلسطينيون، أردنيون وغيرهما)، أنه طالما لا يمكن تعيين بطريرك عربي، فمن الأفضل أن يرأس البطريركية إنسان ضعيف يمكن

السيطرة عليه.

من ناحية أخرى، بحث رئيس الوزراء الفلسطيني أبو علاء، دعوة لإيرينيوس، لاستيضاح الأمر، وفي نهاية المطاف تعهد الأخير بالتعاون مع اللجنة الفلسطينية. ويتأسس هذه اللجنة د. إميل جرجوعي، وهو مسيحي، أحد ناشطي منظمة التحرير الفلسطينية وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، وأعضاء اللجنة هم زعماء الطوائف المسيحية في منطقة بيت لحم، فضلاً عن ثلاثة من رجال القانون.

وقد التقى أعضاء اللجنة الفلسطينية البطريرك وطالبوه بإحضار وثائق ومعلومات عن تطور الأمور في قضية عقارات بوابة يافا. كما طلبوا منه أن يفوضهم حتى يخاطبوا مؤسسات إسرائيلية مثل إدارة تسجيل الأراضي، وإدارة ضرائب العقارات وأماكن أخرى يمكن فيها إيجاد تسجيلات خاصة بتغيير وضع هذه العقارات. غير أن إيرينيوس رفض هذه الطلبات. وكان انطباع أعضاء اللجنة أنه متلون، ويخفى شيئاً ما، ويتهرب وغير أمين.

وقد أكثر إيرينيوس من توجيه أصابع الاتهام لنيكوس بباديمس، مساعده المالى السابق، الذي هرب من إسرائيل قبل أربع سنوات. ويقول إيرينيوس إن بباديمس زور وثائق واستغل توكيل كان بحوزته في إبرام صفقة بوابة يافا.

ومن مخبئه في الولايات المتحدة، أبلغ بباديمس صحيفة "هاآرتس" أنه وقع على صفقة بوابة يافا بالفعل، لكنه ذكر أنه فعل ذلك بناء على أوامر البطريرك، وقد أدلى مسؤول آخر في البطريركية أن اللجنة الأردنية دعمت الكلام السابق، حيث قال هذا المسؤول أن إيرينيوس طلب منه التوقيع على أوراق الصفقة باسم البطريركية، وعندما رفض توجه البطريرك إلى بباديمس.

◆ استثمار طويل الأمد:

الاستنتاج الذي يتضح من المعلومات التي سُريت من اللجان المختلفة هو أن هناك إجراءات أولية تمت لتنفيذ صفقة كبيرة لبيع عقارات بوابة يافا. لكن لمن ٩٠٠ يبدو أنها تمت لصالح إحدى مجموعات المستوطنين التي تشتري العقارات في الأحياء العربية بالقدس، وربما تكون بدعم حكومي إسرائيلي.

تقيد التفاصيل التي أدلى بها بباديمس وغيره، بأن المشتري سدد مبلغ مليون ونصف المليون دولار كدفعة أولى للبطريركية. وقد قدم المشتري نفسه على أنه شركة "أوف - شور" المسجلة في جزر البهاما، إلا أن هوية ملاكها ظلت مجهولة، على أن تدبر البطريركية المفاوضات الخاصة بإخلاء المقيمين الحاليين، وذلك

بموجب عقد البيع، وأن يحصل الملاك الحاليون للفندق على ما يقرب من ثلاثة ملايين دولار مقابل الإخلاء. كما تحدد أن تسدد الشركة المشترية - التي حصلت على العقارات لمدة ٩٩ سنة - إيجار يقدر بعشرة آلاف دولار شهرياً، ومن المقرر أن ترمم الفندق وأن تسمح لشركة دولية معروفة بإدارته.

يبدو أن مصدر الأموال مصدراً عاماً. وتقيد خبرات الماضي أن المستوطنين كانوا يبدون دائماً قدرة رائعة على جمع الأموال لتحقيق أهدافهم من جهات حكومية وعامة. ومن هذا المنطلق، هناك احتمال أن تكون هذه الصفقة مشابهة لما حدث مع عقارات أخرى للبطيركية، مثل فندق "سان جون" المجاور لكنيسة القيامة. فآنذاك، جاءت الأموال من وزارة الإسكان، التي كان يرأسها الوزير دافيد ليفي، وعملت تحت ستار شركة أجنبية.

الحكومة الإسرائيلية لديها مصلحة واضحة في السيطرة على عقارات منطقة بوابة يافا قبيل التفاوض السياسي حول مستقبل القدس، حيث يمكن عن طريق بوابة يافا والحي الأرمني خلق امتداد يهودي بين غرب المدينة والحي اليهودي وحائط المبكى، وتتماطى إسرائيل مع هذا الأمر على أنه استثمار استراتيجي طويل الأمد. ربما تكون الجهة الإسرائيلية (يقصد الجهة المشترية) ملتزمة الصمت وتخشى كشف النقاب عن هويتها لعدم توجيه الانتقاد السياسي الشديد لإسرائيل

من جانب المجتمع الدولي. فهناك دول كثيرة تعتبر شراء عقارات في بوابة يافا - التي تقع داخل حدود ١٩٦٧ - خطوة استفزازية في خضم محاولة إحياء المسيرة السلمية.

ولكن السؤال: لماذا يتورط البطيريك إيرينيوس في صفقة كهذه، تثير ضده العالم العربي وغيره؟ يمكن إيجاد الدافع في موعد إبرام الصفقة، وهو قرب اعتراف إسرائيل بإيرينيوس كبطيريك القدس الأرثوذكسي. فقد سبق أن رفضت إسرائيل الاعتراف بانتخابه بدعوى أنه موالى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعن طريق الصفقة كان إيرينيوس يرغب في إثبات أنه يمكنه أيضاً العمل من أجل مصالح إسرائيل. بعبارة أخرى، لقد تمت الصفقة مقابل اعتراف إسرائيل بإيرينيوس، بالإضافة إلى الأزمة المالية الشديدة التي تعصف بالبطيركية، حيث تصل ديونها إلى عشرات الملايين من الدولارات. ومعظم عقارات الكنيسة رهن الحجز. ويجد البطيريك صعوبة في دفع رواتب العاملين بها والمحافظة على المؤسسات التابعة للكنيسة. وهو يواجه ضغوطاً، وتهديدات وابتزاز من جانب أعدائه داخل البطيركية، ومن حكومات وجهات استخباراتية وجهات اقتصادية ذات ثقل لا تتوانى في استخدام العنف. وفي الوقت الحالي، إذا كان يحاول مناورة الجميع، إلا أن الكثيرين يعتقدون أن قضية بوابة يافا ستؤدي إلى نهاية فترة عمله.

صفقة غامضة عند باب الخليل (بالقدس) ■ افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٨

بلغت الضجة التي أثارت حول البطريرك الأرثوذكسي للقدس، إيرينيوس الأول، ذروتها في نهاية الأسبوع الماضي. ففي خطوة غير عادية، أعلن أعضاء من "أخوة القبر المقدس" - الهيئة العليا للبطريركية - أنهم لا يعترفون بـ "إيرينيوس"، الذي اضطر للخروج من نطاق البطريركية في البلدة القديمة تحت حماية الشرطة الإسرائيلية. توجد في بؤرة القضية صفقة ما تزال معظم تفاصيلها مجهولة، حيث قام البطريرك بتأجير ممتلكات مهمة تابعة للبطريركية في ساحة باب الخليل (بالقدس) لمدة طويلة (تأجير مثله مثل البيع) إلى مجموعة من اليهود الذين لم تكشف هويتهم.

جدير بالذكر أن البطريركية اليونانية الأرثوذكسية للقدس هي الأقدم والأغنى بين المؤسسات المسيحية في الأرض المقدسة. وهي تحوز ممتلكات بحجم هائل في أنحاء البلاد، في شرق الأردن، في دول أخرى مجاورة وفي اليونان. رؤساء البطريركية - كلهم من مواليد اليونان - في صراع دائم مع جماعة المؤمنين العرب الذين يطالبون بالسيطرة على ممتلكاتها. في ديسمبر ٢٠٠٠، توفي البطريرك السابق "ديوروس"، وبدأت مؤسسات الكنيسة في إجراءات لاختيار الخليفة، وقد حاولت عناصر خارجية التدخل فيها. إلا أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت عن رفضها لبعض المرشحين، وعلى رأسهم "إيرينيوس"، فقدم ممثلوه (يقصد ممثلو إيرينيوس) التماساً إلى محكمة العدل العليا، اضطر، على أثره وزير العدل، في حينه، "ميثير شطريت"، إلى إلغاء الرفض.

طبقاً لقانون الكنيسة، فإنه ينبغي على السلطة السياسية التي تسيطر على مناطق البطريركية أن

تصادق على إجراءات الاختيار، وبينما صادقت الأردن والسلطة الفلسطينية في أغسطس ٢٠٠١ على اختيار "إيرينيوس"، فإن الحكومة الإسرائيلية رفضت ذلك. بعد نحو عامين ونصف (حتى يناير ٢٠٠٤) عرقلت إسرائيل المصادقة على التعيين ووضعت صعوبات في طريق عمل البطريرك الجديد. وقال وزراء في الحكومة إن من شأن "إيرينيوس"، صديق "عرفات" ونصير العرب، أن ينقل ممتلكات الكنيسة إلى حوزة منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى ذلك، أخطأت الحكومة الإسرائيلية: فكما أنه ليس من اللائق أن تتدخل حكومات أجنبية في اختيار حاخام أكبر لطوائف يهودية في الخارج، فقد كان على إسرائيل أيضاً أن تتجنب التدخل في اختيار رئيس كنيسة مسيحية بالبلاد.

يرى كثيرون في صفقة باب الخليل (بالقدس) محاولة من جانب "إيرينيوس" للتودد إلى إسرائيل، على ضوء نقدها له. وقد نشأت العاصفة بين الفلسطينيين، وكذلك في الأردن، و دول عربية أخرى، وفي اليونان بل وفي المجتمع الدولي بأسره بسبب وضع الممتلكات التي تم تأجيرها - حيث تقع في منطقة رئيسية بالقدس القديمة، معظم سكانها من العرب والمتاجر التي بها تؤول إليهم - ويسبب الغموض حول هوية المشترين. والتقدير هو أن الأمر يتعلق بمحاولة أخرى من جانب عناصر يمينية للسيطرة على ممتلكات في الأحياء الإسلامية والمسيحية، ومن المحتمل أنهم يتمتعون بدعم جماهيري.

في ضوء ذلك، فإن من شأن صفقة باب الخليل أن تبدو كاستفزاز زائد ألحق ضرراً بإسرائيل، كونها عززت مطالب "تعريب" البطريركية.

ترجمات عبرية

٣

يوناتان بولارد

معاريف ٢٠٠٥/٥/١٧
بقلم: أريك بندر

لوبي "مواطنون من أجل بولارد": نظرة متأخرة جداً

زيارة بولارد، ولكنه تهرب من الإجابة على طلبي. من ناحية أخرى، رفض رئيس الوزراء إبلاغ بوش بمطالبة معظم أعضاء الكنيست بالإفراج عن بولارد. أضيف إلى ذلك أن لجنة المالية التابعة للكنيست أسقطت مشروع القانون الذي قدمه ميخائيل إيتان برصد خمسة ملايين شيكل للصندوق الذي سيشرف على الأنشطة الرامية لإطلاق سراح بولارد. وفجأة يتم إرسال السفير الإسرائيلي الآن لزيارة بولارد في السجن.. إن هذا الأمر يطرح الكثير من علامات الاستفهام.

وتجدر الإشارة إلى أن بولارد كان قد تقدم بالتماس لمحكمة العدل العليا في مطلع الشهر الجاري مطالباً بأن تعتبره الدولة "سجين صهيوني" (المقصود بذلك أن يتم اعتباره أحد السجناء الذين تعرضوا للظلم والاضطهاد من أجل الدولة، ومن ثم يتمين عليها مساعدته وإخراجه من كبوته بشتى السبل).. ويذكر بولارد في التماسه تفاصيل العشرين عاماً التي قضاها في السجن، بدءاً من الزج به في زنزانة واحتجازه في ظروف قاسية في السجن الخاص بالمرضى النفسيين في ولاية ميزوري، مروراً باحتجازه لسبع سنوات في زنزانة، في أشد السجون الأمريكية حراسة، وانتهاءً بنقله إلى مقر سجنه الأخير في السجن الفيدرالي في ولاية كارولينا الشمالية.

يُوجه أعضاء الكنيست، أصحاب العضوية في لوبي "مواطنون من أجل بولارد"، نقداً لاذعاً للحكومة لأنها قررت الآن فقط قيام داني إيلون، السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بزيارة الجاسوس الإسرائيلي، يوناتان بولارد، في سجنه في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد صرح اليوم عضو الكنيست أورى آريئيل قائلاً: "من الغرابة بمكان أن يفريق شارون فجأة بعد أن نسي بولارد طوال هذه السنوات. هل هذا بفعل الشيخوخة؟ أم أن هذا استغلال للمواطن الإسرائيلي بشكل سيء؟.. (المقصود بهدف تحقيق أغراض انتخابية).. الجمهور هو الذي سيحكم".

وقال عضو الكنيست جلعاد أردين: "لقد ساهم بولارد كثيراً في تحقيق الأمن لنا، ورغم ذلك وطوال أربع سنوات لم يكبد سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة نفسه عناء زيارته في السجن. وربما لدى رئيس الوزراء تفسير لذلك، فقد فتح مصنعاً للبلاط، ويستخدم كل بلاطة فيه لتحقيق غرض معين، بما في ذلك بولارد، لخدمة علاقاته العامة".

وأضاف عضو الكنيست أردين، وهو أيضاً أحد أعضاء لوبي "مواطنون من أجل بولارد": "منذ بضعة أشهر فقط، توجهت إلى السفير إيلون، وطلبت منه

ضبط النفس هو السبيل إلى إطلاق سراح بولارد

سراحه. صحيح أن الرئيس "بيل كلينتون" استجاب للتوسلات وأوشك أن يعلن عن العفو عن "بولارد"، كمقابل جزئي لتنازلات "بنيامين نتنياهو" و"آريئيل شارون" لـ "ياسر عرفات" خلال مؤتمر "واي"، لكنه تراجع أمام تهديد مسؤولي الاستخبارات بالاستقالة وتصويرهم الأمر على أنه يمثل ضرراً بالأمن القومي.

والواقع أن عناصر مختلفة تتحمل مسؤولية ما يعانيه "بولارد": أولاً، "بولارد" نفسه، الذي عرض العلاقات الحساسة لإسرائيل (وللطائفة اليهودية في بلاده) مع الهيئات الأمنية الأمريكية ومع الإدارة، للخطر، من خلال مغامرة محفوفة بالمخاطر وكان يحكمها الجشع. والأكثر من ذلك أن "بولارد"، رفض بمكابرتة، الإغراب عن الندم. ولو أنه تصرف بشكل مغاير خلال النصف الأول من الثمانينيات، لما وجدت القضية أصلاً، ولو أنه تصرف بشكل مغاير، بعد أن حدثت، لكان من المحتمل أن يكون طليق حر منذ فترة.

المسؤول الثاني عما يعانيه "بولارد"، هما الهيئة الأمنية والاستخبارات الأمريكية، اللتين تعرضتا لفضائح عديدة في عام اعتقاله، ١٩٨٥، بسبب موجة من الجواسيس في الجيش وفي وكالات الاستخبارات. وقد تأثرت الهيئة الأمنية الأمريكية بالعداء الشخصي الذي كان يكنه وزير الدفاع، في حينه، "كاسبار واينبرجر"، لإسرائيل، فكانت تعارض معاملة إسرائيل معاملة خاصة وتفضيلية.

وإذا كان هذان المنصران خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية - المسؤولة الثالثة - من المفترض أن تزن أفعالها بكثير من الحصافة: عدم استقراز "البنجاجون" بفضائح موسمية، وعدم تصوير "بولارد" على أنه بطل، وألا تستغل إطلاق سراحه في إسرائيل بتهليل وكأنه عائد من الأسر.

إن السبيل إلى إطلاق سراح "بولارد" يحتاج إلى كثير من ضبط النفس والكتمان، من جانبه ومن جانب الدولة التي يرغب في القدوم إليها.

"يوناتان بولارد"، يهودي أمريكي كان يعمل في استخبارات سلاح البحرية الأمريكي، وقام بالتجسس هناك مقابل مال حصل عليه من عنصر أمنى إسرائيلي، وفقد حريته منذ نحو عشرين عاماً. تم اعتقاله أمام باب السفارة الإسرائيلية في "واشنطن"، التي حاول الهرب إليها، وحوكم، وأدين وهو يُمضى الآن عقوبة السجن المؤبد.

حاولت الحكومة الإسرائيلية أن تخادع الإدارة الأمريكية وأن تخفى عنها حقائق تتعلق باستخدام "بولارد" وبالمعلومات التي زوّدها بها. وما أن كشفت هذه المحاولات، حتى رضخت إسرائيل للمطالب الأمريكية، وقامت بحل "مكتب العلاقات العلمية" بوزارة الدفاع ووقفت عاجزة أمام إدانة "بولارد" بأقصى عقوبة.

لم يعرب "بولارد" عن أسفه على ما قام به، وإنما برره بحجة أن الإدارة الأمريكية أخلت بالتزاماتها فيما يتعلق بتزويد إسرائيل بمعلومات. ولذا، استهدفت العقوبة الغليظة تلقينه درساً وتحقيق فكرة الردع سواء تجاه أى جواسيس محتملين أو تجاه إسرائيل، حتى لا تمنى نفسها بفكرة استخدام جواسيس آخرين من عينة "بولارد".

في السنوات الأولى، بعد إيداع "بولارد" السجن، حافظت الحكومات الإسرائيلية على تنكر ظاهري لسلسلة القيادة التي تزعمت الأمر من رؤساء حكومة ووزراء دفاع، مروراً بمستخدمي "بولارد"، وانتهاءً بالجاسوس نفسه. وقد تغيرت هذه النظرة بفعل الضغط السياسي والجماهيري، وتحولت من صقيع متجمد إلى حرارة حارقة، وأصبح "يوناتان"، بعد فوات الأوان، "يوناتان"، وتم الزعم بأنه إسرائيلي أسير في قبضة "الجوئيم" (غير اليهود)، ومنح الجنسية الإسرائيلية، بل ويقوم أعضاء كنيست، ووزراء، ورجال المفوضيات الإسرائيلية في المنطقة بزيارته في سجنه - بالأمس مثلاً كان يزوره سفيرنا في "واشنطن"، "داني إيلون" - وكثيراً ما يُطلب تخفيف عقوبته وإطلاق

ترجمات عبرية

٤

شؤون حزبية

معاريف ٢٠٠٥/٥/٦
بقلم: مايا بنجل

وماذا لو خسر بيريس ثانية..؟

إن خطة فك الارتباط (التي حسب ما تقوله دوائر في حزب العمل، بمثابة تطبيق عملي لسياسة الحزب) والخطة الاقتصادية (التي يقترحها بنيامين نتنياهو وزير المالية) التي تثير قلقاً عاماً لدى الطبقة الفقيرة في المجتمع الإسرائيلي.. أمران جعلتا مرشحى حزب العمل يشعرون بأن الباب قد فتح لعودة حزب العمل للحكومة.

لقد تحسس المتنافسون الخمس على رئاسة حزب العمل ذلك الوضع جيداً، فما كان من كل واحد منهم إلا أن بدأ يعد لحملة الانتخابية التي سيوضح خلالها سوء الأوضاع الآنية التي تجعله قادراً على هزيمة الليكود - عند منافسته على رئاسة الحكومة بعد توليه رئاسة الحزب. فقد قال عامير بيرتس - على سبيل المثال - إنه (ومؤيديه) قادر على إحداث انقلاب كالذي شهدته عام ١٩٧٧.

من جانبه، رد حزب الليكود بامتعاض على الرسالة المتفائلة الصادرة من اللجنة المركزية لحزب العمل، حيث قال عضو الكنيست إيهود ياتوم: "بفضل حزب الليكود، لا يزال حزب العمل على قيد الحياة.. فتحن من أدخلناه إلى الحكومة. أما عن احتمال تولي حزب العمل لرئاسة الحكومة، فهذا افتراض لا أساس له من الصحة، كما أنه ليس واقعياً".

◆ بيريس منشغل بخطة "فك الارتباط":

في الوقت الذي يجول فيه المتنافسون الأربعة لحزب العمل (إيهود باراك، متان فيلنائي، بنيامين بن اليعيزر، وعامير بيرتس) إسرائيل شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، ويلتقون مع ناشطين، ويضمون إليهم أعضاء جدد، نجد المنافس الخامس ينأى بنفسه عن هذا السباق، منغمساً في موضوع فك الارتباط، كما لو أنه

كان حزب العمل خلال السنوات الأخيرة أشبه بأرض قفر، جاءها عدد من المزارعين الجدد لإزالة تلك الوحشة التي بها، ولكن ذلك لم يجد نفعاً.. وحتى عندما جاء المزارع المخضرم، لم ينفع ذلك أيضاً في شيء. لقد شهدت الآونة الأخيرة تغييراً نوعياً فيما هو سائد في الحزب، فلقد أتت رياح الانتخابات مصحوبة بالمواجهات والمناقشات والاستطلاعات التي بدأت تغير من حال تلك الأرض القفر.. فما كان من ذلك إلا أن جعل كثير من المزارعين يتكالبون عليها.

يعلم الجميع في حزب العمل، أن عقرب الساعة يسير نحو النهاية، فالجميع يعرف تقريباً موعد الانتخابات، وهو ما يصرح به منذ عدة أسابيع. ويعتقد شمعون بيريس أن عنصر الشراكة الحزبية الوحيد الذي يربط بين العمل وبين الليكود، هو تنفيذ خطة "فك الارتباط"، وهو الرأي الذي يوافق عليه الكثيرون... فقد قال متان فيلنائي (حزب العمل) الأسبوع الماضي: "إذا ما توقفت مسيرة العمل السياسي بعد تنفيذ خطة فك الارتباط، فسوف ننسحب من الحكومة في الحال". وقد بات جلياً لكافة الدوائر السياسية في الدولة وفي حزب العمل، أنه سيتم الشروع في الانتخابات العامة فور الانتهاء من تنفيذ خطة "فك الارتباط".

◆ كارثة ٧٧:

كان اجتماع اللجنة المركزية للحزب هذا الأسبوع، بمثابة ساحة جيدة لمن سيخوضون المنافسة على رئاسة حزب العمل، للتعجيل بإطلاق رصاصة انطلاق السباق على الانتخابات في الثامن والعشرين من شهر يونيو. ولكن ثمة سؤال يجول الآن بخاطرهم جميعاً، فحواء: لماذا تنافس على زعامة الحزب طالما أن الفرصة مواتية للمنافسة على منصب رئاسة الحكومة الإسرائيلية..؟

لا توجد انتخابات في انتظاره.

وعلى هذا المنوال، نجد شمعون بيريس، فهو منشغل بتكوين صداقات مع كبار العناصر في الاتحاد الأوروبي، وإجراء المقابلات معهم في الأماكن الفارهة والصالات المكيفة. كما نجده منشغلاً بإجراء مقابلات مع كبار العناصر في السلطة الفلسطينية، بل ومع رجال الأعمال والفنانين - مثل الممثل الأمريكي ريتشارد جير. ورغم ذلك، نجد رئيس الوزراء شارون، راضياً عن بيريس، بل ويدعو أعضاء حزب العمل لأن يتخذوا من بيريس - الذي يهتم بإدارة شؤون ديوان رئيس الوزراء - قدوة لهم. من الصعب التصديق بأن بيريس لا يزال يتمنى تحقيق حلمه، حيث إنه يأمل بشدة أن يقوم اليمين الإسرائيلي - عند تنفيذ فك الارتباط - بالتظاهر وإشغال المنطقة، ليرسل ساعتها حاييم رامون إلى وسائل الإعلام، لكي يدعو إلى تأجيل الانتخابات الداخلية إلى موعد آخر، لعدم مناسبة إجراء ذلك في ظل هذه الظروف.. قائلًا: "إجراء الانتخابات الآن أمر مستحيل".

♦ لو خسر بيريس، ستكون نهايته:

لسوء حظ بيريس أن الانتخابات الداخلية لن تؤجل، وستجرى في موعدها بعد حوالي شهر. إنه يبلغ الثانية والثمانين من عمره، وإذا ما خسر هذه المرة لن تكون لديه فرصة أخرى للنجاح.. ولكنه رغم ذلك، غير معني بالأمر. وثمة انطباع بأن ذلك الرجل دائم الشباب غير مهتم بأن يمسخ من على جبينه تلك المفارقة الأبدية الملتصقة به، مفارقة الفوز في استطلاعات الرأي والهزيمة في الانتخابات.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ماذا لو أن بيريس لم ينجح في الانتخابات المقبلة؟ وهو ما أجاب عليه أحد العناصر رفيعة المستوى في حزب العمل، بقوله: "لو خسر هذه المرة، ستكون نهايته...".

هذا، ونجد إيهود باراك، ذو القلب المتحجر، لم يرأف ببيريس، فلقد كان أول من طعنه بالسكين في بطنه، عندما قال: "نحن بحاجة إلى زعامة تكون قادرة على الفوز في الانتخابات، وليس في استطلاعات الرأي وحسب".

مولد زعيم ٢٠٠٦

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٧

بقلم: ألوف بن

وضعنا الأمن والدولي (موفاز).. بشأن منازل المستوطنين التي سيتم إخلاؤها: "نبقى عليها كما هي" (موفاز)، في مقابل "نهدمها حتى لا يبقى منها أثرًا" (نتنياهو). والاقتصاد الإسرائيلي: "الفجوة الاجتماعية لا تقل خطورة عن الإرهاب" (موفاز)، في مقابل "الاستقلال الاقتصادي سيتحقق في غضون ثلاث أو أربع سنوات" (نتنياهو). يا لها من معركة..! حقاً إنها أشبه بالصراع في الوحل. والمشكلة هي أن كل من المصارعين يحاول ألا يصيبه البلل.

إن تصويت نتنياهو بالرفض الآن (يقصد على خطة فك الارتباط)، في الوقت الذي انضم فيه حزب العمل إلى الحكومة، فضلاً عن وجود أغلبية كبيرة تؤيد الإخلاء، يهدف إلى خدمة وضعه السياسي في حزب الليكود بالدرجة الأولى، تماماً مثل تحفظ موفاز على الميزانية، وهو الأمر الذي رفعه إلى مرتبة "الوزير الاجتماعي".

أما الجزء المهم الذي قد يكون سبباً في انتصار مرشحي الليكود فيتركز حول القضايا التي لا

في يوم الاحتفال بذكرى إقامة الدولة، دخل سباق رئاسة الليكود، الذي يُطلق عليه "مولد زعيم ٢٦"، مرحلة ربع النهائي. وقد وقف كل من وزير المالية ووزير الدفاع على نقطة البداية والانطلاق، وأعلنوا عن رغبتهم في المنافسة على رئاسة الحكومة الإسرائيلية، فالأول كان متحمساً للغاية، والثاني نجاحه "غير مستبعد إطلاقاً". وقد انضم الاثنان إلى ما يقوله آريئيل شارون، بأنه "عاقد العزم على خوض الانتخابات لفترة ولاية أخرى".

ومن قراءة الحوارات التي أدلى بها كل من شاؤول موفاز وبنيامين نتنياهو لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، والتي عرضا فيها على الجمهور ما في جمعيتهم السياسية والاقتصادية، كان من الممكن أن نأخذ انطباعاً بأن هذه المعركة هي معركة أيديولوجية شرسة، ومواجهة ضارية بين وجهتي نظر مختلفتين. ولكن الذي حدث أننا نجد في كل موضوع وشأن، إذا كان نتنياهو يؤيد، فإن موفاز يعارض، والعكس بالعكس: فك الارتباط "سيؤدي إلى تزييت عجلة الإرهاب" (نتنياهو)، ومن الجانب الآخر "سيحسن

خلاف حولها وهي: مستقبل المستعمرات، المفاوضات مع الفلسطينيين وحدود إسرائيل، حيث لا توجد فروق حقيقية في المواقف حول هذه القضايا المركزية التي ستشغل الحكومة القادمة.

فمن الواضح لهم جميعاً أنه بعد الانتخابات ستخوض إسرائيل صراعاً طويلاً من أجل ضم التكتلات الاستيطانية الكبرى الواقعة في الضفة إلى إسرائيل، كما ستحاول التهرب أيضاً من إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين.

وبينما يعد شارون بأن التكتلات الاستيطانية ستصبح جزءاً من إسرائيل، متصلة، بها بامتداد جغرافي، وبأنه سيعيش فيها عدد أكبر من السكان، يريد نتنياهو إحاطة التكتلات الاستيطانية بجدران بأسرع وقت ممكن، لكي يتسنى ضمها إلى إسرائيل، وبما لا يسمح باحتفال الفلسطينيين بالانسحاب الإسرائيلي من غزة، في حين يعد موفاز بأن فك الارتباط سيتيح فرصة الاحتفاظ بالتكتلات الاستيطانية الكبرى في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، كما سيساهم في الحفاظ على القدس كعاصمة لإسرائيل الموحدة. وبينما يريد كل من شارون وبنيتياهو أيضاً ضم غور الأردن يزيد وزير المالية على ذلك برغبته في ضم جنوب الخليل.

أما بشأن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، فلا أحد منهم متحمس لذلك، حيث يشعر كل من موفاز وشارون بخيبة أمل من أبي مازن الذي لا يعمل على مكافحة الإرهاب، ويقولان إنهما لن يتحركا

خطوة واحدة بعد فك الارتباط إلا بعد أن يتم القضاء على البنية التحتية للإرهاب. بينما نجد نتنياهو في المقابل يرفض تماماً عباس كشريك في التسوية.

ورغم الخلافات الكثيرة التي سبق ذكرها، إلا أن هناك ثغرات يمكن أن نستشف منها قدراً من المرونة: فلم يرفض أحد منهم إخلاء النقاط الاستيطانية غير الشرعية، أو إخلاء المستعمرات المنعزلة.

ولكن التحول الصعب، الذي قد يعرض صاحبه للدمار السياسي، أن تكون قائمة الليكود المقبلة يمينية و"متمردة" (أي تضم الكثير من معارضي خطة فك الارتباط) أكثر من القائمة الحالية، خاصة إذا كان الجانب الآخر لا يشهد فراغاً سياسياً، فأصحاب التطلعات من أعضاء حركة حماس من المؤكد أنهم سيرفضون مساحة المرونة التي يمنحها عباس الآن لمسار التفاوض مع إسرائيل. ففي مقابل مطالبة إسرائيل بضم مستعمرتي معاليه أدوميم وأريئيل، وربما غور الأردن أيضاً، سيطالب الفلسطينيون بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية والعودة إلى حدود ١٩٦٧، مثلما حدث مع قطاع غزة. وكل ذلك يؤكد أن الجزء الثاني من المعركة، في الضفة الغربية، لن يكون سهلاً بعد حدوث طفرة فك الارتباط مع غزة، بل قد تكون حرب استنزاف مؤلمة، بل وعنيفة أيضاً، الهدف النهائي منها ترسيم الحدود الشرقية لإسرائيل.

الجميع يتصارع مع الجميع

هاتسوفيه ١٧/٥/٢٠٠٥

بقلم: نيتسان كيدر

جانب جميع ممثلي الكتل البرلمانية في الكنيست، فقد أراد الجميع الاستماع لما لدى رئيس الوزراء ليقوله، إلا أنه تخندق في حالة من الصمت.

جدير بالذكر أن القانون يحدد أنه يجب على رئيس الوزراء إلقاء خطاب سياسي في بداية الدورة الشتوية ولكن لا يتوجب عليه إلقاء خطاب في بداية الدورة الصيفية. لقد جعل ريفلين الصراع شخصياً دون أن يكون كذلك في الحقيقة. ويبدو أن شارون لم يكن لديه ما يقوله من على منصة الكنيست، ولذلك نصحه مستشاروه بالألا يهين نفسه، أو بعبارة أخرى، ألا يزجج نفسه بذلك. فشارون ليس رجل العناوين والشهرة، ولو أن لديه ما يقوله فإنه يقوم بتسريبه إلى بعض الصحف. هكذا يفعل شارون. ثم أن نظرة متأنية لأحوال الليكود هذه الأيام، ستوضح كيف أصبح حزب شارون. اثنان من كبار وزرائه، هما نتياهو وأولمرت، يتشاجران كما لو أنهما أطفال صغار في رياض أطفال. رئيس الوزراء نفسه يخوض صراع بسبب خطته السياسية مع أكثر من ربع أعضاء الليكود، الذين يطلق عليهم متمرديو الليكود. ومع بداية هذا الأسبوع نشب أيضاً صراع جديد مع وزير الخارجية سيلفان شالوم. فالأخير يريد إقالة السفير الإسرائيلي في واشنطن داني إيلون، بينما يعتقد شارون أنه سفير على مستوى عال. وبذلك عاد التوتر بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية مرة أخرى، بعد أن كانت حديثه قد هدأت في الآونة الأخيرة. أيضاً ثمة توتر (كما أوضحنا سلفاً) بينه وبين رئيس الكنيست المخلص له (يقصد ريفلين) بعد أن تخلى عنه. ولعل أعضاء الكنيست الذين يساندونه يقومون بذلك من أجل هذه الوظائف أو تلك، فهذا يأمل في أن يكون نائب وزير وهذا يتمنى أن يكون رئيس إحدى اللجان. ولعل السؤال الوحيد في ظل هذا الوضع هو: إلى متى سينجح رئيس الوزراء في ممارسة السحر والشعوذة مع حزب كهذا؟

ثمة صدع عميق ينال من الكتلة البرلمانية لحزب الليكود في الكنيست منذ عدة أشهر ماضية، سواء كان هذا الصدع بين وزراء وبين متمردي الليكود أو ذلك الصدع الخطير الموجود بين رئيس الوزراء آريئيل شارون وبين رئيس الكنيست راؤولين ريفلين. فتصريحات رئيس الكنيست عشية بدء الدورة الصيفية للكنيست حملت الكثير على خلفية عدم رغبة رئيس الوزراء في إلقاء خطاب سياسي عند بدء هذه الدورة. وقد قال ريفلين: "كان يجدر بشارون أن يأتي إلى الكنيست ويقول كلمته للشعب. ولكن للأسف شارون يتعامل مع الكنيست كما لو أنه يتعامل مع رئيس الكنيست. من المؤسف أنه عندما يكون غاضباً مني يكون مجحفاً في حق الكنيست ذاته".

إن غضب شارون من ريفلين جاء بسبب عدم إظهار ريفلين تأييده لشارون، لاسيما فيما يتعلق بخطة فك الارتباط من جوش قطيف وشمال الضفة الغربية. وقد غضب شارون أكثر بعد أن صرح ريفلين في الاحتفال بذكرى ضحايا الكارثة النازية بأن شارون سيقوم بتقسيم القدس. وبالتأكيد فقد أنكر رئيس الوزراء هذه التصريحات.. ولكن لتحاولوا بأنفسكم التوصل إلى من منهما أكثر صدقاً.

كان ريفلين يحظى بدعم شارون الذي ساعده في الوصول إلى منصبه الحالي. وقد كان شارون على ثقة من أن ريفلين سيكون مخلصاً له حتى في أوقات الأزمات، دون أن يأخذ في الحسبان أن ريفلين صاحب أيديولوجيا لن يحيد عنها إطلاقاً، ولن يتنازل عن توجهاته التي بدت أنها ليست قريبة من التوجهات الحالية لشارون.

بناء على ذلك، لم يفهم ريفلين لماذا قرر شارون عدم الحضور وإلقاء كلمة من فوق منصة الكنيست، على الرغم من أنه، منذ نهاية الدورة الشتوية، اهتم بإجراء القليل من التغييرات في خطته وقام بتغيير الجدول الزمني. لقد كان المطلب بقيام شارون بإلقاء خطاب سياسي في بداية الدورة الصيفية تقريباً من

ترجمات عبرية



شؤون عسكرية

معاريف ٢٠٠٥/٥/٦
بقلم: أمير بوحبوت

قوة الردع الحقيقية في الشمال

جولاني للخطر علينا أن نتقدهم. ولكن طالما لا يحدث تهديد فعلي، فلن يدركوا حقاً مدى أهمية وجودنا في هذه المنطقة.

◆ "اتركوا لنا المستحيل":

يشكو جنود سلاح المدفعية من عدم الاعتراف نهائياً بإسهاماتهم، مثل سائر أسلحة الجيش الإسرائيلي، غير أن قائد السرية، الملازم "ماتان سبكتور"، له رأي آخر: "لقد قال لنا قائد لواء المنطقة بصورة قاطعة - لديكم عشر الوقت الذي تستغرقه مروحية للرد، ولذا، فلديكم أهمية كبيرة في قدرتنا على الردع والرد. وهذا تقدير يكفيني".

ويضيف سبكتور: "إننا نشط في منطقة جبل دوف، وننشط في المناطق (الفلسطينية) مع وحدة أجوز(♦) وجهاز الأمن العام (الشاباك) لتنفيذ الاعتقالات ونصب الأكملة والحواجز. ونحن ممن نمنع حزب الله من إطلاق النار علينا في أي وقت. فهم يعرفون أن ردنا سيكون سريعاً".

يقول النقيب روتشيلد: "في عملية السور الواقعي، كان أحد أصدقائي، نائب قائد في لواء جولاني، في موقع "جلاديولا" العسكري وهاجم الموقع مخريان. وقد تمكنا من قتل المخرب الثاني بنيران المدفعية، وهذا هو دورنا: الرد السريع والدقيق. وليس عبثاً أن نقول إنه لو أخطأ مظلّي سيموت آخر ولو أخطأ مدفعجي سيموت مظلّي. وشعارنا هو اتركوا لنا المستحيل".

◆ عندما تدوى المدافع، فهذا أمر رائع:

يتجول جنود البطارية بفخر في المنطقة. ويقول أوريا: "لو قلت قبل سنوات إن رجال المدفعية يتجولون وهم يحملون إم ١٦ في منطقة جليلون، ويقلعون

المنظر الرائع والشمس الحارة عند الحدود الشمالية تخلق جواً من الهدوء يساعد على التفكير الجيد. غير أن مقاتلي بطارية المدفعية "جرينط"، الموجودين في موقع "زعورا" العسكري، على سفح جبل دوف، لا يعرفون الهدوء. فقد وصلت الجيش الإسرائيلي "إنذارات مؤكدة" عن نية حزب الله القيام باختطاف جنود من هذه المنطقة.

يوجد جنود البطارية في حالة تأهب لمدة ٢٤ ساعة في اليوم. ويتم تغيير فترة المناوبة كل ثمان ساعات. وأحياناً يمكن رؤية الجنود يجلسون داخل المدفع ذاتي الحركة لعدة ساعات، بل وحتى ينامون بجواره أحياناً في المخيم.

ويقول النقيب "يشاي روتشيلد"، قائد البطارية: "أي حركة غريبة في جبل دوف، وأي خروج أو دخول لقافلة يجعلنا في حالة تأهب قصوى. وكذلك، إذا وقع إطلاق صواريخ كاتيوشا أو هجوم على مواقع عسكرية وقوافل، علينا أن نرد خلال ثواني للقضاء على مخربي حزب الله بواسطة نيران المدفعية. والوصف الدقيق لنا هو قوة الردع الحقيقية على الحدود الشمالية".

ويوضح المقاتل جاي، وهو أحد مقاتلي البطارية: "الوضع مشتعل هنا. فقبل أشهر معدودة قتل نائب قائد سرية جولاني، وقبل حوالي أسبوع تم العثور على شحنتات من المتفجرات بالقرب من موقع هداس العسكري، وقبل نحو أسبوعين حاول أحد المخربين اختراق الموقع العسكري".

ويقول المقاتل أوريا: "عندما كنا في موقع "زرعيت" العسكري، شاهدنا مخربي حزب الله بالعين المجردة. شاهدناهم وهم يذهبون ويجيئون. وعرفنا عن قرب معنى التهديد باختطاف جنود. إذا تعرض جنود لواء

بمقاتلات بلاك هوك، لاعتقال ناشطي التنظيم في رام الله، لبدا ذلك كما لو كان أمراً خيالياً. لقد تمكنا من تنفيذ عمليتين، أو ثلاث عمليات اعتقال ليلاً بالتعاون مع جهاز الأمن العام (الشاباك). إذاً ما هو الأفضل، أن تكون مدفعجي مستوع الأنشطة، أم أحد جنود لواء جولاني ذوى النشاط الواحد (نصب الأكملة)؟

لقد تمكّن جنود البطارية من تكوين شخصية مرحلة خاصة بهم. بعضهم يكتب على القذيفة التي تطلق إلى نصر الله مع الحب من جرنيط، لكن هناك من يقولون إن ذلك نذير شؤم. ويوضح الملازم سبكتور ذلك قائلاً: "ذات مرة ظلوا طيلة الليل يكتبون على قذيفة، إلا أنها انحشرت داخل المدفع. ومنذ ذلك الحين لا يكتبون كلمة نصر الله على القذائف".

وقد تركنا الكلمة الأخيرة لطل، موظفة السرية والفتاة الوحيدة في الموقع العسكري. وهي تقول: "إنني

أتحدث مع الجنود المستجدين الذين يجدون صعوبة في البداية، وعندما أسمع صافرة الإنذار أهرول إلى غرفتي. وعندما يطلقون القذائف يهتز الموقع كله. في البداية كان هذا أمراً مخيفاً للغاية، لكنني اليوم أعتقد أنه شيء رائع جداً".

♦ وحدة أجوز: تشكلت للمرة الأولى في حرب أكتوبر ١٩٥٦، وبعد قرابة سنة تم تفكيكها. وتم تشكيلها للمرة الثانية عشية حرب الأيام الستة (حرب ٦٧) ثم تم تفكيكها إبان حرب عيد الغفران (حرب ٧٣). وفي يوليو ١٩٩٥ تم تشكيلها للمرة الثالثة.. ومنذ ذلك الحين شاركت في عشرات العمليات المهمة، بعضها على الحدود اللبنانية، ومن أهدافها الدفاع عن الحدود الشمالية لإسرائيل، وهي تابعة للواء جولاني.

التغيرات المرتقبة

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٩
بقلم: زئيف شيف

الدفاع يعززون لذلك عظيم الاهتمام. ولتولى مهام هذا المنصب الحساس، نجد ثلاثة أسماء تتردد في هذا الشأن- الذي دار حوله الكثير من المناقشات - وهم: العميد "جادي أيزنكوت" الذي أوشك على ترك منصب قائد تشكيلة يهودا والسامرة، و"بنى جنتس" قائد لواء الشمال، واللواء "عاموس يادلين" الملحق العسكري الإسرائيلي في واشنطن، والمرشح السابق لمنصب قائد سلاح الطيران. ويمكننا أن نضيف إلى هذه الأسماء الثلاث، اسم "جايي أشكنازي" نائب رئيس هيئة الأركان العامة سابقاً، الذي نافس دان حالوتس على منصب رئيس هيئة الأركان العامة.

جدير بالذكر أنه توجد الكثير من العناصر التي تؤثر في اختيار من يتولى هذا المنصب. وجرى بنا الإشارة إلى أن اسم العميد "جادي أيزنكوت" يتردد كثيراً، كأقوى المرشحين لتولى هذا المنصب.. وإن كان من المحتمل أن يتم تأجيل البت في هذا التعيين بضع شهور.

ورغم حساسية تلك التغييرات، إلا أن رئيس هيئة الأركان العامة مهتم بخطة "فك الارتباط" أكثر من أي شيء آخر، على اعتبار أنها محك الاختبار الأول للرئيس الجديد لهيئة الأركان العامة. وفي هذا الشأن، نجد حالوتس معنى للغاية بتنفيذ كل أوامر الحكومة،

مع بداية توليه مهام رئاسة هيئة الأركان العامة - في الأول من يونيو القادم - سيشرع دان حالوتس في إحداث تغير شامل في كافة شعب هيئة الأركان العامة، ولكن يبدو أن تنفيذ خطة "فك الارتباط" سيؤخر ذلك قليلاً.

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث حول هذه التغيرات المرتقبة يدور عن عدد من اللوائيات، هم: رئيس شعبة العمليات، رئيس شعبة أنقوات البرية، رئيس الشعبة التكنولوجية، رئيس الشعبة الاستخباراتية، قائد لواء الشمال، قائد لواء الجنوب. ويشار إلى أن غالبية من يتولون الآن تلك المناصب، سوف يخرجون من الجيش، بعد سحب هذه المهام منهم، فيما سيتولى الباقون مهاماً أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن أهمية خاصة تعزى لتغير رئيس الشعبة الاستخباراتية في هيئة الأركان العامة، باعتباره منصباً حساساً، فرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية يكون على اتصال مباشر برئيس الوزراء، فضلاً عن علاقته المباشرة أيضاً بوزير الدفاع.. حيث إن من يتولى هذا المنصب يكون المسؤول عن التقديرات الاستخباراتية القومية، التي ترفع للحكومة. وعلى ذلك، نجد أنه بالإضافة إلى اهتمام رئيس هيئة الأركان العامة - باعتباره الرئيس المباشر - بموضوع منصب رئيس الشعبة الاستخباراتية، نجد أيضاً رئيس الوزراء ووزير

رغم العدد المتزايد لرافضي فك الارتباط في الجيش الإسرائيلي (الذين سيلقون العقاب على ذلك). وعلى أية حال، فلن يكون الجيش الإسرائيلي هو المتحدث الرسمي باسم فك الارتباط، فهذه في النهاية مسؤولية المستوى السياسي.

بعد ذلك، سوف يهتم دان حالوتس في المرحلة التالية، بإعادة تنظيم الأسلحة في الجيش الإسرائيلي.. وحسب ما يتردد حتى الآن، فإنه تنظيم لن يقلب الأمور رأساً على عقب - كما تورد وسائل الإعلام.. فلن تشارك القوات البرية في الحرب التي تشن ضد التنظيمات الفلسطينية المسلحة، كما هو الحال مع القوات الميدانية الأخرى، حيث إن ساحة العمل العسكري ضيقة نسبياً. كما ستبقى هيئة الأركان العامة مركز القيادة المباشر للقوات الميدانية، دون وسيط. وفيما يتعلق بالشعبة البرية، سوف يتم توسيعها، وسوف يشملها التطوير التام من حيث التدريبات والعتاد، بل من المحتمل إضافة لواء جديد بها. كما ستتحول الشعبة التكنولوجية إلى شعبة ذات طابع لوجستي أكثر. وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الجديد لهيئة الأركان

العامة سيعمل على أساس ضعف احتمال تعرض إسرائيل لهجوم من قبل جيوش نظامية.. فدولة مثل سوريا، دولة ضعيفة عسكرياً، ورغم ذلك، إلا أن حالوتس لا يستهين بها. كما نجد التقديرات العسكرية لدى دان حالوتس ومستشاريه، تذهب إلى أن قدرة إسرائيل على الرد على أي هجوم بأسلحة تقليدية، قدرة جيدة، وهو ما سيترتب عليه الاستعداد لإحداث تقليص في القوات البرية، مع الإبقاء على سلاح الطيران كما هو. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، هو: هل يعنى ذلك إحداث تقليص في ميزانية الدفاع في عهد حالوتس..؟ ربما يحدث ذلك.

هذا وسوف يطالب حالوتس اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية، بتحمل المسؤولية عن التقليص في الميزانية الأمنية للقوات، وتحديد القوات التي سيشملها تقليص الميزانية.

وفي النهاية، نقول إن مسؤولية ذلك سوف تكون بالأساس مسؤولية المستوى السياسي، أكثر من كونها مسؤولية المستوى العسكري.

الاقتصاد الإسرائيلي

هاآرتس ١/٥/٢٠٠٥

بقلم: أورا كورن

إسرائيل في قائمة الدول التي تنتهك حقوق المنتجين

وفي الاتحاد الأوروبي عشر سنوات، تبدأ اعتباراً من موعد تسجيل الدواء.. وبينما تصل فترة الحماية في إسرائيل إلى خمس سنوات، إلا أن هذه الفترة تقصر إذا انتهت فترة الحماية لنفس الدواء في دولة أوروبية أخرى قبل ذلك. أي أنه إذا سجل دواء في إسرائيل في عام ٢٠٠٥، ومن المقرر أن تنتهي فترة حمايته في الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٦ (لأنه سجل هناك أولاً)، تنتهي أيضاً فترة الحماية في إسرائيل وتستطيع شركة مثل تيفع إنتاج دواء مماثل. وقد أعلنت وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل أن القرار الأمريكي جاء نتيجة ضغط شديد من جانب شركات الأدوية الأمريكية، التي تتنافس الشركات الإسرائيلية. وصرح إيهود أولمرت، وزير الصناعة والتجارة والتشغيل، قائلاً: "لقد رفضت الخضوع لضغوط الشركات الأمريكية، مع علمي بأنها ستسعى لإلحاق الضرر بإسرائيل عن طريق تصعيد وضعها بين الدول التي تنتهك حقوق المنتجين". وعلى حد قوله، فإنهم يريدون أن يصبح النصاب المقرر لحماية سلعة ضرورية في إسرائيل، مثل النصاب المحدد في الولايات المتحدة. وأضاف: "لو استجبنا لهذه المطالب لألحقنا الضرر بشركات الأدوية الإسرائيلية وبسلة الدواء كلها".

أعلنت أمس وزارة التجارة الأمريكية عن إدراجها إسرائيل ضمن القائمة الخطيرة للدول التي تنتهك حقوق المنتجين. فقد دخلت إسرائيل خلال العامين الأخيرين في قائمة الدول التي تنتهك حقوق المنتجين، وإن كانت لم تصل لمرتبة الانتهاك الخطير. ويرجع القرار الأمريكي بالأساس إلى عدم الاتفاق بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية حول قانون حماية الأدوية.

وتنشر وزارة التجارة الأمريكية سنوياً قائمة الدول التي تنتهك حقوق المنتجين حسب درجة خطورة الانتهاك. وتضم القائمة الخطيرة، المسماة Priority Watch List، هذا العام، فضلاً عن إسرائيل، كل من الصين، الكويت، البرازيل، الأرجنتين، مصر، الهند، روسيا وتركيا.

ولم تندعش إسرائيل من هذا القرار، حيث إن الخلاف مع الأمريكيين حول قانون الأدوية قد أدى فعلياً لتوقف المحادثات بين الطرفين، ومن ثم كان إدراج إسرائيل ضمن قائمة انتهاك حقوق المنتجين بديهاً. ويتعلق الخلاف في الأساس ببند قانون الأدوية الذي يحدد فترة حماية الأدوية الجديدة من إنتاج أدوية مقلدة في إسرائيل. وقد جرت العادة على أن تكون هذه الفترة في الولايات المتحدة خمس سنوات،

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: هادار حوريش

انتقال بيزك إلى ملكية رجل الإعلام "حاييم تسابان"

في بيزك. ومن المتوقع أن يتم ترشيد النفقات وأن يتم البدء في توزيع فوائد الأسهم المالية بمعدل مليار شيكل تقريباً في العام. كما من المتوقع أن يتم فصل حوالي ٢٠٠٠ موظفاً من موظفي الشركة. أما فيما يتعلق بأغلب عملاء الشركة، فإن خصخصتها يعتبر نياً غير سار نظراً لأن بيزك تعتبر المحتكر الذي لا ينافسه أحد في مجال الاتصالات الثابتة.

ويهدف الملاك الجدد إلى ترشيد الإنفاق في بيزك قدر الإمكان، حتى وإن تسبب هذا في حدوث ضرر معين في مستوى الخدمة، بل وزيادة الأسعار حسبما تسمح الرقابة على الشركة.. ولهذا من المنتظر أن يسوء مستوى الخدمة.

وقبل شراء أسهم السيطرة توصلت مجموعة "أيبكس-تسابان - أركين" إلى اتفاقات مبدئية مع موظفي الشركة حول خطوات ترشيد الإنفاق. واتفق الجانبان على عدم معارضة الموظفين للتغييرات التنظيمية التي تعتمد على عمليات فصل جماعية وتغيير هيكل الشركة من تقسيمها، وفقاً لمناطق التغطية، إلى تقسيمها إلى أربعة أقسام. يسمح بزيادة توزيع العائدات. وقد وعدت المجموعة كثير من الموظفين بالحصول على فرص أفضل للخروج إلى معاش مبكر.

بعد منافسة شديدة استمرت بضعة ساعات، فازت أمس (٢٠٠٥/٥/٩) مجموعة حاييم تسابان وكيرن أيبكس وموري أركين الاستثمارية بالسيطرة على شركة الاتصالات "بيزك"، بعد أن تعهدت بدفع ٩٧٢ مليون دولار في مقابل السيطرة على ٣٠٪ من أسهم الشركة. وبذلك تكون مجموعة تسابان قد انتصرت على المجموعة الثانية المنافسة لها، وهي المجموعة التي يرأسها "بني الجم" وشركة هابينكس التي طرحت سعراً أقل بحوالي ١٠٠ مليون دولار. وستحصل المجموعة الفائزة على ميزة شراء ١٠,٧٪ من أسهم بيزك خلال أربع سنوات ومن المنتظر أن يستكمل "رونالد كاهان"، رئيس شركة أيبكس، إجراءات هجرته إلى إسرائيل وأن يعين في منصب رئيس بيزك.

وكانت مجموعة "أيبكس - تسابان" قد فازت بعد ثلاث جولات لعرض الأسعار وناقتها مجموعة "الجم - هابينكس" في الجولتين الأولى. ولكن بعد أن قدمت "أيبكس- تسابان" عطاءها الثالث والأخير، قررت مجموعة "الجم" الانسحاب.

وتم إيداع حوالي ٥٠٠ مليون دولار من تمويل الصفقة في بنوك إسرائيلية. ويأتي بنك "ليثومي" و"هابوعاليم" على رأس مجموعة البنوك الممولة. من المنتظر أن تؤدي الصفقة إلى تغييرات كبيرة



الخلاف بشأن السياح الروس

◆ عنصرية:

عقب الكلمات التي كتبها رئيس إدارة السكان التابعة لوزارة الداخلية ومفوضية وزارة العدل، توجه أفيجدور ليبرمان رئيس حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتا) لوزير الداخلية أوفير بينيس وقال له: "لقد اسودت الدنيا في عيني بسبب هذه الآراء الرجعية التي تتبعها رائحة عنصرية"، مطالباً إياه بوقف رئيس إدارة السكان، ساسي كاتسير، عن العمل. وتعقيباً على ذلك، قال كاتسير: "ليس لدينا شروط بالنسبة لبلد هذا السائح أو ذاك، ولكننا ببساطة نحمل أنفسنا. أضف إلى ذلك أنه لا توجد أي دولة غربية تسهل إعطاء التأشيرات للمواطنين الروس. إن السياح الروس يبقون للعمل في إسرائيل بشكل غير قانوني".

ومن ناحية أخرى، قال نائب وزير السياحة، رافي بن حور، في خطاب بعث به إلى كاتسير إنه: "لا يمكن أن نعاقبهم جميعاً، بسبب ظواهر هامشية. كما أن إسرائيل تمتلك الوسائل التي تمكنها من منع هؤلاء من دخول إسرائيل". وعلى حد قوله، فإن السياحة الروسية "غنية وشابة ونشطة"، وقد بلغت مساهمتها في الاقتصاد الإسرائيلي خلال العامين الماضيين ٢٠٠ مليون دولار.

ما هو طابع السياحة الروسية؟ احتدم الجدل حول هذه المسألة بين ثلاث من وزارات الحكومة. ففي الوقت الذي تدعى فيه وزارة السياحة أن السياحة الروسية "غنية ونشطة" وتطالب بتسهيل إجراءات منح التأشيرة للسائح، أو إلغائها تماماً، ترفض وزارتي الداخلية والعدل السماح بذلك. وعلى حد قولهما، فإن معظم السياح الروس مُسنين ويبقى كثير منهم للعمل في إسرائيل بشكل غير قانوني.

وحسب البيانات الصادرة عن إدارة السكان، التي تكشف لنا من خلال المكاتبات بين الوزارات سالف الذكر، فإنه من بين المائة ألف سائح الذين وصلوا إلى إسرائيل، خلال العامين الماضيين، بقي أكثر من ٢٠ ألف منهم في إسرائيل للعمل بشكل غير قانوني.

وتزعم وزارتي الداخلية والعدل، أن كثيراً من السياح الروس يقدمون أوراقاً مزورة للحصول على الإقامة بطريق الاحتيال، مشيرتين إلى أنه تحت قناع السياحة تأتي إلى إسرائيل كثير من الماهرات. وأضافت الوزارتان أن كثيراً من السواح الروس من فئة "المسنين"، وأن دولة إسرائيل تفضل مجيء "سائحين من دول تتمتع بالرفاه الاجتماعي وليس من روسيا".

ترجمات عبرية



علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية

يخاضمون بوتين

هاآرتس ٢٨/٤/٢٠٠٥
بقلم: ليلى جاليلي

مفاجئ، فإن مثل هذه الموجة لم تكن لتظهر لو لم تكن السلطة تلمح إلى أن هذا مسموح به. أضف لذلك الأنباء الأخيرة عن بيع صواريخ مضادة للطائرات إلى سوريا والمعلومات حول إعداد شحنة اليورانيوم لإيران تزيد من النقد الموجه. ومن ثم فإن كل ما تم اعتباره في إسرائيل أزمة سياسية تحول إلى صدمة شخصية لدى طائفة الروس في إسرائيل، لدرجة أن منظمة المهاجرين "اتخا ولمعنا" (معلك ومن أجلك) بعثت بخطاب إلى ديوان الرئيس في الكرملين تتهمه فيه بالمخاطرة بحياة حوالي ٢٠ ألف من مواطنيه الذين يعيشون في إسرائيل، ويحملون الجنسية المزدوجة، بسبب الصواريخ التي يمد بها سوريا، واليوم (٢٨/٤/٢٠٠٥) سيقوموا بمظاهرة أمام الفندق الذي يقيم به بوتين.

ولعل غياب الوزير "ناتان شيرانسكي" الملحوظ عن الاستقبال الذي أعده الرئيس موشيه كتساف لبوتين اليوم (٢٨/٤/٢٠٠٥) يأتي تعبيراً عن هذه الصدمة، وإن كان المبرر الرسمي هو زيارة شيرانسكي لجوش قطيف في إطار أسبوع تضامن. ولعل في هذا قدر واضح من "الإعراب عن النقد".

لقد أصاب شيء ما علاقة طائفة الروس في إسرائيل بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشكل خاص وروسيا بشكل عام. تمثل هذا التغيير في مناخ المראה وربما العداء الذي تستقبل به الطائفة زيارة بوتين لإسرائيل. وكان الروس في إسرائيل قد اعتادوا حتى وقت قريب أن يتندروا على بوتين بقولهم إنه لو رشح نفسه في الانتخابات في إسرائيل لفاز بأغلبية ساحقة. جدير بالذكر أن هناك في القدس ناد ليلى باسمه، زينت جدرانه بصور له في فترات مختلفة من حياته، كما أن إصراره على مكافحة الإرهاب وقوة شخصيته كانا يحظيان بإعجاب الروس اليمينيين في إسرائيل. وكانت مقولة "للأسف ليس لدينا زعيم مثله" مقولة سائدة.

ولكن كل هذا تغير مؤخراً، ففي مواقع الإنترنت ومواقع الدردشة بالروسية تستخدم أوصاف مثل "فرعون" عند التحدث عنه. وتمتلئ وسائل الإعلام المتحدثة بالروسية بالمقالات المعادية له، وفي التقارير واللقاءات يُحملونه المسؤولية عن اندلاع موجة معاداة السامية في روسيا. ورغم أنه ليس هناك من يتهم بوتين نفسه بمعاداة السامية، إلا أن الاتهام يتمثل في القول بأنه في دولة مثل روسيا لا يحدث بها شيء بشكل

معاريف ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: داليا مازوري

الثلاثة يبحثون مشروع لتوصيل البحر الأحمر بالبحر الميت

خليج إيلات، ومدى التأثير على وادي عربة، وإمكانية إقامة محطة لتحلية مياه البحر وتحويلها إلى شواطئ البحر الميت، وإمكانية إقامة محطة قوة هيدرو-الكثرونية، ومدى تأثير جودة مياه البحر الميت نتيجة لاختلاطها بمياه البحر الأحمر.

وقد أعلنت وزارة البنى التحتية (في إسرائيل) أن أهمية القناة تكمن في الحيلولة دون انخفاض منسوب مياه البحر الميت، فضلاً عن تعزيز العلاقات بين الدول الثلاث، والنهوض بالمشروعات الاقتصادية في البحر الميت والشرق الأوسط.

وقعت إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية بالأمس في عمان على اتفاق لإجراء دراسة جدوى حول إمكانية تنفيذ مشروع "ناقل السلام"، وهو مشروع لحفر قناة بحرية، تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت. وتقدر تكلفة هذه الدراسة بنحو ٢٠ مليون دولار، ومن المتوقع أن يستغرق إنجازها من ثلاث لأربع سنوات.

سيتم إجراء دراسة الجدوى بواسطة البنك الدولي، وقد أعربت بعض الدول عن استعدادها لتمويله. وستبحث هذه الدراسة عوامل مثل التأثير البيئي على

إيران ستأبى أن تصبح "منبوذة"

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٣
بقلم: ألوف بن

حساسية شديدة إزاء الضغط الدولي وتخشى أن تصبح دولة "منبوذة".

وفي تلك الأثناء، يكبح هذا الخوف جماح الجهد الإيراني لتصنيع قنبلة نووية. وتعتقد إسرائيل أن إيران تريد امتلاك سلاح نووي، دون أن يكون ثمن ذلك هو العزل والعقوبات.

ويقول رئيس الوزراء الإسرائيلي آريئيل شارون، في كل لقاء سياسي إنه يجب إحالة قضية التعامل مع إيران إلى مجلس الأمن، حتى يمكن فرض عقوبات عليها. ويخشى شارون أن تنهك إيران الثلاثي الأوروبي في محادثات عقيمة، بينما تمضي قدماً في السر في تصنيع السلاح النووي. ولذلك، يقترح شارون اعتبار خط المفاوضات مع إيران "خط ميت منته"، لكي تتوقف المفاوضات الدبلوماسية ويحال الأمر آلياً إلى مجلس الأمن. ويؤيد هذا الموقف أيضاً ريتشارد تشيني، نائب الرئيس الأمريكي والمسؤول عن الملف الإيراني في الإدارة الأمريكية.

أما في أوروبا فيحتمل الجدال حول مدى فعالية التهديد بفرض عقوبات على إيران. ومن جانب آخر، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى انتعاش الاقتصاد الإيراني بمليارات الدولارات، الأمر الذي يمنحها حصانة اقتصادية. وفي ظل العجز الحالي في سوق النفط، يجد العالم صعوبة في التخلي عن شراء

هددت إيران مؤخراً بأنها ستستأنف نشاطها في مجال تخصيب اليورانيوم، وهو الاتفاق الذي تم تجميده بالاتفاق مع "الثلاثي الأوروبي" (بريطانيا، ألمانيا وفرنسا) منذ حوالي ستة أشهر. في أعقاب ذلك، أرسلت الدول الثلاث تحذيراً شديداً للهجة لإيران، هددوا فيه بتحويل القضية إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات عليها.

ويبدو أن هذا التهديد دفع إيران إلى إعادة التفكير مرة أخرى، حيث صرح دبلوماسيون إيرانيون بأنهم يبحثون في طهران الآن إرجاء استئناف العمل في البرنامج النووي.

وتعتقد العناصر الإسرائيلية التي تتابع التحركات الدبلوماسية الإيرانية في مجال النشاط النووي أن الإيرانيين يلعبون لعبة خطيرة ويريدون إمساك العصا من النصف، حيث يحاولون طوال الوقت معرفة حدود صبر وإصرار الأوروبيين والأمريكيين، وفي الوقت نفسه يتوخون الحذر من قلب الأمور رأساً على عقب، الأمر الذي قد يؤدي إلى إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويعتقدون في إسرائيل أن إيران ستزيد من حدة تصريحاتها النووية، قبل انتخابات الرئاسة في إيران المقرر إجراؤها في ١٧ يونيو المقبل. فالانتخابات تثير دائماً مواقف "قومية"، ويعتقدون في إسرائيل أيضاً أن إيران لديها

النفط الإيراني. ولذلك، تقول عناصر إسرائيلية إنه لا توجد حاجة لفرض عقوبات اقتصادية، حيث يمكن الإضرار بشدة بإيران بوسائل أخرى، من بينها: حظر هبوط طائراتها في الغرب (يقصد في الدول الغربية)، سحب الفيزا من الدبلوماسيين الإيرانيين وفرض قيود على زيارات الوفود السياسية منها وإليها.

إن مجلس الأمن ليس الدواء السحري، فالبرنامج النووي لكوريا الشمالية مثلاً مطروحاً على جدول أعماله منذ شهور عديدة، دون أن يسفر ذلك عن أى شيء، حيث يصعب قبول قرارات صادرة عن هيئة دولية كمجلس الأمن، بينما لازالت إلزامية قراراته مسألة شائكة.

ومع ذلك، يدرك الإيرانيون، في المقابل، أنه ليس في صالحهم أن يحال الملف إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فهم يفضلون ألا يصل الأمر إلى هذا الحد، خاصة وأنهم يعلمون أن المسيرة الطويلة والممتلئة بالمراقيل قد تنتهى بعقوبات وقيود مؤلمة.

ويأتى على قمة الخلاف الدائر الآن، محاولة إيران التقدم بمرحلة أخرى في عملية تخصيب اليورانيوم، الذى من شأنه أن يصبح سلاحاً نووياً. ومن أجل تغذية

القوة الطاردة المركزية للتخصيب، يتعين على إيران تحويل اليورانيوم الخام إلى تركيبة غازية، يتم تصنيعها في "مفاعل المرة" على مرحلتين. وقد أقامت إيران مفاعل المرة بالقرب من أصفهان.

خلال الأزمة السابقة، نجح الإيرانيون في إنهاء معظم المرحلة الأولى من تحويل المواد الخام التى كانوا يمتلكونها. ويهدد الإيرانيون هذه المرة باستئناف عملية التحويل وإنهاء المرحلة الثانية. أى أنهم الآن على بعد خطوة من تخصيب اليورانيوم الحقيقي. وقد نجح التهديد الأوروبي، حسب التقارير الإيرانية، فى عرقلة ذلك حتى الآن.

وكانت روسيا قد اقترحت، فى وقت سابق، حلاً وسطاً، وهو أن تنقل إليها كل المواد الخام الموجودة فى المفاعلات النووية الإيرانية، حتى تستطيع استخدامها فى إنتاج قضبان حديدية فى المفاعلات الروسية، والتى تستخدم فى مفاعل توليد الكهرباء الذى أقامته شركات روسية بالقرب من مدينة بوشهر الإيرانية. ولكن لم يرد الإيرانيون على ذلك حتى الآن، كما لم يصل رداً من الاتحاد الأوروبي أيضاً.. وربما يكون هذا مجرد نموذج لحل ممكن فى حالة تجدد الخلافات.

ترجمات عبرية



المجتمع الإسرائيلي

يكفى أننا نراهم تهديداً

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١
بقلم: تسفير رينات

قبل أسبوعين، توجه القائم بأعمال البلدورز (يقصد شارون)، شمعون بيريس، إلى النقب لتحريك بعض الأمور. وفي إطار مسؤوليته عن تنمية النقب والجليل، قام بزيارة منطقة رامات حوفاف الصناعية بهدف التسريع بمعالجة المشكلات البيئية التي ظهرت في المكان على مدار السنين، فضلاً عن إيجاد حل لمشاكل التخطيط والبناء للتجمعات السكنية البدوية والعربية في الجليل والنقب.

إن هناك قائمة طويلة من المشاكل تواجهها هذه التجمعات السكنية في شتى مناحي الحياة، كما أنها تتعرض لظلم بين يتمثل في تجاهل جهات كثيرة في الحكومة لمتطلباتها. فلم يتم بعد فك القيود القانونية على البناء في التجمعات السكنية العربية في إسرائيل، كما أن مستوى خدمات الصرف الصحي والقمامة آخذ في التدهور. والأدهى من ذلك حالة بدو النقب، الذي يعيش نصفهم في ١٥٠ تجمعاً سكنياً، ٤٦ منها قرى لا تعترف الدولة بها أصلاً، ويعيش في كل واحد منها أكثر من ٥٠٠ فرد.

ومن ثم، فإن عدم معالجة مشاكل الصرف الصحي والقمامة سيؤدي إلى تحويل القرى غير المعترف بها إلى بؤر للأضرار البيئية والصحية. كما أن انتشار البناء غير القانوني - في ظل غياب حلول متفق عليها للتخطيط - سيساعد على تفاقم المشكلة. أضف إلى ذلك أن الرعي العشوائي بالقرب من القرى غير المعترف بها، وتزايد مصادر التلوث والصيد الموسع للحيوانات البرية - في ظل غياب القانون - قد أدى إلى تحويل مناطق شاسعة في النقب إلى صحراء بيئية. فتدهورت بسرعة حالة السهول الطينية التي كانت تميز المكان، والتي كانت غنية

بالتبائنات والحيوانات. ليس من السهل حل كل هذه المشاكل التي يواجهها سكان لهم طابع ثقافي خاص، مثل بدو النقب، بصورة مثالية، تمنحهم الحقوق التي يستحقونها كمواطنين، وتقرض عليهم أيضاً واجبات أساسية مثل البناء بمقتضى القانون والحفاظ على قوانين حماية البيئة.. لكن تبقى الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها لإقناع البدو بأن نوايا الدولة تقوم على وجهة نظر تتسم بالمساواة، هي التوقف عن التعامل معهم على أنهم يشكلون تهديداً، وهي وجهة النظر التي تتمثل في السياسة الرامية إلى ضرورة نشر تجمعات سكنية ومستوطنات متفرقة في كل مكان بالنقب "لكبح جماح" الانتشار البدوي. وبينما فشل البدو في تسوية وضع القرى غير المعترف بها، نجد الحكومة تشيد تجمعات سكنية جديدة لليهود رغم وجود آلاف الوحدات السكنية الخالية في تجمعات سكنية حالية مخصصة لليهود فقط.

قبل زيارة القائم بأعمال رئيس الوزراء (يقصد شمعون بيريس) كانت هناك سلة مليئة بالمقترحات المقدمة من جانب جهات مختلفة على مدار سنوات، ومنها الاعتراف بالقرى غير المعترف بها، وإيجاد حلول تسمح للبدو بالانتقال للإقامة في تجمعات سكنية ذات طبيعة زراعية، وليس في تجمعات سكنية حضرية فقط، مثل رهط وتل سبع، فضلاً عن مطالب البدو بالاعتراف بملكيتهم للأرض في النقب.

صحيح أن الحكومة بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات للاعتراف ببعض القرى، كما أقامت أول مجلس محلي لتجمعات سكنية بدوية، إلا أن ذلك لا

يتعدى كونه خطوات جزئية لا تحل مشاكل جميع السكان. ولذا، يجب على الحكومة توفير الموارد اللازمة، بالإضافة إلى حالة من التنسيق التخطيطي والقانوني، وهذه هي الاتجاهات التي يجب أن يعمل بيريس فيها. لا

يجب أن يقتصر إسهامه في تنمية النقب على إقامة مفاعل نووي أو حتى مدينة للقواعد العسكرية، بل في إنقاذ العلاقات بين أهالي النقب وحكومتهم، فهذا هو الأهم الآن.

"ثقافة النوادي الليلية" هي كلمات متناقضة

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٢
بقلم: جيل فتنكلشتاين (♦)

يرتادون النوادي الليلية: هل سمعتم مرة عن حوادث عنف عند مدخل اليشيفاه (المدرسة الدينية)؟ هل سمعتم مرة عن تناول المخدرات في المعبد؟ كلما ابتعدنا عن تعاليم التوراة كلما اقتربنا أكثر من المخدرات والخمور والعنف. في إسرائيل ٢٠٠٥ يعرف الصبي الذي يبلغ سبعة عشر عاماً كيف يشعل الجوان (نوع من المخدرات) ولكنه لا يعرف كيف يشعل الحانوخاه (الشمعدان اليهودي). لقد حرصت الصهيونية الدينية دائماً وأبداً على شعب إسرائيل كله، وبما أننا جميعاً في مركب واحد علينا أن نحرص على سلامة كل أبناء إسرائيل بدنياً ونفسياً.

يجب أن نعمل نحن وأبنائنا ضد الهدم الأخلاقي والمادى الذي يلحق الضرر بكل الأمة. وأن يكون ردنا على هذه الظواهر الخطيرة، التي ظهرت بين أفراد الشعب، هو تشكيل حركات الشباب بشكل عام وحركات الشباب الدينية بشكل خاص، وعلى رأسها حركة بني عكيفا وعزرا وأريئيل وغيرها. فحركات الشباب هي حركات مثالية عملت في الماضي وتتحمل عبئاً ثقيلاً في الحاضر والمستقبل.

وأنا أدعو جميع أعضاء الصهيونية الدينية إلى العمل معنا ومع حركات الشباب من أجل إنقاذ شباب إسرائيل، فأولادنا هم مستقبلنا. لنخرج جميعاً إلى الشوارع وننشر الوعي.

(♦) كاتبة المقال عضو كنيست ورئيسة رابطة سلامة الطفل.

إن حل أي مشكلة في النوادي الليلية عادة ما ينتهي باستخدام العنف. إن نشاط النوادي الليلية يقوم على رخص النساء وتحويل المرأة إلى سلعة تباع وتشترى. ونتيجة لذلك، يتشاجر الرجال على هذه السلعة المغلفة جيداً ويطعنون بعضهم بعضاً (من أجلها). إن الهدف من إقامة النوادي الليلية في حد ذاته هدف غير جدير بالاحترام. فحتى نتعرف على شريك الحياة نذهب إلى أماكن يمكن التحدث فيها، ولكن في النوادي الليلية يمكن فقط العريضة والشرب حتى الثمالة وفقدان القدرة على التفكير.

إن الجمع الذي يرقص في نشوة يقوم بحركات خطيرة، فضلاً عن أنها خارجة. كما أن الفتيات الصغيرات اللاتي يتواجدن في هذا المكان يعرضن أنفسهن للخطر بتواجدهن بالقرب من السكاري والمدمنين الذين تتعدهم حواسهم.

أننى أنصح الآباء بتوصيل أبنائهم حتى أبواب النوادي الليلية، وأن يروا إلى أين يدخل أبنائهم.. وأنا على ثقة من أنهم عندئذ لن يسمحوا لهم بدخول هذه الأماكن، حيث سيمنع كل أب ابنه من الذهاب إلى تلك النوادي المخيفة.

إن مصطلح "ثقافة النوادي الليلية" يتكون من كلمات متناقضة، فلا توجد هنا ثقافة وإنما توجد مخدرات وخمور وعنف، وهو ما يعد إضراراً شديداً بمبادئ المجتمع الإسرائيلي الأساسية.

إن الأب الحكيم هو الذي سيُفضل أن يصحب أبنائه إلى المعبد ليلة السبت ويجمع الأسرة حول مائدة السبت. هكذا يتصرف اليهودي وفقاً لتعاليم الآباء الإسرائيليين. وأنا أسأل آباء الشباب الذين

بروش: الشباب العلماني غير متعلم

معاريف ٢٠٠٥/٥/٢

بقلم: مناحم رهط

في الحديث عن التقارير العلمية وتحليل الخبراء للسلوك العدواني وغير الاجتماعي وغير الأخلاقي لدى الشباب. ويضيف قائلاً: "تنتهي أي مشكلة في النوادي بالجنوح إلى العنف، ولكن سبب حدوثها يرجع إلى ما قبل ذلك بكثير، وفقاً لكلام البروفيسور روليدر، الخبير الشهير في علم التنشئة الاجتماعية، الذي قال: إن عنف الشباب في إسرائيل هو ظاهرة تدريجية تتفاقم عندما لا تكون هناك رقابة أسرية".

ومن وجهة نظرة، يجب على وزارة التعليم أن تبحث أيضاً إمكانية إجراء لقاءات منظمة مع أولياء الأمور، خارج إطار الساعات الدراسية للأطفال، بهدف إنماء قيمة العلاقات الأسرية والتأكيد على مسؤولية الآباء في تعليم الأطفال.

ويقول: "في مثل هذه اللقاءات، لا يجب إشراك أخصائيين وتربويين فحسب، وإنما أيضاً يجب إشراك حاخامات لكي يوضحوا البعد الديني لمسؤولية الآباء في تعليم الأبناء".

♦ **جمعية عيليم:** هي جمعية لمساعدة الشباب الواقع في أزمات اجتماعية.. تأسست عام ١٩٨١ على أيدي مجموعة من المتبرعين من إسرائيل ومن الخارج. وتهدف إلى مساعدة الشباب وإعادة تأهيلهم ليصبحوا قادرين على مواجهة مصاعب الحياة.

لا يقتصر الشعور بالقلق، من تزايد العنف بين أبناء جيل الشباب، على الجهات التعليمية والقيادة السياسية والجمهور الإسرائيلي بصفة عامة، وإنما يمتد ليشمل الجمهور الحريدي أيضاً. ففي خطاب بعث به عضو الكنيست ميثير بروش (من حزب أجودات يسرائيل) إلى وزيرة التعليم ليمور ليفنات، قال إن لديه حل سحري لمشكلة العنف: "لو أننا نعلم في المدارس احترام الأب والأم، ولو أننا نعلم في المؤسسات التعليمية التابعة للجهاز الحكومي أهمية المعبد وفضل مآدبة السبت الأسرية، لتحرر الشباب من ثقافة النوادي، أو على أقل تقدير يكون سلوكهم مع بعضهم البعض أكثر ارتباطاً بالتعاليم اليهودية وأكثر اعتدالاً".

♦ نتيجة عدم تدريس تراث إسرائيل:

ويزعم بروش أن "عنف الشباب هو نتيجة حتمية لعدم تدريس قيم التراث الإسرائيلي في المدارس الحكومية. وخير دليل على ذلك، هو تقرير الشباب في إسرائيل، الذي قدمته جمعية عيليم (♦) لرئيس الدولة موشيه كاتساف، عشية عيد الفصح. حيث يتضح من هذا التقرير أن حوالي ٤٠٠ ألف شاب لا يشعرون بقيمة الانتماء للمجتمع، وأن شاباً من كل تسعة شباب في الدولة متورط في حادث عنف".

ويشكى بروش أيضاً من أن الإعلام يولي تغطية موسعة لأحداث العنف التي تقع في النوادي، بينما يوجز

هل تريد إسرائيل سلاماً...؟

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٨

بقلم: عاموس شوكين

للعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين اليوم. فمثل هذا السلام سيحيد القضية الفلسطينية ويسهل على إسرائيل مهمة تشكيل علاقاتها معهم على طريقتها الخاصة. وربما لذلك أيضاً، ترفض الشعوب العربية علاقات السلام مع إسرائيل، وتمارس ضغوطاً على زعمائها، وتساند الفلسطينين في تشكيل علاقاتهم مع إسرائيل. ولا يجب على إسرائيل، التي تعد جهة رئيسية لرعاية مصالح اليهود في أي مكان، أن تتدهش من أن الشعوب العربية تشعر بالالتزام تجاه مصالح الفلسطينيين في المناطق (الفلسطينية) وفي

يشعر آريئيل شارون بخيبة أمل إزاء السلام مع الدول العربية، حيث قال في حديث أدلى به مؤخراً لصحيفة هاآرتس: "فلننظر إلى العلاقات بيننا وبين الدول العربية. إن السلام السائد الآن هو سلام بين الزعماء، أما الشعوب فتقاطعنا. فكل الدوائر الأكاديمية والدوائر التجارية والنقابات المهنية في مصر تقاطع إسرائيل.. وينطبق ذلك أيضاً على الأردن".

إن التطلع للسلام مع الشعوب العربية أمر هام في حد ذاته، وهذا لن يتحقق في ظل الوضع المتردى

إسرائيلي.

إن تعديل قانون الجنسية، الذي يحرم مواطن إسرائيلي، وبصفة خاصة عرب إسرائيل، من الزواج بزوجة أو زوجة وُلِد/وُلِدَت في المناطق (الفلسطينية) ومن العيش في إسرائيل، سيؤدي إلى خلق تمييز فادح وإلى تكريس مقاطعة الشعوب العربية لإسرائيل. وأي قرار مماثل ضد اليهود في أي دولة، كان من شأنه أن يؤدي إلى رد فعل إسرائيلي عنيف، وعن حق.

لا يجب على إسرائيل أن تصبح دولة يهودية غير ديموقراطية، فمثل هذا الوضع معناه فشل الصهيونية. كما يجب على إسرائيل بذل كل جهد ممكن حتى تكفل المساواة في الحقوق لكل مواطنيها. وبينما يبدو ظاهرياً أن تعديل قانون الجنسية هو خطوة على طريق المساواة، حيث يمنع شاب من حيفا من الزواج بفتاة من رام الله والعيش معها في حيفا، ولا يميز في ذلك بين يهودي وعربي، إلا أن الأمر في الواقع يتم عن عدم وجود مساواة، خاصة أن اليهود لا يتزوجون تقريباً من الفلسطينيين. ومن ثم، ينطوي تعديل القانون المذكور عالياً على تمييز صارخ ومساس بحقوق عرب إسرائيل، حيث إن المنشأ الطبيعي لزوجاتهم هو المناطق (الفلسطينية).

عند سن هذا التعديل، زعم مؤيدوه أنه يهدف إلى الحيلولة دون تسلل إرهابيين إلى إسرائيل تحت قناع الزواج. وهذا تبرير تشويبه عيوب، بل وكاذب. فالهدف من القانون ليس القضاء على الإرهاب، وإنما منع دخول الفلسطينيين إسرائيل حتى لا يختل التوازن الديموجرافي بين اليهود والعرب في الدولة.

وقد تشبث مؤيدو القانون بالتعديلات التشريعية التي تم إدخالها مؤخراً في الدانمارك وهولندا. ففي الدانمارك، حرم تعديل قانون الجنسية، الأشخاص الذين لا تربطهم علاقة وثيقة بالدانمارك، من اكتساب الجنسية أو حتى الإقامة بها، والمقصود بالأساس هم المسلمين فقط. بينما يمنع تعديل قانون الجنسية في هولندا إكساب الجنسية أو المواطنة لمن يختلف نمط معيشته وثقافته عن نمط المعيشة والثقافة الهولندية. والهدف من ذلك أيضاً هو منع إكساب المسلمين الجنسية في إطار لم شمل الأسر، رغم أن هذا التعديل يسرى أيضاً على الآخرين. فهذا التشريع في الحالتين من شأنه أن يؤدي إلى منع الدانماركيين أو الهولنديين من جلب أزواجهم غير الهولنديين أو الدانمركيين للإقامة في بلادهم. ومن ثم يبدو الأمر وكأننا نحب التشبث "بتعديلات من الخارج"، بل ونتنازل عن النظرة النقدية لتصرفات هؤلاء (المقصود الهولنديين والدانماركيين).

يجب على إسرائيل أن تتعلم من الدانمارك وهولندا شيئاً آخر. فخلافاً للوضع هناك، فإن إسرائيل لديها مهمة سامية، وصفها رئيس الوزراء شارون بأنها "السلام بين الشعوب"، وليس فقط على مستوى الزعماء. وهذا هو الصواب بالنسبة لعلاقاتنا مع الدول العربية والفلسطينيين، وبنفس القدر بالنسبة لعلاقاتنا مع عرب إسرائيل. فماذا أفضل من سلام بين الشعوب يدرس في إطاره آلاف الطلاب المصريين والأردنيين والفلسطينيين في جامعات إسرائيلية، وآلاف الطلبة الإسرائيليين في الجامعات العربية؟ وماذا أفضل من سلام بين الشعوب تكون ثمرته زواج بين شباب إسرائيلي، من اليهود والعرب على حد سواء، بشباب من دول الجوار وفلسطين؟

إن التطلع للسلام يقضى بأن يصبح عرب إسرائيل جزءاً لا يتفصل عن المجتمع الإسرائيلي (وليس مجرد قطاع) وأن يستطيع الفلسطينيون والفلسطينيات، المصريون والمصريات، والأردنيون والأردنيات، العيش في إسرائيل. ربما يتم ذلك في إطار أسر عربية، ولكنه يتيح أيضاً وجود أسر مختلطة (زوج/زوجة "يهودي" وزوج/زوجة "عربي")، ولا يجب أن نتورع عن ذلك، فربما يعيش في مثل هذه الإطارات الأسرية أيضاً إسرائيليون في فلسطين، في مصر، في الأردن بل وفي أي دولة نحقق السلام معها.

إن الحفاظ على أغلبية يهودية يتطلب التفرقة بين الجنسية والمواطنة. ولكن من يتطلع فعلاً للسلام بين الشعوب، يجب أن يرى بعينه نموذج الدانمارك وهولندا كمضوتين في الاتحاد الأوروبي: فمواطنو دول الاتحاد الأوروبي يستطيعون العيش والعمل في أي دولة من دول الاتحاد. وبالتالي، فإن مواطني دول الاتحاد المختلفة يستطيعون الزواج والعيش في أي دولة من دول الاتحاد حسب رغبتهم. وتبقى الجنسية، كما هي، لكل من الزوجين حسب الدولة التي ينتمى إليها أصلاً.

يجب على من يتطلع إلى السلام بيننا وبين الفلسطينيين والشعوب العربية، أن يدرك أن هذا هو معنى السلام. إن تعديل قانون الجنسية، فضلاً عن كونه قائماً على التمييز، ليس ديموقراطياً، ويجعل دولة إسرائيل دولة فصل عنصري، ويحيك مؤامرة للسلام المنشود بيننا وبين عرب إسرائيل، وبيننا وبين الفلسطينيين والشعوب العربية كافة. والأهم من ذلك أن هذا التعديل يثير السؤال: هل تريد إسرائيل فعلاً السلام الذي يتحدث عنه رئيس الوزراء؟

معاريف ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: هيئة تحرير معاريف

تعداد سكان إسرائيل بلغ ٦,٩ مليون نسمة

مجموعة ذات أصول مشتركة في إسرائيل (٩٥٠ ألف نسمة). وحوالي ١٥٧ ألف من سكان إسرائيل من مهاجري المغرب، و١١ ألف من مواليد رومانيا، و٧٧ ألف من مواليد أمريكا الشمالية، و٧٠ ألف من مهاجري العراق، و٧٠ ألف من مواليد إثيوبيا، و٦٤ ألف من مواليد بولندا.

وتتزايد نسبة مواليد إسرائيل سنوياً بشكل مضطرب، فعند إقامة الدولة كان الوضع مغايراً لما هو سائد الآن، حيث كان ٢٥٪ فقط من السكان اليهود من مواليد إسرائيل، في حين كان الباقي من مواليد الخارج.

يقطن حوالي نصف سكان إسرائيل في المدن الكبرى (هي المدن التي يبلغ تعداد سكانها ١٠٠ ألف نسمة فأكثر). ففي المدن الأربعة الكبرى (القدس، تل أبيب، حيفا وريشون لتسيون) يقطن ١,٥ مليون نسمة، أي ما يعادل قرابة ربع تعداد سكان إسرائيل.

ويبلغ تعداد القطاع القروي في إسرائيل ٥٧٠ ألف نسمة، أي ما يعادل نحو ٨٪ من إجمالي السكان. ويقطن الكيبوتسات حوالي ١١٦ ألف نسمة، أي أقل من ٢٪ من إجمالي السكان.

عشية عيد الاستقلال السابع والخمسين، قُدِّرَ تعداد السكان في دولة إسرائيل بحوالي ٦,٩ مليون نسمة - وهذا ما اتضح من البيانات الصادرة اليوم عن المكتب المركزي للإحصاء.

يمثل اليهود حوالي ٨٠٪ من السكان (أي ما يعادل قرابة ٥,٥ مليون نسمة). ويشمل هذا الإحصاء أيضاً نحو ٢٩٠ ألف مهاجر وأبناءهم، غير المسجلين كيهود لدى وزارة الداخلية.

ويبلغ تعداد السكان العرب في إسرائيل مليون و٢٥٠ ألف نسمة، ويشكلون نحو ٢٠٪ من سكان إسرائيل.

منذ عيد الاستقلال السادس والخمسين، ولد في إسرائيل ١٤٩ ألف طفل، ووفد إليها نحو ٢٦ ألف مهاجر. وكان ٩٥٠٠ من المهاجرين الذين وفدوا إلى إسرائيل من أصل روسي و٤٤٠٠ من أصل إثيوبي.

◆ ٣١٪ من أبناء الجيل الثاني:

وقد اتضح أن ٦٥٪ من السكان اليهود من مواليد إسرائيل (نحو ٣,٦ مليون نسمة)، وأن ٣١٪ من السكان يوصفون بأنهم من "أبناء الجيل الثاني" في إسرائيل. يشكل مواليد دول الاتحاد السوفيتي السابق أكبر

٢٢/٥/٢٠٠٥
بقلم: أساف زلينجر

الأثرياء هم الأكثر نجاحاً في اختبارات المرحلة الثانوية

الثانوية الآن قرار محكمة العدل العليا، بعد أن قدمت مجموعة من أولياء الأمور التماساً، بواسطة كوبي يسرائيلي المحامي، مطالبين فيه بإلغاء رسوم الامتحانات.

◆ دروس خصوصية على شبكة الإنترنت:

وإذا كانت مسألة رسوم امتحانات الثانوية تثير أصداء واسعة الآن، إلا أن المشكلة الفعلية تبدو في أن التعليم بشكل جيد أصبح مرتبطاً بمدى القدرة على الإنفاق.

فحسب البيانات الصادرة عن وزارة التعليم، في العام الدراسي السابق، حصل على شهادة إتمام المرحلة الثانوية ٦٥٪ من التلاميذ المنتهين لأسر

بعد انتهاء أسابيع من الاستعداد، سيتجمع غداً عشرات الآلاف من تلاميذ الصفين الحادي عشر والثاني عشر في الفصول، لبدءوا امتحانات إتمام المرحلة الثانوية بمادة اللغة الإنجليزية. وكثيراً ما قيل عن امتحانات الثانوية، تارة أنها كانت صعبة جداً، وتارة أخرى أنها كانت في غاية السهولة، ولكن شيئاً واحداً هو المؤكد: وهو أن نفقات الإعداد لهذه الامتحانات تتزايد بشكل مستمر.. ومن ثم، فإن من يستطيع الإنفاق أكثر، بوجه عام، تكون فرصته في النجاح أكبر.

إن التلاميذ وأولياء أمورهم يدفعون رسوم باهظة تصل في المتوسط إلى حوالي ٤٠٠ شيكل مقابل امتحانات إتمام المرحلة الثانوية. وتنتظر قضية المرحلة

ميسورة الحال اقتصادياً، في مقابل ٥٦% من أبناء الطبقات الاجتماعية الفقيرة. ووفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، فإن أولياء الأمور في إسرائيل يمولون ما لا يقل عن ٢٠% من النفقات القومية للتعليم.

في أي مجال تتفق الأموال؟ بشكل أساسي على الدروس الخصوصية والكتب. ويقول بوعاز بن نون، مدير عام شركة "إيه نتشر"، التي تقدم دروس مدفوعة الأجر على شبكة الإنترنت: "حسب تقديراتنا، فإن حوالي ٢٤% من التلاميذ الذين يستمعون بمساعدة دراسية خارج المدرسة، يفعلون ذلك عبر شبكة الإنترنت، ويتراوح سعر هذه الخدمة ما بين ٨٠ و ١٠٠ شيكل عن الساعة الواحدة".

◆ ١٨٠ شيكل عن كل ٤٥ دقيقة:

هناك وسيلة مساعدة أقدم بكثير وهي المدرس الخصوصي. ويكون الدفع هنا نقداً (أي بدون إيصالات). ويصل سعر الحصة التي مدتها ٤٥ دقيقة إلى حوالي ٨٠-١٢٠ شيكلاً (قد يصل المبلغ إلى ١٨٠ شيكلاً في البلدات الغنية).

وحسب البيانات الصادرة عن وزارة التعليم، فإن حوالي ربع تلاميذ الصف الثامن يستمعون الآن بمدرس خصوصي في مادة الرياضيات.. وغنى عن القول أن هذا العدد يزيد قبل الامتحانات.

وأخيراً، يأخذ العاملان في مجال النشر نصيبهم من هذه الكعكة التعليمية - الاقتصادية. ففي كل عام تحذف وزارة التعليم جزءاً من المقرر الدراسي للمرحلة الثانوية، والمادة التي تبقى تسمى باللغة المهنية "مادة مركزة". وبعد عشرة أيام من لحظة توزيع المادة المركزة على المدارس، يمكن بالفعل شراء الكراسات المناسبة للمادة الدراسية الجديدة المختصرة.

وتقول أوريت كركو، مديرة في قسم الكتب التابع لمجموعة "أنكري": "إننا نعد مخازن لكل مادة، وفي اللحظة التي يعلن فيها عن اختصار المادة نبدأ في تسويق الكراسات ذات الصلة بهذه المادة".

وتعقيباً على ذلك، صرحت وزارة التعليم بأن: "المواد الدراسية المختصرة تنشر على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت ويتم إرسال تفاصيل الاختصار إلى المدارس دون مقابل. والوزارة لا توصي بشراء كتب مختصرة ولا تشجع على ذلك، نظراً لأن المادة الكاملة موجودة في الكتب المدرسية".

◆ امتحان خاص مقابل ٢٠٠٠ شيكل:

من حق التلاميذ الذين تشخص حالتهم بأن لديهم قصوراً في التحصيل الدراسي، التمتع بتسهيلات في اختبارات إتمام المرحلة الثانوية مثل زيادة مدة الامتحان. ورغم ذلك، يتحail التلاميذ، الذين لا يعانون من أي قصور في التحصيل، من أجل الحصول على هذه التسهيلات.

وفي هذا الصدد أيضاً، يزيد المال من فرصة التلميذ في الحصول على الشهادة، حيث يقدر سعر تشخيص الحالة على أنها حالة خاصة بحوالي ٢٠٠٠ شيكل، ويجب أن نضيف إلى هذا المبلغ شهادة الطبيب النفسي، التي تكلف من يريد الحصول عليها حوالي ٥٠٠ شيكل أخرى.

وفي بعض الأماكن، في وسط إسرائيل، يصل عدد من يتم تشخيص حالتهم بأنهم يعانون من قصور في التحصيل الدراسي إلى حوالي ٤٠% من إجمالي التلاميذ، في مقابل المتوسط العالمي الذي يقدر بـ ٢٠%. وتقول ميريام إيتان، رئيسة قسم الامتحانات في المركز القطري للامتحانات والتقييم في هذا الصدد: "يكفي الآن أن يقول التلميذ إنه ينسى رقم الهاتف، لكي يحصل على اعتراف بأنه لديه قصور في قدرته على الانتباه والتركيز. والأمر غير المنطقي أن تظهر هذه الأعراض بالذات قبل امتحانات الثانوية أو الاختبارات النفسية المؤهلة للجامعة، وليس قبل ذلك".

جدير بالذكر أن وزارة التعليم بدأت، خلال العامين الماضيين، في تفعيل لجان إقليمية، تعد بمثابة لجان للطعن في صحة التشخيص.

الرأى العام فى إسرائيل

بقلم: شاؤول تيكوشونسكى
نحات وملاحظ تقنيات
فى متحف ياد فاشيم
القدس - موقع www.nana.co.il
٢٠٠٥/٥/١٨

فى ظل تنكيل أعضاء حزب الليكود بهم: ثورة العبيد تشتعل فى إسرائيل

حزب الليكود، وهى التظاهرة التى كاد أحد العمال منهم أن يحرق نفسه فيها لولا تدخل الضباط فى الوقت المناسب.

المثير أن هناك عدد من التقارير الأمنية الداخلية تؤكد أن عدد كبير من أعضاء الحزب لم يكتفوا بالمعاملة السيئة للعمال الأجانب، بل وتورطوا أيضاً فى جلبهم إلى إسرائيل بصورة غير قانونية، وهو ما يعرف بـ"مافيا تهريب الرقيق"، وهى المافيا التى يتعهد شارون بالقضاء عليها، رغم أنه أحد أبرز المستفيدين منها، والدليل على هذا الانتهاكات التى تجرى فى مزرعته.

اللافت أن أحد هذه التقارير يؤكد أن عدد كبير من أعضاء حزب الليكود وموظفى الإدارات والهيئات التابعين لمؤسساته قد صنعوا ثروة ضخمة على حساب التايلنديين والصينيين والفلبينيين، وهو ما اتضح تماماً بعد الكشف عن سفر عدد من أعضاء الحزب إلى بعض الدول فى قارة آسيا للبحث عن هؤلاء العمال والاتجار بهم، مستغلين السلطة والقوة المطلقة التى يمنحها لهم الحزب، الأمر الذى يوجب معه ضرورة العمل من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات وإجراء التحقيقات فيها.

ومهما كانت نتيجة هذه التحقيقات، فإن هذه القضية تعكس فى المحصلة النهائية حالة الفساد التى أصبح عليها حزب الليكود، وهو الفساد الذى وجد أرض خصبة لينمو ويتعرعر منذ مجيء شارون إلى سدة الحكم.

الفضيحة الأخيرة التى لم تتحدث عنها وسائل الإعلام باستطراد، والمتعلقة بالكشف عن حالات تعذيب للعديد من العمال الأجانب، فى المزارع التى يمتلكها عدد كبير من أعضاء حزب الليكود، ومن بينها مزرعة السيد شارون - هذه الفضيحة تثبت، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن الانتهاكات التى يقوم بها المسؤولون فى هذا الحزب وصلت إلى مراحل متطورة للغاية وتثبت بالفعل أن عهد شارون هو عهد فاسد من الأساس ولا يمكن الاعتماد عليه فى أى وقت.

ويكفى قصة العامل الفيتنامى "فيكتور ميخائيل" الذى قام أحد أعضاء الحزب، ممن لم تذكر الصحافة اسمه، باغتصاب زوجته، بل والتنكيل بأبنائه أمامه بسبب المزاعم بسرقة أموال منه. ناهيك عن خروج عدد من العمال الآسيويين من مزرعة شارون ليلاً وهم عراة بعد أن ضربهم الحراس التابعين للمزرعة بسبب إتلافهم لبعض المزروعات بها، بجانب العديد من القضايا والفضائح الأخرى التى يبدو أن وسائل الإعلام مازالت حتى الآن لا تريد الكشف عنها، ربما بسبب تخوفها من شارون، وربما بسبب رغبتها فى الحفاظ على صورته وعدم إحراجة.

وعلى الرغم من تعهد كبار رجال القضاء فى الدولة بأنهم ينوون التحقيق فى هذه القضايا، إلا أن الوضع مازال ساكناً، ومازالت الانتهاكات فى حق هؤلاء العمال تتصاعد.. وهو ما دفعهم مؤخراً إلى التظاهر أمام مقر

ذكرى الانسحاب الذي أهان كبار القادة العسكريين في إسرائيل

واللافت للنظر أنه في الوقت الذي وصلت فيه الخلافات اللبنانية إلى طريق مسدود بين القوى الوطنية تتواصل ردود الأفعال السلبية على إسرائيل حتى الآن من جراء حريها في لبنان، بداية من المشاكل التي يثيرها عملاء جنوب لبنان في البلاد وتورطهم في قضايا أخلاقية وجنائية، مروراً بتظاهر معاقى هذه الحرب ضد شارون مطالبين إياه بزيادة المعاشات التي يحصلون عليها، ومتهمينه بأنه كان نائماً في تل أبيب بينما كانوا هم يتلقون صنوف العذاب على يد القوى الوطنية اللبنانية، وانتهاءً بظهور ما يسمى بمرض (لبنان)، وهو المرض الذي بات ينتشر بين الإسرائيليين القاطنين في المناطق الشمالية، حيث المواجهة مع القوى الوطنية اللبنانية، الأمر الذي يؤكد على أن الشعب اللبناني مثله مثل أي شعب عربي قادر على فعل الكثير بشرط نسيان الخلافات.

وكم كنا نتمنى أن تبدأ القوى اللبنانية العائدة إلى الوطن، بعد غياب، نتيجة للظروف التي مر بها هذا الوطن، زيارتها إلى بيروت بالاجتماع مع قوى المقاومة ونسيان أي خلافات والترتيب لعقد احتفال بذكرى الانسحاب الإسرائيلي، وهو الاحتفال الذي سيكون بداية لإنهاء أي خلاف لبناني داخلي.

نتمنى أن تمر هذه الذكرى على لبنان وهي تحتفل بين أبنائها بإنهاء حالة التجاذبات الداخلية التي تعصف بها، ويعم السلام في المنطقة.

مرت في الأسبوع الماضي الذكرى السادسة للانسحاب الإسرائيلي من لبنان، وهي الذكرى التي تأتي في وقت تتصاعد فيه حدة التجاذبات على الساحة اللبنانية، جعلت الكثير من اللبنانيين أنفسهم يحذرون من أن بيروت، وبهذا الوضع، قد تدخل في غياهب حالات من الصراع، نتمنى جميعاً ألا تتصاعد، حتى تعود بلاد أشجار الأرز كما كانت في الماضي (جمال في الطبيعة وصمود في التحدي)، كما قال عنها الأديب الشهيد غسان كنفاني.

وفي ذروة الحديث عن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، ما زالت صورة أحد الجنود، ممن كانوا يخدمون في وحدات الكوماندوز، وهو يتحدث مع والدته ويخبرها بفرح بأنه قادم إليها، بعد علمه بانسحاب بلاده، لا تفارق الذهن، خصوصاً أن وسائل الإعلام لدينا في إسرائيل ظلت ولفترة طويلة تنقل صورة هذا المجند للدلالة على الرعب الذي دب في قلب العسكريين من مجرد ذكر اسم لبنان التي لقنت فيها المقاومة، وكل القوى الوطنية بها إسرائيل درساً لا تتساه على الإطلاق، وهو الدرس الذي ما زالت التقارير والدراسات الصادرة من تل أبيب تتحدث عنه وتشير إلى البأس اللبناني، هذا البأس الذي أجبر رئيس الوزراء السابق "يهود باراك" يخضع ويتسحب من لبنان، بعد أن أجبر إسرائيل من قبل على الخضوع والانسحاب من سيناء بعد حرب يوم كيبور عام ١٩٧٣ .

ترجمات عبرية



حوارات

حوار مع رئيس الكنيست "راؤوفين ريفلين":

"لا يمكنني الاستمرار في حب شارون"

أجرى الحوار: جدعون ألون
هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٠

أريك (آريئيل شارون) بسبب شيء واحد. صحيح أنتى غضبت في الآونة الأخيرة بسبب خطته لفك الارتباط، إلا أنني غضبت منه أكثر عندما سمعته قبل أشهر معدودة يقول في ذكرى دافيد بن جوريون، في "ساديه بوكير"، إننا شعب طائفي ولا يعرف تحمل المسؤولية، حيث انقبض صدري، لأنه كيف يمكن أن ينزع الشرعية عن المستوطنين الطيبين الذين كانوا يساندونه لسنوات طويلة واختاروه زعيماً، ومعلماً وبطلاً..؟

"عندما كنا لا نزال نتحدث كثيراً، كنت أقول له: تحدث مع المستوطنين، قل لهم إنك غيرت رأيك، المهم أن تبعدهم عن هذا الأمر. وعندما سمعت خطابه على قبر بن جوريون، انقبض صدري. فقد أحدثت كلماته شرخاً في قلبي. ومنذ هذه اللحظة، قلت لنفسى أن الشرخ في العلاقات بيننا لا يمكن مداواته. وما يؤلنى أنتى لم أعد أستطع الاستمرار في حبه".

◆◆ إخواني المستوطنين:

ريفلين إنسان حساس، لا يستطيع إخفاء مشاعره وعندما يتحدث تدمع عيناه. وهو يقول عن ذلك: "خلال السنوات التي كنت فيها مقرباً لأريك بشدة، لاحظت أنه - خلافاً لى - إنسان عنيد للغاية. والأمر الوحيد الذي ضايقه وأغضبه هو أنهم نزعوا عنه الشرعية. وهذا ما دفعه إلى فقد توازنه. ففي حرب لبنان، كان هناك أعضاء في حركة حيروت تحفظوا على أسلوب إدارته للحرب واعتبروها إدارة خاطئة، لكننا ساندناه وقلنا: حتى هنا لن نسمح بنزع الشرعية

أعد رئيس الكنيست، ثماني مسودات للخطاب الذي سيلقيه غداً، عشية المراسم التقليدية في جبل هرتسل، لختام الاحتفال بيوم ذكرى شهداء المعارك الإسرائيلية وبدء الاحتفال بعيد الاستقلال. ولم يتمكن - في أى مسودة من الثماني - من إحداث التوازن المطلوب بين منصبه الرسمي وموقفه الشخصي.

"في نهاية المطاف، وبعد جهود كبيرة، توصلت إلى وضع صيغة لا تعارض وجهة نظري، لكنها أيضاً لن تعكس وجهة نظري بشكل تام. فكرت، رغم أن القلب يعتصره الألم، أنه ليس من الملائم معارضة - خلال الخطاب - قرارات الحكومة والكنيست المؤيدة لخطه فك الارتباط. ترددت في أن أقول للحكومة كفى، إنك قد تتسبب في وقوع حرب أهلية.. وفكرت في أن أقول للكنيست كفى، لأن السبيل الوحيد للخلاص من أخطر أزمة في التاريخ الصهيوني هو تغيير قرار إخلاء المستعمرات. لكن بصفتي رئيس الكنيست - الذي انتخبته جميع الكتل البرلمانية لشغل هذا المنصب دون أى معارضة - لا يمكنني القيام بذلك. لكن، على الجانب الآخر (يقصد الشخص)، لا يمكنني التخلي عن مذهبي في الحياة الذي رافقني طيلة حياتي، كما لا يمكنني تجاهل ضميري".

يتحدث ريفلين بألم شديد عن الصدع الكبير في العلاقات بينه وبين رئيس الوزراء آريئيل شارون، رغم أنه كان، حتى قبل نحو سنتين، أحد الأصدقاء المقربين جداً له. وهو يقول عن ذلك: "إننى أشعر بالغضب من

عن بطل إسرائيل. ولكن ها هو شارون بجرة قلم ينزع الشرعية عن المستوطنين".

يعتقد ريفلين أنه لا مفر من هدم منازل المستوطنين في جوش قطيف، عكس ما حدث أثناء توقيع اتفاقية السلام مع مصر. وهو يقول عن ذلك: "الفلسطينيون لا يبنون السلام وسوف يتقضون على المنازل لنهبها وتخریبها، وسيتصرفون كالجندود الذين يرغبون في الحصول على الفتيمة. إننى أخشى من أننا لو تركنا المنازل كما هي، سنرى عبر شاشات التلفزيون بلطجية يقيمون بها ويوجهون قاذفاتهم صوب مدينة سديروت وجنوبها".

ولا يستبعد ريفلين أن تتسبب معارضة عناصر متطرفة من المستوطنين للإخلاء في وقوع عنف شديد بين الجنود والمواطنين، وهو يقول عن ذلك: "إننا لا يمكننا تجاهل المشاكل. فهذا أشد خلاف واجهه الشعب الإسرائيلي، وهو يضعنا على فوهة برميل من المتفجرات. وعندما نوجد على حافة الانهيار، تكون هناك سيناريوهات كثيرة قد تؤدي إلى وضع مأساوي. يجب أن نمنع أى عنصر محرض أو مستفز من القيام بإشغال الفتيل الذى قد يؤدي إلى وقوع حرب أهلية.. لكن في الوقت نفسه يكون من غير المنطقي ألا يسمحوا للمستوطنين بالاحتجاج ضد الإخلاء. يجب على قوات الأمن إحداث التوازن الملائم بين ضرورة السماح لهؤلاء الأشخاص بالاحتجاج وضرورة الحرص على عدم وصول الأمور إلى حد الانفجار. يا إخواني المستوطنين عليكم أن تتذكروا أن الديمقراطية هي الهواء الذي نستنشقه وأنه لا يجب الانسياق وراء الاستفزازات. لو اندلعت هنا - لا قدر الله - حرب أهلية أو أريق الدماء، فلن يستطيع أحد أن يتنبأ كيف سنفيق من هذا الوضع".

قبل أقل من أسبوع على بدء الدورة الصيفية للكنيست (يوم الاثنين المقبل ١٦ مايو) يرجح ريفلين أنه "كلما اقترب يوم الحساب الذى سنضطر فيه تنفيذ أمور يعتبرها الكثيرون أمورا سيئة، سيتزايد التوتر داخل الكنيست ويسجل أرقاما قياسية جديدة، لأن الخلاف داخله سيصل إلى حد التشدد".

◆ كيف تعتمزم العمل من أجل منع حدوث خلافات حادة في الكنيست في الأشهر القريبة؟

- "لم يشهد الكنيست منذ قيام الدولة اتخاذ قرارات حاسمة ودراماتيكية ومصيرية بهذه الدرجة. لقد وصلنا اليوم للحظة ستحدد فيها الصهيونية طريقها. وسيحاول الكثير من أعضاء الكنيست استغلال هذا الأمر المؤلم لتحقيق مكاسب سياسية شخصية، غير أن هناك أعضاء كنيست سيتأثرون لإخلاء المستعمرات. إننى أعتزم أن أوضح لرؤساء الكتل

البرلمانية أنه يحظر علينا، بأي شكل من الأشكال، تخطي القواعد. وأنا أرجح مثلا أن تكون مسألة حرية تنقل بعض أعضاء الكنيست، الذين يرغبون، بمقتضى حصانتهم، في دخول منطقة قطيف، التى سيفلقها الجيش والشرطة في وجه الجمهور العادي، إحدى مظاهر الخلاف، بل والصدام داخل الكنيست".

◆ ألا تعد دعوة عضو الكنيست آرييه إلداد (من الاتحاد القومي) للقيام بعصيان مدنى ضد الإخلاء، تجاوزاً شديداً للخطوط الحمراء؟

- "لا أوافق على ما قاله إلداد لأنه يمثل توجهاً ديموقراطياً مشروطاً. إننى أقول لأعضاء الكنيست: أيها الفطناء احترسوا مما تقولون، لأنهم بالتأكيد قدوة وهناك آخرون قد يحذون حذوهم".

يتحدث ريفلين بلهجة ساخرة عن الحكومة التى "تذكرت" مؤخراً فقط أن إخلاء المستعمرات (يقصد تنفيذ خطة فك الارتباط) سيأتى في فترة الأعياد. وهو يقول عن ذلك: "ألم يكن بإمكان الحكومة أن تتطلع على التقويم اليهودى وتعرف أن تنفيذ فك الارتباط تحدد في وقت الأعياد؟ للأسف أن الحكومة لم تتسق خطواتها. فهى لم تعمل وفقا لما هو منتظر منها، أى أن آخر ما تفعله هو التفكير". وهو يرد بسخرية أيضاً على تصرف وزراء الليكود المعارضون لخطة فك الارتباط، لكنهم لا يزالون في الحكومة. ورغم أنه لم يذكر أسماءهم، لكن يبدو أنه يقصد بنيامين نتنياهو، وليمور ليفنات وتساحى هنجبي: "هناك وزراء يعتبرون السلطة غاية وليست وسيلة، فهم يفكرون أولاً في كيفية الحفاظ على السلطة وبعد ذلك يقررون إلى أين سيتوجهون".

◆◆ الليكود انقسم بالفعل:

◆ هل تتوقع انقسام حزب الليكود؟

- "لا يتعين على توقع ذلك، فالليكود ينقسم بالفعل. الليكود الآن يبدو كمنزل وكل شخص يرغب في إمتلاكه حتى يستغله في الوصول إلى السلطة. لقد أصبنا بانحلال أخلاقي، لأننا بدلاً من أن نوضح جيداً مسألة وجهة الليكود، لدينا أناس شغلهم الشاغل هو أن يصبحوا وزراء ونواب وزراء وعدم تطبيق سياسة الحزب. لقد أسست حركة حيروت حزب الليكود، وقد كانت حركة أيديولوجية لديها مذهب ومعتقد. وإذا كان شارون يرى أنه يجب أن نتحرر من هذا ونتنازل عن بعض الأحلام، فمع كل التقدير له، من يقول إنه ينبغي التنازل عن الأحلام، كأنه يقول في الحقيقة إنه يجب الاستيقاظ منها، أى أننا كنا حمقى طيلة الوقت لأننا حلمنا بذلك".

ولا يخدع ريفلين نفسه بأن "المتمردين" في الليكود والأحزاب اليمينية يمكنهم الحيلولة دون تنفيذ خطة

فك الارتباط: "إننى لا أتفاعل عندما يقول اليهودى إنه سيبطل يأمل حتى آخر نفس فى حياته. أنا أدرك أن غالبية الشعب يعتقدون أنه يجب علينا الانسحاب من منطقة قطيف، لكن الوضع معقد بدرجة كبيرة، لأن أموراً كثيرة يمكن أن تتغير بين ليلة وضحاها، مثلما طلبت لجنة الخارجية والأمن موافقة الكنيست على قرار السماح للمصريين بنشر ٧٥٠ جندياً مصرياً على امتداد محور فيلادلفى (ممر صلاح الدين)، الأمر الذى مثل - حسب رأى خبراء فى القانون الدولى - تغييراً جوهرياً فى اتفاقية السلام الموقعة مع مصر".

يعترف ريفلين أنه لو كان قد علم أن الانسحاب من منطقة قطيف وشمال السامرة (بالضفة الغربية) هو

نهاية المطاف ولن يكون هناك انسحاب آخر، لكان قد وافق على هذا القرار: "إننى أخشى أنه لو تنازلنا الآن، ستكون هذه بداية تنازلات تتعلق بوجود الدولة. انظر اليوم من يؤيد خطة فك الارتباط: حزب العمل، وشينوي، والكتل اليسارية التى ترغب أيضاً فى فك الارتباط مع يهودا والسامرة (الضفة الغربية)".

وهو يعتقد أنه "بعد الانتهاء من تنفيذ خطة فك الارتباط، سيقول شارون للأحزاب اليمينية: والآن بعدما أصبحت خطة فك الارتباط حقيقة مسلم بها، دعونا نشكل حكومة جديدة مع حزب شينوي، وإلا سنضطر إلى تنفيذ انسحاب آخر بضغط من حزب العمل والكتل اليسارية.. وهو الأمر الذى أعارضه".

حوار مع نائب وزير الأمن الداخلى "يعقوف أدري"

معاريف ٢٠٠٥/٤/٣٠
بقلم: بن كسبيت

◆◆ ظهر من بين الأزمة:

فى الزاوية، يتوارى وراء المعدات، وهو مبتسم ابتسامة كثيبة، رجل متوسط الطول وهزيل ذو شعر أسود قصير وعينين حزينتين. لا يأخذ كرتونة، فهو الذى أحضر الكرتونات. يطلقون عليه اسم "يعقوف أدري". لم يتعرف عليه أحد، إلا سيما نافون، وربما لن تتعرفوا عليه أنتم أيضاً إذا التقيتم به فى الشارع. فهو عضو كنيست عن حزب الليكود، ونائب وزير الأمن الداخلى، ورئيس بلدية أور عقيفا الأسبق.

يبدو أدري كما لو كان ينتمى إلى هؤلاء الأشخاص. وما المعجب فى ذلك؟ فهذه هى السنة العشرين التى يوزع فيها أدري آلاف كرتونات المساعدة فى أنحاء البلاد. وقد بدأ ذلك عندما كان مديراً لأحد مراكز الشباب فى أور عقيفا، وواصل ذلك فى الأعوام السبعة عشر التى كان فيها رئيس البلدية، ثم بات من الصعب عليه التوقف عن فعل ذلك. لم يكن يصطحب معه أبداً آلات تصوير أو صحفيين، وحتى هذه المرة أيضاً كان حريصاً على منع التقاط الصور المبالغ فيها.

يعرف أدري هذه الأزمة جيداً لأنه نشأ فيها، ولكنه لم يكن يشكو من الظلم أبداً، بل وبذل كل طاقتيه للتخلص من هذه الأزمة. وقد ترعرع فى أور عقيفا لعائلة مهاجرة من المغرب تتكون من ١١ أخاً وأخت، وكان ينام كل اثنين فى فراش واحد، ودورة المياه كانت خارج المنزل، والمياه كانت تتسرب من السقف. لم تساعد الدولة، ولكن رغم ذلك العائلة لم تشك، بل

يوم الأربعاء بعد الظهيرة، قبل عشية عيد الفصح بثلاثة أيام، فى روضة أطفال تقع على مشارف الحى الرابع، فى بئر سبع. الجو حار فى الخارج وخانق فى الداخل. وتجلس على المقاعد بعض النسوة: الأولى تضع غطاء رأس أسود اللون، والثانية رمادى فاتح، والثالثة تتحدث الروسية، والرابعة - وهى أم معيلة عاطلة - تصيح فى الجميع. هناك أيضاً بعض الرجال: الأول مدمن سابق، والثانى تاجر مخدرات سابق أيضاً، والثالث معاق يحاول إيجاد سبيل للعيش. وعلى مائدة واحدة كومة كبيرة من أطباق البيض، تبرعت بها وزارة الزراعة. وعلى مائدة أخرى حزم من الخس، وجوانات من البطاطس، والجزر، والبصل والبرتقال.

وبينما يجلس الجميع فى الانتظار، يحتسون القهوة السادة، إذا بالسيارة النقل تصل. فانتبه الجميع، وتوجهوا إلى الخارج. تشرف على هذه الأعمال "سيما نافون"، نائبة رئيس بلدية بئر سبع، وهى شخصية ناشطة ومعروفة جيداً داخل الليكود، وهى المشرف الأول والأخير على هذه الأعمال.

والآن، يبدأون فى تفريغ حمولة الشاحنة: ٥٠ كرتونة، قيمة الكرتونة الواحدة ٧٠ شيكلاً (كتبرع)، تحتوى على متطلبات عشية عيد الفصح. كما تعالت الأصوات، بالروسية، العبرية، المغربية وحتى باليديشية. يرغب الجميع فى الحصول على كرتونة، وتظم نافون هذه الفوضى بقبضة من حديد.

بالعكس تطلعت إلى الأمام حتى تحسنت أحوال جميع أفرادها.

♦♦ "إننى لا أتذمر":

♦ هل توجد عنصرية فى وسائل الإعلام؟

- "معاذ الله. إننى لا أشتكى ولا أتذمر من الظلم أبداً".

♦ لكن لا أحد يعرفك، رغم أنه لا يوجد ممثل أفضل منك على أرض الواقع.

- "الإعلام يبحث عن المختلف، المتشدد، غليظ القلب والمتذمر. أما أنا فلمست متذمراً. وللعلم هناك عدد لا بأس به من هذه النوعية فى الكنيسة (يقصد المتذمرون). بعضهم يتمتعون بالقدرة على الحديث، لكن للأسف بعضهم أجوف من الداخل. إننى أنصت إلى خطاباتهم الحماسية من على المنبر وأسأل نفسى هل يعرف المتحدث عما يتحدث؟.. ما سبب كل هذا الحماس؟.. من ناحية أخرى، ليس لدى ما أقوله. لقد حققت كل ما رغبت به، ولكن على طريقتي. لم أتحدث زيادة عن اللازم. والأدلة موجودة على أرض الواقع".

كان أدري، البالغ من العمر ٥٥ عاماً، قد هاجر مع عائلته من المغرب فى سن التاسعة. تعلم صيانة الأجهزة فى المدرسة الفنية، وكان أول مدير لمركز شباب فى إسرائيل لا يتلقى تعليماً أكاديمياً، حتى أنه حصل على تخفيض خاص من الرسوم الدراسية. حصل على الشهادة الجامعية (فى العلوم السياسية من جامعة حيفا) وهو يمارس مهام منصبه: أصبح رئيساً لبلدية أور عقيفا وكانت تضم ٧٠٠٠ مواطن، وتركها وهى تضم ٢٠ ألف مواطن. وكانت نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بها ١٥٪ عند توليه هذا المنصب، ووصلت إلى ٦٠٪ عندما تركه.

وقد تولى أدري مسؤولية بلدة مهمة، بها بطالة، فقر ولا أمل فيها. وكان أبناء التجمع السكنى الأغنياء يتعلمون فى الخارج. ومن ثم تدهورت حالة المدارس. أما الآن أصبح الكثيرون ينتظرون الالتحاق بالمؤسسات التعليمية المحلية.

فى بداية عمله كرئيس مدينة، قام أدري بتغيير المعلمين فى المدارس. ويقول عن ذلك: "توجهت إلى المدرسين، وتعرفت على مستوياتهم. وقلت لهم: إنكم لستم مدرسين، إنكم صانعو أحذية. إنكم تدمرون هنا جيلاً كاملاً". وأحضر مدرسين جدد، شباباً، متحفزين. ويقول عن ذلك: "فى أور عقيفا كان يدرس مدرسون من الدرجة السابعة. أما الآن فهناك مدرسون مختلفون تماماً".

اليوم أصبحت المدينة نموذجاً مزدهراً لاستيعاب الهجرة والرعاية والتنمية والتعليم. كما توجد بها مكتبة رائعة، ومنطقة صناعية متطورة، ومركز ثقافى جذاب.

أما ظاهرة البطالة فتكاد تكون اليوم معدومة. كما تم ترميم الأحياء. وكل بيت أصبح به جهاز حاسب آلي، وتراجعت معدلات العنف. وتهاوى السور العازل بين قيساريا المجاورة وأور عقيفا. والآن، فإن أبناء أور عقيفا هم أفضل لاعبي الجولف فى ملاعب الجولف الخضراء فى قيساريا. وقد ارتفعت معنويات يتسحاق رابين، الراحل، عندما زارها عشية حادث اغتياله، وهو فى أوج حملة التحريض ضده. وقال لأدري: لقد فعلتها اليوم. ماذا تحتاج، فقال له أدري: ليس لدى مركز ثقافى ولا مكتبة. فنظر إليه رابين قائلاً: الآن أصبح لديك".

♦♦ "إننا نواجه مشكلة":

رغم كل هذا، لا يزال يعقوف أدري أكثر إنسان يحبه السكان، وربما هذا هو الذى دفعه إلى الانضمام (عن طريق القائمة المحلية لليكود) للكنيسة. انضم، واختفى داخله. كما لو لم يكن له وجود فى الأصل.

♦ كيف يمكن أن يحدث ذلك؟.. ألا زالوا يواصلون إهانة ذوى البشرة السمراء؟

- "معاذ الله. بحياتي لن أقول إنهم يهينوني. انظر، صحيح أنه يصعب على سماع أناس ليسوا على صلة بالموضوع يتحدثون عن هذه القضايا الصعبة، فى حين يتم تجاهل أناس مثلى، لكن هذا هو طابع إعلامنا، فما العمل؟..".

لقد بدأ أدري مشروعه لمساعدة المعوزين منذ أن كان فى مركز الشباب. وعندما أصبح رئيس مدينة تطور هذا المشروع. وقبل عيد الفصح بأيام تجول أدري فى أنحاء البلاد ووزع نحو ٣٠٠٠ كرتونة مساعدة، تصل تكلفتها ما بين ربع مليون و ٣٠٠ ألف شيكل. وهو يجري، فى هذا الصدد، اتصالات بجمعيات خيرية، ورؤساء مدن، وناشطين محليين. وهذه الكرتونات عبارة عن تبرعات من يهود طيبين، بعضهم من سكان قيساريا، وهم أصدقاء مقربون لأدري، يرغبون فى عدم ذكر أسمائهم، فضلاً عن أصحاب سوبر ماركت وأصحاب أعمال تجارية. فعلى سبيل المثال، الشاحنة الذى نقلت الكرتونات إلى بئر سبع يوم الأربعاء، يمتلكها "عيتس وعيتسا"، وهو متجر كبير لتسويق الأخشاب يمتلكه أحد سكان قيساريا.

وفضلاً عما يتم توزيعه فى عيد الفصح، هناك جولة توزيع أخرى عشية عيد رأس السنة (العبرية) وجولة ثالثة عشية بداية العام الدراسي، يحصل فيها التلاميذ المعوزون على كل الأدوات والكتب، كما يوزع أدري أيضاً بطاطين ومعاطف فى فصل الشتاء.. وتصل تكلفة ذلك إلى مليون شيكل فى السنة، وهو يقول: "ماذا بوسعى أن أفعل، لا يمكننى التوقف عن ذلك، رغم أننى لست رئيس مدينة". وهو يعرف جيداً أنهم

ليسوا جميعاً معوزين، ولذا يبتسم قائلاً: "إننى أشاهد أحياناً بعض الناس يأخذون الكرتونات ويدخلون السيارات، والأمر المؤسف للغاية أنك تشاهد نفس الوجوه بعد أربع سنوات (يقصد إبان الحملة الانتخابية للمرشحين لانتخابات الكنيست)".

♦ الليكود فى الحكم، والاتهامات تنهال عليكم:

- "هذا صحيح تماماً. والمشكلة تتفاقم داخل الليكود فى السنوات الأخيرة. المبررات تظهر فى كل مكان، والسياسة الاجتماعية متشددة. صحيح أن الميزانية الأخيرة شهدت خطوات للإصلاح، إلا أن هناك فجوات كبيرة مازالت قائمة. فالمجتمع ينهار أمام أعيننا. إننى لا أخجل من أحد، ولا حتى من بيبي (بنيامين نتنياهو) ذاته. إننى أقول ذلك بصوت عال: هذه السياسة الاجتماعية لا تروقنى. يجب أن يعود الليكود إلى شعاره الاجتماعى السابق. دائماً ما حرصنا على رفع هذا الشعار، ولكن للأسف يتم تنكيسه اليوم. إن من يرغب فى اتخاذ خطوات صعبة فى المجال السياسى يلزمه مجتمع قوى، فالمسألة الاجتماعية هى أساس كل شيء. عندما أنزل إلى الشارع، يسألونى عما تفعله من أجلهم. ورغم أننى أسمع أموراً صعبة، إلا أن الجمهور لا يزال يؤيدنا. وهذه فى حد ذاتها ظاهرة غريبة. وما لن تفعله، لاسيما بين الطوائف الشرقية - التى أنتهى إليها - قد تشتكى الناس منه، لكنهم لن يغيروا انتماءهم السياسى، ولن يعودوا إلى حزب العمل".

♦ سيمودون إلى حزب شاس:

♦ "حتى حزب شاس لا يمثل عنصراً للجذب. لقد اتضح أنه كالبالون المنتفخ، فقد نسى الجمهور الذى انتخبه".

- "صحيح أننا نواجه مشكلة. لكننى أرى تغييراً فى الميزانية الحالية وأتمنى أن يواصل بيبي ذلك. انظر، لو كنا دولة عادية، لأصبحت الخطة التاتشيرية لبيبي ملائمة. لكن فى إسرائيل - فى ظل المشاكل، والأقطاب، والطوائف، وإزالة الحواجز بين المهاجرين - يجب إحداث توازن. هنا الوضع مختلف تماماً. بالمناسبة، أنا أؤيد بعض خطوات بيبي. إن المخصصات مثلاً كارثة. كما لا يجب أن تصبح البطالة مهنة. يجب منح مخصصات للمعوزين الحقيقيين ودعمهم. للأسف، سادت ظاهرة التقطع، لماذا العمل طالما يمكن الحصول على مقابل جيد من الدولة؟ من جهة أخرى، أنتظر من وزارة المالية أن تشجع العاملين. إنهم يرغبون فى إلغاء الامتيازات التى يحصل عليها من يعمل لساعات إضافية فى المصانع. وهذه كارثة. لقد ناضلنا من أجل الإسكان الشعبى، ومشروع المساعدة الذى ترغب وزارة المالية فى إلغائه. لقد وعدنى بيبي كثيراً، بصورة شخصية، بعدم خصخصة مراكز الشباب، لأن هذا

سيكون أمراً فظيماً. وأنا أنتظر منه أن يوفى بوعده. ولا يفعل ذلك".

♦ إنك تعارض من حيث المبدأ إقامة مبررات:

- "نعم. عندما كنت رئيساً لبلدية أور عقيفا نقلت المبررات خارج المدينة. فقد كنت أرغب فى تغيير المناخ، والصورة السلبية. لم أكن أرغب فى إرسال توصيات فقط. يجب إظهار تقوى، والنظر إلى الأمام، وعدم التراجع. فالمبررة تسبب كثير من المشاكل فى عهدى لم تكن هناك مبررات، ولكن الآن أصبح هناك خمس".

♦♦ "الشرطة يجب أن تعود إلى ممارسة عملها الطبيعى":

♦♦ "إنك أيضاً نائب وزير الأمن الداخلى. والشرطة مسؤولة عن الداخلى أيضاً".

- "الشرطة يجب أن تعود إلى ممارسة عملها الطبيعى. لماذا تهتم الشرطة بالأمن؟ يجب أن نترك ذلك للجيش الإسرائيلى وحرس الحدود. الشرطة يجب أن تخدم الجمهور، وأن تعود إلى الشارع".

♦ هذا لا يحدث على أرض الواقع. اليوم لا تجد من يتحدث معه عندما يسطون على منزل أو سيارة.

- "نعم. هذا يحدث لأن الشرطة منهكة فى أمور لا تنفيها. يجب على سبيل المثال، وقف التنفيذ الجبرى للأحكام. كيف يمكن هذا؟ فى كل مساء يقوم آلاف من رجال الشرطة بمداومة المدنيين (الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية بشأن ما عليهم من ديون)، بعضهم مساكين ومقهورون، بدلاً من الاهتمام بالقضاء على العنف فى الشوارع. هل تعلم لماذا؟ لأن هذا يدر دخلاً".

♦ ماذا يعنى ذلك؟

- "هذا أمر واضح وبسيط. فالشرطة تحصل على نصيبها من الكعكة. يجب أن يكونوا وحدة جباية تكون تحت إشراف المحاكم ويتركوا الشرطة فى حال سبيلها. لقد اقترحت ذلك على بيبي (نتنياهو) وقد تحمس لهذه الفكرة. يرى الجمهور أن الشرطة لا وجود لها، وأن هناك مهاماً كثيرة ملقاة على عاتقها لا أمل فى تنفيذها فى ظل الوضع الحالى الذى سبق توضيحه. يشعر المجتمع الإسرائيلى بغياب الأمن، وهو إحساس أخذ فى التزايد. ولعل خطة فك الارتباط أيضاً تسبب توتر للشرطة وتجعلها فى حالة تأهب دائمة، الأمر الذى يؤدى لتفاقم الوضع، وسيزيد من معدلات الجريمة، وبالطبع غياب الأمن".

♦♦ "إسرائيل ليست الترويج":

عندما كان رئيس بلدية أور عقيفا، أقام أدرى نموذجاً للشرطة المحلية. وقد قامت البلدية، بالتعاون مع الشرطة، بتمويل نصف تكلفة إقامة وحدة شرطة محلية للحفاظ على النظام فى الشوارع. وقد أتى ذلك بشماره. وهو يقول عن ذلك: "إننى أعتقد أنه يجب منح

صلاحيات أكبر لرؤساء المدن، على غرار ما هو سائد في أمريكا. ستسعد البلديات بتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن في الشوارع. وفي أور عقيفا وافق "أفيجدور كهلاني"، رئيس الإدارة الاجتماعية في وزارة الدفاع، آنذاك، على ذلك، وكان هذا نجاحاً باهراً. أخذنا ٢٠ شرطياً، بتمويل مشترك، وكنا خاضعين للشرطة، كانوا جميعاً مسلحين بكل الوسائل، كل ما كان عليهم فعله هو الحفاظ على النظام والأمن في أور عقيفا. فتولد إحساس بالفخر، والواجب إزاء السكان، وكان هناك نظام وأمن. وهو يقول: "لماذا لا يجعلون ذلك نموذجاً وطنياً؟". إنني أرى خولداي رئيس بلدية تل أبيب وهو يتوسل لكي يمنحونه ذلك. يجب أن يتم ذلك. وإذا كانت عناصر معينة في الشرطة تخشى من منح صلاحيات كهذه على أرض الواقع، فأنتى أعتقد أنه لا ضير في ذلك، خاصة وأنه يجب التفريق بين النظام العام، بإشراف الشرطة المحلية، والرشوة بإشراف القيادة المحلية. لكن هذه هي العقلية هنا. انظر ماذا يحدث داخل وزارة الداخلية. أى شيء صغير يجب أن يُصدق عليه المسؤول عن المحافظة. ومن ثم، لا يمكن العمل على هذا النحو. البعض أصبح يفسر ذلك برغبة الحكم المركزي في الحفاظ على قوته.. وهو الأمر الذى يعنى انهيار الدولة".

◆ كيف تتوون مكافحة الجريمة، والعنف، والمخدرات، فى ظل كل هذا الانفصال؟

- "إننا نواجه مشكلة كبيرة. فالعنف يتزايد. كل طفل تقريباً بحوزته سكين. وهذه ظاهرة خطيرة. فالشباب هم مستقبلنا. أضف إلى ذلك المخدرات، فالיום ليس هناك من لا يدمن المخدرات، فهذا أمر منتشر لدى كل الطبقات، كل القطاعات، كل التجمعات السكنية، كل المدارس. وبالنسبة لكل شيء ملقى على عاتق الشرطة، وهى للأسف لم تعد قادرة على الوفاء بمتطلبات هذه الدولة. هل تعلم أن الشرطة ليس لديها أوراق فاكس؟. إننى أسمع ذلك فى كل قسم شرطة، وأشعر بالمهانة. السيارات متعطلة لعدم وجود قطع غيار، علماً بأن سيارات الدوريات سجلت ما بين نصف مليون و٦٠٠ ألف كيلو متر ومازلت تسير".

"لا يمكن العمل على هذا النحو. لقد كنت منذ فترة فى زيارة للشرطة فى نيويورك، وشاهدت مدى الاختلاف، والنظرة إلى الشرطة والشرطي، ومدى الاحترام، ونوعية الوسائل. أما هنا، فالمعدات فقيرة، التنظيمات الإجرامية مسلحة بأحدث العتاد فى العالم، لن نقدر على التغلب عليها أبداً، ومن ثم لن نقدر على مكافحة الجريمة إلا بأسلحة من الدرجة الأولى، لأننا إذا لم نقض على الجريمة ستقضى هى علينا. لقد فقدت الشرطة مكانتها. ذات مرة شاهدوا رجل شرطة واجتازوا الطريق للجانب الآخر منه دون أى خوف.

الأكثر من ذلك أن قسم التحقيق مع رجال الشرطة الآن أصبح يقدم المساعدة للمجرمين، فأى مجرم صغير يقدم اليوم شكوى باطلة ضد رجل شرطة، يتم وقف الأخير عن العمل لمدة سنتين. وانظر إلى أجهزة الاستماع والتتبع فى الشرطة، أنها من أيام نابليون. يجب علينا تسديد أموال للشركات الخاصة، مثل بيزك (شركة الاتصالات الإسرائيلية). ولو أردنا عقد مقارنة بسيطة سنجد أن عملية التحقيق فى اغتيال القاضى عادى إيزر تكلفت ملايين ولكنها كللت فى النهاية بالنجاح. فالأموال والوسائل هى التى تحل مثل هذه القضايا. يجب أن نزيد راتب رجال الشرطة، ونزيد عددهم، ونتعهدهم بالرعاية".

◆ وماذا عن المحاكم؟

- "هذا أيضاً يصيبنى بالجنون. إنك تصطدم بأحكام قانونية مضحكة، مهينة ومخجلة، لا تمثل رادعاً. لقد سمعت بالأمس عن قاضية فى الخضيرة حكمت بالسجن لمدة خمس أشهر و٢٠ ألف شيكل غرامة فقط على شخص بالغ اغتصب طفلة تبلغ من العمر ثلاث سنوات. ومثل هذه العقوبات تثير إحباط الشرطة التى تعمل بدأب للقبض على هؤلاء المجرمين وتقديمهم للمحاكمة.

"دولة إسرائيل ليست النرويج. وأحياناً يمتدد القضاة الإسرائيليون أنهم فى مكان آخر. يوجد هنا وضع معقد، ودولة معقدة: إرهاب، عنف، متطلبات خاصة وقطاعات مختلفة. كما أنه ليس كل ما يناسب أوروبا يمكن أن يتجح هنا. القضاة الإسرائيليون، رحماء للغاية، ولديهم توجه غربي، لكنه فى الواقع لا يلائم النموذج الإسرائيلى الشرق أوسطى. إننى أؤمن بشدة بالتعليم وبالحرص عليه، لأن منه يبدأ كل شيء ويتعلق به كل شيء".

◆◆ "هناك أنكسار أيديولوجى فى الليكود":

فى حركة التعيينات الأخيرة، الفاشلة، التى حاول رئيس الوزراء آريئيل شارون إجراؤها فى حكومته، كان يجب أن ينتقل أدري من منصب نائب وزير الأمن الداخلى لنائب وزير الدفاع، ولكن تم إفساد هذه الحركة. وظل أدري فى منصبه، وهو يشعر بالمرارة. لماذا لا يصبح وزيراً؟. لماذا أصبح رونى بار أون وهو لا؟.

وهو يقول: "لقد كنت رئيس مدينة لمدة ١٧ عاماً. إننى لا أسعى وراء المناصب. فهذا لا يعنيني، لكننى أنظر إلى الحكومة ولا أرى بها وجوه اجتماعية. صحيح أن بار أون وبويم جديران بهذا المنصب، وليس لدى ما أقوله بهذا الصدد، لكن أين الجانب الاجتماعى؟. فالمجتمع الإسرائيلى فى طريقه للانهار". ورغم أن أدري يصف نفسه بأنه "رجل معسكر

شارون لمدة ٢٠ عاماً، إلا أنه مع ذلك، لم يتم ضمه للحكومة. وأنصار شارون يقولون له إنه سيكون راضياً. فترة عمل أولى في الكنيست ونائب وزير.. فهو راض، ولكنه محبط.. ويقول: "ما العلاقة بين فترة عمل أولى أو ثانية؟ لقد كنت رئيس مدينة. قمت بعدة أعمال (عامة) ولم أحضر من قطاع الأعمال الخاصة. وقد قلت لأريك (شارون) إننى على استعداد لتحمل المسؤولية من أجل: الاعتناء بالقطاع العربي، وتركيز النضال من أجل الحد من حوادث الطرق، ومكافحة المخدرات.. إننى أعرف التنفيذ، ولدى دراية بذلك. امنحونى فقط مهاماً، وخلال سنة سترون النتيجة. ليس هذا أمر مستحيل، كل ما هنالك أنه يجب بذل جهود مضيئة وأنا على استعداد لذلك".

◆ لقد التحقت بالكنيست بعد عشرات السنين من العمل في الوسط المحلي. كيف حاله من الداخل؟

- "إننى منزعج. فالمكان خال من الداخل. استوديو للكلام. الجميع يتحدث. وعلى أرض الملعب لاعبون متوسطو المستوى. وللأسف لا يخدم الكنيست إلا أصحاب رؤوس الأموال، وأعضاء جماعات الضغط والأقوياء وليس الجمهور. ورغم ذلك، يوجد في الكنيست أناس متميزون، بعضهم أصدقائي، لكن لو تحررت عن الباقيين ستصاب بالإحباط".

هناك قصة أخرى محزنة: أدري، رغم ما يتعرض له من ظلم، يؤيد خطة فك الارتباط: "منذ اللحظة الأولى كنت أساير أريك في هذا الصدد".

◆ إنك في أزمة كبيرة مع بارأون ويوم وتسبى ليفنى وليمور ليفنات وجدعون عزرا وغيرهم.

- "نعم هناك إحساس بأن من يساير رئيس الوزراء - وهو زعيم الحركة - في طريقه للانتحار. وهذا وضع ليس طبيعياً. وأتمنى أن يتغير".

◆◆ هذا ما يرغبه أعضاء الوسط:

من جهة ثانية، يؤيد أدري الاستفتاء العام (ضد شارون) وقد نادى مؤخراً، في خطاب أرسله لرئيس الوزراء، بالبداية في فرض السيادة الإسرائيلية على كتل المستعمرات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية): "إننى أتمنى أن نعود حزباً واحداً كما كنا".

ورغم ذلك لم يتمكن منه الإحساس بالإحباط من أن جميع أعضاء الكنيست الذى جاءوا من أماكن غير معروفة ولم يفعلوا شيئاً في حياتهم يحتلوا مكانة طيبة في الاستطلاعات، في حين أنه هو ذاته - وهو الممثل الحقيقي على أرض الواقع، وممثل الليكود الحقيقي - يتم تهميشه. ويقول عن ذلك: "سيكون كل شيء على ما يرام. إننى أرى ما هو قائم وأتفق معه. هذا ما يرغبه أعضاء الوسط، على الأقل، في الوقت الحالي. ويرى أعضاء الكنيست، الذين يعارضون رئيس الوزراء، أن

ذلك جيد. ماذا يضيرهم؟ فهم على رأس القائمة، لذا فهم يميلون إلى المزيد من التطرف. في وقت ما، كان بعض المتمردين على استعداد للتصالح، لكنهم حينما شاهدوا استطلاعات الرأى تأثروا بها. ومن هذا المنطلق، إذا كان شارون هو الجنرال في الوقت الراهن، إلا أنه لا يثق أن يكون لديه جنود في الكنيست المقبل.

◆ إنك أحد هؤلاء الجنود.

- "نعم، وقد أتضرر أيضاً. لكنى أعتقد أنه في نهاية المطاف سيقوم معظم أعضاء الوسط بالعمل السليم وسيدرسون الاعتبارات السليمة وسينتخبون التشكيل السليم. يتمثل أحد الأخطاء التي ارتكبها شارون في أنه اشترط الخروج من غزة بإخلاء المستعمرات في شمال السامرة (بالضفة الغربية)، الأمر الذى خلق إحساساً ببداية إخلاء السامرة (شمال الضفة) والتفكيك التام للمستعمرات. وقد أوضحت، بالتعاون مع زملائي، أننا سنعارض بشدة أى إخلاء آخر بعد تنفيذ فك الارتباط، لا يدخل ضمن التسوية الشاملة. ولعل أحد الأخطاء التاريخية الجسيمة التي ارتكبتها الدولة، بالتحديد في عهد مناحم بيجين، تتمثل في عدم خروجنا من غزة في إطار الاتفاق الذى وقّع مع مصر. من إراقة الدماء والفرق هنا في الوحل، كان المصريون سيتولون المسؤولية في غزة".

◆ دعنا نشاهدك، وأنت تتحدث بشجاعة، وتهاجم اللجنة المركزية لحزب الليكود.

- "لماذا؟ إننى جزء من اللجنة المركزية للحزب. إننى أعرف أعضاءها وأحبهم. وهى جهة نشطة، وأصيلة وممثل حقيقى للشعب. هذه جهة سياسية ديمقراطية، وأعضاؤها يسمعون لصالح الدولة بصورة لا تقل عنك وعن قارئ الصحيفة. أخبرنى بحزب يعمل بهذا الشكل، ويتمتع بهذه الديناميكية".

◆ نعم، لكن هذه الجهة تحيد رئيس الوزراء والحكومة؟

- "هذا أمر غير دقيق. هذه هى طريقة إدارة أى حزب. وهناك مؤسسات تابعة له. فى الحقيقة أن جميع المحيطين برئيس الوزراء اليوم يتعرضون للعقاب من قبل اللجنة المركزية للحزب. وبعد الانتخابات من المقرر أن يزداد الوضع سوءاً. وإذا كان رئيس الوزراء الآن مكبل القدمين فقط، فإنه سيكون فى فترة الولاية القادمة مكبل اليدين أيضاً، وسيكون حزبه معارضا له. إننى أمل أن يكون هناك إجماع فى الرأى بين قيادة الليكود قريباً، وأن يضع نظاماً يضبط حالة الاضطراب السياسى والأيدولوجي، وربما يُحدد نظام التنافس فى السنوات المقبلة، قد يكون بواسطة وضع نظام متفق عليه بين شارون وبیبى (بنيامين نتياهو). وأعتقد أن كل هذا سيتحقق حتى لا ينهار حزب الليكود، لأنه الحزب الرائد فى إسرائيل".

حوار مع "جاري شفارتس" رجل الأعمال اليهودى الكندي

بالإضافة إلى شفارتس وقرينته، ثلاثة أزواج آخرين.
♦ الإشارة الأولى:

رغم ازدحام جدول أعماله، وافق شفارتس على منح حوار خاص للملحق الاقتصادي لصحيفة معاريف "عساكيم"، وهكذا تخلى عن أحد القواعد الأساسية الصارمة التي يتبعها: لا للظهور أمام وسائل الإعلام.. إن تهريبه من وسائل الإعلام أمر ينطوى على مفارقة شديدة، حيث إن حياته المهنية كرجل أعمال بدأت فى مطلع عقد الثمانينيات بإقامة شركة "كنفيست" مع "إيزى إسفر"، رجل الأعمال اليهودى الكندي الذى توفى مؤخراً. وبمرور السنين أصبحت شركة كنفيست أكبر شركة إعلامية فى كندا، وتم بيعها بقيمة ٢ مليار دولار وتشمل صحف ومحطات تلفزيونية. وقد اشترت صحيفة جيروزاليم بوست مؤخراً شركة كنفيست، بالاشتراك مع رجال الأعمال الإسرائيلى "إيلي عازور".. ورغم ذلك، لا يرغب فى الظهور أمام وسائل الإعلام. وتتجلى هذه الرغبة فى قلة الأخبار التى تنشر فى الصحف الكندية عن شفارتس وعن شركة أونيكس. رغم أن أونيكس، هى واحدة من أكبر الشركات فى كندا، حيث يصل سعر تداولها فى بورصة تورونتو ٢,٢ مليار دولار كندي، ويعتبر شفارتس أغنى يهودى فى كندا.

وترجع موافقة شفارتس على إجراء حوار معه فى وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى دخوله مرحلة جديدة من حياته التجارية وهى: بداية العمل فى الأراضى المقدسة. ويقول شفارتس أن المنافسة فى مناقصة بيع بنك ديسكونت، التى انسحب منها بسبب القيود القانونية، كانت مجرد الإشارة الأولى التى تتبى بقدم الربيع. ويضيف: "لقد كنت متضامناً مع إسرائيل طوال حياتى بطريقة أو بأخرى، ولكن فى الآونة الأخيرة فقط شعرت بأنه قد حان الوقت لتوسيع نشاطى هناك والقيام بالعديد من الأعمال بشكل مباشر". وحتى يومنا هذا كان له نشاطات تطوعية متشعبة فى الدولة على هيئة تبرعات كبيرة، تذهب بصفة أساسية للمؤسسات التعليمية، كما كان عضواً فى مجلس إدارة كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون).

ويقول شفارتس: "وُلدت وترعرعت فى مدينة وينبج، التى كانت تعيش بها إحدى أنشط الجاليات اليهودية فى كندا. وكان والدى مخلصين تماماً

إنه أغنى يهودى فى كندا، وتعد شركته الاستثمارية "أونيكس" إحدى كبريات الشركات هناك، ورغم ذلك لم يسمع معظم الإسرائيليين إطلاقاً عن جاري شفارتس. ربما يرجع ذلك إلى أنه يعرض عن الظهور أمام وسائل الإعلام، وربما لأن نشاطه فى إسرائيل قاصر حتى الآن على أعمال البر.. ولكن شفارتس البالغ من العمر ٦٤ عاماً يفتح الآن الباب أمام عقد صفقات فى إسرائيل. وقد حاول بالفعل شراء بنك ديسكونت وشركة بيزك، وفى حوار خاص للكاتبة "سوفى شلومون" يكشف عن رغبته فى شراء شركة تنوفا، والبنك القومى وشركة الصناعات الجوية، إذا ما طرحوا للبيع.

وإذا كنتم تعتقدون حتى الآن أن الحديث عن رجال الأعمال اليهود فى كندا قاصراً على ذكر أسماء مثل عزريئلي وبرونفمان فقط، فاعلموا أنكم مخطئون. ويسعدنى أن أقدم لكم جاري شفارتس.

يبلغ من العمر ٦٤ عاماً، ولكن يبدو وكأنه لا يتجاوز الخمسين من عمره. وفى الوقت الذى يفيق فيه الكنديون من موسم شتاء قارس آخر، يظهر على شفارتس آثار لفحة الشمس التى تعرض لها فى جزر الكاريبي، التى جاء منها، قبل أيام معدودة من إجراء هذا الحوار معه. ويقول شفارتس: "لقد دعانى مايكل وكاترين أنا وزوجتى للإبحار فى جزر الكاريبي"، ويقصد بذلك مايكل دوجلاس وكاترين زيتا جونز، أشهر زوجين فى هوليوود. ويضيف: "منذ خمس سنوات قام مايكل بتصوير فيلم فى مدينة تورينتو، وقد تعرفنا هناك على بعضنا البعض، ومنذ ذلك الحين ونحن أصدقاء.. إنهم أناس فى غاية اللطافة".

ولدى شفارتس صديق آخر، ألا وهو رئيس وزراء كندا، بول مارتين. وكثيراً ما تم قطع حديثاً خلال الحوار، الذى أجري فى مكاتب شركة شفارتس الاستثمارية الفخمة (شركة أونيكس)، بسبب المكالمات الهاتفية. وكان شفارتس يقول لى بلهجة اعتذار: "معذرة"، يجب على الرد على الهاتف". وبعد عودته لغرفة الاجتماعات، يفسر لى أن مكتب رئيس الوزراء هو الذى كان معه على الهاتف. ويقول لى إن مارتين، الذى يعانى هذه الأيام أزمة ائتلافية طاحنة ويشهد وضع قد يقضى إلى إجراء انتخابات مبكرة، يقدم اعتذاره لأنه سيتأخر عن حضور مأدبة العشاء التى ستقام فى منزله غداً. وقد دعى لهذه المأدبة الودية،

للسهيونية، كما كان أبى زعيم الجالية اليهودية في المدينة". تعلم معنى مصطلح العمل التطوعي في سن صغيرة، عندما عاد والده من الخدمة العسكرية، إبان الحرب العالمية الثانية وقرر شراء كمية كبيرة من الطائرات المقاتلة، بهدف استخدام أجزائها في تجارة بيع قطع الغيار (يقصد الطائرات المقاتلة التي خرجت من الخدمة لأنها لا تصلح للعمل مرة أخرى)، وكان ذلك في عام ١٩٤٩ .. وقد أرسل والد شفارتس السلاح الذي كان في الطائرات التي اشتراها في إرسالية خاصة إلى إسرائيل للمساعدة في المجهود الحربي.

وعلى مدار السنين، استمر شفارتس في إتباع تقاليد الأسرة بشأن تأييد إسرائيل، ويات من أكبر المتبرعين من الجالية اليهودية في كندا، ولكنه بدأ مؤخراً في التفكير في الدولة أيضاً باعتبارها فرصة تجارية. ويقول: "الآن، لدى المزيد من الوقت والموارد لأصبح ناشطاً في إسرائيل، وهذه المرة لن يتركز اهتمامي على أعمال البر التطوعية فقط، وإنما التجارية أيضاً. فقد تغير الجو الاقتصادي العام في إسرائيل للأفضل منذ أن قام ننتياهو بتطبيق برنامجه الإصلاحي، الذي يشمل الخصخصة وتشجيع اقتصاد السوق".

وقد بدأ شفارتس طريقه في عالم التجارة، بعد أن أنهى دراسته في جامعة هارفارد، عندما بدأ في العمل في بورصة وول ستريت. وبعد أن سئم العمل لصالح الآخرين، ترك العمل وأقام شركة كنفيسست بالاشتراك مع إيزي إسفر.. إلا أنه قرر بعد فترة وجيزة فض الشركة وإقامة شركة خاصة به، حيث كان إسفر يريد تركيز جهده على وسائل الإعلام، بينما أراد شفارتس الانفتاح على شتى المجالات. كانت أول صفقة كبيرة بالنسبة له، والتي تعتبر أعظم إنجاز له حتى الآن، هي شراء شركة سكاي - شيف التي توفر المأكولات للطائرات. ويقول: "اشترينا الشركة بمبلغ ٢٥ مليون دولار، وكانت توفر الخدمات آنذاك لعميل واحد فقط، وفي عام ٢٠٠١ قمنا ببيعها بمبلغ ٢ مليار دولار بعد أن باتت تسيطر على شريحة تقدر بنسبة ٣٢٪ من سوق المأكولات في مجال الطيران العالمي.. ومعنى ذلك أن واحدة من كل ثلاث رحلات جوية تقلع في سائر أنحاء العالم تلجأ لخدمات سكاي شيف.

وهناك صفقة أخرى رائعة، تجعل شركة أونيكس قادرة على تحقيق ربح لا مثيل له بنسبة ٢٩٪، علاوة على رأس المال المستثمر بمعدل سنوي، وهي شراء شركة سلسيتيكا التابعة لمجموعة (ي. ب. م) بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وتعمل شركة سلسيتيكا في مجال إنتاج التجهيزات الإعلامية، وكانت مجموعة (ي. ب. م) هي

العميل الوحيد لها في الماضي. ومنذ أن سيطرت عليها شركة أونيكس، تم توسيع قاعدة عملائها لتشمل ٢٠٠ شركة أخرى. ومؤخراً باعت شركة أونيكس جزء من حصتها في الشركة بمبلغ مليار دولار، وما زالت حصتها في هذه الشركة كبيرة، حيث تقدر بأربعين مليون سهم.

♦ فرص في الماضي وفي المستقبل:

يقول شفارتس إنه، منذ عام، عندما قام بأول زيارة إلى إسرائيل بعد انقطاع دام ١٢ عاماً، تقابل مع ننتياهو، وأحضر معه اثنين آخرين من كبار رجال الأعمال وهما: "روف بريتشير"، مدير عام تورينتو ستار، وهي واحدة من أكبر الصحف في كندا، و"جوردون نيكسون"، مدير عام RBC، أحد أكبر البنوك في كندا. ويتذكر شفارتس قائلاً: "في يوم اللقاء مع ننتياهو كانت هناك أزمة ائتلافية، ولكن رغم ذلك خصص لنا الرجل بعض من وقته، وقدرنا له ذلك بشدة".

وعلى حد قوله، لم يدور الحديث عن خصخصة بنك ديسكونت في هذا اللقاء، وإنما طرح خلاله "موشيه رونين" المحامي من تورينتو - الذي يستشير شفارتس في الشؤون المتعلقة بإسرائيل وهو أحد كبار أعضاء الكونجرس اليهودي في كندا - فكرة المنافسة على ملكية البنك. ويوضح شفارتس خلفية قراره خوض المنافسة على ملكية البنك، قائلاً: "لقد طرح على موشيه الفكرة، وبعد أن قمنا بدراسة الأمر، وجدنا أن ديسكونت يحتل مكانة طيبة بين بنوك إسرائيل، كما أن حالته المالية مستقرة".

"العمل المصرفي مجال في غاية الأهمية، نظراً لأنه يتعلق بمجالات اقتصادية عديدة". وقد أجبرت القواعد الفنية شفارتس على الانسحاب من المنافسة، حيث حصل على ملكية البنك في النهاية ماثيو برونفمان، وهو أيضاً ينتمي لأسرة يهودية كندية. ويوجز شفارتس: "أعتقد أن البنك تم بيعه بسعر معقول، وأعتقد أننا لو استمرينا في المنافسة، لكان هذا هو نفس المبلغ الذي ستدفعه".

ومؤخراً تردد اسم شفارتس على أنه قد ينافس على ملكية البنك القومي، إذا تقرر بيع أكبر حصة لعنصر واحد. ويقول: "تردد اسمي كمنافس محتمل دون أن أعلم بذلك، ولكنني أعتقد أنني سأدرس إمكانية ذلك، رغم عدم ثقتي في أنني سأقدم على ذلك".

وقد كانت مناقصة بيزك هي أكثر ما شغل اهتمام شفارتس، ولكن حينما وصلت إلى مراحلها الأخيرة، لاحظت في الأفق صفقة أهم.

ويوضح شفارتس: "سافر مسؤولو شركة أونيكس إلى إسرائيل، وتفحصوا شركة بيزك وأعتقدوا أنها

شركة في غاية الأهمية، ولكن في الوقت ذاته تحديداً قرأوا في الصحف عن أن خط إنتاج الطائرات البوينج معروض للبيع. ولذا فضلنا المنافسة على صفقة البوينج، خاصة بعد أن علمنا أننا المنافسون الوحيدون، على عكس صفقة بيزك التي بها الكثير من المنافسين، ولم نكن نعرف ماذا سيكون الثمن في نهاية الأمر".

◆ نمو محتمل:

لم يؤد عدم فشل صفقتي بيزك وديسكونت إلى تثبيط عزيمته شفارتس. ففي الأسبوع المقبل سيصل إلى إسرائيل، ويجري مجموعة من اللقاءات التجارية مع نوحى دنكر، وستيف فرتهايمر، وشلومو نحميا، وأريك ريخمان مدير عام شركة تتوفا. ويقول شفارتس: "في الماضي كانت شركة أونيكس تسيطر على أكبر معمل ألبان في كندا، وبالتالي فإن لدينا خبرة في هذا المجال، وأعتقد أن شركة تتوفا شركة لها شأن كبير. كما أننا، من جانبنا، لا نقصر نشاطنا على مجال معين، حيث نشترى أى مشروع ناجح".

بالإضافة إلى تتوفا، يرى شفارتس مكسب كبير محتمل في شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية. ويقول: "إذا تمت خصخصة هذه الشركة، ستكون ضمن المنافسين على ملكيتها، نظراً لأنها إحدى الشركات المهمة في إسرائيل، التي لها باع طويل في مجال التكنولوجيا رفيعة المستوى، فضلاً عن إدارتها الجيدة وعمالها الكثيرون".

ويعتقد أنه مع انتقال ملكية شركة الصناعات الجوية من الدولة إلى عنصر مستقل، سيصبح من الممكن جذب العديد من العملاء للشركة. وجديراً بالذكر أن شراء الشركات ذات العملاء المحدودين وتحويلها إلى شركة عملاقة مزدهرة هو تخصص شركة أونيكس، الأمر الذي جعلها شركة ذات قيمة كبيرة وجعل شفارتس أحد أشهر أثرياء كندا.

ويوضح شفارتس: "المبدأ التجارى الذى نعمل وفقه هو ألا ننظر إلى الشركة من منطلق نشاطها أو دولتها، ولكن من منطلق معيار واحد هو كيف يمكن تحقيق المكسب من ورائها. أحياناً ما نستطيع تحسين وضعها عن طريق تغيير سقف التكلفة والإنتاج، ولكن ذلك يتم في أغلب الأحيان عن طريق تعزيز النمو والدفع بها للأمام. فعلى سبيل المثال، عندما كانت شركة سلسيتكا مملوكة لمجموعة (ي.ب.م)، كانت رائدة للغاية في صناعة الأجهزة الإلكترونية، ولكن أحداً لم يكن يُقبل

على شراء منتجاتها لأنها لم تكن شركة مستقلة". وفى إسرائيل، ينوى شفارتس العمل بشكل مستقل، وليس عن طريق شركة أونيكس، لأن الحد الأدنى الذى تستثمره الشركة هو مائة مليون دولار، وهذا المبلغ كبير جداً على الاقتصاد الإسرائيلي. والمشروع الخاص الذى يديره شفارتس خارج إطار شركة أونيكس هو سلسلة محال الكتب والإنتاج الموسيقى "إنديجو"، التى تعد الأكثر شعبية فى كندا. ورغم أن شفارتس يمتلك ٧٠٪ من الشركة، فإن تأثيره على إدارتها محدود للغاية، نظراً لأن زوجته "هاثر ريزمان" هى التى أسستها وتتولى إدارتها. وقد أقامت ريزمان هذه السلسلة منذ عشر سنوات، وأصبحت تضم الآن ٢٧٠ فرعاً موزعة على مختلف أنحاء كندا.

لدى الزوجان شفارتس أربعة أبناء وستة أحفاد، يقطنون جميعاً فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنهم سافروا للاحتفال بعيد الفصح فى مدينة تورينتو مع الأسرة. وبمجرد وصوله إلى إسرائيل بعد انتهاء إجازة العيد، ينوى شفارتس الإعلان عن إقامة صندوق جديد للمساهمة فى تمويل المصروفات الدراسية للجنود، الذين لا أهل لهم فى إسرائيل، بعد انتهائهم من أداء الخدمة العسكرية. ويقول شفارتس: "طالما اعتقدت أن دعم الجنود والاستثمار فى التعليم هما أفضل ما يمكن فعله". ولم يقرر شفارتس بعد المبلغ الذى سيرصده لهذا المشروع، ولكنه يشير إلى أنه كان يريد فى إطار هذا المشروع تقديم المساعدة لأكثر من ٦٠٠٠ جندي لا أهل لهم فى إسرائيل يخدمون الآن فى الجيش الإسرائيلى.

بعد شهور معدودة من زيارته المرتقبة، سيعود شفارتس إلى إسرائيل مرة أخرى، ولكن الهدف من الزيارة هذه المرة هو ترأس الوفد الرياضى الكندى الذى سيحضر لإسرائيل، حيث أن شفارتس هو الممول الرئيسى لفريق كرة السلة اليهودى فى كندا، والذي سينافس فى مسابقات فى إسرائيل.

وفى ضوء اعتزامه إقامة علاقات وطيدة مع إسرائيل فى الفترة المقبلة، وزيارتها على فترات متقاربة، يفكر شفارتس فى شراء منزل فى القدس. ويقول: "قمت أنا وموشيه (موشيه رونين محاميه ومستشاره) بجولة فى القدس. ورأينا كل المنازل القديمة الجميلة، وقلت له إنه يجب أن نقضى منزلاً جميلاً هنا".

ترجمات عبرية



استطلاعات

مقياس السلام لشهر أبريل ٢٠٠٥ (*)

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٨
بقلم: إفرايم يعر وتمر هيرمان

الأغلبية ترفض هدم منازل المستوطنين عند فك الارتباط

القائل بأنه إزاء مسألة المنازل وبقية ممتلكات المستوطنين، وبالنظر إلى مصلحة إسرائيل، من المحبذ التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية وألا نهدم كل شيء ونزيد من العداء الفلسطيني.

وفيما يتعلق بإمكانية إشراك "طرف ثالث"، لمساعدة السلطة الفلسطينية في السيطرة على الوضع بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي، لدى معظم الجمهور اليهودي استعداد لقبول تدخل الولايات المتحدة فقط في هذا الشأن ويرفضون تدخل جهات أخرى.

وفيما يلي أهم نتائج مقياس السلام لشهر أبريل الذي أجرى يومي الاثنين والثلاثاء الموافق ٢ و٣ مايو:

تبلغ نسب تأييد خطة فك الارتباط ومعارضتها بين الجمهور اليهودي الآن ٥٦,١٪ و ٣٨٪ على التوالي (٥٩,٩٪ ليس لديهم موقف واضح في هذا الشأن). في الشهر الماضي كانت نسب التأييد والمعارضة ٥٩,٣٪ و ٣٦,٢٪، وفي فبراير وصلت إلى ٦٢,٤ و ٢٨,٩٪ أي، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة يشير المؤشر إلى وجود تراجع محدود ولكنه متواصل وواضح بشدة في نسب تأييد الجمهور للخطة، رغم أنها لا زالت تتمتع بتأييد أغلبية كبيرة، بما في ذلك بين ناخبي الليكود.

وفي ضوء اقتراح تأجيل تنفيذ الخطة من يوليو إلى أغسطس، يبدو أن ٣٥٪ فقط يعتقدون الآن أنها ستنفذ في الموعد المحدد. ويعتقد ٣٦,٧٪ أنها ستؤجل مرة أخرى، كما يعتقد ١١,٨٪ أن الخطة لن تدخل إطلاقاً حيز التنفيذ

رغم أن أغلبية كبيرة من الجمهور اليهودي مازالت تؤيد خطة فك الارتباط، طرأ في الشهور الأخيرة تراجع ما في نسبة مؤيديها. علاوة على ذلك، في أعقاب اقتراح تأجيل تنفيذ فك الارتباط من يوليو إلى أغسطس، تعتقد الأقلية فقط أنها ستنفذ في الموعد الجديد، خاصة إذا نجح معارضي الإخلاء في تعبئة الجماهير في الوقت الحاسم (وهي التعبئة التي تعتبرها الغالبية العظمى من الجمهور، بما في ذلك مؤيدي خطة فك الارتباط، وسيلة عمل مشروعة). صحيح أن أغلبية محدودة فقط تعتقد أن تعبئة كهذه ستؤدي إلى إجهاض الخطة، ولكن الكثيرين، خاصة من بين مؤيدي الخطة، ينتابهم الخوف من إمكانية استخدام معارضي الإخلاء الأسلحة ضد جنود الجيش الإسرائيلي في الوقت الحاسم.

كما يتغذى الجو التشاؤمي الذي يخيم على خطة فك الارتباط من الاعتقاد السائد بأنه رغم أن الخطة ستدخل في حيز التنفيذ في نهاية الأمر، فإن السلطة الفلسطينية لن تتجح في إرساء إدارة سليمة وستعم الفوضى في قطاع غزة، بسبب اندلاع صراعات عنيفة بين مختلف المنظمات هناك. كما تعتقد الأغلبية أنه بعد انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة سيزداد معدل الهجمات ضد إسرائيل من هذه المنطقة، كإطلاق صواريخ القسام على سبيل المثال. ومع ذلك، رغم - وربما بسبب - التكهّنات التشاؤمية للوضع الذي سيعم في القطاع في أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلي، يتمسك معظم الجمهور بالرأي

(١٦,٩٪) لم يحددوا موقفهم). وتتزايد حالة عدم التأكد من موعد تنفيذ خطة فك الارتباط إزاء احتمال نجاح معارضيها في تعبئة الجماهير في الوقت الحاسم: يعتقد ٧,٥٠٪ من الجمهور اليهودي بأن مثل هذه التعبئة ستؤدي إلى تأجيل تنفيذ الخطة، في مقابل ٩,٣٥٪ يعتقدون أنه سيتم تنفيذها أيضاً في الوقت المحدد. ومع ذلك، يعتقد ٦,٧٪ فقط أن تعبئة واسعة النطاق من شأنها إجهاد تنفيذ الخطة تماماً. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت هذه التعبئة الجماهيرية وسيلة عمل مشروعة لمعارضى سياسة الحكومة في نظام ديموقراطي، يتضح أن أغلبية كبيرة من الجمهور (٦٥,٥٪) ترى أنها وسيلة عمل مشروعة، بينما يعتقد ٢٨,٥٪ فقط أنها غير مشروعة (٧,٣٪ لم يحددوا موقفهم). علاوة على ذلك، يتضح من تقسيم المواقف في هذا الشأن، بناءً على التمييز بين مؤيدى خطة فك الارتباط ومعارضيه، أن هناك أغلبية كبيرة بين مؤيدى الخطة أيضاً تعتقد أن هذه الوسيلة مشروعة (٦١٪ في مقابل ٣٤٪).

ولكن بعيداً عن إمكانية استخدام المستوطنين ومؤيديهم لوسائل عمل مشروعة، فإن جزءاً لا يستهان به من الجمهور (٤٠,٢٪) يشعر بالخوف من احتمال أن يلجأ المستوطنون في الوقت الحاسم إلى استخدام السلاح ضد جنود الجيش الإسرائيلي أثناء الإخلاء (٥٥,٢٪ يعتقدون أن هناك احتمالاً ضئيلاً لحدوث ذلك). والأهم من ذلك أن الخوف من استخدام المستوطنين للسلاح أكبر بين مؤيدى خطة فك الارتباط (٤٨٪) عنه بين معارضيها (٣٢٪).

هناك عنصر آخر للقلق بشأن فك الارتباط يتعلق بتقدير الوضع الذي سيعم في قطاع غزة بعد انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي، حيث تعتقد أغلبية كبيرة من الجمهور (٦٣,٧٪) أنه إذا دخلت الخطة في نهاية الأمر حيز التنفيذ، فإن السلطة الفلسطينية لن تتجح في إرساء قواعد حكمها في المنطقة وستعم حالة من الفوضى هناك بسبب الصراعات العنيفة بين مختلف المنظمات. بينما يعتقد ٢٢,٧٪ فقط أن السلطة ستتجح في إرساء قواعد حكمها، في حين لم يحدد ١٣,٦٪ موقفهم. ويشارك معظم معارضى ومؤيدى فك الارتباط في الاعتقاد القائل بأن السلطة الفلسطينية لن تتجح في إرساء نظام سليم. ومع ذلك، ربما يكون هذا الاعتقاد - كما المتوقع - هو الأكثر شيوعاً بين المعارضين عنه بين المؤيدين.

يعتقد ٨٦٪ من المعارضين أنه مع انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة ستعم حالة من الفوضى، بينما يعتقد ٦٪ أن السلطة ستتجح في إرساء قواعد حكمها، في حين لم يحدد ٨٪ موقفهم. وتسود تكهنات تشاؤمية أيضاً فيما يتعلق بأمن الحدود الإسرائيلية بعد إخلاء القطاع، حيث يشترك ٦٣٪ من إجمالي الجمهور اليهودي (العينة) في الاعتقاد بأن هناك احتمالات كبيرة جداً، أو كبيرة للغاية، بأن

تتزايد الهجمات من هذه المنطقة ضد إسرائيل (على سبيل المثال، إطلاق صواريخ القسام)، في مقابل ٢٩٪ فقط يعتقدون أن احتمالات حدوث ذلك ضئيلة جداً أو ضئيلة للغاية. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن هناك أغلبية أيضاً بين مؤيدى الخطة - وإن كانت محدودة - تشترك في هذا الاعتقاد. وكالمتوقع، فإن الأغلبية التي تعتقد ذلك بين معارضى فك الارتباط أكبر بكثير.

وفيما يتعلق بالموقف الذي يجب أن تتبناه إسرائيل بشأن مستقبل المنازل وبقية ممتلكات المستوطنين التي سيخلفونها بعد الإخلاء، يتضح أن هناك أغلبية (٥١٪) - صحيح أنها محدودة ولكنها واضحة - في مقابل ٤٠٪ يعتقدون أنه بالنظر إلى المصلحة الإسرائيلية، فإنه من الأفضل التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية بدلاً من هدم كل شيء.

ويدل تحليل النتائج على أن هناك علاقة وثيقة بين المواقف في هذا الشأن والمواقف المتعلقة بفك الارتباط: حيث يعتقد ٦٤٪ من بين مؤيدى الخطة أنه يجب التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية، بينما يعتقد ٢٩٪ أنه يجب هدم كل شيء، و٧٪ لم يحددوا موقفهم، هذا في حين يؤيد الهدم ٦٠٪ من بين معارضى الخطة، و٣٢٪ يؤيدون التسوية و٨٪ لم يحددوا موقفهم. ويمكن التخمين بأن من يعتقدون بوجوب التوصل إلى تسوية بشأن ممتلكات المستوطنين، بدلاً من هدمها، يعتقدون أن سياسة كهذه ستساعد في إرساء قواعد حكم السلطة الفلسطينية وتقلل من خطورة تحول القطاع إلى قاعدة للهجمات ضد إسرائيل.

في ضوء التكهّنات التشاؤمية بشأن الوضع الذي سيعم في القطاع بعد انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي، تم بحث مواقف الجمهور اليهودي (العينة) بشأن إمكانية تدخل "طرف ثالث"، بهدف مساعدة السلطة الفلسطينية على الحيلولة دون الإخلال بالنظام ووقوع عمليات إرهابية ضد إسرائيل. ولهذا الغرض، عرضنا على من شملهم الاستطلاع قائمة بالجهات التي قد تلعب هذا الدور وطلبنا معرفة، إزاء كل واحدة من تلك الجهات، هل يوافقون عليها أم لا. وتدل النتائج على أنه من بين القائمة التي شملت ست جهات - الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، اللجنة الرباعية، الاتحاد الأوروبي، مصر والأمم المتحدة - حازت الولايات المتحدة الأمريكية فقط على موافقة غالبية الجمهور - ٦٨٪ يؤيدون، و٢٩٪ يعارضون و٣٪ لا رأى لهم. وفيما يتعلق ببقية الجهات، كانت نسب الرفض الأكثر ارتفاعاً عن نسب الموافقة وفقاً للترتيب التالي: روسيا ٧٠٪ رفض و٢٤٪ موافقة، مصر ٦٢,٥٪ و٣٢,٥٪، الاتحاد الأوروبي ٥٩٪ و٣٥٪، اللجنة الرباعية ٥٥٪ و٢٨٪، والأمم المتحدة ٥١٪ و٤٤٪. ويتعبّر آخر، لدى الجمهور اليهودي استعداد للثقة في التدخل الأمريكي فقط، بينما يعرب عن عدم ثقته في كل الدول

والهيئات الأخرى الواردة في القائمة.

(♦) في مقياس أوصلو الذي أُجرى بين إجمالي السكان كانت النسبة ٤٠,٣ (وكانت العينة اليهودية تمثل ٣٦,٨). وفي مقياس المفاوضات الذي أُجرى بين إجمالي السكان كانت النسبة ٥٨ (كانت العينة اليهودية تمثل ٥٤,٩).
أجرى مشروع مقياس السلام في مركز تامي شتاينميس لأبحاث السلام وبرنامج أبحاث الصراعات وتسويتها الذي

يحمل اسم إيفنس في جامعة تل أبيب، تحت إشراف البروفيسور إفرام يعر والبروفيسور تمر هيرمان. وتم إجراء المكالمات الهاتفية بواسطة معهد ب.ي. كوهين في جامعة تل أبيب في ٢٠٢ مايو ٢٠٠٥، وشملت ٥٧٨ مشارك ومشاركة، يمثلون فئة البالغين اليهود والعرب في إسرائيل خاصة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة والكيوتسات. نسبة الخطأ في عينة بهذا الحجم تبلغ حوالي ٤,٥٪ في كل الاتجاهات.

استطلاع معاريف: تراجع في تأييد خطة فك الارتباط

معاريف ٢٠٠٥/٥/٦
بقلم: أورى روزين ونداف آيال

فقط، يفضل ٤٪ انسحاب شارون فقط. وهو ما يعني أن ٦٩٪ لا يرغبون في رؤية بيريس يخوض الانتخابات المقبلة، في حين لا يرغب ٥٧٪ في رؤية شارون يشارك فيها. ورغم ذلك، يؤكد الاستطلاع أنه إذا قارنا بين شارون وبيريس من ناحية، وعدد آخر من الساسة (مثل بنيامين نتياهو في الليكود وإيهود باراك أو ماتان فيلنائي في العمل) من ناحية أخرى، فإنهما سينتصران بسهولة، أي أن الجمهور رغم تفضيله لانسحاب شارون وبيريس، إلا أنه لا يجد بديلاً لهما حالياً في حزبيهما.

وبمناسبة انتخابات حزب العمل القادمة، يرجح المرشحون فيما يتعلق برئاسة حزب العمل، أن رئيس حزب العمل (يقصد بيريس) لن يستمر في المنافسة وأنه سيتسحب قبل الجولة الأولى. وقال أحدهم: "بيريس لن يغامر بالتعرض للإهانة مرة أخرى. وإذا لم يضمن الفوز في الجولة الأولى، سينسحب". في حين قال الوزير حاييم رامون إنه سيؤيد بيريس، ويعتقد أنه سيواصل المنافسة حتى نهاية الانتخابات. وقال عن ذلك: "لقد أبلغني بأنه سينافس حتى النهاية، وأنا أصدق".

هناك مؤشر آخر تم استطلاعه وهو "مؤشر الأمن الشخصي"، الذي يتحرى إلى أي مدى يشعر الإسرائيليون بالأمان عند الخروج من المنزل والتجول في الأماكن العامة. ويتضح من الاستطلاع أن الإحساس بالأمن الشخصي أخذ في التزايد باطراد. وبعد الانخفاض الشديد في هذا الإحساس الذي سُجل في أعقاب العملية الإرهابية في ملهى استيدج في تل أبيب (من ٦٩٪ يشعرون بالأمان إلى ٥٥٪)، يتضح أن المؤشر في الأسابيع الأخيرة، وفي الأسبوع الحالي، سجل نسبة قياسية بلغت ٧٤٪، وهي أعلى نسبة سُجلت منذ ما يقرب من سنة ونصف السنة.

هل يرغب الشعب الإسرائيلي في البقاء في غزة؟ ٩٠٪ يكشف استطلاع معاريف تليسيكر أن الأشهر الأخيرة شهدت تراجعاً كبيراً في التأييد العام لخطة فك الارتباط، حتى أن نسبة التأييد انخفضت، خلال ثلاثة أشهر، من ٦١٪ إلى ٥٤٪.

ولا يعني انخفاض تأييد خطة فك الارتباط بالضرورة أن نسبة معارضيها قد ازداد، حيث يتضح من الاستطلاع أن نسبة معارضي فك الارتباط لم ترتفع إلا بشكل طفيف من ٢١٪ إلى ٣٣٪، وأن تراجع تأييد الخطة يأتي بالأساس من أن من كانوا يؤيدون الخطة في السابق، انتقلوا الآن إلى معسكر المترددين، وهو المعسكر الذي ارتفعت نسبته من ٧٪ إلى ١١٪.

لم يتسبب تراجع تأييد خطة فك الارتباط في الإضرار بشعبية رئيس الوزراء شارون، بل وتزايد تأييده على المستوى الشخصي. ويتبين من تحليل "مؤشر شارون" - الذي يقيس حالة الرضا العام من سياسة ودور رئيس الوزراء - أنه قد يتمكن من الخروج من الأزمة التي عصفت به. فبعدما تراجعت نسبة تأييده إلى ٥٠٪، إثر محاولة توسيع الحكومة وتعيين ثمانية وزراء ونواب وزراء جدد، بدأ المؤشر هذا الأسبوع في الارتفاع بصورة أفضل حتى وصل إلى ٥٢٪.

♦ ٧٤٪ يشعرون بالثقة:

هناك نتيجة أخرى مفاجأة تظهر من الاستطلاع، ألا وهي أن الجمهور الإسرائيلي يفضل انسحاب قدامى القادة من الحياة السياسية، بعد تنفيذ الانسحاب من غزة وشمال السامرة (بالضفة الغربية)، وإخلاء مكانهم للجيل الشاب.. حيث يفضل ٥٣٪ من الجمهور انسحاب شارون، وكذلك بيريس، بعد تنفيذ خطة فك الارتباط، مقارنة بـ ٢٠٪ فقط يفضلون بقاء الاثنين. وبينما يرغب ١٦٪ في انسحاب بيريس

الليكود ينضم لفك الارتباط

الخامس عشر بنسبة ٩, ٣٣٪ إلى المركز الرابع والعشرين بنسبة ٩, ٢٣٪)، أيوب قرا (من المركز الثالث عشر بنسبة ٥, ٣٦٪ إلى المركز الثاني والعشرين بنسبة ٦, ٢٤٪)، دافيد ليفي (من المركز السادس والعشرين بنسبة ٦, ٢٠٪ إلى المركز الثامن والثلاثين بنسبة ٥, ١١٪)، يحيئيل حزان (من المركز الخامس والعشرين بنسبة ٩, ٢١٪ إلى المركز الثلاثين بنسبة ٧, ١٨٪)، وميخائيل جورلوفسكي (من المركز الرابع والثلاثين بنسبة ٦, ١٣٪ إلى المركز الثاني والأربعين بنسبة ٢, ٨٪).

وقد عوقبت المتمردة السابقة جيلا جميئيل، التي تعرضت لنقد شديد على تعيينها ككاتبة وزير، رغم معارضتها لفك الارتباط، بتراجع مكانتها من المركز الرابع والعشرين (بنسبة ٣, ٢٢٪) إلى المركز الثاني والثلاثين (بنسبة ٥, ١٧٪). والعزاء الوحيد لها هو أن وضع أشد خصومها، عنبال جفريئيلي، أسوأ منها بكثير، حيث تراجعت من المركز الأربعين (بنسبة ٢, ٧٪) إلى المركز الحادي والأربعين (بنسبة ٧, ٨٪).

أما بشأن كبار الوزراء الذين أعربوا عن تحفظهم على فك الارتباط، ولكهم مازالوا أعضاء في الحكومة، فقد ارتفع رصيد الوزير بنيامين نتياهو من المركز الثالث (بنسبة ٨, ٤٩٪) إلى المركز الثاني (بنسبة ٤, ٥٢٪)، بينما قفز الوزير سيلفان شالوم من المركز الثامن (بنسبة ٩, ٤١٪) إلى المركز الخامس (بنسبة ٤, ٤٦٪)، كما تحسن موقف الوزيرة ليمور ليفنات (من المركز الثامن والعشرين بنسبة ٦, ٢٠٪ إلى المركز العشرين بنسبة ٢٦٪). وفي المقابل، هبط الوزير تساحي هنجبي، الذي كان الأكثر شعبية لدى اللجنة المركزية لحزب الليكود، من المركز الثاني (بنسبة ٨, ٥١٪) إلى المركز الرابع (بنسبة ٨, ٤٨٪).

ولم يحظ الوزير ناتان شيرانسكي، الذي استقال هذا الأسبوع من الحكومة على خلفية معارضته لخطة فك الارتباط، بهتاف من أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود، حيث تراجع ترتيبه من المركز الرابع عشر (بنسبة ٢, ٣٦٪) إلى المركز التاسع عشر (بنسبة ٢٧٪).

تم نشر نتائج الاستطلاع صباح اليوم في برنامج الأحداث الجارية "مختارات"، الذي يقدمه مدير عام محطة راديو الإذاعية، دافيد بن يسيط.

هل سلّمت اللجنة المركزية لحزب الليكود بخطة فك الارتباط؟ يتضح من العينة التمثيلية التي شملت ٤٠٠ عضو من أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود أن الرد كان إيجابياً.

وقد دعت لإقامة هذا الاستطلاع محطة راديو الإذاعية، وأجراه معهد "جيئوكرتوجرافيا"، تحت إشراف البروفيسور آفي دجاني.

سُئل من شملهم الاستطلاع: "من الذي يريدون رؤيته في الكنيست القادم من بين أعضاء الكنيست عن المجموعة البرلمانية لحزب الليكود؟". وقد دلت النتائج على ارتفاع كبير في شعبية مؤيدي فك الارتباط من بين أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود.

وفي الاستطلاع السابق الذي أُجرى في مارس ٢٠٠٥، قال ٤١, ٢٪ فقط إنهم يريدون رؤية رئيس الوزراء آريئيل شارون ضمن قائمة الليكود في الكنيست القادم (في المركز التاسع في القائمة)، وفي الاستطلاع الحالي الذي أُجرى هذا الأسبوع، يقفز شارون ليحتل المركز الثالث بنسبة ٤٩, ٥٪. كما ارتفع مركز الوزير إيهود أولمرت، نائب رئيس الوزراء (من المركز الثلاثين بنسبة ٦, ١٧٪ إلى المركز الخامس والعشرين بنسبة ٦, ٢٣٪)، والوزير شاول موفاز (من المركز السابع عشر بنسبة ٦, ٣٢٪ إلى المركز العاشر بنسبة ٢, ٤٠٪)، والوزيرة تسبي ليفي (من المركز الثاني والعشرين بنسبة ٩, ٢٥٪ إلى المركز الحادي عشر بنسبة ٩, ٣٧٪)، والوزير ميشير شطريت (من المركز الثالث والثلاثين بنسبة ٦, ١٢٪ إلى المركز التاسع والعشرين بنسبة ٣, ١٩٪)، والوزير أفراهام هيرشيزون (من المركز التاسع والعشرين بنسبة ٩, ١٨٪ إلى المركز الثامن والعشرين بنسبة ٤, ١٩٪).

◆ يبى في المركز الثاني وسيلفان شالوم في المركز الخامس؛

وفي المقابل، ضعف تأييد معظم متمردي الليكود (لفظ يطلق على معارضي فك الارتباط من بين أعضاء الليكود). باستثناء عضو الكنيست عوزي لنداو - الذي احتفظ بالمركز الأول بل وزاد قليلاً (من ٥٦, ٥٪ في شهر مارس إلى ٥٧, ٥٪ في مايو) - بينما تراجع تأييد معظم المتمردين: ميخائيل راتسون (من المركز الثاني عشر بنسبة ٢, ٢٨٪ إلى المركز الرابع عشر بنسبة ٥, ٢٢٪)، ونوعى بلومنتال (من المركز

ترجمات عبرية

١٢



شخصية العدد

"أوري أفنيري"

عنه أنه "الحزب الأول المؤيد للطبيعة" في العالم.. وقد نال هذا الحزب مقعداً واحداً في الكنيست السادسة، وفي انتخابات الكنيست السابعة حصل على مقعدين، لكنه انقسم على نفسه. وبعد انقسامه، شارك قسم أفنيري، الذي سُمي بـ "ميري"، في انتخابات الكنيست الثامنة، ولكنه لم يتمكن من اجتياز نسبة الحسم.

وقد شكل ميري إحدى المجموعات السياسية التي كوّنت قائمة "شلي" في انتخابات الكنيست التاسعة، والتي مثلها أفنيري في الكنيست في السنوات ما بين ١٩٦٩ - ١٩٨١. وقد شارك أفنيري في إطار مجموعة شلي، في عام ١٩٩٣، في تأسيس حزب متقدم جديد أطلق عليه اسم "الترنتيفا" (أي البديل)، بعد مرور سنة شارك هذا الحزب في تأسيس الحزب التقدمي للسلام.

في عام ١٩٧٤، أقام أفنيري، ولأول مرة، اتصالات مع ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية. وفي أواخر عام ١٩٧٥ شارك في تأسيس "مجموعات هئسرايليت لشالوم يسرائيل-فلسطيني" (المجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي - الفلسطيني). اثنان من ممثلي منظمة التحرير، الذين أجرى معهم لقاءاته قتلاً بأيدي متطرفين فلسطينيين وهما: سعيد حماني والدكتور عصام سرطاوي.

وفي أوج حملة سلامة الجليل، اجتمع أفنيري مع مندوبين كبار آخرين من منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على الرغم من الحظر الذي فرضه القانون الإسرائيلي على هذه الاتصالات.

رفضه للاستيطان في الأراضي المحتلة، دعاه مؤخراً إلى قيادة حملة دعا فيها جمهور المواطنين اليهود والعرب داخل إسرائيل إلى مقاطعة البضائع التي يتم إنتاجها في المستوطنات.

صحفي، ناشط سياسي، عضو كنيست سابق، وحالياً هو رئيس حركة "كتلة السلام". من مواليد ألمانيا عام ١٩٢٣ .. هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٣٣.

كان عضواً في "الإتسل" (المنظمة العسكرية القومية) في السنوات ما بين ١٩٣٨-١٩٤٢. وقد انفصل عنها لأسباب أيديولوجية، وذلك قبل أن يتأسس مناحم بيجين المنظمة.

وقد خدم في وحدة سيارات الجيب في الجبهة الجنوبية في حرب الاستقلال، حيث أصيب بجراح خطيرة. في عام ١٩٤٦، أسس أفنيري "إرتس يسرائيل هصعيرا" (أرض إسرائيل الفتية)، وهي مجموعة كانت تتادى بأن السكان الجدد في البلاد هم شعب عبري جديد. وفي عامي ١٩٤٩/١٩٥٠ كتب مقالات سياسية في صحيفة "هآرتس".

في عام ١٩٥٠، أصدر مجلة أسبوعية بعنوان "هعولام هازيه" (هذه الدنيا). وفي السنوات التي كان يحرر فيها المجلة، عُرفت مجلة "هعولام هازيه" بأرائها المتطرفة والواضحة وبفضحتها لقضايا عامة، من بينها ما نشرته من تفاصيل عديدة عن قضية لافون، عن الحفريات الأثرية غير القانونية التي قام بها موشيه دايان، عن قضية يادلين، عن الشكوك التي تسببت في قضية عوفير وعن "قضية يعقوف لفينسون" في بنك هبوعاليم. ومع مطلع الخمسينيات، مالت المجلة الأسبوعية إلى تأييد فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

وفي عام ١٩٤٦، أسس أفنيري حركة سياسية باسم "هبعولا هشميت" (العملية السامية)، والتي دعت إلى إقامة اتحاد عربي - إسرائيلي في الشرق الأوسط. وبعد مرور تسع سنوات على ذلك، أسس حزباً باسم "هعولام هازيه - كوئج حداش" (هذه الدنيا - قوة جديدة)، وقد قال أفنيري



أبو مازن مرة ثانية في البيت الأبيض الأمريكي!

إبراهيم غالي
باحث في العلوم السياسية

"أبو مازن" إلى البيت الأبيض ومعه حقيبة مليئة بإنجازات داخلية لعل أقلها أنه رئيس منتخب عبر انتخابات ديموقراطية ونزيهة وأقصاها تمكنه حتى الآن من ضبط الوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية والحفاظ على التهدئة التي أقرتها الفصائل الفلسطينية في منتصف شهر مارس الماضي رغم العديد من الانتهاكات الإسرائيلية والتكؤ في تنفيذ تفهيمات شرم الشيخ التي اتفق عليها في ٨ فبراير الماضي. يضاف إلى ذلك أن شخصية "أبو مازن" ومنهجه الواقعي وما اتخذه من خطوات إصلاحية داخلية قد أعاد الكثير من الدعم الدولي الذي فقده الفلسطينيون طوال الأربع سنوات الماضية، وهو ما اتضح جليا في مؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية في الأول من مارس الماضي، وفي توالي الزيارات التي قام بها عدد من رؤساء الدول والشخصيات الدولية المختلفة للأراضي الفلسطينية منذ بداية هذا العام.

الفارق الثالث أن "أبو مازن" يذهب هذه المرة إلى الولايات المتحدة في مهمة ثقيلة تختلف عن مهمته في عام ٢٠٠٣ التي اقتصر على تخفيف الضغوط على الفلسطينيين وفك الحصار عن عرفات، هذه المهمة الجديدة تتسم بأنها ذات سقف واضح ومحدد هي ترميم العلاقات الأمريكية الفلسطينية، والعمل على إحباط المساعي الإسرائيلية لتهميش الفلسطينيين وتنفيذ المخططات الإسرائيلية الجديدة خاصة ما يتعلق منها بالتوسع الاستيطاني ووضع القدس، ومحاولة استعادة الدور الأمريكي النشط غير المنحاز بصفة مطلقة إلى الجانب الإسرائيلي

لم تكن زيارة الرئيس الفلسطيني "محمود عباس أبو مازن" إلى واشنطن في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ مايو الماضي هي الأولى من نوعها، لكنها تعد الزيارة الثانية منذ قيامه بزيارة سابقة إلى البيت الأبيض في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يوليو عام ٢٠٠٣ حينما كان يشغل وقتها منصب رئيس الوزراء الفلسطيني. الفارق الزمني بين الزيارتين يقارب العامين، حدث خلالها تفاعلات كثيرة لم تكن في مجملها في صالح القضية الفلسطينية نظرا لنجاح إسرائيل في فرض رؤيتها للصراع على الأطراف الأخرى بما في ذلك الولايات المتحدة ذاتها إلى درجة اعتبار الصراع بمثابة شأن إسرائيلي داخلي، وقد ساعد على ذلك سوء الوضع الداخلي على الساحة الفلسطينية خاصة في مجال الإصلاح ووقف العنف اللذين كانا مطلبين دوليين أساسيين لبدء تنفيذ خطة خريطة الطريق الدولية.

الفارق الآخر أن "أبو مازن" ذهب إلى الولايات المتحدة في المرة الأولى وهو رئيس وزراء معين تحت ضغوط مارستها اللجنة الدولية الرباعية على "عرفات" لاستحداث هذا المنصب فضلا عن ضغوط أخرى كانت تتعلق بتقليل صلاحيات الرئيس وضبط الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية والتي لم تأخذ شكلا مميزا أكثر من الاتفاق على هدنة هشة بين الفصائل، ما جعل مهمته الأولى في واشنطن عسيرة وغير ذي نتائج حقيقية خاصة بعد انهيار الهدنة الأولى سريعا وتمكن شارون بعد زيارته للولايات المتحدة في أغسطس ٢٠٠٣ من إحباط جهود "أبو مازن" لدى الأمريكيين، أما الآن يذهب

بالضغط على إسرائيل لإثباتها عن فكرة "غزة.. أولاً وأخيراً"، واعتبار خطة الانسحاب من غزة مقدمة للعودة لتنفيذ بنود خطة خريطة الطريق.

لقد سعى "أبو مازن" منذ توليه رئاسة السلطة الفلسطينية في مطلع يناير الماضي إلى إحداث نوع من التوازن بين تكييف الداخل واستثارة الخارج متجنباً في ذات الوقت ما تحاول إسرائيل الرهان عليه مرة ثانية وهو تعمدتها تغيب الشريك الفلسطيني بما يجعل النظرة الإسرائيلية للحل تركز على الجوانب الأمنية دون السياسية واتخاذ إجراءات منفردة من جانب واحد.

لا شك أن "أبو مازن" حقق قبيل زيارته إلى "واشنطن" إنجازات داخلية - هي في ذات الوقت مطالب أمريكية ودولية - تفصح عن نفسها أخذاً في الاعتبار مضى أربعة أشهر فقط على توليه منصبه كرئيس للسلطة الفلسطينية، فقد أجريت كل من الانتخابات الرئاسية ومرحلتين من الانتخابات المحلية والانتخابات التشريعية في طريقها للإجراء في يوليو المقبل أو تأجيلها قليلاً لحين الانتهاء من تعديل القانون الانتخابي، مما يعزز من شرعية مؤسسات الحكومة الفلسطينية خاصة بعد فتح ملف الفساد واتخاذ خطوات جادة في إطار سن قوانين الخدمة المدنية بشقيها المالي والإداري والتقاعد لمدنيين وعسكريين. وأمنياً، تتمثل أهم إنجازات "أبو مازن" في (إعلان الهدنة رسمياً بعد حوار القاهرة الأخير والتزام الفصائل بهذه الهدنة حتى الآن بل إن "أبو مازن" قد لوح باستخدام القوة من أجل الحفاظ على التهدئة قاصداً حركة حماس، كما أنه طالب "حماس" أيضاً بتفكيك جهازها العسكري في حال شاركت في انتخابات المجلس التشريعي، أيضاً قام بتحويل الجهاز الأمني من مراكز قوى إلى أمن موحد بعد إحالة أكثر من ألف ضابط إلى التقاعد، وإعلان توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إطار وزارة الداخلية والأمن الوطني، وحصر الاتصالات مع أي جهة خارجية عبر وزير الداخلية والأمن العام فقط، ونشر قوات أمن فلسطينية في مناطق التماس مع إسرائيل، إضافة إلى تواصل اللقاءات والتنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي).

وموازاة مع هذه الإصلاحات الداخلية، وإدراك "أبو مازن" لتراجع الاهتمام الدولي بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي في السنوات الماضية نتاجاً لظروف داخلية وأخرى إقليمية تتدرج تحت إطار التفاعلات الدولية منذ خوض الحرب الأمريكية على الإرهاب، فقد عمل "أبو مازن" على استثارة الخارج

الدولي منذ حضوره مؤتمر لندن مروراً بزيارات إلى مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسيل وجولاته إلى عدد من القوى الدولية مثل اليابان والصين والهند وباكستان وحضور القمة العربية اللاتينية في البرازيل، ما حمل معه دعماً سياسياً ودبلوماسياً واسعاً وهو في الطريق إلى واشنطن.

لم يدرك "أبو مازن" عناصر قوته الذاتية أو ما تحقق في الداخل الفلسطيني فقط قبل الزيارة، لكنه كان مدركاً كذلك لما يقابل هذه الإيجابيات الفلسطينية من سلبيات إسرائيلية تتمثل في تراجع إسرائيل عن تعهداتها وانتهاكاتها المختلفة للتعهدات لإثارة الفلسطينيين والترويج لدى الإدارة الأمريكية بفشل "أبو مازن" أمنياً فضلاً عن رفض حضورها مؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية باعتباره أمراً لا يخصها، وصولاً إلى الرفض الصريح لاقتراحات بريطانية وفرنسية وروسية لعقد مؤتمر دولي للسلام واستمرار تعمدتها رفض أي حضور دولي قوى ولو للجنة الرباعية الدولية عدا الولايات المتحدة.

والملاحظ هنا هو أن قوى المعارضة الفلسطينية التزمت التهدئة ولم تتعمد إفساد زيارة "أبو مازن" للولايات المتحدة رغم افتعال إسرائيل تأزم الأمور قبل الزيارة بأيام قليلة عندما أطلقت القذائف على مناطق سكنية فلسطينية وقتلت فلسطينياً ثم نقلت للإدارة الأمريكية أنها اضطرت إلى ذلك لأن هناك ثلاثة فلسطينيين كانوا يحاولون تنفيذ عملية تفجيرية كبيرة في مستوطنة "كفار داروم" واتهمت أبو مازن بأن أسلوبه في ضبط الأمن يشجع على استمرار العمليات وخرق اتفاق الهدنة رغم أن إسرائيل عملياً ترى أن هذا الاتفاق هو فلسطيني داخلي، وإنه لا توجد لإسرائيل علاقة به.

إذن تمكن "أبو مازن" قبل زيارته لواشنطن عملياً من مواجهة التحريض الإسرائيلي الذي مارسه "شارون" لإقناع الرئيس الأمريكي أثناء زيارته الأخيرة في ١١ إبريل الماضي بأن "أبو مازن" لم يفعل شيئاً لمكافحة الإرهاب، حيث رفض "بوش" هذا التوجه واصفاً موقف "أبو مازن" بأنه واضح وحازم ضد الإرهاب، وهناك حاجة لاتخاذ موقف إسرائيلي مساند له، وإتباع لغة الحوار معه وليس المقاطعة.

مثل إدراك "أبو مازن" للعناصر السابقة مصدراً للثقة الكبيرة أثناء مباحثاته مع الرئيس الأمريكي "بوش" حيث أشار "أبو مازن" إلى أن مستوى العنف بين إسرائيل والفلسطينيين وصل أخيراً إلى أدنى مستوى له منذ أربع سنوات بفضل الجهود التي بذلت من الجانب الفلسطيني للحفاظ على الهدوء. وأشار

أيضاً إلى أن "الحرية هي الوجه الآخر للديموقراطية، وأن الديمقراطية الفلسطينية لن تكتمل إلا بإنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية للفلسطينيين"، كما اتهم إسرائيل باتخاذ خطوات تستهدف تقويض رؤية الرئيس الأمريكي بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة والعمل على إحباط الجهود السلمية.

كان ذكاء "أبو مازن" في التلميح إلى وقف العنف والربط ما بين الحرية والديموقراطية من جانب وإعاقة إسرائيل جهود التسوية من جانب آخر أثر كبير في الموقف الأمريكي يمكن إبرازه في التالي:
أولاً، نجح "أبو مازن" في فك العقدة المستعصية التي رسختها إسرائيل لدى الإدارة الأمريكية والتي كانت لا ترى في الفلسطينيين شريكاً تفاوضياً أو طرفاً يقبل السلام وهي تلك الحجة التي ساعدت "شارون" على اتخاذ إجراءات منفردة في ظل غياب التواصل بين القادة الفلسطينيين والإدارة الأمريكية، الأمر الذي سهل على "شارون" تحقيق أى مطالب له من "واشنطن". ولا شك أن مجرد زيارة "أبو مازن" ولقاءه بالرئيس الأمريكي بعد قطيعة استمرت منذ يوليو ٢٠٠٠ هي خطوة جوهريّة في إطار ترميم العلاقات بين الطرفين.

ثانياً، أشاد "بوش" بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية حتى الآن في المجالين السياسى والأمنى، وطالب إسرائيل بسحب قواتها إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ بالتسويق مع السلطة الفلسطينية وذلك لتسهيل إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في الأراضي الفلسطينية التي أكد على ضرورة مشاركة مختلف القوى الفلسطينية بها، كما أنه ثمن ضمناً جهود "أبو مازن" التدريجية في إقناع فصائل المقاومة بإلقاء سلاحها تطوعياً، فلم يطالبه بنزع سلاح حركة حماس والفصائل الفلسطينية المعارضة أو تفكيك بناها التحتية خلافاً لما كانت تتوقعه إسرائيل.

ثالثاً، إن فشل إسرائيل في إقناع إدارة "بوش" بضعف أهلية "أبو مازن" في ضبط الأمن ومحاربة الإرهاب قد أجبرها على إتباع طريق آخر لمحاولة للتشويش على زيارته إذ نقل "دوف فايسجلانس" المستشار الخاص لشارون عشية زيارة "أبو مازن" مجموعة من التسهيلات لعلاج قصور إسرائيل في تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ منها إطلاق دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين تقدر بنحو ٤٠٠ أسيراً وعودة مبعدى كنيسة المهد والضفة الغربية وخفض

عدد الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، ما يؤكد النجاح الأولى لأبى مازن في ممارسة بعض الضغوط على الإسرائيليين عبر اقتناع الإدارة الأمريكية بأدائه.

رابعاً، يشكل اعتراف "بوش" ولو ضمناً بوجود شريك فلسطينى قوى عائقاً أمام محاولة إسرائيل التنفيذ الأحادى لحظة الانسحاب من قطاع غزة دون مشاركة الفلسطينيين أو التوقف عند هذا الحد دون العودة لخريطة الطريق وبقية استحقاقاتها سيما ما يتعلق منها بقيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، ومع التسليم بأن هذا الأمر لا يجوز اللغو فيه، إلا أن إعادة تأكيد "بوش" دعمه لدولة فلسطينية ذات سيادة على أراضٍ غير مقطعة الأوصال" وحثه إسرائيل على الالتزام بخطة خريطة الطريق التي اعتبرها الطريق الوحيد للتوصل إلى حل قيام دولتين ديموقراطيتين تعيشان جنباً إلى جنب، وتأكيداً على ضرورة الربط بين خطة الانسحاب الإسرائيلى من غزة والتزام تنفيذ خريطة الطريق لتسوية نهائية ودعوته إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنات أو توسيعها في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس والانسحاب من الأراضي الفلسطينية وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى الذى بدأ في العام ١٩٦٧ وعدم اتخاذ خطوات على الأرض تغير أو تؤثر على خريطة الطريق، وقوله إن جدار الفصل على الأراضي الفلسطينية يجب أن يبقى حائطاً أمنياً لا حائطاً سياسياً.. كل هذه العناصر رغم ما يعترى بعضها من تناقضات تشكل عناصر أساسية لدعم الموقف الفلسطيني على الأقل في الحملة الفلسطينية التي تعمل على مقاومة الإجراءات الإسرائيلىة الراهنة الرامية إلى توسيع المستوطنات وتقطيع أراضى الضفة وعزلها تماماً عن قطاع غزة بالتزامن مع إجراءات تهويد القدس الشرقية.

ومن ثم فإن الإدارة الأمريكية وعلى لسان وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس" أكدت الالتزام بحل الدولتين عبر تنفيذ خريطة الطريق والرفض التام لمقولة "غزة أولاً وأخيراً" التي يعمل "شارون" ومتشددى الليكود على الترويج لها داخل الإدارة الأمريكية منذ الرسائل المتبادلة بين "بوش" و"شارون" في أبريل عام ٢٠٠٤.

ومما لا شك فيه أن هذه التصريحات الأمريكية تمثل اختراقاً كبيراً لـ "أبو مازن" ونجاحاً في تحقيق أهداف محددة من هذه الزيارة هي الحصول على الدعم الأمريكى لجهود الإصلاح الداخلى وعودة الإيمان بوجود الشريك الفلسطينى والوقوف في وجه

التعنت الإسرائيلي في تنفيذ تفهيمات شرم الشيخ ومواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى الالتفاف على خطة خريطة الطريق وتأكيد رؤية بوش لإقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً، لكن هذه الأهداف قد سبقها تحقيق هدف جوهري هو إصلاح العلاقات الأمريكية الفلسطينية التي تدهورت تماماً منذ بداية عام ٢٠٠٢ الذي شهد تفجر قضية الباخرة كارين A .

تبدأ الآن صفحة جديدة من هذه العلاقات بدت أولى معالمها في هذا الموقف الأمريكي الداعم للرئيس الفلسطيني سياسياً واقتصادياً، فقد التقى "أبو مازن" نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" ووزيرة الخارجية "رايس" وبأعضاء من الكونجرس ومع أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب حيث تمت مناقشة إمكانية تحويل المساعدات الأمريكية المقترحة وهي ٢٠٠ مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية مباشرة، كما قرر "بوش" منح السلطة الفلسطينية ٥٠ مليون دولار لتمويل مشاريع سكنية في قطاع غزة وتحسين أوضاع المواطنين فيه، ودعا بوش إسرائيل إلى اتخاذ خطوات من شأنها تحسين حياة الفلسطينيين العاديين خاصة الجانب الإنساني. وأكد على ضرورة ألا يعيق الجدار الذي اعتبره "جداراً أمنياً" حياة الفلسطينيين الأبرياء. وحرصت الإدارة الأمريكية أيضاً على تقديم دعم سياسي للرئيس الفلسطيني حيث طلب "بوش" من وزيرة خارجيته زيارة رام الله وقطاع غزة قبل بدء الانسحاب الإسرائيلي في أغسطس القادم.

تعد زيارة "أبو مازن" ناجحة بكل المقاييس إذا ما تمت مقارنتها بالمواقف الأمريكية المتصلبة تجاه المطالب الفلسطينية حتى نهاية عام ٢٠٠٤ لأنها وعلى حد قول نائب رئيس الوزراء وزير الإعلام الفلسطيني "نبيل شعث" حققت نجاحاً مهماً في ثلاث قضايا أبرزها أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة "بداية وليس نهاية"، وأن الخطوة التي ستلي هذا الانسحاب هي عودة كاملة لعملية السلام للتوصل إلى حل نهائي في القضايا الرئيسية من دون الإجحاف بأي منها بما فيها القدس، وثانياً إن حدود الهدنة لعام ١٩٤٩ هي نقطة الانطلاق لمفاوضات الحل النهائي في شأن حدود الدولة الفلسطينية، إضافة إلى الإدانة الواضحة والصريحة للاستيطان.

ومن جانب آخر فقد عبر المحللون السياسيون الإسرائيليون عن استيائهم من نتائج زيارة "أبو مازن" لأن تصريحات "بوش" تتناقض مع التزامات واشنطن حيال إسرائيل خاصة بشأن الاستيطان بما فيه

القدس التي يذكرها "بوش" لأول مرة عند انتقاد الاستيطان، والتأكيد على ضرورة إيجاد طريق اتصال مباشر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كونهما وحدة واحدة لا تتفصلان، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وعدم موافقته على أن يكون الجدار لأسباب سياسية وليست أمنية. وقول "بوش" إن أي تغيير على حدود عام ١٩٤٩ الدائمة يتم بالاتفاق بين الطرفين ولا يجوز لأي طرف أن يفرض حقائق واقعة على الأرض علاوة على اتخاذه موقفاً مناقضاً تماماً للموقف الإسرائيلي في ما يتعلق بحركة "حماس"، إذ رغم أنه وصفها بالتنظيم الإرهابي، إلا أنه رفض منعها من المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة. وبذلك يكون قد قبل موقف "أبو مازن".

على أن هناك في إسرائيل من يرون أن موقف "بوش" لا يعد أكثر من كونه رسالة مرضية لكل الأطراف لتسهيل الانسحاب من غزة ويقللون من شأن انتقاده للتوسع الاستيطاني أو إيفاد "رايس" لزيارة المنطقة ويعتقدون أن خطاب الضمانات هو أساس أي تحرك أمريكي مقبل، هذا فضلاً عن "أبو مازن" لم يحصل على تعهد بتفكيك البؤر الاستيطانية لأن "بوش" أشار إلى تلك النقاط غير القانونية فقط ولم يشر متى يتم الانتقال لمرحلة ثانية من خطة خريطة الطريق بل إنه يدعم موقف إسرائيل بشأن قضايا الوضع الدائم حيث لم يعط "أبو مازن" مؤشرات لإمكان التفاوض على الحدود أو القدس أو اللاجئين وغيرها.

وأخيراً، فإن نجاح "أبو مازن" في الداخل قد أثبت أن وقف العنف وتبني الإصلاحات الديمقراطية يعيد القضية لدائرة الاهتمام الدولي، لكن يبقى لب الصراع كله في قبضة الإدارة الأمريكية التي ينبغي عليها أن تحول هذا الدعم الاقتصادي والسياسي للفلسطينيين إلى تبني مواقف أكثر حيادية ونزاهة على أرض الواقع، فالأمر لا يتعلق بتصريحات متوازنة ترضى غالباً الطرف المضيف، ولا يزال الوضع قابلاً للاشتعال في أي لحظة ربما تكون عقب الانسحاب الإسرائيلي من غزة لأن مثل هذا الانسحاب القائم على المعطيات الإسرائيلية الحالية دون إجبار الولايات المتحدة إسرائيل على تغيير هذه المعطيات سوف يمثل انفجاراً جديداً للوضع برمته.

وعليه، تبقى المعادلة الصعبة أمام الجانب الأمريكي، إما انسحاب أحادي تمليه إسرائيل على سائر الأطراف، ما يعني اشتعال الصراع، وإما انسحاب ممنهج يعيد الأطراف إلى تسوية سلمية تبدو في ظل أكثر الظروف تفاؤلاً شيئاً صعب المنال.



خطة بساط شارون بين الواقع والمأمول

مها عزت

باحثة بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز

تعيش على الأرض، يمكنك أن تفقد الأرض". ودعا شارون إلى تحقيق الوحدة اليهودية ودعم العلاقات مع المنظمات اليهودية في شتى أنحاء العالم على أساس أن إسرائيل دولة ممزقة تحتاج إلى التوحد ليس فقط بين العلمانيين والأرثوذكس، اليهود والعرب، ولكن أيضاً بين اليهود في دول الشتات ومواطني دولة إسرائيل.

وقد مثلت تصريحات ومباحثات شارون مع أعضاء الوكالة اليهودية أسس "خطة بساط شارون" التي بلورها رئيس الوزراء الإسرائيلي مع كبار مساعديه ورؤساء الوكالة اليهودية في مختلف أنحاء العالم والمنوطة بتقديم شتى أنواع الخدمات لليهود وإقناعهم بالهجرة والاستقرار في إسرائيل.

ولضمان تنفيذ الخطة بالشكل المطلوب، احتفظ شارون لنفسه بمنصب وزير الاستيعاب والهجرة في الحكومة الائتلافية السابقة رغم تصارع العديد من الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي مثل "شاس" و"إسرائيل بيتنا" و"إسرائيل بعليا" بقوة على هذا المنصب، إلا أن شارون استطاع إقناع رؤساء هذه الأحزاب باحتفاظه بالمنصب لجانب كونه رئيساً للوزراء مقابل تعويضهم بالمناصب والوزارات المهمة الأخرى. وقد حرص شارون على تخصيص العديد من المكافآت والمبالغ المادية لوزارة الاستيعاب والهجرة والعاملين بها بصورة ميزتها عن الوزارات الأخرى حتى أنه كان يحرص على الحضور بصورة دورية إلى الوزارة والاجتماع مع العاملين فيها ومناقشة كل الأمور في سير العمل.

تهدف خطة بساط شارون إلى جذب واستجلاب مليون يهودي إلى إسرائيل خلال عشر سنوات، بما

يمثل البعد الديموجرافي أحد الهواجس الأمنية التي تهدد وجود الدولة العبرية وطابعها اليهودي ويتفق الإسرائيليون على أن دولتهم قامت لحل "المشكلة اليهودية" ولتكون وطناً لكل يهودي وأن هدف الصهيونية هو بلورة مجتمع يهودي جديد وأن الثقافة الإسرائيلية موجهة سياسياً وأيدولوجياً - ثقافة تقوم على ثلاثة منظومات قيمة هي الصهيونية، اليهودية والغربية. ومن ثم تركز التقديرات الإسرائيلية على اعتبار الفلسطينيين خطر حقيقى يهدد الجغرافيا السياسية بل ووجود دولة إسرائيل ذاتها.

لذا، واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة صياغة الخطط والاستراتيجيات لمواجهة ما يسمى بالخطر الديموجرافي الذي أضحي بمثابة قنبلة موقوتة في عمق الكيان الصهيوني، بفضل النمو السكاني الفلسطيني المطرد مقارنة بالنمو الإسرائيلي. ويمكن القول بأن إسرائيل هي أكثر الدول تخوفاً وقلقاً دائماً من تراجع عدد سكانها في مقابل الفلسطينيين.

◆ خطة بساط شارون:

كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون مع بداية توليه الحكومة في عام ٢٠٠١ عن أنه من أبرز واجبات الدولة العبرية في عهد الليكود هو فتح أبواب إسرائيل أمام أكبر عدد ممكن من اليهود من كافة أنحاء العالم.

وفي أول حوار له بعد انتخابه رئيساً للوزراء مع أعضاء الوكالة اليهودية في فبراير ٢٠٠١، أكد شارون على الخطر الديموجرافي للفلسطينيين على مستقبل الدولة العبرية بقوله "أن العرب يزدادون عدداً عن اليهود في بعض المناطق وأن المشكلة هي أنه إذا لم تكن

يؤهل إسرائيل إلى أن تكون الدولة ذات أغلبية يهودية بنهاية عام ٢٠٢٠. ومن ثم تهدف الخطة إلى العمل على إرساء الطابع اليهودي لإسرائيل ومواجهة أي تكاثر أو نمو ديموجرافي عرقي قد يؤثر سلباً على هذا الطابع مستقبلاً.

وقد قامت خطة بساتر شارون على استغلال الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية السائدة في عدد من الدول بما يسمح باجتذاب واستقطاب اليهود في تلك الدول إلى إسرائيل من خلال الظهور بمظهر البديل الأمثل كوطن جديد لهم.

وعلى ذلك جاءت خطة بساتر شارون في ظل رؤية الحكومة الإسرائيلية لإمكانية تحقيقها باستغلال مجموعة من عوامل الدفع والمحفزات التي يمكن أن تؤدي دورها كمعامل مساعدة في جذب واستقطاب أكبر عدد ممكن من يهود العالم إلى إسرائيل.

وتمثل عوامل الدفع تلك التطورات والمتغيرات السلبية في بلد الأصل والتي تساعد في الإسراع من حركة النزوح والهجرة للخارج. ويمكن الإشارة إلى أهم عوامل الدفع أو الطرد التي عملت إسرائيل على استغلالها وتوظيفها في إطار الدعوة إلى استقطاب يهود العالم:

الأزمات الاقتصادية التي شهدتها عدد من الدول خاصة الأرجنتين والبرازيل والمكسيك أو في دول تشهد معدلات جريمة مرتفعة مثل دولة جنوب أفريقيا.

تزايد حملات الدعاية الإسرائيلية حيال ما يسمى بظاهرة "معاداة السامية" وتصاعد موجة الكراهية لليهود والهجمات على المعابد والأماكن المقدسة اليهودية في بعض الدول.

أما عوامل الجذب فتمكس تلك العوامل والمحفزات التي عملت إسرائيل على استغلالها وتوفيرها سعياً إلى استقطاب وجلب يهود الشتات إليها كمقصد أو هدف منشود للهجرة إليها، والتي يمكن الإشارة إلى أبرزها:

بدء عوذة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني والآمال المنشودة في تلك الفترة حول إمكانية إحراز تقدم في العملية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم الآمال حول إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

تمتع إسرائيل في تلك الفترة بحالة من النمو والازدهار الاقتصادي مما ساعدها على الظهور بمظهر جيد كخيار جذاب وآمن لليهود في الدول الأخرى.

الإجراءات المادية التي عملت إسرائيل على توفيرها للمهاجرين اليهود، فعلى سبيل المثال قررت الوكالة اليهودية منح ألفين وخمسمائة دولار أمريكي لكل أسرة يهودية تقوم بالهجرة، وإعطاء المهاجر مرتب شهري لمدة

سنة أشهر، والإعفاء من الجمارك على الأثاث الذي يحضره المهاجر معه من الخارج، بالإضافة إلى مساعدته على إيجاد العمل الملائم داخل إسرائيل.

من جهة أخرى أعطى رئيس الوزراء الإسرائيلي تعليماته لوزارة الاستيعاب والهجرة بتسهيل مهام منظمة (نيترف) وهي هيئة تابعة لرئاسة الوزراء قبل ٥٠ عاماً انحصرت مهامها في تهجير اليهود إلى إسرائيل.

وقررت تسيبي ليفني وزيرة الاستيعاب والهجرة الإسرائيلية في الحكومة الحالية الانطلاق بوزارتها في حملة إعلامية واسعة لتشجيع الإسرائيليين على العودة إلى الوطن وهو ما يتأكد بقولها "نحن نعرف أن المناعة الوطنية لإسرائيل في المستقبل متعلقة بعدد اليهود الذين يعيشون هنا ونحن لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا فقط بأن ننظر بغضب إلى من يغادرون، الحكمة هي العمل لإعادتهم أو إعادة أبنائهم إلى البلاد".

وبناءً عليه تعمل وزارة الاستيعاب والهجرة على تغيير قانون الصحة الإسرائيلي بما يخفف من التزامات الإسرائيليين العائدين تجاه الدولة الإسرائيلية، حيث ذكرت أوساط الوزارة أن "الإسرائيلي" الذي يعتزم العودة إلى إسرائيل يكون مطالباً بدفع نحو ١٢ ألف دولار أمريكي في السنة حتى يتسنى له التمتع بالخدمات الصحية فور عودته إلى البلاد، وأنه إذا لم يتم بسداد المبلغ مقدماً يكون عليه الانتظار حتى عامين حتى يتمكن من الحصول على خدمات صحية.

كما تعتزم الوزارة أيضاً منح فترة تأهيل مهنية لثلاثة أشهر وبدل معيشة لتلك الفترة للمهاجرين العائدين إلى إسرائيل، وكذلك التوجه إلى الشباب وتشجيع أبناء الإسرائيليين في الخارج للانضمام إلى حركات الشبيبة الصهيونية والتجنيد في الجيش الإسرائيلي.

وقد وجهت ناديا فريجات رئيسة قسم السكان العائدين في وزارة الاستيعاب والهجرة رسالة للإسرائيليين في الخارج مؤكدة أن الدولة تمد لهم يدها.

حاولت إسرائيل خلال الفترة الماضية جذب واستقطاب اليهود من شتى أنحاء العالم، حيث توجهت إلى حيث توجد تربة خصبة لليهود الذين يريدون ترك أوطانهم أو يمكن إقناعهم بالرحيل إلى إسرائيل. ويمكن الإشارة إلى أهم مناطق تركيز اليهود التي استهدفتها خطة بساتر شارون.

استفلت إسرائيل التهجيرات التي وقعت في تركيا وفرنسا لتشجيع اليهود في تلك الدولتين على العودة إلى إسرائيل وهو ما بدا جلياً حين زعم نسيم زئيلي

سفير إسرائيل لدى باريس أن الكثيرين من اليهود الفرنسيين في فرنسا أصبحوا يعانون خوفاً شديداً من هجمات تستهدفهم حتى أن الكثيرين منهم بدعوا يفكرون بالهجرة. وتوضح مبالغات زئيلي من الانتقادات الشديدة التي تم توجيهها له من قبل قادة الجالية اليهودية في فرنسا وكذلك من روجيه كوكير مان رئيس رابطة "كريف" - مظلة تتطوى تحت لوائها مجموعة من المنظمات اليهودية - مفادها أن زئيلي قد بالغ في وصف الوضع في فرنسا أملاً في النجاح في إقناع البعض منهم بالهجرة إلى إسرائيل.

كذلك قامت إسرائيل باستثمار ملايين الدولارات من أجل استقطاب وهجرة يهود الأرجنتين، حيث افترضت إسرائيل نجاح هذه الهجرة نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي سادت أمريكا الجنوبية في الفترة السابقة. لذا قامت إسرائيل بتقديم إغراءات تمثلت بمساعدة "تنظيمية" قدرها ١٠,٥ ألف شيكل ومساعدة بتمويل شراء شقة بمبلغ ٣٠ ألف شيكل وقرض بمبلغ ٥٠ ألف شيكل.

وحين يكون الحديث عن كابوس الديموجرافيا في إسرائيل ذلك الوجود التي قامت على أساس فلسفة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، فقد وجد شارون أن السلاح الأخير لتخطي هذه الأزمة هو جلب جميع يهود الفلاشا من إثيوبيا للاستقرار في إسرائيل وعددهم ١٧ ألف يهودي تقريباً.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى ما أعلنه إيلي يشاي زعيم حزب شاس عن قيامه بدعم خطة لتهجير ١٧ ألف يهودي من الفلاشا وأطلق عليها "خطة يوسف" تيمناً بزعيم حزب شاس الديني الحاخام عوفاديا يوسف، وأوضح يشاي اعتزامه دمج هذه الخطة في إطار خطة "بساط شارون" دعماً لها وتشجيعاً للحفاظ على ما أسماه بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل وللحد من النمو السكاني العربي الكبير الذي قد يؤثر على إسرائيل سلباً في المستقبل.

وفي أواخر يناير ٢٠٠٥، عقد شارون اجتماعاً خاصاً مع أعضاء حكومته وبحضور مدير الوكالة اليهودية لمناقشة الهجرة اليهودية، وقد صدر القرار بنقل كل ما تبقى من يهود الفلاشا حتى عام ٢٠٠٧ بحيث يتم مضاعفة عدد المهاجرين من ٢٠٠ شخص إلى ٦٠٠ شخص شهرياً، وتم تكليف وزير المالية والداخلية بوضع خطة شاملة لتهجير واستيعاب هؤلاء المهاجرين. وصرح مسئولون بأن شارون قد طلب مبلغ ١١٥ مليون دولار لتمويل تسريع برنامج التهجير ولتستخدم في توفير مسكن للمهاجرين الإثيوبيين وتعليمهم اللغة العبرية.

لا يقتصر الأمر على هذا، بل تجرى محاولات يهودية على مستوى عالٍ لتأكيد حقيقة أن عشرة من القبائل الهندية تضم حوالى ستة آلاف شخص يعيشون في شمال شرق الهند هم الأصل الحقيقي للشعب اليهودي، وأنهم ضاعوا في الأرض لآلاف السنين. ذكر تقرير نشر في بريطانيا أن شلومو عمار كبير حاخامات اليهود الشرقيين (السفارديم) قد أكد أن هذه القبائل المفقودة في التاريخ الإسرائيلي والتي تسمى بنى مينيشى Bane Menashe هي الأصل الحقيقي لليهود في العالم، وهو ما من شأنه تسهيل عملية تهجير هذه القبائل إلى إسرائيل (تتواجد هذه القبائل حالياً في ولايتي ماينبور وميزورام الهنديتين). وقد ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية في هذا الصدد أن الحاخام الشرقي شلومو عمار سيبدأ في خطة لتحويل هؤلاء المفقودين إلى المذهب اليهودي الأرثوذكسي، فيما عبر أفراد بنى مينيشى عن رغبتهم في العودة إلى الأرض الموعودة.

من جهة أخرى فإنه يمكن الربط بين سعى إسرائيل إلى الإسراع من الحركة التهجيرية وتنفيذ خطة بساط شارون وبين دراسة الكنيست الإسرائيلي لاقتراح بتعديل "قانون العودة" (لليهود) والذي طرحه وزير الداخلية الإسرائيلي السابق إبراهيم بوراز في منتصف مارس ٢٠٠٥. بما يسمح بمنح حقوق القادم الجديد لأبناء اليهودي من الجيل الرابع أيضاً وهو ما من شأنه السماح باستيعاب عدد أكبر من المهاجرين الجدد لإسرائيل.

كما التقى شارون في فبراير ٢٠٠٥ باللجنة المنسقة بين الحكومة الإسرائيلية، المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية وأكد "أشعر بالمسؤولية حيال وجود العالم اليهودي، إن الهجرة ضرورية لمستقبل وتنمية دولة إسرائيل.. يجب علينا رفع معدل الهجرة".

وعليه، تقوم الحكومة الإسرائيلية بتوطين عدد كبير من المهاجرين في التجمعات والبؤر الاستيطانية المختلفة سواء في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أو داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ (التي أعلنت عليها دولة إسرائيل)، وهو ما تم التوصل إليه صراحة بين أريئيل شارون ورئيس مجلس مستوطنات الضفة وغزه لدعم الاستيطان "يشع" والذي يقوم بدوره بتنظيم دورات تأهيلية لهؤلاء المهاجرين من أجل مساعدتهم على سرعة الاندماج في المستوطنات والتعامل مع سكانها. ومن ثم تتضح العلاقة الوثيقة بين عملية التهجير إلى إسرائيل وبين دعم العمل الاستيطاني بما يضمن للإسرائيليين أكبر سيطرة ممكنة على الأرض.

♦ حصاد أربع سنوات من خطة بساط شارون: هل تحقق الحلم؟

طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي خطته "بساط شارون" الرامية إلى تهجير مليون يهودى إلى إسرائيل خلال عشرة سنوات، هل تحقق جزء من الحلم الصهيونى الساعى إلى إرساء الطابع اليهودى للدولة الإسرائيلية ومجابهة الخطر الديموجرافى الفلسطينى؟

تؤكد كافة البيانات والأرقام المتوفرة الصادرة عن وزارة الاستيعاب والهجرة الإسرائيلية ومكتب الإحصاء المركزى الإسرائيلى وكذا بعض التقارير والدراسات المعنية على انخفاض معدلات الهجرة إلى إسرائيل خلال الفترة الماضية منذ طرح خطة بساط شارون فى ٢٠٠١ وحتى الآن، وذلك كما يتضح من الجدول التالى:

جدول رقم ١

العام	أعداد المهاجرين إلى إسرائيل (بالآلاف)	نسبة التغير عن العام السابق
٢٠٠٠	٢١,٥٤٢	٢١,٥٠%
٢٠٠١	٤٤,٦٢٢	٢٧,٥٠%
٢٠٠٢	٣٥,١٦٨	٢١,٢٠%
٢٠٠٣	٢٤,٦٥٢	٢٩,٩٠%
٢٠٠٤	٢٢,٥٠٠	٨,٧٠%
٢٠٠٥ (يناير-أبريل)	٥,٥٠٠	--

وصل إجمالى أعداد المهاجرين فى إسرائيل بنهاية أبريل ٢٠٠٥ إلى ١,١٨٥,٨٦٥ مليون مهاجر، حيث شكلت إسرائيل فى فترة التسعينيات من القرن الماضى أحد المراكز الجاذبة لليهود من شتى بقاع الأرض (بلغ عدد المهاجرين إلى إسرائيل ١٧٠,٢٠٠ ألف مهاجر فى عام ١٩٩٠ وفقاً لوزارة الاستيعاب والهجرة الإسرائيلية) و١,١ مليون مهاجر فى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ وفقاً لكتاب الإحصاء السنوى الإسرائيلى).

وقد أكدت معطيات مكتب الإحصاء المركزى فى تقريره الصادر شهر فبراير الماضى أن موجات الهجرة الكبرى إلى إسرائيل والتى حافظت على المعدل الديموجرافى الذى تسمى له إسرائيل والوكالة اليهودية قد أصبحت من آثار الماضى.

وهو ما يتأكد من الجدول السابق والذى يوضح الانخفاض المتواصل فى أعداد المهاجرين إلى إسرائيل وهو ما يمكن إرجاعه إلى مجموعة متشابكة من العوامل منها ما يتعلق بتغير البيئة الدولية والإقليمية وكذا تغير عوامل الدفع والمحفزات الجاذبة للهجرة إلى دولة إسرائيل. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك العوامل:

اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية فى سبتمبر ٢٠٠٠ وتصاعد حركة الكفاح الوطنى التحررى المشروع للشعب الفلسطينى، وما أدت إليه من تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية داخل إسرائيل والتى انعكست

بدورها سلباً على ميزان الهجرة التوسعية التهودية. التحسن النسبى فى الأوضاع السياسية والاقتصادية فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والتى مثلت فى فترة سابقة أهم مصادر المهاجرين لإسرائيل (مع انهيار الاتحاد السوفيتى السابق فى أوائل عام ١٩٩٠ دقت اللحظة الذهبية أمام المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لتحشيد قوافل الهجرة الاستيطانية التوسعية اليهودية الصهيونية إلى فلسطين، وقد حرصت إسرائيل فى الفترة السابقة على توطئ المهاجرين السوفيت فى مستوطنات متقدمة مواجهة للمدن والقرى الفلسطينية كحزام أمتى). أدى الاستقرار النسبى فى تلك الدول إلى عزوف الكثير من اليهود المقيمين فيها عن الهجرة إلى إسرائيل، فضلاً عن تفضيل أغلبهم للهجرة إلى ألمانيا ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية..

بلغ عدد المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتى السابق إلى إسرائيل نحو ٥١ ألف مهاجر فى عام ٢٠٠٠ انخفض إلى ٢٤ ألف فى عام ٢٠٠١، فيما واصل عدد المهاجرين الانخفاض حتى بلغ ١٨ ألف و١٢,٥ ألف مهاجر فى عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التوالي.

جدول رقم ٢

الفترة	أعداد المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتى (بالآلاف)	نسبة التغير عن الفترة السابقة
يناير-أبريل ٢٠٠٣	٢,٢٥٢	--
يناير-أبريل ٢٠٠٤	٢,٠٢٨	١٠,٩٠%
يناير-أبريل ٢٠٠٥	٢,٣٧١	٢١,٧٠%

وقد قدمت الوكالة اليهودية بعض المبررات الإضافية لتدنى نسبة المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق واتجاه أعدادهم للتناقص: الاستيعاب الفاشل للعلماء والمهندسين والأطباء من المهاجرين السوفيت، حيث يعمل ثلث المهاجرين فقط فى مجال تخصصه مع عدم قدرة حزب "يسرائيل بعليا" (إسرائيل بالهجرة) الذى يضم العدد الأكبر فى صفوفه من مهاجرى دول الاتحاد السوفيتى على التأثير فى هذا المجال وبما يضطر مهاجرو تلك الدول إلى العمل فى الخدمات البلدية بالنسبة للشباب، وفى الحانات والملاهى الليلية والأندية المفلقة بالنسبة للفتيات..

كما أن العامل الذى يستطيع العمل فى مصنع ما يحصل على راتب متدنٍ قياساً بالدخل فى إسرائيل مما يؤدى إلى قتل دافعه وحافزه نحو التطور والعطاء فى عمله. كما ذكر أورى جورودون رئيس قسم الهجرة فى الوكالة اليهودية أن ارتباط يهود المدن الكبرى فى

روسيا مع يهود الدولة العبرية ضعيف وأنهم يفضلون الثقافة والحياة الغربية على المزاج الشرق أوسطى.

وقد أعرب مايكل جنكيلوفيتز المتحدث باسم الوكالة اليهودية لإسرائيل عن قلق الوكالة حيال التسهيلات التي تضعها ألمانيا أمام اليهود الروس بفعل ماضيها (والمقصود هو مذابح الهولوكوست) والسماح لهم بالإقامة الدائمة في أراضيها. لذا رحبت الوكالة اليهودية بخطة أوتو شيلي وزير الداخلية الألماني بتعقيد هجرة اليهود لألمانيا قدر المستطاع.

ومن ثم لم ينجح كل هؤلاء الذين هاجروا لإسرائيل في الحصول على منصب سياسي وحياة راغدة خاصة في ظل استمرار الانتفاضة الثانية واستفحال أزمة البطالة بين الإسرائيليين، لكنهم استعانوا بجوازات السفر الإسرائيلية كتذكرة دخول للدول الغربية، لذا فهم يهاجرون من أرض الميعاد إلى دول كالألمانيا والولايات المتحدة بعد أن انتهى الأمر بأكاديميين روس للعمل في ورش البناء ومحلات السوبر ماركت ويبرز اعازفي الكمان إلى العزف في الشوارع لكسب قوتهم اليومي. وهو ما أكدته الحاخام الروسي الأعلى بيرل لازار "يشعر اليهود الروس براحة أكثر في بلدهم بعد أن وجدوا صعوبة في التأقلم داخل المجتمع الإسرائيلي".

وقد أدى ذلك إلى مفادرة عدد من هؤلاء اليهود الذين هاجروا لإسرائيل بعد فترة قصيرة، ورغم عدم وجود معطيات دقيقة في هذا المجال، إلا أن هناك من يرى أن نسبة الذين غادروا كانت في حدود ١٥% وأكبر نسبة للمفادرين هم من أولئك الذين هاجروا في فترة التسعينيات من القرن الماضي. ويعود غياب الأرقام الحقيقية إلى أن غالبية المفادرين ما زالوا يحتفظون بالجنسية الإسرائيلية إلى جانب الجنسيات الأخرى. نفاذ الخزان البشري في دول الاتحاد السوفيتي السابق، فقد انخفض عدد اليهود القادمين من هذه الدول بسبب الهجرة لإسرائيل وغيرها من الدول. فمن أصل ٦,٣ مليون إسرائيلي ينحدر أكثر من مليون منهم من الاتحاد السوفيتي السابق الذي يعيش فيه اليوم نحو نصف مليون يهودي فقط، حتى أن إسرائيل تعد اليوم أكبر معقل لليهود السوفيت خارج بلادهم الأصلية.

وبناء على كل ما سبق، قدم قسم الهجرة التابع للوكالة اليهودية عدداً من الاقتراحات للزعامات الحزبية الإسرائيلية للعمل على رفع نسبة الهجرة الاستيطانية من دول الاتحاد السوفيتي السابق، ويمكن الإشارة إلى أبرزها:

إرسال مبعوثين إضافيين للعمل على تقوية

علاقة اليهود في روسيا والدول المحيطة بها بيهود الدولة العبرية.

جعل الوكالة والهستدروت الصهيوني مؤسسة واحدة، وإقامة مؤسسة جباية إسرائيلية وتأسيس جامعة يهودية للشبان اليهود في روسيا وأوكرانيا وحتى بولونيا.

إضفاء رونق على قسم الهجرة في الوكالة اليهودية من خلال جلب المستشارين الاستراتيجيين والخبراء في الإدارة.

إعطاء فيض من المعلومات من جانب مبعوثي الوكالة للمهاجرين لدفعهم إلى الهجرة، مع تقديم المساعدات المادية والحقوق الاجتماعية ومنحهم الجنسية قبل وصولهم.

إقامة المشروعات الحكومية الكبرى مثل قناة المياه التي تربط بين البحر الميت والبحر الأبيض المتوسط، بحيث يتحول هذا المشروع إلى مشروع تعبوي لإثارة حماس اليهود الشبان.

تطوير الاستيطان والبنى الاستيطانية خاصة في هضبة الجولان الغنية بالمياه والأرض الخصبة، وفي مناطق القدس ومحيطها، مع تجنيبهم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التي أصبحت مقبرة للمستوطنين.

إعطاء المهاجرين فور قدومهم امتيازات مادية وإعفاء ضريبي ورعاية اجتماعية بنسبة أكبر ولفترة انتقالية تمكنهم من الاستقرار والعيش في أمان. (المستوطن في مناطق الاستيطان الجديدة يكلف دولة إسرائيل ١٧ ضعفاً عما يكلفه الإسرائيلي في "رامات جان" أرقى وأغلى أحياء تل أبيب وفقاً لصحيفة معاريف الإسرائيلية في ٣١ يوليو ٢٠٠٢).

على الرغم من تقديم إسرائيل لعدد من الإغراءات والحوافز لتشجيع يهود الأرجنتين على الهجرة إليها، لم ينجح معظم هؤلاء المهاجرين في الاندماج بالمجتمع الإسرائيلي وفضلوا العودة إلى وطنهم، حيث عاد إلى الأرجنتين خلال العامين الماضيين أكثر من ألف يهودي بعد أن كان قد تم تهجير ١٦٤,٧ ألف يهودي من الأرجنتين.

وفيما بعد أصبحت هجرة اليهود من الأرجنتين إلى إسرائيل في تراجع كبير بسبب تحسن الوضع الاقتصادي في الأرجنتين حيث انخفض عدد هؤلاء المهاجرين بنسبة ٧٧% من ٥٧٥٤ مهاجر في عام ٢٠٠٢ إلى ١٣٤٥ في عام ٢٠٠٣.

جدول رقم ٣

الفترة	أعداد المهاجرين من الأرجنتين	نسبة التغير عن الفترة السابقة
يناير-أبريل ٢٠٠٣	٣٧٤	--
يناير-أبريل ٢٠٠٤	١٣٢	%٦٤,٧-
يناير-أبريل ٢٠٠٥	١١٠	%١٦,٧-

ارتفاع أعداد المهاجرين من يهود الفلاشا من ٢٦٥٥ مهاجر في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٧ في عام ٢٠٠٣، فيما بلغ عددهم في الفترة يناير-أبريل من الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ما يلي:

جدول رقم ٤

الفترة	أعداد المهاجرين من إثيوبيا	نسبة التغير عن الفترة السابقة
يناير-أبريل ٢٠٠٣	٨٩٥	--
يناير-أبريل ٢٠٠٤	٥٤٠	%٣٩,٧-
يناير-أبريل ٢٠٠٥	١٢٠٣	%١٢٢,٨

ورغم ارتفاع أعداد المهاجرين من الفلاشا إلى إسرائيل بسبب الرغبة الإسرائيلية في زيادة عدد اليهود لمواجهة النمو المطرد في عدد الفلسطينيين، فإنه تجدر الإشارة إلى صعوبة تأقلم هؤلاء المهاجرين مع الحياة الإسرائيلية فضلاً عما أضحوهم يمثلوه من خطر على إسرائيل ذاتها، حيث يشير خبراء علم الاجتماع في إسرائيل إلى أنه من بين كل عشرة إثيوبيين هناك واحد له سجل إجرامي.

وقد عاش يهود الفلاشا في إسرائيل لعقود طويلة منعزلين عن الجاليات اليهودية الأخرى، بالإضافة إلى معاناتهم من البطالة والممارسات العنصرية بحقهم، وقد اعترفت الحاخامية الإسرائيلية حديثاً بيهوديتهم.

ارتفاع أعداد المهاجرين اليهود من فرنسا، حيث ارتفع عددهم من ١٠٠٢ مهاجر في عام ٢٠٠١ إلى ٢٥٦٦ مهاجر في عام ٢٠٠٢.

جدول رقم ٥

الفترة	أعداد المهاجرين من فرنسا	نسبة التغير عن الفترة السابقة
يناير-أبريل ٢٠٠٣	٣٢٤	--
يناير-أبريل ٢٠٠٤	٤٠٥	%٢٥
يناير-أبريل ٢٠٠٥	٥١٨	%٢٧,٩

♦ ما مستقبل خطة بساط شارون؟

مما سبق يتضح أثر انتفاضة الشعب الفلسطيني

الثانية ودورها البارز كأحد العوامل التي ساعدت في الحد من الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وكذلك ارتفاع نسب الهجرة المعاكسة إلى خارج إسرائيل. ومن ثم يتضح أهمية العامل الأمني في جذب المزيد من يهود العالم إلى إسرائيل فضلاً عن العامل الاقتصادي الهام والمؤثر أيضاً.

ومن ثم فإنه من المتوقع تراجع أرقام الهجرة اليهودية باتجاه إسرائيل في الفترة القادمة، حيث اجتذبت إسرائيل أكثر من مليون يهودي من دول الاتحاد السوفيتي السابق وبقي الكم الأكبر من يهود العالم في الولايات المتحدة الأمريكية (أكثر من ٥ مليون يهودي) وفي فرنسا (أكثر من نصف مليون يهودي) وهذه الدول بطبيعة الحال لا تعتبر من المنابع الخصبة للهجرة الاستيطانية الإجمالية إلى إسرائيل نتيجة لارتفاع معدلات ومؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية فيها، والرفاهية التي يعيشها اليهود في تلك الدول كمواطنين على أرض بلدهم الأصلي مما يجعلها بالتالي مناطق استقرار آمنة لهم.

كما تشير الإحصاءات إلى وجود نحو ٦٠٠ ألف يهودي في دول الاتحاد الأوروبي، ٤٥٠ ألف يهودي في دول الاتحاد السوفيتي السابق، و٤٠٠ ألف يهودي في دول أمريكا اللاتينية، و٢٥٠ ألف يهودي في كندا. وقد يعطى هذا التوزيع تفسيراً آخر من ناحية المحفزات التي يمكن أن تمثلها إسرائيل كمركز لجذب اليهود إليها بما يؤكد أن إسرائيل ستكون عاجزة عن إقناع الملايين من يهود العالم بالوصول إليها واعتبارها وطنهم وبما ينفي عنها صورة الدولة الجذابة لكافة يهود العالم الذين نصبت نفسها ولية على أمورهم.

ومن ثم يتضح بدء الجفاف التدريجي في مصادر ومنابع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بشكل لا يتوقع معه أن تنجح الحكومة الإسرائيلية في تحقيق خطة بساط شارون بجلب مليون يهودي إلى إسرائيل خلال فترة عشر سنوات من طرح الخطة في عام ٢٠٠١، بالإضافة إلى الاحتفاظ بأكثر عدد من الجالية اليهودية في العالم بنهاية عام ٢٠٢٠، ويتأكد ذلك من أعداد المهاجرين إلى إسرائيل في عام ٢٠٠٤، حيث تمثلت ٥٣% منها من أوروبا، ١٢% من الجمهوريات الآسيوية التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق، ١٩% من أفريقيا (إثيوبيا بالأساس وجنوب أفريقيا)، و١٦% من الولايات المتحدة وأستراليا.

ولا يمكن إغفال عامل الهجرة العكسية التي يقوم بها الإسرائيليون من إسرائيل ذاتها إلى الخارج، والذي ارتفع من ١٣,٠٥٦ ألف إسرائيلي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٧,٦٧٩ ألف في عام ٢٠٠١ وبلغ ١٥ ألف إسرائيلي في

عام ٢٠٠٢ ومن بين هؤلاء المهاجرين أبناء النخبة الإسرائيلية كأمثال حفيدة بيجين (إيلات ليفي بيجين) والتي هاجرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الأوضاع الأمنية في إسرائيل، وكذلك أبناء عضو الكنيست العيزر كوهين.

وفي استطلاع للرأي أجراه معهد سميث لصالح المجلس الصهيوني قبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني في القدس في نوفمبر ٢٠٠٢، وجد أنه من بين كل خمسة إسرائيليين سيهاجر إسرائيلي واحد من إسرائيل إذا تم وجود ضمان معقول له في دول أخرى، وهو ما دعا الجنرال عوزي ديان رئيس المجلس الصهيوني إلى التعبير عن قلقه إزاء هذه النتائج.

وفي هذا الإطار فقد وجد أن ٢٥٪ من الإسرائيليين في سن ١٨-٢٩ سنة يفكرون في الهجرة إلى خارج إسرائيل مقابل ١٦٪ في الشريحة العمرية ٣٠-٣٩ سنة وهو ما يوضح تزايد شعور العديد من مواطني إسرائيل بالاغتراب و/أو عدم الأمان بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية و/أو غيرها من الأسباب إلى الحد الذي يدفعهم إلى ترك الأرض الموعودة والرحيل إلى دول أخرى.

وإلى جانب عامل عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي والهجرة العكسية، فهناك عوامل أخرى لا تحفز على الهجرة إلى إسرائيل منها ما يتعلق بمساحة البلاد ومواردها الطبيعية خاصة المياه على المدى البعيد وعدم قدرتها على استيعاب أعداد هائلة أكبر من نسب التزايد الطبيعي، بالإضافة إلى العوامل الثقافية العرقية الإشتنازية المسيطرة. وعلى ذلك وحتى يكون بإمكان إسرائيل استقدام مليون مهاجر آخر من اليهود تحقيقاً لخطة بساط شارون، فإنه يجب أن يكون هناك دافع لهم في أوطانهم، بالإضافة إلى منحهم في داخل إسرائيل.

ووفق التوقعات الديموجرافية فإن فلسطيني ٤٨ والأراضي الفلسطينية المحتلة سيشكلون الأغلبية في أقل من عشر سنوات نتيجة لانخفاض الهجرة اليهودية وجاء في دراسة بعنوان "التحول الديموجرافي القسري في فلسطين" للدكتور يوسف كامل إبراهيم رئيس قسم الجغرافيا في جامعة الأقصى بغزة أن الشعب الفلسطيني سيصل إلى حالة من التوازن الديموجرافي مع اليهود في عام ٢٠٠٦.

كما أوضح البروفيسور أرنون سوفير من جامعة حيفا أن الميزان الديموجرافي في إسرائيل سيشهد تبديلاً دراماتيكياً في السنوات المقبلة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم ٦

الميزان الديموجرافي في إسرائيل بالآلاف

إسرائيل	٢٠٠٠	٢٠٢٠
يهود	٤,٩٠٠	٦,٤٠٠
غير يهود	١,٨٠٠	٣,٠٠٠
المجموع	٦,٧٠٠	٩,٤٠٠
	%٧٣	%٦٨
	%٢٧	%٣٢
	%١٠٠	%١٠٠

قائمة المراجع:

١. وزارة الاستيعاب والهجرة الإسرائيلية.
٢. مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي.
٣. الموقع الإلكتروني للوكالة اليهودية لإسرائيل.
٤. مركز العودة الفلسطيني، "استجلاب يهود الفلاشا إلى فلسطين والسلام الديموجرافي للدولة اليهودية"، ٢ آذار ٢٠٠٥.
٥. المركز الفلسطيني للإعلام، "إسرائيل تسرع تنفيذ المرحلة الثانية من تهجير الفلاشا"، ٧ مايو ٢٠٠٥.
٦. مركز العودة الفلسطيني، "من سينقذ إسرائيل من كابوس الديموجرافيا"، ٦ فبراير ٢٠٠٥.
٧. مركز العودة الفلسطيني، "الهجرة اليهودية في تراجع مستمر"، أبريل ٢٠٠٤.
٨. الانتفاضة.. وميزان الهجرة الاستيطانية، على بدوان.
٩. أرنون سوفير، إسرائيل: ديمو جرافيا ٢٠٠٠-٢٠٢٠ (مخاطر واحتمالات) - مدار - أيلول ٢٠٠١.
١٠. نداء القدس، "تراجع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل والمستقبل يؤكد على تراجع أكبر"، ٢ مارس ٢٠٠٥.
١١. نداء القدس، "دراسة صهيونية تكشف عن خطة شارونية لتشجيع الهجرة إلى فلسطين المحتلة"، ١٩ فبراير ٢٠٠٣.
١٢. جريدة الرياض اليومية، "دراسة لبروفيسورة إسرائيلية: خطة بساط شارون لتهجير مليون يهودي إلى فلسطين المحتلة خلال ربع قرن تحقق نجاحاً"، ١٩ فبراير ٢٠٠٣.
١٣. الموقع الإلكتروني إيلاف، "إسرائيل تحضر لجلب فلاشا من الهند"، ٣ أبريل ٢٠٠٥.

◆ مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١. إيرتس يسرائيل هاشليما (أرض إسرائيل الكاملة): حركة حزبية، تأسست في يوليو عام ١٩٧٦، بمبادرة وزعامة الشاعرة "ناتان الترمان" .. وقد جاء في البرنامج الأساسي للحركة ما يلي:

"إن انتصار الجيش الإسرائيلي في حرب الأيام الستة، وضع الشعب والدولة في فترة جديدة ومصيرية حاسمة. فأرض إسرائيل الكاملة هي الآن في أيدي الشعب اليهودي، وكما أنه ليس من حقنا التنازل عن دولة إسرائيل، فيجب أن نحافظ على ما تسلمناه من أرض إسرائيل".

ومن بين مجموعة المؤسسين لهذه الحركة أشخاص من حركة العمل والمدن والكيبوتس، والكتاب والقراء المشهورون، وقادة كبار في الجيش الإسرائيلي أنهموا خدمتهم النظامية.. وقد وصفت نفسها بأنها مجموعة سياسية، وأقامت إطاراً خاصاً أطلقت عليه اسم "حركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة"، وانضمت إلى حزب الليكود، الذي كان يستعد في تلك الأيام للحملة الانتخابية (عام ١٩٧٧).

وعندما تشكلت حركة "لاعم" في مارس ١٩٧٦، انضمت إليها.. ومازالت هذه الحركة تعمل من أجل الحفاظ على ثمار انتصار حرب الأيام الستة، ومن ثم تعارض الانسحاب من أية مناطق تم احتلالها عام ١٩٦٧.

٢. بوند:

الحزب العمالي اليهودي الأول، الذي تأسس في فيلانا عام ١٨٩٧، كاتحاد عام للعمال اليهود في روسيا وبولندا وليتوانيا.. وقد طوّر البوند، بين جماهير العمال، نشاطات مهنية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، فضلاً عن نشاطات سياسية ودعائية تغلفها روح الاشتراكية المحارية.

وقد عمل البوند كجزء من الحزب الروسي واشترك في الكفاح السياسي والمهني ضد نظام حكم القيصر، كما ساهم أعضاؤه في الدفاع الذاتي ضد المشايخين الروس، وعارض أية عقيدة وطنية يهودية، وكان من المحاربين الأشداء في الشارع اليهودي ضد الصهيونية، واعتبر اللغة اليديشية هي اللغة الوطنية الوحيدة لجماهير الشعب، ومن هنا جاء رفضه القاطع للغة والثقافة العبرية.

وقد أدت الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ إلى وضع نهاية للبوند، فقد انضم العديد من أعضائه إلى الحزب الشيوعي. وفي المؤتمر الذي عقده البوند عام ١٩٢١، قرر معظم الأعضاء حل الحزب، ولكن الأقلية التي ظلت مخلصه لمبادئ البوند طوردت بوحشية من قبل السلطات.

وقد نهض البوند من جديد في بولندا المستقلة بين الحربين العالميتين، وازدادت قوته واتسع تأثيره، بحيث شمل جماهير عديدة.. وقد ترك البوند تأثيره على حياة الطوائف وسكان المدن، وعملت أحزاب صغيرة تابعة له في ألمانيا وليتوانيا واستونيا.. ولكن الكارثة النازية وضعت حداً لنشاطات الحزب، حيث قتل معظم أعضائه.

في عام ١٩٤٧، بذلت مجموعات صغيرة من البوند جهوداً وأقامت منظمة عالمية للبوند، وأعلن المؤتمر الذي عُقد في بروكسل عن معارضة الحزب للشيوعية وللإتحاد السوفيتي وعن تمسكه بالاشتراكية الديمقراطية، وعن إيمانه بأن حل القضية اليهودية في جميع أنحاء العالم سيأتي عن طريق انتصار الاشتراكية.. وبعد الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، أعلنت لجنة التنسيق القطرية، وهي المؤسسة العليا للبوند، أن قيام إسرائيل ينطوي على خطر شديد على الشعب اليهودي في العالم وعلى دولة إسرائيل نفسها.

وقد استوعبت إسرائيل عدداً من أعضاء حزب البوند.. صحيح أنهم اعترفوا بالدولة كحدث هام في تاريخ شعب إسرائيل، إلا أنهم ظلوا يرفضون الاعتراف بالصهيونية كحل للقضية اليهودية في العالم، ومازالوا يتمسكون باللغة اليديشية كلفة شعب، ولهم مدرسة تدرس بهذه اللغة فقط.

٢. بيت هاسفرم هالزومي ههاونيفر سيتاني (المكتبة الوطنية والجامعية):

هي المكتبة الوطنية لإسرائيل والمكتبة المركزية بالجامعة العبرية في القدس.. وكانت بدايتها مجموعة صغيرة من الكتب جمعت عام ١٨٨٤ من قبل مجموعة من الأشخاص في القدس، وسُلمت عام ١٨٩٢ لمكتبة مكتب "بني بريت" في القدس.

وكان المبادر إلى فكرة إقامة المكتبة الوطنية "د. يوسف حزنوفيش"، الذي نقل، عام ١٨٩٥، من مدينة بياستوك، ٨٠٠٠ كتاب جمعها من أجل إقامة المكتبة الوطنية في أرض إسرائيل.. وفي عام ١٩٠٢، أدخلت الكتب في مبنى أقيم في القدس.

وفي عام ١٩٢٠، انتقلت المكتبة إلى ملكية الهستدروت الصهيونية. وفي عام ١٩٢٥ نقلت إلى ملكية الجامعة العبرية. وفي عام ١٩٢٩ نقلت إلى مبنى جديد أقيم على جبل المكبر.

تضم المكتبة الوطنية الإسرائيلية أكثر من ٢ مليون كتاب، من بينها كتب نادرة طبعت قبل عام ١٥٠٠، كما تصدر المكتبة مجلة فصلية تدعى "كريات سيفر"، أي مدينة الكتاب.

الصحف الرئيسية في إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً في إسرائيل إذ يقرأها حوالي ثلثي قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعي (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مألكة هذه الصحيفة هي كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومي (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودي الإعلامية	العدد اليومي (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الديني القومي)	العدد اليومي (٦٠ ألف نسخة)
٥	خبروزايم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجروني	العدد اليومي (٢٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٥٠ ألف نسخة) (توزع يومياً طبعة نولية في أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية في أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	-	١٩٨٣	شركة "جلوبس" لتقنيات النشر التي تمتلكها مجموعة مؤلفين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع (يومية)	المخبر	-	حزب أجدات إسرائيل	العدد اليومي (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٢ / ٣٠٠٦

الرقم الدولي 6 - 229 - 977-277 I.S.B.N.



مخاضات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

